المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

قاعدة رد المتشابه إلى المحكم في نصوص الاعتقاد وتطبيقاتها عند أهل السنة

بحث لنيل درجة الماجستير في قسم العقيدة

إعداد الطالب
عطية حسن محمد السهيمي
الرقم الجامعي: ٤٣١٨٨٢٣٦

إشراف فضيلة الشيخ
أ.د. سالم بن محمد القرني

١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾.

[سورة القصص: آية ٧٧]

ملخص الرسالة

الرسالة بعنوان: قاعدة رد المتشابه إلى المحكم في نصوص الاعتقاد وتطبيقاتها عند أهل السنة

وقد اشتملت الرسالة على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة بها أهم النتائج والتوصيات.

فأما التمهيد: فقد تضمن الكلام عن معنى المحكم والمتشابه، ومعنى المحكم والمتشابه عند السلف، وأدلة ورود المحكم والمتشابه، وثمرات فهمِهما، والحكمة من وجود المتشابه، والموقف منه.

وأما الفصل الأول: فقد تضمن الكلام عن صور المحكم والمتشابه، ومواطن المحكم والمتشابه في القرآن والسنة وأقوال السلف، وأنواع المحكم والمتشابه، وضوابط رد المتشابه إلى المحكم في نصوص الاعتقاد وتطبيقاتها عند أهل السنة والجماعة.

وأما الفصل الثاني: فقد تضمن الكلام عن تطبيقات قاعدة رد المتشابه إلى المحكم في مسائل الإيمان، ومسائل الإيمان بالله، ومسائل الإيمان بالملائكة والكتب، ومسائل الإيمان بالرسل، ومسائل الإيمان باليوم الآخر، ومسائل الإيمان بالقدر، ومسائل الإمامة والصحابة.

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث.

المشرف	الطالب
أ.د. سالم بن محمد القرني	عطية حسن محمد السهيمي

Thesis abstract

The thesis is entitled: The rule of correlating the Mutashabehat Ayas to the Muhkamat Ayas in the texts of beliefs and their applications by The Sunnah affiliates.

The thesis is composed of an introduction, a preface, two chapters, a conclusion including the main results and recommendations.

The preface: includes dealing with the linguistic meaning of Muhkamat Ayas and Mutashabehat Ayas in the Koran Suras and the meaning of Muhkamat Ayas and Mutashabehat Ayas in view of the salafists and the proofs of Muhkamat Ayas and Mutashabehat Ayas as well as the benefits of understanding them beside the reason for the existence of Mutashabehat Ayas and the scholar's views of them.

Chapter one: includes dealing with the images of Mukamat and Mutashabehat and the domains of them in the Holy Koran and Honarable Sunnah as well as the sayings of Salafists about them, the types of Muhkamat Ayas and Mutashabehat Ayas and the rules of correlating between the Muhkamat Ayas to Mutashabehat Ayas in the texts of beliefs and their applications by The Sunnah affiliates.

Chapter two: deals with the applications of correlating the Muhkamat Ayas to Mutashabehat Ayas in the queries of Faith, the queries of faith in Allah,, the queries of faith in the Angels, the Holy Books, the queries of faith in Allah's Messengers, the queries of faith in the Day of Resurrection, the queries of faith in Destiny, the queries of faith in Imamah and the prophet's companions.

Conclusion: includes a summary of the research beside the main results and recommendations of the researcher.

Student : ATTEYAH HASAN MUHAMMAD ALSUHEIMI

Supervisor : Prof. Dr. SALEM MUHAMMAD ALQARNI

المقدمـة

المقدمة

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم.

ينفون عن كتاب الله تحريف الغاليين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهَّال الناس بما يُشَبِّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين[(١)].

وأصلي وأسلم على من بعثه الله رحمة للعالمين، وقدوة للمتقين، وهادياً للخلق أجمعين، البشير النذير، والسراج المنير، بعثه الله على حين فترة من الرسل، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، فصلوات الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد...

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة.

ومما لا ريب فيه أن الله قد بيّن كل ما يحتاج الناس إلى معرفته، واعتقاده، والتصديق به بياناً شافياً قاطعاً للعذر وخاصة فيما يتعلق بأصول الدين، إذ هي من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين وبيّنه للناس وهو من أعظم ما أقام الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بيّنوه وبلغوه، وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون

---

(١) مقتبسة من مقدمة الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لرسالته: الرد على الزنادقة والجهمية.

عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله ﷺ مشتملة من ذلك على غاية المراد وتمامه (1).

وذلك هو الموافق للمقصد العظيم من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، وهو إخراج الناس من الظلمات إلى النور، ومن ظلمات الشرك والكفر إلى نور التوحيد والإيمان، كما قال ﷻ: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١﴾ [إبراهيم:١].

لأنه لا يمكن أن يستجيب المخاطب لأمر وهو لا يعقله، ولا يفهمه ولذلك لم يكلف المجنون ولا الصغير غير المميز.

وهو أيضاً مقتضى وصف الله ﷻ لكتابه بالهدى والنور، إذ لا يمكن أن يكون الشيء هدىً يُهتدى به ونوراً يستضاء به إلا إذا كان بيِّناً واضحاً.

ولكن مع هذا الإحكام والتفصيل والبيان للشريعة فإن الله سبحانه جعل منها متشابهات لحكمة أرادها وأسباب يعلمها.

وكان موقف السلف الصالح من هذه المتشابهات أنهم لا ينظرون إليها مجردة عن غيرها، بل ردوها إلى الأصول وهي المحكمات عملاً بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ [آل عمران:٧].

إلى أن ظهرت البدع في أواخر عهد الخلفاء الراشدين وظهر معها الاستدلال بالمتشابهات دون المحكمات إما قصداً أو جهلاً كما فعل الخوارج مع علي I في مسألة التحكيم عندما استدلوا بقول الله تعالى: ﴿...إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ...﴾ [يوسف:٤٠] ثم أخذت هذه المسألة - الاستدلال بالمتشابهات - تنتشر بين المسلمين حتى أصبحت متكئاً لأهل البدع والأهواء يتكئون عليها في تقرير ضلالهم وبدعهم.

---

(1) ينظر: الدرء، ص٨٨.

ولقد كان مما أخبر به ـ عليه الصلاة والسلام ـ أن أمته ستقفو أثر الأمم السالفة الهالكة، وستفترق أحزاباً وشيعاً، أخبر بذلك منذراً ومحذراً، ولمجاهدة تلك الفرق الضالة أمراً، وللثابتين على منهج النبوة مبشراً، كيف لا وقد كان من أعظم ما بعث به ﷺ جهاد الحجة والبيان، حيث كان قريناً لجهاد السيف والسنان، إذ بهما تكمل العزة والتمكين لهذا الدين، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ۝٥٢﴾ [الفرقان:٥٢]، أي بهذا القرآن.

وقال عز من قائل: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝٥٥﴾ [الأنعام:٥٥].

قال ابن كثير(١) ـ رحمه الله ـ: "أي: ولتظهر طريق المجرمين المخالفين للرسل"(٢).

فعلم بهذا أن استبانة طريق المجرمين والمبتدعين المخالفين لرسل رب العالمين، وهتك أستارهم، وكشف شبههم من أعظم ما جاء به شرعنا الحنيف، فهذه آيات القرآن المتتابعة في ذكر عقائد الأمم الكافرة، من يهود ونصارى ومشركين وصابئة وغيرهم، قد ذكرها الله وكررها، إذ ببيان عقائدهم يتم للمؤمنين الحذر منها، وببيانها يتحقق للمؤمنين مبدأ الولاء والبراء، ولهذا دأب علماء أهل السنة على التصدي لأهل البدع، ورد باطلهم.

ولقد كان من طريقة أهل الباطل على مرِّ العصور أن يلبسوا باطلهم بالزخرف من القول والزور، بدءاً من إبليس الذي احتج على كفره بالقدر حيث قال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩﴾ [الحجر:٣٩] ومروراً بأعداء الرسل الذين لم يتركوا سبيلاً للتضليل إلا وسلكوه، وانتهاءً بفرق الضلال من هذه الأمة،

(١) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشي البصري، ثم الدمشقي، أبو الفداء عماد الدين، الحافظ، المفسر، الفقيه الشافعي، المؤرخ، برع في الفقه والتفسير والنحو والحديث والتاريخ والرجال، وصنف في هذه العلوم تصانيف مفيدة، ومشهورة شاعت في حياته، وتوفي بدمشق سنة ٧٧٤هـ.

ينظر: الدرر الكامنة ١/ ٤٤٥، البدر الطالع – مطبعة السعادة ١/ ١٥٣.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ٢٦٣.

الذين ورثوا زبالات الأمم الماضية، وشبهات الفلاسفة الصابئة، ثم موَّهوها بألفاظٍ حسنة، وبكلمات قرآنية، ليحسبها الجاهل عسلاً صافياً، وماءً زلالاً، وهي السم الزعاف.

إلا أن هذه الشبهات لم تكن لتنطلي على أهل الإيمان، ممن تنورت عقولهم بالسنة والقرآن، فجردوا في وجوه الباطل سيوف الحجة والبرهان، وقابلوا شبهاتهم بالكشف والبيان، فأضحت شبهات الضلال كعصف مأكول، وذهب زبد باطلهم جفاءً، وبقي الحق جلياً ناصعاً: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾﴾ [الرعد:١٧].

۞ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

أولاً: لأن قاعدة المحكم والمتشابه من أعظم القواعد التي تميز بها أهل السنة عن غيرهم، حتى أصبحت من أعظم الأسباب في اطراد مذهبهم ، وسلامته من التناقض والخلل.

ثانياً: لأن الاستدلال بالمتشابه أصبح ظاهرة لاسيما في هذا الزمان الذي ازدادت فيه فرص ظهور البدع والأهواء وانتشارها.

ثالثاً: قطع الطريق على أهل الأهواء اللذين يلبسون على الناس بالاستدلال بالمتشابهات تأييداً لباطلهم وضلالهم.

رابعاً: ظن بعض الناس وبسبب جهلهم بهذه القاعدة أن المتكلم إذا ذكر دليلاً على قوله: أن قوله صواب.

هذا وبعد الاستخارة والاستشارة عزمت على المضي في الكتابة في هذا الموضوع، وأسال الله ﷻ أن يوفقني للمفيد وتقديم الجديد إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أما الدراسات السابقة:

فبعد البحث ما أمكن وسؤال المختصين لم أجد أنها دُرست دراسة منهجية من وجهة عقدية.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

أما المقدمة:

ففي أهمية الموضوع وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وبيان المنهج الذي سأسير عليه.

وأما التمهيد: فيتضمن أربع مسائل:

المسألة الأولى: معنى المحكم والمتشابه.

المسألة الثانية: معنى المحكم والمتشابه عند السلف.

المسألة الثالثة: أدلة ورود المحكم والمتشابه ، وثمرات فهمِهما.

المسألة الرابعة: الحكمة من وجود المتشابه ،والموقف منه.

أما الفصل الأول: فهو بعنوان: صور ومواطن وأنواع المحكم والمتشابه وضوابط رد المتشابه إلى المحكم في نصوص الاعتقاد وتطبيقاتها عند أهل السنة والجماعة.

وتحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: صور المحكم والمتشابه.

المبحث الثاني: مواطن المحكم والمتشابه في القرآن والسنة وأقوال السلف.

المبحث الثالث: أنواع المحكم والمتشابه.

المبحث الرابع: ضوابط رد المتشابه إلى المحكم في نصوص الاعتقاد وتطبيقاتها عند أهل السنة والجماعة.

وأما الفصل الثاني: فهو بعنوان: تطبيقات قاعدة رد المتشابه إلى المحكم في نصوص الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة.

وتحته سبعة مباحث:

المبحث الأول: تطبيقاتها في مسائل الإيمان .

المبحث الثاني: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالله.

المبحث الثالث: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالملائكة والكتب .

المبحث الرابع: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالرسل.

المبحث الخامس: تطبيقاتها في مسائل الإيمان باليوم الآخر.

المبحث السادس: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالقدر.

المبحث السابع: تطبيقاتها في مسائل الإمامة والصحابة.

وأما الخاتمة: فسأبين فيها خلاصة البحث وما فيه من نتائج.

هذا والخطة قابلة للتعديل حسب مقتضيات البحث - إن شاء الله -.

۞ أما منهج البحث:

فينقسم إلى قسمين:

الأول: الدراسة النظرية وتشمل بيان القاعدة عند أهل السنة وأدلتها وضوابطها.

الثاني: تطبيقاتها عند أهل السنة والجماعة في أبواب أركان الإيمان وبعض المسائل العقدية الأخرى.

وأما منهجي فيما يتعلق برسم البحث وهوامشه وخدمة نصه فهو كما يلي:

١) أعزو الآيات القرآنية الكريمة الواردة في البحث بذكر السورة ورقم الآية، بعد كتابتها بالرسم العثماني.

٢) وأما الأحاديث فما كان منها في الصحيحين - أو أحدهما - اكتفيت بعزوه إليهما.

وما لم يكن فيهما ذكرت تخريجه في الكتب الستة أو التسعة، إن كان فيها، وغيرها من الكتب التي خرجته، مع ذكر حكم لأحد الأئمة عليه.

وقد اكتفيت في ذلك بذكر رقم الحديث، دون ذكر لأسماء الأبواب، تخفيفاً من مقدار الحواشي.

٣) وثقت ما نقلته من الأقوال والأدلة والردود وغيرها بعزوه إلى مصدره.

٤) ترجمت للأعلام غير المشهورين فقط الواردين في صلب البحث، فلم أترجم للأنبياء - صلوات الله عليهم - ولا للصحابة - رضوان الله عليهم - ولا للأئمة المشهورين، كالأئمة الأربعة وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن حجر - رحمهم الله -، وكذا أصحاب الكتب المسندة ورواتها وكذا رواة الأحاديث والآثار، مما جاء ذكره، وكذا الباحثين المعاصرين، ولا شك أن الشهرة أمر نسبي، يختلف حسب الفن والناظر فيه، ولكني اجتهدت في ذلك حسب المستطاع.

٥) عرفت بالفرق غير المشهورة، وكذا الديانات المشهورة فلم أعرف بها.

٦) وضعت الآيات بين قوسين مزهرين: ﴿_﴾، والأحاديث بين قوسين مكررين: "ـ"، وآثار الصحابة بين قوسين مفردين: (ـ)، والنصوص بين قوسين مكررين: "ـ"، وما أوردته من كلامي في وسط بعض النصوص المنقولة للتوضيح، فإني قد وضعته بين قوسين معقوفين: [ـ].

٧) الكلام المنقول بنصه يكون بين قوسي تنصيص كما سبق: " "، وأحلتُ إليه بعد نقله بذكر المرجع مباشرة، وأما المنقول بمعناه، فلم أجعله بين أقواس، بل أحلت إليه بعد ذكر معناه بقولي: ينظر.

٨) إذا أطلق في هذا البحث (شيخ الإسلام) فالمراد به ابن تيمية ؒ، وإذا أطلق في المراجع: الفتاوى، فالمراد بها مجموع فتاواه.

وأما ما يتعلق بالفهارس:

فقد ذيلت البحث بفهارس علمية تسهل على القارئ الكريم الرجوع إلى مادته وهي كالتالي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المذاهب والفرق.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

۞ صعوبات البحث:

ولقد واجهتني في هذه الرسالة مصاعب عديدة، ومن أهمها:

١) قلة المراجع لاسيما فيما يتعلق بالجزء التنظري من الرسالة فبعد البحث لم أجد أحداً من أهل العلم تكلم في هذا الباب من وجهة تأصيلية تنظيرية مما فرض علي الاجتهاد بالتأصيل والتنظير وهذا بلا شك ليس أمراً سهلاً.

٢) أن هذا البحث قد تداخل فيه تخصص أصول الفقه وعلوم القرآن مع تخصص العقيدة، وقد حُذرتُ من المشرف وبعض المشايخ من الانسياق مع المباحث الأصولية وعلوم القرآن مما جعل الباحث في حرج في التوفيق بين الاستفادة من ذلك وعدم الانسياق معها.

والحمد لله أولاً وأخراً، فلقد يسر الله الأمور، وأعان بفضله على إتمام هذا البحث، وتذليل صعابه، وتجاوز عقباته، أسأل المولى ﷻ أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتوجه بالحمد لله الشكر الجزيل له على عظيم منه، وواسع كرمه، وجزيل فضله، فنعمه لم تزل علي تترى، وآلاؤه الجمة غامرة لي عموماً، وفي بحثي هذا على الخصوص، فله الحمد أولاً وأخراً، باطناً وظاهراً.

ثم أثني بالشكر الجزيل لمن قرن الله حقهما بحقه، وهما الوالدان حفظهما الله، فأسأل الله أن يحفظهما، وأن يرحمهما كما ربياني صغيراً، وأن يعفو عن تقصيري في حقهما.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى، ممثلة في كلية أصول الدين، وقسم العقيدة، حيث أتاحت لي فرصة الدراسة فيها، واللقيا بالمشايخ الكرام، والنهل من علومهم، ثم أتاحت لي الفرصة لمواصلة الدراسة وإعداد هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لفضيلة شيخي المشرف على هذه الرسالة فضيلة الشيخ الدكتور/ سالم بن محمد القرني -حفظه الله-، الذي غمرني برعايته الكريمة، وأعطاني من وقته الثمين، ونورني بتوجيهاته القويمة، وسددني بملحوظاته الدقيقة، وصبر على طول المدة وكسل الباحث، وأفادني - قبل علمه بحلمه ، وقبل دلالته بدله، وبخلقه وتربيته وسمته، فأسأل المولى أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك في علومه، وألا يحرمنا في المستقبل من مزيد إرشاده وتوجيهه، وأن يجعله مباركاً أينما كان.

كما أني أشكر كل من وقف معي في هذا البحث وساندني فيه، من الزوج المؤازر العزيز، والشيخ المبارك الموجه، والأخ الناصح المقوم.

أسأل الله ﷻ أن يجعل هذا العمل - وكل الأعمال - خالصة لوجهه الكريم، صواباً على سنة خير المرسلين ﷺ، وأن يهدي بهذا المكتوب ضالاً، ويرشد به حائراً، وينور به مهتدياً، كما أسأله أن يجعلنا مباركين أينما كنا، وأن يختم بالصالحات أعمالنا، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا إتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيـــد

تمهيـــــد

ويتضمن أربع مسائل:

۞ المسألة الأولى: معنى المحكم والمتشابه.

۞ المسألة الثانية: معنى المحكم المتشابه عند السلف.

۞ المسألة الثالثة: أدلة ورود المحكم والمتشابه وثمرات فهمهما.

۞ المسألة الرابعة: الحكمة من وجود المتشابه والموقف منه.

المسألة الأولى

معنى المحكم والمتشابه

❖ أولاً: المحكم والمتشابه في اللغة:

المحكم في اللغة: مأخوذ من حكم الذي أصله: منع منعاً لاصطلاح، ومنه سميت اللجام حَكَمة الدابة؛ لأنها تمنعها عن ركوب رأسها، وسمي الحاكم حاكماً لمنعه الظالم من الظلم، ويقال: حكمت الرجل وحكمته وأحكمته، إذا منعته، ومنه قول جرير:

أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم   إني أخاف عليكم أن أغضبا(١)

أي: أمنعوهم من السفه.

والحكمة: سميت حكمة؛ لمنعها النفس عن هواها، والحكيم المتقن للأمور(٢).

وبهذا يظهر أن معنى المحكم في اللغة يرجع إلى معنيين، وهما: المنع والإتقان.

وأما المتشابه في اللغة: فأصله: من الشّبه والشَّبَه، وهو أن يشبه أحد الأمرين الآخر حتى يلتبسا، والشبهة الالتباس، والمتشابهات من الأمور المشكلات(٣).

---

(١) البيت في ديوان جرير ١/ ٤٦٦.

(٢) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لابن منصور الأزهري، ص٤١٩، المفردات في غريب القرآن للاصفهاني، ص١٢٦- ١٢٨، الصحاح للجوهري ٥/ ١٩١٠١-١٩٠٢.

(٣) ينظر: المفردات للأصفهاني، ص٢٥٤ - ٢٥٥، الصحاح للجوهري ٦/ ٢٢٣٦، ترتيب القاموس المحيط ٢/ ٦١٧ - ٦١٨.

يقـول ابـن قتيبـة[1] ــ رحمـه الله ـ: "وأصـل التـشابـه أن يـشبـه اللفـظ اللفـظ في الظاهـر، والمعنيان مختلفـان، قـال الله - جل وعـز - في وصـف ثمـر الجنـة: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة:٢٥]، أي: متفـق المنـاظر مختلـف الطعـوم، وقـال: ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ [البقرة:١١٨]، أي: يشبه بعضها بعضاً في الكفر والقسوة.

ومنه يقال: اشتبه عليَّ الأمر، إذا أشبه غيره فلم تكد تفرق بينهما، وشبهت عليّ، إذا لبست الحق بالباطل، ومنه قيل لأصحاب المخاريق: أصحاب الشبه؛ لأنهم يشبهون الحق بالباطل.

ثم قد يقال لكل ما غمض ودق متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره[2].

وأما تعريف المحكم والمتشابه اصطلاحاً:

فقد ورد عن السلف وغيرهم من الأئمة والعلماء المتأخرين أقوال كثيرة في تعريفهما منها ما يلي:

القول الأول:

وهو قول حبر الأمة ابن عباس I وله في ذلك أربع روايات:

الرواية الأولى:

المحكمات من آي القرآن: المعمول بهن من الآيات، وهنّ الناسخات أو المثبتات

(١) أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، كان فاضلاً ثقة، سكن بغداد وحدث بها، له تصانيف كثيرة ومفيدة في الغريب، توفي سنة ٢٧٠هـ.

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٦، ٢٤٧، البداية والنهاية ١١/ ٤٨، السير ١٣/ ٢٩٦-٣٠٢، لسان الميزان ٣/ ٣٥٧-٣٦٠.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص١٠١ - ١٠٢. وينظر: موقف المتكلمين ٣٦٧-٣٦٩.

الأحكام، والمتشابهات من آية: المتروك العملُ بهن، المنسوخات[(1)].

مناقشة هذه الرواية:

معنى المحكم والمتشابه في هذه الرواية صحيح لبعض صورهما إلا أنه غير جامع وذلك أن قصر المحكمات على الناسخ أو المثبت يخرج كثيراً من صور المحكم ومنها النص والظاهر وغير ذلك من صور المحكم وكذلك قصر المتشابهات على المنسوخ يخرج كثيراً من صور المتشابه وهذا معروف في منهج السلف إذ يفسرون الشيء بجزء معناه أو ببعض أفراده.

الرواية الثانية:

المحكم هي الثلاث الآيات: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥١-١٥٣]، والتي في "بني إسرائيل": ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴿٢٥﴾ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾ [الإسراء:٢٣-٢٧].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١٧٤.

والمتشابهات هي التي تشابهت على اليهود، وهي أسماء حروف الهجاء المذكورة في أوائل السور، وذلك أنهم أولوها على حساب الجمَّل فطلبوا أن يستخرجوا منها مدة بقاء هذه الأمة فاختلط الأمر عليهم واشتبه(1).

مناقشة هذه الرواية:

هذا تفسير للمحكم والمتشابه بالمثال وهو أيضاً غير جامع وهو لم يخرج عن الرواية الأولى وإنما مثل لها فقط.

الرواية الثالثة:

المحكمات: ناسخة، وحلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه، وما يؤمن به ويعمل به.

المتشابه: منسوخة، ومقدمه، ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به ولا يُعمل به(2).

مناقشة هذه الرواية:

هذه الرواية أيضاً إنما هي تفسير للمحكم والمتشابه بالمثال وهو تفسير غير جامع ولا مانع.

الرواية الرابعة:

المحكمات: الناسخ الذي يُدان به ويعمل به، والمتشابه: هن المنسوخات التي لا يُدان بهن(3).

مناقشة هذه الرواية:

هذه كذلك جزء من الرواية التي قبلها وقد مثل بعضهم لما يؤمن به ولا يعمل

(1) ينظر: تفسير الطبري، ٦/ ١٧٥.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

به بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة:٢٤٠].

فهذه الآية لا يجوز العمل بها؛ بمعنى أن تحد المرأة على زوجها سنة كاملة؛ لأنها نسخت ولكن لابد من الإيمان بها.

خلاصة معنى المحكم عند ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ يمكن حصره فيما يلي:

أولاً: الناسخ الذي نسخ حكماً شرعياً.

ثانياً: الذي يعمل به ومثل له بالأوامر والنواهي.

ثالثاً: الأحكام التي لم تتعرض للنسخ ومثل له بالأحكام المثبتة التي لم يطرأ عليها نسخ وما لا تختلف فيه الشرائع كتوحيد الله تعالى، وتحريم الفواحش التي تضمنتها الآيات الثلاث في سورة الأنعام وسورة الإسراء، وحلاله، وحرامه، وحدوده وفرائضه.

وأما خلاصة معنى المتشابه عنده I فيمكن حصره فيما يلي:

أولاً: المنسوخ.

ثانياً: المقدم والمؤخر.

ثالثاً: الأمثال والأقسام.

رابعاً: ما يؤمن به ولا يعمل به.

خامساً: الحروف المقطعة في أوائل بعض السور.

وقد قال بهذا القول أيضاً كلٌ من: ابن مسعود، وقتادة(١)،

---

(١) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري، أبو الخطاب، حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين، كان ضريراً، ومن أوعية العلم، توفي سنة ١١٧هـ.

ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٧/ ١٨٥-١٨٧، تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥٧، ٥٨، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، ٢٤٩، السير ٥/ ٢٦٩-٢٨٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥١-٣٥٦، شذرات الذهب ١/ ١٥٣، ١٥٤.

والضحاك[1]، والربيع ابن أنس[2].

القول الثاني:

أن المحكم: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه، وتفسيره.

والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل، مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو الخبر عن وقت خُروج عيسى ابن مريم، ووقت طُلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا، وما أشبه ذلك والحروف المقطعة.

وفي معناه قول من قال:

إن المحكم ما عُرف المراد منه، إما بالظهور، وإما بالتأويل.

والمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه ولم يُطلع عليه أحداً.

وقد قال بهذا القول جابر بن عبدالله، وهو مقتضى كلام الشعبي[3]،

---

(١) الضحاك بن مزاحم بن الهلالي، أبو محمد، صاحب التفسير، كان من أوعية العلم، وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه، توفي سنة ١٠٢هـ، وقيل بعدها.

ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤/ ٣٣٢، ٣٣٣، البداية والنهاية ٩/ ٢٢٣، السير ٤/ ٥٩٨-٦٠٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٣، ٤٥٤، شذرات الذهب ١/ ١٢٤، ١٢٥.

(٢) الربيع بن أنس بن أبي زياد البكري الخرساني المروزي، كان عالم مرو في زمانه، وقد سجن ثلاثين سنة، توفي سنة ١٣٩هـ.

ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/ ٤٥٤، السير ٦/ ١٦٩، ١٧٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٨، ٢٣٩، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال، ص١١٤.

(٣) عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار، الشعبي، الإمام علامة العصر، حدث عن عدد من الصحابة، وكان؟ فقيهاً محدثاً حافظاً توفي سنة ١٠٤هـ.

ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦/ ٤٥٠، ٤٥١، الجرح والتعديل ٦/ ٣٢٢-٣٢٤، وفيات الأعيان ٢/ ٢٢٧-٢٢٩، السير ٤/ ٢٩٤-٣١٩.

وسفيان الثوري[١]. وهو الذي مال إليه ابن جرير الطبري[٢] ورجحه القرطبي[٣] وذكر أنه أحسن ما قيل في المتشابه[٤].

مناقشة هذا القول:

أما معنى المحكم في هذا القول فصحيح من وجه لكنه غير مانع لدخول المتشابه النسبي الذي يعلمه بعض العلماء فيه.

وأما معنى المتشابه فيه فهو وان كان صحيحاً في التشابه المطلق لكنه لا يصلح للتشابه النسبي وعليه فانه لا يدخل تحت قاعدة رد المتشابه إلى المحكم لان الذي استأثر الله بعلمه لا يمكن أن يفهم وحينئذ يتعذر رده إلى معنى من المعاني.

وأما التمثيل للمتشابه بوقت قيام الساعة، فيقال: لا شك أن وقتها وحقائقها لا يعلمها إلا الله، ولكن هذا لم ينزل الله به خطاباً، ولم يذكر في القران آية تدل على وقت قيام الساعة، ونحن نعلم أن الله استأثر بأشياء لم يُطلعْ عباده عليها، وإنما النزاع

---

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبدالله، أبو عبدالله الثوري، أحد العلماء العاملين، قال عنه المحدثون: (سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث)، توفي سنة ١٢٦هـ.

ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ٥٥، وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٦، السير ٦/ ٣١٠.

(٢) محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر: المؤرخ المفسر الإمام. وهو من ثقات المؤرخين، وكان مجتهداً في أحكام الدين ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها سنة ٣١٠هـ.

ينظر ترجمته في: إرشاد الأريب ٦/ ٤٢٣ وتذكرة الحفاظ ٢/ ٣٥١ والوفيات ١/ ٤٥٦.

(٣) أبو عبدالله محمد بن أحمد أبي بكر فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، الإمام المفسر، كان ذا عبادة وزهد، وكان حسن التصنيف، توفي سنة ٦٧١هـ.

ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢/ ١٢٢، ١٢٣، الديباج المذهب، ص٣١٧، ٣١٨، شذرات الذهب ٥/ ٣٣٥، الأعلام ٦/ ٢١٧، ٢١٨.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١٨٠، ١٩٧، المحرر لابن عطية ٣/ ١٧، زاد المسير ١/ ٣٥١، تفسير القرطبي ٤/ ٩، ١٠.

في كلام أنزله، وأخبر أن منه محكم ومنه متشابه[1].

وعلى هذا فيحمل كلام من قال بهذا القول ومن رجحه من العلماء على حقائق المعاني الغيبية.

وأما جعل الحروف المقطعة من الآيات المتشابهة، فهذا فيه نزاع من حيث كونها آيات أم لا، فإن الحروف المقطعة ليست كلاماً تاماً، وإنما هي أسماء موقوفة، ومع ذلك فإن بعض العلماء قد تكلم على معانيها وذلك مما يضعف هذا القول[2].

القول الثالث:

المحكمات من آي الكتاب: ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه، والمتشابه منها: ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني، وإن اختلفت ألفاظه.

قال مجاهد[3]: "محكمات ما فيه من الحلال والحرام، وما سوى ذلك فهو متشابه يصدق بعضه بعضاً وهو مثل قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ ومثل قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢٥] ومثل قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد:١٧]"[4].

مناقشة هذا القول:

قال شيخ الإسلام: "فعلى هذا القول يكون المتشابه هو المذكور في قوله: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر:٢٣] والحلال مخالف للحرام، وهذا على قول مجاهد: إن العلماء يعلمون تأويله، لكن تفسير المتشابه بهذا مع أن كل القرآن متشابه، وهنا خص البعض

(١) ينظر: تفسير سورة الإخلاص، لشيخ الإسلام ١٧/ ٣٩٧، ٣٩٨، ٤١٩، ضمن مجموع الفتاوى .

(٢) ينظر: المصدر السابق، ١٧/ ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٢١.

(٣) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي مولى بني مخزوم، تابعي مفسر من أهل مكة، كان شيخ القراء والمفسرين أخذ التفسير عن ابن عباس، تنقل في الأسفار واستقر في الكوفة. حتى توفى فيها سنة ١٠٤هـ.
ينظر: فوات الوفيات ٢/ ١٤٤ والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٢.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١٧٧.

به فيستدل به على ضعف هذا القول.... .

وكذلك قول: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ [آل عمران:٧].

ثم لو أريد بالمتشابه تصديق بعضه بعضاً، لكان اتباع ذلك غير محذور، وليس في كونه يصدق بعضه بعضاً ما يمنع ابتغاء تأويله، وقد يحتج لهذا القول بقوله متشابهات، فجعلها أنفسها متشابهات، وهذا يقتضي أن بعضها يشبه بعضاً ليست مشابهة لغيرها"[١].

القول الرابع:

المحكم: ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد، والمتشابه: ما احتمل أوجها فإذا ردت إلى وجه واحد وأبطل الباقي صار المتشابه محكماً.

قال محمد بن جعفر: "المحكمات فيهن حجة الرب، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لهن تصريف ولا تحريف عما وضعن له وآخر متشابهات"، في الصدق، لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد، كما ابتلاهم في الحلال والحرام، ألاّ يُصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق"[٢].

واختاره ابن كثير فقال: وأحسن ما قيل فيه الذي قدمناه[٣]. وكذلك ابن عطية[٤] وقال: هذا أحسن الأقوال[٥].

---

(١) الفتاوى: ١٧/ ٣٨٨-٣٨٩.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١٧٧.

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير ٢/ ٧.

(٤) عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، أبو محمد، مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، له شعر، وتوفي بلورقة. قيل: في سنة ٥٤١ وقيل: في ٥٤٦هـ.

ينظر ترجمته في: نفح الطيب ١/ ٥٩٣، وقضاة الأندلس، ص١٠٩، وبغية الملتمس، ص٣٧٦.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ١/ ٤٠١.

مناقشة هذا القول:

تعريف المحكم في هذا القول وان كان يصلح لبعض أوصافه إلا انه قاصر لان أصحابه رجعوا بالمحكم إلى النص الجلي(١).

وأما المتشابه فقد وسعوا دائرته فجعلوه ما عدا النص الجلي وهذا يقتضي أن المتشابه أكثر من المحكم وهذا خلاف الصواب.

القول الخامس:

المحكم: ما أحكم الله فيه من آي القرآن، وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصله ببيان ذلك لمحمد ﷺ وأمته.

والمتشابه، هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، بقصه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وبقصه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقوله تعالى في قصة نوح: ﴿فَاسْلُكْ فِيهَا﴾ [المؤمنون:٢٧]، وقوله: ﴿احْمِلْ فِيهَا﴾ [هود:٤٠].

قال به عبدالرحمن بن زيد بن أسلم(٢) (٣).

مناقشة هذا القول:

هذا التفسير للمحكم وان كان صحيحاً لكنه غير جامع لأنه اقتصر على بعض أفراده وهو تفسير بالمثال.

وأما تفسير المتشابه بهذا فقد ضعفه الآمدي(٤)، ومن بعده ابن تيمية؛ وعلا

---

(١) ينظر: إيثار الحق لابن الوزير، ص٩٠.

(٢) عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، العمري المدني، كان صاحب قرآن وتفسير، توفي سنة ١٨٢هـ.
ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٥/ ٢٨٤، ٢٨٥، الجرح والتعديل ٥/ ٢٣٣، ٢٣٤، السير ٨/ ٣٤٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٦٤-٥٦٦.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١٨٧.

(٤) الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي، أبو القاسم، عالم بالأدب، له شعر. أصله من آمد ومولده ووفاته بالبصرة سنة ٣١٧هـ.

=⇦

ذلك بأن القصص والأمثال يُعرف معناها، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٣]. فدل على أن العالمين يعقلونها، وإن كان غيرهم لا يعقلها(١).

قال شيخ الإسلام ؒ: "والأمثال: هي المتشابه عند كثير من السلف، وهي إلى المتشابه أقرب من غيرها، لما بين الممثل والممثل به من التشابه، وعقل معناها هو معرفة تأويلها الذي يعرفه الراسخون في العلم دون غيرها..."(٢).

وقال - رحمه الله -: "... وصاحب هذا القول جعل المتشابه اختلاف اللفظ مع اتفاق المعنى، كما يشتبه على حافظ القرآن هذا اللفظ بذاك اللفظ، وقد صنف بعضهم في هذا المتشابه؛ لأن القصة الواحدة يتشابه معناها في الموضعين، فاشتبه على القارئ أحد اللفظين بالآخر، وهذا التشابه لا ينفي معرفة المعاني بلا ريب، ولا يقال في مثل هذا: إن الراسخين يختصون بعلم تأويله، فهذا القول إن كان صحيحاً كان حجة لنا وإن كان ضعيفاً لم يضرنا..."(٣).

ثم إن كون ألفاظ بعض قصص القران فيها تشابه لا يجعل أهل الزيغ يتعلقون بها(٤).

قال الجصاص: "وأما قول من قال إن المحكم ما لم يتكرر لفظه، والمتشابه ما تكرر لفظه فهذا أيضاً لا مدخل له في هذه الآية؛ لأنه لا يحتاج إلى رده إلى المحكم وإنما

= ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ٢/ ١٨٥، ومعجم الأدباء ٨/ ٧٥، وبغية الوعاة، ص٢١٨.

(١) ينظر: تيسير الوصول ١/ ٣٠.

(٢) الفتاوى ١٧/ ٤٢٩.

(٣) الفتاوى ١٧/ ٤٢٢.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣/ ١٦.

يحتاج إلى تدبيره بعقله وحمله على ما في اللغة من تجويزه"[(١)].

وقال الزرقاني[(٢)]: "أن هذا المعنى بالنسبة إلى المتشابه أقرب إلى اللغة منه إلى الاصطلاح الذي عليه الجمهور وفيه إهمال لما اعتبر هنا من أمر الخفاء والظهور"[(٣)].

توجيه عام للأقوال السابقة:

هذه هي أصول الأقوال في معنى المحكم والمتشابه وزاد بعض المفسرين أقوالاً أخرى تعتبر من باب التمثيل لما ذكر من الأقوال أو أنها تندرج تحتها عند التحقيق[(٤)].

وهي من الأقوال التي سردها واقتصر عليها ابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان.

القول السادس:

المتشابه: هو الأقسام الذي في القرآن والحروف المقطعة وما عداه المحكم.

وممن قال به ابن حزم ـ رحمه الله ـ[(٥)(٦)].

مناقشة هذا القول:

---

(١) أحكام القرآن ٢/ ٢٨٢.

(٢) محمد عبدالعظيم الزرقاني: من علماء الأزهر بمصر. تخرج بكلية أصول الدين، وعمل بها مدرسا لعلوم القرآن والحديث. وتوفي بالقاهرة، سنة ١٣٦٧هـ.

ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ٦/ ٢١٠، مجلة العرفان ١٨/ ٤٣٦.

(٣) مناهل العرفان ٢/ ٢٧٧.

(٤) ينظر: مشكل القرآن، ص٢٥٦.

(٥) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، ولد بقرطبة،كان حافظاً ذكياً، له تصانيف كثيرة من أشهرها "المحلى"، و"الفِصَل في الملل والأهواء والنحل"، توفي بالأندلس في ٤٥٦هـ.

ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٠/ ٩٣، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٦.

(٦) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ٤/ ١٢٧.

أما تعريف المحكم في هذا القول فغير مانع لدخول المتشابه النسبي فيه.

وأما حصر المتشابه في الأقسام والحروف المقطعة ففيه قصور وذلك لما يلي:

١) أن في القرآن آيات كثيرة غير آيات الأقسام والحروف المقطعة هي من قبيل المتشابه الذي لا يفهم إلا برده للمحكم.

٢) إن الله أخبر بأنه يوجد في القرآن محكمات هن أم الكتاب أي الأصل والمرجع وهذا يعني أن هناك آيات تفتقر إلى ردها لذلك وليس منها آيات الأقسام والحروف المقطعة لأنها لا تفتقر لذلك.

ثم أن ثمة نزاعاً في الحروف المقطعة من حيث كونها آيات أم لا، فإن الحروف المقطعة ليست كلاماً تاماً، وإنما هي أسماء موقوفة،[1] وذلك مما يضعف هذا القول[2].

وقد أجاب شيخ الإسلام على دعوى أن الحروف المقطعة من المتشابه بعدة أجوبه:

أحدها: أن هذه ليست كلاماً منظوماً فلا يدخل في مسمى الآيات وعامة أهل مكة والمدينة والبصرة لا يعدون ذلك آية ولكن الكوفيين يعدونها آية وبكل حال فهي أسماء حروف يُنطق بها غير معربة مثل ما ينطق بألف، باء، تاء، وبأسماء العدد واحد، اثنان، ثلاثة... .

الثاني: أن السلف قد تكلموا في معانيها وكلامهم في ذلك كثير مشهور وقد ساق شيخ الإسلام بعض أقوالهم... .

الثالث: أن يقال: نحن نسلم أن كثيراً من الناس وأكثرهم لا يعرفون معنى كثير من القرآن فإذا قيل: إن أكثر الناس لا يعرفون معنى حروف الهجاء التي في أوائل

---

(١) ينظر: تفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ١٧/ ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٢١، ضمن فتاوى شيخ الإسلام.

(٢) ينظر: موقف المتكلمين لسليمان الغصن، ص٣٧٨.

السور، فهذا صحيح لا نزاع فيه وإن قيل: إن أحداً من الناس لا يعرف ذلك وإن الرسول نفسه لم يكن يعرف ذلك فمن أين لهم هذا ؟ فهذا النفي لا بد له من دليل[1].

القول السابع:

إن المتشابه آيات الصفات وما عداه فمحكم.

وممن قال به ابن قدامه[2] حيث قال: "والصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه مما يجب الإيمان به ويحرم التعرض لتأويله كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] ونحوه، فهذا اتفق السلف – رحمهم الله – على الإقرار به وإمراره على وجهه وترك تأويله"[3].

مناقشة هذا القول:

الجواب عليه من وجهين:

الأول: هل أراد ابن قدامه بالمتشابه معاني الصفات أو كيفياتها؟

الحقيقة أن نفس كلامه متشابه؛ لأنه يحتمل المعنين.

ولذلك تعقبه الشنقيطي[4] ـ رحمه الله ـ في شرحه للروضة فقال: "وقول المؤلف

(١) نقض التأسيس ٢/ ٢٤٨-٢٥٠، نقلاً عن موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود ٢/ ١٠٢٢-١٠٢٣.

(٢) عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامه بن مقدام بن نصر بن عبدالله المقدسى ثم الدمشقى الحنبلى موفق الدين رحل إلى بغداد ثم عاد إلى دمشق بعد ذلك وتوفى بها سنة ٦٢٠هـ.
ينظر في ترجمته: مختصر طبقات الحنابلة، ص٤٥، والبداية والنهاية ١٣/ ٩٩، وشذرات الذهب ٥/ ٨٨.

(٣) ينظر: روضة الناظر، ص٦٤-٦٥.

(٤) محمد الأمين المختار الشنقيطي الجكني، العلامة الأصولي المفسر اللغوي، طلب العلم وحفظ القرآن وهو صغير، ودرس في مختلف الشريعة، توفي سنة ١٣٩٣هـ.
ينظر ترجمته في: مقدمة أضواء البيان لتلميذه عطية محمد سالم ١/ ٣-٦٤، وعلماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب ص٣٨، ٣٩.

لا يخلو من نظر؛ لأن آيات الصفات لا يطلق عليها اسم المتشابه بهذا المعنى من غير تفصيل؛ لأن معناها معلوم في اللغة العربية وليس متشابهاً، ولكن كيفية اتصافه -جل وعلا- بها ليست معلومة للخلق، وإذا فسرنا بأنه هو ما استأثر الله بعلمه دون خلقه كانت كيفية الاتصاف داخله فيه لا نفس الصفة" [1].

بل إن الشيخ عبدالرزاق عفيفي ـ رحمه الله ـ جزم: بأن ابن قدامه مفوضٌ وأنه غلط في كتابه لمعة الاعتقاد[2].

ولكننا أذا تأملنا بعض كلامه - ابن قدامه - وفي تعامله مع نصوص الصفات، فأننا نجد أن له كلاما محكما في إثبات معاني الصفات ومن ذلك ما يلي:

قوله ـ رحمه الله ـ في رده على ابن عقيل حيث قال: "وأما قوله: هاتوا أخبرونا ما الذي يظهر لكم من معنى هذه الألفاظ الواردة في الصفات؟ فهذا تسرعٌ في التجاهل والتعافي، كأنه لا يعرف معتقد أهل السنة، وقولهم فيها... إلى أن قال: "ولكن قد علمنا أن لها معنىً في الجملة، يعلمه المتكلم بها، فنحن نؤمن بها بذلك المعنى، ومن كان كذلك -يقصد ابن عقيل- كيف يسأل عن معنىً وهو يقول لا أعلمه؟ وكيف يسأل عن كيفية ما يرى أن السؤال عنه بدعة، والكلام في تفسيره خطأ، والبحث عنه تكلف وتعمق؟"[3].

فهذا الكلام من ابن قدامه صريح وواضح في عدم تفويضه للمعنى، بل إنه أثبت لهذه الصفات معنى نعلمه، ونؤمن به؛ وإنما نفى العلم بكيفية الصفة فقط.

وقال في معرضِ ردِّه على أهل التأويل: "ثُمَّ معرفةُ نفي المحتملات يقف على ورود التوقيف به، فإن صفات الله تعالى لا تثبت ولا تُنفى إلا بالتوقيف، وإذا تعذر هذا بطل تعيين مُجملٍ منها على وجه الصحة، ووجب الإيمان بها بالمعنى الذي

(١) شرح الروضة للشنقيطي ١/ ٦٢.

(٢) ينظر: فتاوى ورسائل الشيخ عبدالرزاق عفيفي ١/ ١٥٣-١٥٤.

(٣) تحريم النظر في كتب الكلام، ص٥٩، ٦٠.

أراده المتكلم بها، كما روي عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: "آمنت بما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت بما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ"[(١)].

وهذا القول كذلك صريح في إثبات ابن قدامه لمعاني الصفات، ووجوب إثبات تلك المعاني حسب مراد الله ومراد رسوله ﷺ منها.

وقوله؏ في اللمعة: "ومن السنة قول النبي ﷺ: "ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا..."[(٢)]، وقوله ﷺ: "يعجب ربك من الشاب ليست له صبوة"[(٣)]. وقوله ﷺ: "يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة..."[(٤)].

ثم قال ـ رحمه الله ـ: "فهذا وما أشبهه مما صح سنده وعُدلت رواته نؤمن به ولا نرده ولا نجحده ولا نتناوله بتأويل يخالف ظاهره ولا نشبهه بصفات المخلوقين ولا بسمات المحدثين ونعلم أن الله لا شبيه له ولا نظير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١].

وكل ما تخيل في الذهن أو خطر بالبال فإن الله ﷻ بخلافه"[(٥)].

والشاهد من كلامه هنا قوله بعد ذكر نصوص الصفات: "ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره" وهذا لا يكون إلا بإثبات المعنى.

وعلى هذا يمكن أن يُقال: إما أنه - ابن قدامه - يرى تفويض معاني بعض الصفات دون بعضها وهذا خطأ منه ـ رحمه الله ـ إذ القول في بعض الصفات كالقول

---

(١) ذم التأويل، ص٤٣-٤٤.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، ح ١٣١٥، وصححه الألباني.

(٣) رواه أحمد في المسند ٤/ ١٥١ وأبو يعلى ١٧٤٩، من حديث ابن لهيعة. قال الهيثمي: وإسناده حسن.

(٤) أخرجه البخاري، ح ٢٨٢٦.

(٥) لمعة الإعتقاد، ص١٢.

في البعض الآخر كما هو معلوم ومقرر.

وإما أنه قصد الكيفية بإطلاقه اسم المتشابه على نصوص الصفات وهذا هو الصواب الذي عليه أهل الحق وهو الذي ينبغي حمل كلام ابن قدامه المتشابه عليه لما في ذلك من العدل وإحسان الظن بإهل العلم واتباع طريقة الراسخين في العلم في التعامل مع النصوص المتشابه.

الثاني: هل نصوص الصفات من المتشابه؟

هذا القول صرح به أكثر أهل الكلام قديماً وحديثاً ومن أشهرهم الرازي الذي خصص القسم الثاني من كتابه (أساس التقديس) لما سماه (تأويل المتشابهات من الأخبار والآيات) ثم ذكر فيه الصفات الواردة في الكتاب والسنة كالمجيء والنزول والوجه والعين واليد والضحك والفرح والعلو وغير ذلك[(١)].

وكذلك الزركشي[(٢)] يفرد مبحثاً للآيات المتشابهات الواردة في الصفات ويبسط الكلام في ذلك ويتكلم في تأويلها[(٣)].

وقد سار على هذا القول أيضاً كثير من المتأخرين من العلماء والكتاب كمحمد عبده[(٤)]، وحسن البنا[(٥)]، والكوثري[(٦)]، والبوطي[(٧)]، والقرضاوي[(١)]،

(١) ينظر: أساس التقديس، ص١٠٣-٢١٤، والتفسير الكبير ٧/ ١٧٤.

(٢) محمد بن بهادر بن عبدالله المصري الزركشي، بدر الدين الشافعي الإمام، العلامة المصنف المحرر، كان فقيهاً أصولياً أديباً فاضلاً، توفي سنة ٧٩٤هـ.

ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/ ١٧، ١٨، شذرات الذهب ٦/ ٣٣٥، معجم المؤلفين ٩/ ١٢١، ١٢٢.

(٣) ينظر: البرهان للزركشي، ص٧٨-٨٩.

(٤) ينظر: رسالة التوحيد لمحمد عبده، ص١٧٤.

(٥) ينظر: رسالة العقائد له ضمن مجموعة رسائله، ص٦٦-٧٦.

(٦) ينظر: تعليقه على العقيدة النظامية للجويني، ص٢٣.

(٧) ينظر: كبرى اليقينيات الكونية للبوطي، ص١٣٦-١٤١.

والسقاف[2]، وغيرهم.

وهذا القول لاشك ولا ريب في بطلانه والصحيح في هذه المسألة هو مذهب أهل السنة والجماعة المبني على أن صفات الله تعالى ذات معان وكيفيات:

فأما المعاني: فإنها معلومة محكمة، غيرُ مجهولة، فلا تدخل في المتشابه، بل قد جرت طريقة السلف على تفسير معانيها، واعتقاد تلك المعاني لله تعالى، من غير تكييف ولا تشبيه ولا تأويل ولا تعطيل، كما قال الإمام مالك: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"[3].

وبهذا يفارق أهلُ السنّةِ المُفوِّضةَ والمُؤَوِّلةَ، فليست آياتُ الصفاتِ غير معلومة المعنى كما يقول المفوضة، وليست ظواهرها دالّة على باطل كما يقول المؤولة. بل معانيها معلومة، وهي ثابتةٌ لله تعالى كما يليق به سبحانه[4].

قال شيخ الإسلام: "فإنّي ما أعلم عن أحدٍ من سلف الأمة ولا من الأئمة: لا أحمد ابن حنبل ولا غيرَه، أنّه جعلَ هذا من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجميِّ الذي لا يُفهم..."[5].

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: "تنازع الناس في المحكم والمتشابه تنازعاً كثيراً، ولم يعرف عن أحد من الصحابة قط أن المتشابهات آيات الصفات، بل المنقول عنهم يدل على خلاف ذلك، فكيف تكون الصفات متشابهة عندهم وهم لا يتنازعون في

---

(1) ينظر: مقدمته لكتاب القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام، ص٨-١٨.

(٢) ينظر: مقدمته لكتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي، ص٢١-٢٣.

(٣) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة للّالكائي ٣/ ٤٤١.

(٤) ينظر موقف المتكلمين د. الغصن، ص٤١٣ وما بعدها.

(٥) الفتاوى ١٣/ ٢٩٥.

شيءٍ منها، وآيات الأحكام هي المحكمة وقد وقع بينهم النزاع في بعضها؛ وإنما هذا قول بعض المتأخرين"[1].

وأمّا الكيفات: فإنّه لا يعلمها إلا الله تعالى، ومذهب السلف، تفويض العلم بها لله تعالى، وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى:١١]، ولهذا قال الإمام مالك: "والكيف مجهول"[2].

وهذه الكيفيات قد استأثر الله بعلمها، فإن أُريدَ بالمتشابه ما استَأثَر الله بعلمه، فيدخل في ذلك كيفيات الصفاتِ لا معانيها.

قال الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: "وإذا فسَّرنا المتشابه بأنّه هو ما استَأثَرَ الله بعلمه دونَ خلقه؛ كانت كيفيّةُ الاتِّصاف داخلةً فيه لا نفس الصِّفة"[3].

والقول بأن آيات الصفات من المتشابه سببه اعتقادهم أن الأخذ بظاهر تلك الصفات يؤول إلى تشبيه الخالق بالمخلوق، فهم في الحقيقة اعتقدوا أن ظاهر كلام الله كفر وضلال، فأطلقوا على تلك الآيات وصف المتشابه[4].

والحق أنّه لم يُعرف عن أحد من الصحابة قط أنّه جعل آياتِ الصفات متشابهات لا يعلم معناها إلا الله تعالى، بل المنقولُ عنهم يدل على خلاف ذلك، فكيف تكون آيات الصِّفات متشابهةً عندهم، وهم لا يتنازعون في شيء منها[5]، بل قد فهموا

---

(١) الصواعق المرسلة ١/ ٢١٣.

(٢) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٣٩٨، والأسماء والصفات للبيهقي، ص٤٠٨، والاعتقاد، ص١١٦، وشرح السنة للبغوي ١/ ١٧١، والعلو للذهبي وصحح إسناده ٢/ ٩٥٢.

(٣) مذكِّرة أصول الفقه، ص٦٥.

(٤) ينظر: أساس التقديس، ص١٠٥، الرسالة التدمرية، ضمن مجموع الفتاوى ٢/ ٤٣، البرهان للزركشي ٢/ ٧٨.

(٥) ينظر: الصواعق المرسلة ١/ ٢١٣.

معانيها، واعتقدوا ظاهرها.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "فمن قال عن جبريل ومحمد – صلوات الله وسلامه عليهما –، وعن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين والجماعة: أنهم كانوا لا يعرفون شيئاً عن معاني هذه الآيات، بل استأثر الله بعلم معناها، كما استأثر بعلم وقت الساعة، وإنّما كانوا يقرؤون ألفاظاً لا يفهمون لها معنى، كما يقرأ الإنسان كلاماً لا يفهم منه شيئاً، فقد كذب على القوم، والنّقول المتواترة عنهم تدل على نقيض هذا، وأنهم كانوا يفهمون هذا كما كانوا يفهمون القرآن[1]".

والمقصود: أن إطلاق القول بأن آيات الصفات من المتشابه، أو هي المتشابه إطلاق باطل لم يصدر عن أحد من السلف؛ لكن قد يقع تشابه نسبي إضافي خاص لبعض الناس في هذا الباب يزول برده إلى المحكم الذي يعلمه الراسخون في العلم، أما حقائق هذه المعاني، وكيفياتها؛ فلا ريب أنه مما استأثر الله بعلمه، وحجب إدراك كنهه عن خلقه، فلا سبيل لأحد إلى العلم به.

القول الثامن:

المحكم: ما استقل بنفسه وظهر معناه ولم يحتج إلى بيان، وأما المتشابه: فهو الذي لا يستقل بنفسه بل يحتاج إلى بيان فتارة يبين بكذا وتارة يبين بكذا لحصول الاختلاف في تأويله.

وعلى ذلك يدل صنيع الإمام أحمد في كتابه الرد على الزنادقة[2] والجهمية[1]

---

(١) تفسير سورة الإخلاص ١٧/ ٤٢٥، ضمن مجموع الفتاوى.

ينظر: الإكليل، ضمن مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) لفظ الزنديق لا يوجد في كلام النبي ﷺ، كما لا يوجد في القرآن، وهو لفظ أعجمي معرب أُخِذَ من كلام الفرس بعد ظهور الإسلام وعُرِّب، وهو الذي يُظهر الإسلام ويُبطن غيره، سواءً أبطن ديناً من الأديان: كدين اليهود والنصارى أو غيرهم. أو كان معطلاً جاحداً للصانع، والمعاد، والأعمال الصالحة. ومن =

فيما شكت فيه من متشابه القرآن، وتأولته على غير تأوليه، وقوله عن الجهمية أنها تأولت ثلاث آيات من المتشابه... ثم تكلم فيه على معناها[(٢)].

وبوّبَ في كتابه هذا فقال: باب بيان ما ضلّت فيه الزنادقة من متشابه القرآن.

ثمّ ذكر بعض الآيات التي قد يُفهم من ظاهرها التعارض، وبيَّن وجهها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون:١٠١]، وقوله في الآية الأخرى ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [الصافات:٥].

يقول الإمام أحمد في رده على الزنادقة الذين ادعوا التعارض بينَهما: "فقالوا كيف يكون هذا من المحكم؟ فشكُّوا في القرآن من أجل ذلك.

فأمّا قوله ﷻ: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون:١٠١]. فهذا عند النفخة الثانية، إذا قاموا من القبور لا يتساءلون، ولا ينطقون في ذلك الموطن، فإذا حُوسِبوا ودخلوا الجنة والنار، أقبلَ بعضهم على بعضٍ يتساءلون، فهذا تفسيرُ ما شكّت فيه الزنادقة...

ثم ذكر أنّ الجهمية لمّا أنكروا الرؤية احتجوا بالمتشابه فقال: "وتلوا آية من

= الناس من يقول "الزنديق هو الجاحد المعطل. وهذا يسمى الزنديق في اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامة، ونقلة مقالات الناس.

ينظر: الموطأ ٢/ ٢٠٨، والمغني ٩/ ١٥٩، وغيرها من كتب الفقهاء، ومجموع الفتاوى ٧/ ٤٧١-٤٧٢، ١٢/ ٣٥٢، بغية المرتاد ٣٣٨، الفتح ١٢/ ٢٨٢-٢٨٣، لوامع الأنوار للسفاريني ١/ ٣٩٢.

(١) هم: أتباع جهم بن صفوان، الذي قال: إن العبد مجبور على فعله ولا قدرة له ولا اختيار، ومن ضلالاته: إنكار الصفات، والقول بأن الجنة والنار تبيدان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط.

ينظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٨، الفرق بين الفرق ٢١١، ٢١٢، الفصل لابن حزم ٤/ ٢٠٤، الملل والنحل ١/ ٨٦-٨٨.

(٢) ينظر: تفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ١٧/ ٣٨٤-٣٩١، ضمن مجموع الفتاوى.

المتشابه من قول الله -جل ثناؤه-: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾[الأنعام:١٠٣].

ثم بيَّن معناها ـ رحمه الله ـ، وذكر أن المنفي إنما هو الرؤيا في الدنيا"[(١)].

ومع أنّ في معنى الآية قولاً آخر لأهل السنّة، وهو أَنّ المنفي إنما هو الإدراك والإحاطة، وهو أمرٌ زائد على مجرد الرؤية، فالله تعالى يُرى، لكن لا يُدرَك، كما أنّه يُعلَم لكن لا يُحاطُ به علماً سبحانه؛ فإنّ المقصود هنا بيانُ أن رأيَ الإمام أحمد يدل على أنّه من الآيات ما قد يَخفى معناها على بعض الناس، ويتعَلَّقُ مَن في قلوبهم زيغٌ بها.

ولهذا قال شيخ الإسلام: "ظاهر كلام أحمد أن المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه ما احتاج إلى بيان لأنه قد قال في كتاب السنة: بيان ما ضلت فيه الزنادقة من متشابه القرآن ثم ذكر آيات تحتاج إلى بيان"[(٢)].

وقال ـ رحمه الله ـ: "المحكم الذي ليس فيه اختلاف، والمتشابه: الذي يكون في موضعٍ كذا، وفي موضعٍ كذا.

فيجب إرجاع المتشابه إلى المحكم هذا شأن الراسخين في العلم أنهم يرجعون المتشابه إلى المحكم فيتضح المراد، ويصير كله محكماً، لكن هذا مراد به المتشابه الذي يمكن اتضاحه والبحث عن بيانه، وهو بهذا الاعتبار يدخل فيه المجمل أما إن أريد بالمتشابه ما استأثر الله بعلمه، فهذا لا سبيل إلى معرفته، ويجب الإيمان به، ورده إلى الله تعالى، وهي طريقة الراسخين في العلم"[(٣)].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية، ص٥٩.

(٢) المسودة ١/ ١٦١.

(٣) الفتاوى ١٣/ ٢٧٥.

مناقشة هذا القول:

وهذا القول هو الراجح.

ومن أسباب ترجيح هذا القول إضافةً إلى ما سبق؛ أن المتشابه بهذا المعنى هو الذي يَتَّبِعْه أهل الزيغ فيتعلقون بها قد يحتمله اللفظ من المعاني الباطلة، ولا يردونه إلى المحكم من الآيات الموضحة لهذا التشابه.

ويشهد لهذا ما ورد في الحديث الصحيح عن عائشة ϑ قالت: تلا رسول الله ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران:٧] قالت: قال رسول الله ﷺ: "فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم"(١).

فأهل الزيغ يتبعون المتشابه لإثارة الشبهات والشكوك، وبث العقائد الفاسدة، ولا يردونه إلى الآيات المحكمات الفاصلات والموضحات لما اشتبه من تلك الآيات.

التلخيص والحكم الإجمالي على الأقوال:

يتبين لنا مما مضى من الآراء والأقوال حول المحكم والمتشابه أمور منها:

الأول: أن جميع الآراء الصحيحة في معنى المحكم، تكاد تنحصر في أنه المعلوم الواضح، الذي يمكن ضبطه وتمييزه، وتحديد معالمه بدقة وسهولة، وبطبيعة الحال لا يرد عليه الخلاف المعتبر.

الثاني: والمتشابه عكسه تماماً، وهو الخفي الذي تخفى دلالته إما خفاء مطلقاً وإما خفاء نسبياً.

---

(١) أخرجه البخاري، ح ٧٤٥٤.

ويؤيـد هـذا التقـسيم أنـه تعـالى جعـل المحكـم مقـابلاً للمتـشابه كـما في الآيـة والواجب أن يفسر المحكم بما يقابله.

الثالث: يمكن أن نقسم الأقوال إلى:

١) أقوال تذكر المحكم والمتشابه بذكر المثال وليس الحصر وهذا في تعريف السلف أكثر.

٢) أقوال تختص بالمحكم والمتشابه العام الذي يسمى اللغوي.

٣) أقوال توسع دائرة المحكم وأقوال توسع دائرة المتشابه.

الرابع: يمكن أن نحصر المحكم بالتقسيم التالي:

١) الناسخ سواء نسخاً كلياً أو جزئياً.

٢) الأحكام التي لم يطرأ عليها تبديل سواء ما اختص به شرعنا أو الأصول والكليات الثابتة في كل الشرائع.

٣) ما اتضح معناه من لفظه واستقل بنفسه ولا يحتمل التأويل.

الخامس: والمتشابه أيضاً يمكن حصره بالتقسيم التالي:

١) المنسوخ سواء كان نسخه كلياً أو جزئياً كالمطلق المقيد والعام المخصص.

٢) ما احتمل أوجهاً متعددة يمكن رده إلى المحكم وهو المتشابه النسبي.

٣) ما استأثر الله بعلمه وأيس الخلق عن معرفته كحقائق الصفات وأخبار القيامة ونحو ذلك وهو المتشابه المطلق.

السادس: أن هذه الأقوال إنما تُكَمل بعضها بعضاً لتعطينا صورة شاملة ومتكاملة عن المحكم والمتشابه.

السابع: أن هذه الأقوال يمكن إرجاعها إلى قول واحد وهو الراجح كما تقرر.

وهو القول: بأن المحكم: ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان.

والمتشابه: الذي لا يستقل بنفسه بل يحتاج إلى بيان فتارة يبين بكذا وتارة يبين بكذا لحصول الاختلاف في تأويله.

وقد سبق ذكر القائلين به.

المسألة الثانية

معنى المحكم والمتشابه عند السلف

يتعين قبل بيان معنى المحكم والمتشابه عند السلف توضيح مفهوم السلف لغة واصطلاحاً.

فأما مفهومه لغة:

فجميع تصاريف هذه الكلمة في اللغة تدل على: السبق والتقدم.

قال ابن فارس[(١)]: (سلف) السين واللام والفاء أصل يدل على تَقَدُّمٍ وسبقٍ، من ذلك السلف الذين مضوا والقوم السلاف: المتقدمون[(٢)].

وقال الفيروز آبادي[(٣)]: والشيء (سَلَفا) محركة: (مضى) وفلانٌ سلفاً وسُلوفاً: تقدم.

---

(١) أحمد بن فارس بن زكرياء بن محمد بن حبيب القزويني االمالكي اللغوي المحدث العلامة، كان رأساً في الأدب، يصيراً بفقه مالك، مناظراً متكلم على طريقة أهل الحق، له مصنفات كثيرة، توفي سنة ٣٩٥هـ.

ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك ٧/ ٨٤، ٨٥، وفيات الأعيان ١/ ١٠٠، ١٠١، السير ١٧/ ١٠٣-١٠٦، البداية والنهاية ١١/ ٣٣٥، بغية الوعاة ١/ ٣٥٢، ٣٥٣.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣/ ٩٥.

(٣) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي، من أئمة اللغة والأدب، وكان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، توفي في زبيد سنة ٨١٧ هـ.

ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي٧/ ١٤٦، البدر الطالع ٢/ ٢٨٠ والضوء اللامع ١٠/ ٧٩، وبغية الوعاة، ص١١٧.

وكل عمل صالح قدمته أو فرطٍ فرط لك وكل من تقدم من آبائك وقرابتك[(١)].

وذكر ابن منظور أن للسلف معنيين:

أحدهما: كل شيء قدمه العبد من عمل صالح أو ولد صالح.

والثاني: الذي يتقدم الإنسان من أبائه وذوي قرابته الذين هم فوقه في السن.

ومن ذلك قول طفيل الغنوي يرثي قومه:

مضوا سلفا قصد السبيل عليهم   صرف المنايا بالرجال تقلب[(٢)]

وهذان المعنيان اللذان ذكرهما أهل اللغة ذكرهما المؤلفون في غريب الحديث أيضاً.

ففي مشارق الأنوار: والسلف: كل عمل صالح تقدم للعبد ومنه في الدعاء للطفل: (اجعله لنا فرطا وسلفا) أي: خيراً متقدماً نجده في الآخرة [(٣)].

وقال ابن الأثير[(٤)] في النهاية: وسلف الإنسان: من تقدمه بالموت من أبائه وذوي قرابته ولهذا سمي الصدر الأول من التابعين السلف الصالح[(٥)].

ويشهد لذلك قول الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الزخرف:٥٦].

---

(١) ينظر: القاموس المحيط، ص٨٣٠.

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور ٩/ ١٥٩.

(٣) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ٢/ ٢١٩.

(٤) أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري القاضي الرئيس، العلامة البارع البليغ، قرأ الحديث والأدب، وكان ورعاً عاقلاً، توفي سنة ٦٠٦هـ.

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٩-٢٩١، السير ٢١/ ٤٨٨-٤٩١، طبقات الشافعية ٨/ ٣٦٦، ٣٦٧، البداية والنهاية ١٣/ ٤٥، شذرات الذهب ٥/ ٢٢، ٢٣.

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٢٠٣.

قال الإمام البغوي[1]: في تفسيره لهذه الآية: "والسلف: من تقدم من الآباء فجعلناهم متقدمين ليتعظ بهم الآخرون"[2].

ومنه قوله ﷺ لفاطمة ــ رضي الله عنها ــ: "... ولا أراني إلا قد حضر أجلي فاتقي الله واصبري فإنه نعم السلف أنا لك" [3] أي: المتقدم.

ومما تقدم نستخلص أن معنى السلف يدل: على التقدم والسبق سواء كان ذلك بتقدم زمني كتقدم الآباء وذوي القرابة وغيرهم على من يأتي من بعدهم من الأبناء وسائر الأقارب.

ولذا سمي الصدر الأول بالسلف الصالح لتقدمهم في الزمن على من جاء بعدهم.

ويطلق السلف أيضاً: على ما يقدمه العبد من العمل الصالح.

وأما اصطلاحاً:

فهو يدور حول مفهومين:

الأول: السلفية الزمنية.

الثاني: السلفية المنهجية.

أما السلفية الزمنية فتطلق على المجموعة المتقدمة من الأمة الإسلامية

---

(١) أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفرّاء، ويلقب بمحيي السنّة، البغوي الشافعي الشيخ العلامة القدوة الحافظ المفسر، كان زاهداً قانعاً باليسير، له القدم الراسخة في التفسير والفقه، توفي سنة ٥١٦ هـ.

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٤٠٢، العبر ٤/ ٣٧، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٥٧-١٢٥٩، السير ١٩/ ٤٣٩-٤٤٣، البداية والنهاية ١٢/ ١٩٣، النجوم الزاهرة ٥/ ٢٢٣، ٢٢٤.

(٢) معالم التنزيل للبغوي ٤/ ١٤٢.

(٣) رواه مسلم، ح ٢٤٥٠.

التي عاشت في فترة تاريخية معينة وقد حصل خلاف في ذلك أذكر أشهره باختصار.

١ - قيل إن المراد بالسلف: هم الصحابة فقط، فهو وصف لازم لهم يختص بهم عند الإطلاق ولا يشاركهم فيهم غيرهم.

وهذا القول قول جماعة من شراح (الرسالة) لابن أبي زيد القيرواني(١)(٢).

٢ - وقيل إن المراد بالسلف عند الإطلاق هم: الصحابة والتابعون.

وبه قال أبو حامد الغزالي(٣) حيث قال:"واعلم أن الحق الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف ثم قال أعني: مذهب الصحابة والتابعين"(٤).

٣ - إن المراد بالسلف هم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين.

وهو قول جمهور أهل العلم(٥) وهو الراجح لما يأتي:

أ - إن الرسول ﷺ قد مدح القرون التي عاش فيها الصحابة والتابعون

---

(١) أبو محمد عبدالله بن أبي زيد عبدالرحمن النفزاوي القيرواني المالكي، كان إماماً، فقيهاً، مفسراً، صاحب سنة واتباع، من مصنفاته: (إعجاز القرآن، وكتاب الرسالة)، توفي سنة ٣٨٦هـ.

ينظر: معجم المؤلفين، ٦/ ٧٣. وترجمة الشيخ/ عبدالله الغيمان على مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ٣/ ٥.

(٢) ينظر: حاشية العطوي على كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، لعلي الصعيدي العدوي، ١/ ١١٢.

(٣) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي من كبار متكلمي الأشعرية له مصنفات كثيرة منها: (إحياء علوم الدين، والاقتصاد في الاعتقاد) توفي سنة (٥٠٥هـ).

ينظر: السير ١٩/ ٣٢٢.

(٤) إلجام العوام عن علم الكلام ، ضمن مجموعة الرسائل للغزالي، ص٣.

(٥) ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، ٧/ ١٣٤. ولوامع الأنوار البهية للسفاريني، ١/ ٢٠. والتحف في مذاهب السلف، للشوكاني، ص٧، والإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل للجليند. ص٥٢.

وتابعو التابعين وشهد لها بالخيرية كما ورد في حديث عبد الله ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ إن النبي ﷺ قال: "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته"[(١)].

ب – ولأنه القول الجامع للأقوال السابقة وموافقا للحديث المذكور.

قال الدكتور/ محمود خفاجي: "فإنني أرى أن من يحدد السلف بالصحابة والتابعين وتابعي التابعين هو الصواب وذلك لموافقته الأثر من ناحية ولما نجده من الاتفاق بين من يذكرون السلف بطريقة الاسم عدى تابعي التابعين من ناحية أخرى..."[(٢)].

ج – ولأنه قول جمهور أهل العلم ومنهم المحققون كشيخ الإسلام ابن تيمية والسفاريني[(٣)] والشوكاني وغيرهم –رحم الله الجميع–.

وفي ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "... ولما أجمع عليه السلف وخير قرونها"[(٤)]. أي: القرون التي ذكرت في الحديث السابق.

ويقول الإمام السفاريني ـ رحمه الله ـ: "والمراد بمذهب السلف ما كان عليه الصحابة –رضوان الله عليهم– وأعيان التابعين لهم بإحسان وأتباعهم وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة وعرف عظم شأنه في الدين وتلقى الناس كلامهم خلف عن سلف"[(٥)].

---

(١) رواه البخاري، ح ٢٦٥٢.

(٢) العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة، د. محمد خفاجي، ص٢١.

(٣) أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، كان عالماً بالحديث، والأصول والأدب، من مصنفاته: (البحور الزاخرة في علوم الآخرة، ولوامع الأنوار البهية) توفي سنة (١١٨٨هـ).
ينظر: الأعلام، ٦/ ١٤٠. ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٦٢.

(٤) درء تعارض العقل والنقل ٧/ ١٣٤.

(٥) لوامع الأنوار البهية للسفاريني ١/ ٢٠.

وقال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: "وبهذا الكلام القليل الذي ذكرنا نعرف أن مذهب السلف من الصحابة -رضي الله عنهم والتابعين وتابعيهم- وهو إيراد أدلة الصفات على ظاهرها دون تحريف ولا تأويل"(١).

ويرى الدكتور/ محمد السيد الجليند أن تحديد السلف بالقرون الثلاثة هو الحاسم للموقف والخلاف فيقول: "... وحسما للموقف أرى ألا نتخط القرون الثلاثة خاصة، وأن تراثنا الإسلامي قد تعرض لهزات عنيفة ابتداء من القرن الثالث الهجري وعبثت به الأهواء..."(٢).

وبناء على تقرير المفهوم الأول لمصطلح السلف فإنه يتبادر إلى الذهن إشكال وسؤال:

فأما الإشكال فهو إذا كان الراجح في مفهوم السلف زمنيا القرون الثلاثة المفضلة التي شهد لها الرسول ﷺ بالخيرية فهل يعتبر كل من عاش في تلك القرون سلفيا يقتدي به؟

وأما السؤال: فهل يجوز الانتساب للسلفية؟

وجوابهما: تضمنه المفهوم الثاني لمعنى السلف في الاصطلاح.

وهو السلفية المنهجية:

وهذا المفهوم لابد من وجوده لحل الإشكال والسؤال.

قال شيخنا الدكتور/ عبدالله الدميجي -حفظه الله-: "...ثم إن السبق الزمني ليس كافياً في تعيين السلف المقتدى بهم لأنه عاش في هذه القرون المفضلة من هم

(١) التحف في مذاهب السلف للشوكاني، ص٧.

(٢) الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، للجليند، ص٥٢.

مــن سلــف المبتدعــة وأهــل الأهــواء أمثـال ذي الخويـصرة[1] في عهــد النــبي ﷺ وصـبيغ بــن عــسل[2] في عهــد عمــر بــن الخطــاب -رضي الله تعــالى عنــه- وظهــور الخوارج[3] في عهد علي -رضي الله تعالى عنه- وكذلك بدء التشيع والرفض[4] على يـد عبدالله بن سبأ[5] في عهده -رضي الله تعالى عنه- وظهـرت القدريـة[6] في أواخـر زمـن

---

(١) قيل: هو حرقوص بن زهير بن السعدي، الملقب بذي الخويصرة: مختلف في صحبته، من بني تميم. شهد صفين مع عليّ وبعد الحكمين صار من أشد الخوارج عليه، فقتل فيمن قتل بالنهروان سنة ٣٧هـ.

ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ٣٤٣ الذريعة ١٠/ ١٩٣، والكامل، ص٥٩٥.

(٢) صَبيغ – على وزن عظيم – بن عِسْل، ويقال: ابن سهل الحنظلي، له إدراك، وقصته مع عمر مشهورة.

ينظر ترجمته في: الإصابة للحافظ ابن حجر ٢/ ١٩٨، ١٩٩.

(٣) هم: الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ لأمور انتقدوها عليه، أشهرها مسألة التحكيم، وقد كانوا أصحاب عبادة وتنسك لكن مع جهل وقلة علم، وهم فرق كثيرة أوصلها بعضهم إلى عشرين فرقة، يجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي ـ رضي الله عنهما ـ، ومن الحكمين، ومن أصحاب الجمل، وهم يكفرون مرتكب الكبيرة، ويرون أنه مخلد في النار، إلا النجدات، فإنهم لم يذهبوا هذا المذهب.

ينظر: مقالات الإسلاميين ١/ ١٦٨٧، الفرق بين الفرق، ص٧٨، التبصير في الدين، ٤٥، الملل والنحل ١/ ٩١.

(٤) والرافضة: هم الذين رفضوا خلافة الشيخين أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ، وزعموا أن الخلافة في علي ـ رضي الله عنه ـ، وكان لهم اتصال بأفكار ابن سبأ اليهودي، يقولون بأن الإمامة ركن من أركان الدين، وإن الأئمة معصومين، ويكفرون جل الصحابة، ولهم مقالات باطلة في أبواب الإيمان، تابعوا في كثير منها المعتزلة. والرافضة فرق شتى، فيها الغال، ومنهم دون ذلك، ومن أشهر فرقها (الإمامة الإثنا عشرية).

ينظر: مقالات الإسلاميين : ١/ ٨٨-٨٩، التبصير في الدين ٢٧، ٣٠، تلبيس إبليس ١١٨.

(٥) عبدالله بن سبأ، رأس الطائفة السبئية، كان يهودياً أظهر الإسلام، وجهر ببدعته، وقد قيل: إن علياً ـ رضي الله عنه ـ أحرقه بالنار.

ينظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٦، لسان الميزان ٣/ ٢٨٩، ٢٩٠، الأعلام ٤/ ٢٢٠.

(٦) نسبة إلى القدر، ويقوم مذهبهم على أن العبد مستقل بإرادته وقدرته، وليس لله في فعله مشيئة ولا خلق، ⇐ =

الصحابة على يد معبد الجهني(1) وكان من زعماء المرجئة(2) الأوائل غيلان الدمشقي(3)، وظهر التجهم على يد الجعد ابن درهم(4) أستاذ الجهم بن صفوان(5) والاعتزال على يد واصل ابن عطاء(6) ولكنها كانت حالات فردية شاذة في أغلبها

= وقد أنكر غلاتهم علم الله السابق، وأما متأخروهم فيثبتون العلم وينفون الخلق، وأول من أظهر القول بالقدر معبد الجهني، ثم انتشرت هذه المقالة بعده في فرق الأمة وأشهر من تقلدها هم المعتزلة.

ينظر: التبصير في الدين ٦٣، الملل والنحل ١/ ٢٣، ٤١، مجموع الفتاوى ٧/ ٣٨٤-٣٨٥.

(١) قيل: إنه ابن عبدالله بن عكيم، أو عبدالله بن عويم، مبتدع ضال مضل، كان أول من تكلم في القدر، وقد نهى الحسن الناس عن مجالسته، قتل سنة ٨٠هـ.

ينظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٤/ ١٤١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٥، ٢٢٦، تقريب التهذيب ٢/ ٢٦٢.

(٢) أصلها من الإرجاء، وهو التأخير، وسموا بذلك لأنهم يؤخرون العمل عن مسمى النية والعقد، وهم أصناف وفرق كثيرة، منهم الغالي، ومنهم دون ذلك، ويجمعهم القول بأن الأعمال ليست من الإيمان.

ينظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢١٣ وما بعدها، الفرق بين الفرق، ص٢٠٢، الملل والنحل ١/ ١٣٩.

(٣) غيلان بن أبي غيلان، المقتول في القدر، ضال مسكين، كان قدرياً داعية، وكان مالك ينهى عن مجالسته، دعا عليه عمر بن عبدالعزيز، وناظره الأوزاعي، وأفتى بقتله فقتل وصلب.

ينظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣/ ٣٣٨، لسان الميزان ٤/ ٤٢٤.

(٤) الجعد بن درهم، مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر، والقصة مشهورة، وللجعد أخبار كثيرة في الزندقة، قتل سنة ١٢٠هـ.

ينظر: البداية والنهاية ٩/ ٣٥٠، الوافي بالوفيات ١١/ ٦٧، لسان الميزان ٢/ ١٠٥.

(٥) جهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي السمرقندي، أس الضلالة، ورأس الجهمية، وقد زرع شراً عظيماً في الأمة، قُتل سنة ١٢٨هـ.

ينظر: المنتظم ٧/ ٢٦٧، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٦، لسان الميزان ٢/ ١٤٢.

(٦) واصل بن عطاء المخزومي الغزّال، أبو حذيفة، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم: رأس المعتزلة البليغ الأفوه، وكان يلثغ بالراء غيناً طرده الحسن البصري من مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، توفى سنة ١٣١هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات المعتزلة لابن المرتضى، ص٤٢-٤٨، وفيات الأعيان ٥/ ٦٠-٦٤، السير ٥/ ٤٦٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٢٩، لسان الميزان ٦/ ٢١٤، ٢١٥.

لا تمثل أهل تلك الحقبة الزمنية المباركة وما أن يبرز شيء منها إلاّ ويقابل من الأمة ممثلة في ولاتها وعلمائها وأفرادها بقمعهم وردعهم وتفنيد شبههم وكف أذاهم عن المسلمين.

لذا كان من المستحسن تقييد ذلك المصطلح إما (بالجمهور) ليخرج منهم الشواذ أو بوصف (السلف الصالح) ليخرج الطالح من أهل الأهواء أو بالتقييد المنهجي بالالتزام واتباع الكتاب والسنة ظاهرا وباطنا قولا وعملا، لذلك قال الإمام السفاريني ؒ: "المراد بمذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - وأعيان التابعين لهم بإحسان وأتباعهم وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة وعُرِف عظم شأنه في الدين وتلقى الناس كلامهم خلفاً عن سلف دون من رُميَ ببدعة أو شُهر بلقب غير مرضي مثل: الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة[1] والكرامية[2] ونحو هؤلاء..."[3].

---

(١) سُمّوا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد مجلس الحسن البصري؛ لقولهما بأن الفاسق - مرتكب الكبيرة - لا مؤمن ولا كافر. ويجمع المعتزلة القول بنفي الصفات عتن الله تعالى، والقول بأن القرآن محدث، وأن الله لا يُرى في الآخرة، وأن الله ليس خالقاً لأفعال العباد، ويسمون أيضاً بالقدرية والعدلية، ونصل فرقهم إلى عشرين فرقة.

ينظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢٣٥ وما بعدها، الفرق بين الفرق، ص٢٠، ٢١، ١١٤- ١١٦، الملل والنحل ١/ ٤٣، ٤٦.

(٢) هم: أتباع محمد بن كرام، اشتهروا بالتشبيه في صفات الله، والقول بالإرجاء، ومن المسائل المشتهرة عندهم زعمهم أن كلام الله حادث قائم بذات الله بعد أن لم يكن متكلما بكلام وطوائف الكرامية اثنتا عشرة فرقة منها: العبادية والتونية.

ينظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢٢٣، الفرق بين الفرق، ص١٩٨، التبصير في الدين، ص١١١، الملل والنحل ١/ ٨٦.

(٣) لوامع الأنوار ١/ ٢٠.

فمن تلبس بشيء من هذه الأهواء والبدع ونحوها فلا يُعد من السلف المقتدى بهم ولو عاش في تلك القرون المفضلة ويشهد لذلك الإمام الأوزاعي[(١)] ـ رحمه الله ـ حيث قال: "كتب إليَّ قتادةُ من البصرة: إن كانت الدار فرقت بيننا وبينك فان أُلْفَةَ الإسلام بين أهلها جامعة"[(٢)]. يعني أن رابطة الاعتصام بالكتاب والسنة ومفارقة الأهواء وأهلها هي الجامعة بين أهل السنة وإن تباعدت بينهم الأوطان والأزمان.

ومع ذلك فإن لفظ (السلف) لا يعني القديم بإطلاق كما سيأتي بيانه لاحقاً - إن شاء الله -.

وبناءً عليه فإن مفهوم السلف مرتبط بهذا المنهج وإن تأخر به الزمان، فمن التزمه فهو سلفي وإن كان في العصور المتأخرة، فأطلقت الدعوة السلفية على دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته، وعلى دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب وأتباعه، وعلى كل من اتبع ذلك المنهج من المتقدمين والمتأخرين، ممن أحيا سنة السلف المتقدمين ودعا إلى الالتزام بما كانوا عليه من الفهم والعمل والاعتقاد.

ويعضد ذلك ما ورد في بعض روايات حديث الافتراق في بيان منهج الفرقة الناجية "ما أنا عليه وأصحابي"[(٣)]. فالنبي ﷺ لم يربط الفرقة الناجية بما كان عليه أهل حقبة زمنية محددة، وإنما بمنهج واضح محدد المعالم: وهو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه - رضوان الله تعالى عليهم -، وذلك يشمل ما كانوا عليه في الاعتقادات والعبادات والمعاملات والسلوك والأخلاق... الخ.

---

(١) أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، سكن بيروت، وتوفي بها سنة ١٥٧هـ.

ينظر ترجمته في: الوفيات ١/ ٢٧٥، وحلية الأولياء ٦/ ١٣٥، والشذرات ١/ ٢٤١.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ١٢١.

(٣) أخرجه الترمذي وقال: "هذا حديث حسن غريب، مُفَسّر لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه" وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٢١٢٩).

وهذا هو الضابط الأساس في تحديد مفهوم السلف، وما تقدم من حقبة تاريخيه أو منهجية فهي في الحقيقة راجعة إليه، ومقيدة به.

وعلى هذا المعنى جاز الانتساب إلى السلفية بمفهومها المنهجي. فمن التزم هذا المنهج قولاً وعملاً ظاهراً وباطناً فهو سلفي وإن تأخر به الزمان(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً"(٢).

وقد يوصف بها الرجل إخباراً عن حاله كما قال الذهبي(٣) عن الدارقطني(٤): "لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام ولا الجدال ولا خاض في ذلك، بل كان سلفياً"(٥).

ومصطلح السلف بهذا الاعتبار يرادف مصطلح "أهل السنة والجماعة" وهم: "المجتمعون على التمسك بالكتاب والسنة من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى المتبعين لهم، ومن سلك سبيلهم في القول والعمل والاعتقاد إلى يوم الدين.

وحقيقة الانتساب إلى السلف الصالح تكون من جهتين:

---

(١) في النسبة إلى السلف ينظر: الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٧٣)، أو مختصره اللباب لأبن الأثير (٢/ ١٢٦).

(٢) مجموع الفتاوى ٤/ ١٤٩.

(٣) أبو عبدالله محَّمد بن أحمد بن عثمان الذهبي حافظ، مؤرخ، علامة محقق. تركمانيّ الأصل، مولده ووفاته في دمشق، سنة ٧٤٨هـ.

ينظر ترجمته في: فوات الوفيات ٢/ ١٨٣ ونكت الهمدان، ص٢٤١، وذيل تذكرة الحفاظ، ص٣٤، ٣٤٧.

(٤) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدّارقطنيّ الشافعيّ، إمام عصره في الحديث، وأول من صنف القراءآت وعقد لها أبوابا. ولد بدار القطن من أحياء بغداد، وتوفي فيها سنة ٣٨٥هـ.

ينظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٥٥٨ وتاريخ بغداد ١٢/ ٣٤، وطبقات الشافعية ٢/ ٣١٠.

(٥) السير ١٣/ ٤٥٧.

١) من جهة التزام منهجهم في التلقي والاستدلال.

٢) ومن جهة القول بقولهم في أصول مسائل الدين العلمية والعملية التي تميزهم عن أهل الأهواء والبدع والتبري من مقالاتهم البدعية(١).

ولذا قال الإمام ابن المبارك(٢) فيما نقله عنه تلميذه البربهاري(٣): "أصل الثنتين والسبعين هوى أربعة أهواء، فمن هذه الأربعة أهواء تشعبت الاثنتان والسبعون هوى: القدرية والمرجئة والشيعة والخوارج. فمن قدم أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً على أصحاب رسول الله ﷺ ولم يتكلم في الباقين إلا بخير، ودعا لهم فقد خرج من التشيع أوله وآخره، ومن قال الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقط خرج من الإرجاء أوله وآخره، ومن قال: الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد مع كل خليفة، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف ودعا لهم بالصلاح فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره. ومن قال: المقادير كلها من الله ﷻ خيرها وشرها، يضل من يشاء ويهدي من يشاء فقد خرج من قول القدرية أوله وآخره، وهو صاحب سنة"(٤).

وهو بهذا ذكر ـ رحمه الله ـ بعض ما تميزت به هذه الفرق، وإن كان عندها من

---

(١) ينظر: ضابط الخروج عن أهل السنة والجماعة: الاعتصام للشاطبي (٢/ ٢٠٠-٢٠١).

(٢) أبو عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظليّ بالولاء، التميمي المروزي، الحافظ، شيخ الإسلام، المجاهد التاجر، جمع الديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء. كان من سكان خراسان، ومات بهيت على الفرات منصرفاً من غزو الروم سنة ١٨١هـ.

ينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٥٣، ومفتاح السعادة ٢/ ١١٢، شذرات الذهب ١/ ٢٩٥، تاريخ بغداد ١٠/ ١٥٢.

(٣) الحسن بن علي بن خلف أبو محمد البربهاري، كان من المنكرين على أهل البدع، صحب جماعة من أصحاب الإمام أحمد، توفي سنة ٣٢٨هـ، وقيل ٣٢٩هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٨، السير ١٥/ ٩٠.

(٤) شرح السنة للبربهاري، ص٥٧.

البدع الأخرى ما هو أكبر مما ذكر.

لذا كان الكبار من علماء السلف المتقدمين ينصون عند ذكر عقائدهم على ما يقابل باطل كل قول أو فعل اشتهرت به طائفة من المبتدعة وتميزت به وإن كان من المسائل العملية كالمسح على الخفين، والرجم، والصلاة خلف كل إمام براً كان أو فاجراً ونحوها(١).

ولفظ (السلف) هنا لا يعني القديم بإطلاق،كما أن اللفظ المقابل له وهو (الخَلَف) لا يعني المتأخر بإطلاق. بل لفظ الخَلَف يعني الطالح في أحد معنييه إذا كان بفتح اللام؛ لأنه يشمل الصالح والطالح، أما بإسكانها (خَلْف) فهو للطالح لا غير، ولا تكون للصالح بحال كما في قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ٥٩﴾ [مريم:٥٩].

وعليه فإن لفظ (السلف) هنا يعني السلف الصالح؛ بدليل أن هذا اللفظ عند الإطلاق يعني كل سالك في الاقتداء بالصحابة ـ رضي الله عنهم ـ حتى ولو كان في عصرنا(٢).

والسلفية إنما هي انتساب إلى منهج الصحابة – رضوان الله عليهم – ومن سار على منهجهم من أصحاب القرون الثلاثة المفضلة إيماناً واعتقاداً وفقهاً وفهماً، عبادة وسلوكاً، تربية وتزكية. فهي "اصطلاح جامع يطلق للدلالة على منهج السلف الصالح في تلقي الإسلام وفهمه والعمل به، وللدلالة على الملتزمين بهذا المنهج قديماً وحديثاً"(٣).

---

(١) ينظر: اعتقاد الإمام في شرح الأصول ١/ ١٦٠-١٦٤، واعتقاد علي بن المديني ١/ ١٦٥-١٦٩، واعتقاد أبي زرعه وأبي حاتم وجماعة من السلف ١/ ١٧٦-١٧٧.

(٢) ينظر: حكم الانتماء، لبكر أبو زيد، ص٣٦.

(٣) الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية، د. مفرح القوسي، ص٢٨.

وهذا الانتساب ليس مقتصراً على الجانب العقدي العلمي فقط، بل شامل لجميع الجوانب التي تناولها الإسلام من العبادات والمعاملات والسلوك والأخلاق والآداب ونحوها"[1].

وأما معنى المحكم والمتشابه عند السلف:

فقد ذكرت في المسألة السابقة أقوال السلف في معنى المحكم والمتشابه ضمن أقوال العلماء فيهما - المحكم والمتشابه - ولكن المقصود هنا حصر أقوالهم ليتبين لنا الأقوال التي حدثت بعد زمنهم.

وبعد تأمل أقوال السلف في المحكم والمتشابه ظهر لي أنه يمكن إرجاع عامتها وأبرزها إلى أربعة أقوال وهى:

القول الأول:

أن المحكم ما استقل بنفسه وظهر معناه، ولم يحتج إلى بيان.

والمتشابه ما احتاج إلى بيان.

ويدخل فيه قول من عرّف المحكم بأنه ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد، والمتشابه ما احتمل من التأويل أوجهاً.

كما يدخل فيه قول من فسر المتشابه بالمجمل الذي لا يظهر معناه بعلم ولا ظن، سواء كان بسبب الاشتراك في معناه، أو لغرابته، والمحكم ما عدا المتشابه، وغالبه النص الجلي والظاهر الذي لم يعارض، والمفهوم الصحيح الذي لم يعارض، والخاص

---

(١) حجية فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، د. عبدالله الدميجي، ص٢٧ وما بعدها، وأعتذر عن الإطالة في النقل؛ وذلك لنفاسته وارتباط بعضه ببعض وأهميته في تقرير المسألة.

وينظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة لجابر أمير ١/ ٣٣ وما بعدها.

والمقيد، وإن عارضهما العام والمطلق.

وقد قال بهذا محمد بن جعفر بن الزبير[1]، ومجاهد، وابن إسحاق[2]، وهو ظاهر كلام أحمد[3]، وإليه ذهب الشافعي[4].

القول الثاني:

أن المحكم هو المعمول به من الآيات، وهن الناسخات، أو المثبتات للأحكام.

والمتشابه من الآيات: المتروك العمل بهن، المنسوخات، ويدخل في ذلك ما نقل عن ابن عباس في المحكمات أنها الآيات من قوله تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ﴾ إلى ثلاث آيات [الأنعام:١٥١]. وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ الآيات [الإسراء:٢٣-٢٩]، وهذا كما قال ابن عطية مثال أعطاه في المحكمات، وكذلك القول بأن المتشابهات هن المنسوخات إنما هو على وجه التمثيل، وقد قال بهذا ابن عباس، وابن مسعود، وقتادة، والسدي[5]، والضحاك[1].

---

(١) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، كان عالماً من فقهاء أهل المدينة وقرائهم، توفي بين سنة ١١٠هـ، أو ١٢٠هـ.

ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٤٥، ٥٥، الكشاف ٣/ ٢٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٩٣.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، العلامة الحافظ الأخباري، أبو بكر، كان من أول من دون العلم بالمدينة، وكان في العلم بحراً عجاجاً، لكنه ليس بالمجوّد، توفي سنة ١٥١هـ.

ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٤٠، الجرح والتعديل ٧/ ١٩١-١٩٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٦٨-٤٧٥، السير ٧/ ٣٣-٥٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨-٤٦، شذرات الذهب ١/ ٢٣٠.

(٣) ينظر كتاب: السنة، للإمام أحمد تحقيق: الشيخ/ إسماعيل الأنصاري، ص٧٤، وكتاب الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله، فقد ذكر آيات تحتاج إلى بيان.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١٧٧، تفسير القرطبي ٤/ ١٠، ١١.

(٥) إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد القرشي، له أقوال في تفسير القرآن، اختلف في توثيقه، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم، توفي سنة ١٢٧هـ.

ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٣٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١٨٤، ١٨٥، السير ٥/ ٢٦٤، ٢٦٥، ميزان =

القول الثالث:

المحكم: ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره.

والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو الخبر عن وقت خروج عيسى، ووقت طلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وما أشبه ذلك، ويلحق بذلك ما ذكر من أن المتشابه هو الحروف المقطعة التي في أوائل بعض سور القرآن، من نحو: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:١]. ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف:١] ﴿الٓرٰ﴾ [الحجر:١].

وقد قال بهذا جابر بن عبدالله، وهو مقتضى كلام الشعبي.

القول الرابع:

المحكم: ما أحكم فيه من آي القرآن، وقصص الأمم ورسلهم، ففصله وبينه، وكذلك الفرائض، والوعد والوعيد، والمتشابه: ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور بقصه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وبقصه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقوله تعالى في قصة نوح: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا﴾ [المؤمنون:٢٧]، ﴿ٱحْمِلْ فِيهَا﴾ [هود:٤٠]، وقوله في موسى: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ﴾ [القصص:٣٢]، ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ﴾ [النمل:١٢]، وقوله في عصا موسى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه:٢٠]، وقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف:١٠٧].

وقد قال بهذا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم"[2].

= الاعتدال ١/ ٢٣٦، ٢٣٧، تهذيب التهذيب ١/ ٣١٣، ٣١٤.

(١) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١٧٤، العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٨٦، ٦٨٧، المحرر لابن عطية ٣/ ١٥، ١٦، زاد المسير ١/ ٣٥٠، ٣٥١، معالم التنزيل للبغوي ١/ ٢٧٩، البرهان للجويني ١/ ٤٢٣، التفسير الكبير للرازي ٧/ ١٧٠، تفسير القرطبي ٤/ ١٠، تفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ١٧/ ٤١٨، ضمن مجموع الفتاوى، المسودة، ص١٦٢، البرهان للزركشي ٢/ ٦٩، الإتقان للسيوطي ٢/ ٣٠٢، إرشاد الفحول، ص٣٢، فتح القدير للشوكاني ١/ ٣١٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١٧٨، ١٧٩، العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٧٦، المحرر لابن عطية ٣/ ١٧، زاد المسير =

هذه أبرز أقوال السلف في المحكم والمتشابه ومن خلال هذا العرض **يتبين أن إطلاق القول بأن آيات الصفات من المتشابه لم يقل به أحد من السلف وبهذا يكون قولاً محدثاً لا ينبغي الاهتمام به فضلاً عن اعتماده لاسيما أنه قول يخالف المعتقد الصحيح في باب صفات الله تعالى.**

= ١/ ٣٥٠، ٣٥١، تفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ١٧/ ٤٢٢، ضمن مجموع الفتاوى، المسود، ص١٦٢، البرهان للزركشي ٢/ ٦٩، شرح الكوكب المنير ٢/ ١٤٢، ١٤٣، أقاويل الثقات، ص٤٩.

المسألة الثالثة

أدلة ورود المحكم والمتشابه وثمرات فهمهما

أولاً: أدلة ورود المحكم والمتشابه:

المقصود من هذه المسألة هو التدليل على ورود المحكم والمتشابه في الشريعة على سبيل الإجمال وليس المقصود بيان مواطنه لأنه سيأتي الكلام عن ذلك وقد ثبت وجود المحكم والمتشابه في الشريعة بالكتاب والسنة والإجماع وأقوال السلف.

فمن القران الكريم:

أولاً: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [آل عمران:٧].

هذه الآية كما هو ظاهر نصت على أن القران مشتمل على المحكم والمتشابه.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١]:

وهذه الآية أيضا نصت على أن الله ﷻ أحكم القرآن كله وهو ما يسمى بالإحكام العام الذي يعم جميع القران وليس المحكم الخاص المقابل للمتشابه الخاص.

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر:٢٣].

يقول الطبري ـ رحمه الله ـ يقول الله -تعالى ذكره- ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا﴾

يعني به القران ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾ يقول: يشبه بعضه بعضاً لا اختلاف فيه ولا تضاد[1].

وهذا ما يسمى بالتشابه العام الذي يعم جميع القرآن وهو الذي يرادف معناه معنى قول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

وأما أدلة ورودهما – المحكم والمتشابه – من السنة:

فأولاً: ما رواه البخاري من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ثم قال: "فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم"[2].

هذا الحديث دل على ورود المحكم والمتشابه من جهتين:

١) أن الرواية تضمنت الآية التي ذكرت المحكم والمتشابه الخاصين.

٢) قوله ﷺ:(فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم).

فقد دل على ورود المتشابه بالمنطوق والمحكم بالمفهوم وذلك أنه لما حذر من اتباع المتشابه دل على أن هناك أمراً يتعين العمل به وتتبعه.

ثانياً: ما رواه البخاري ومسلم من حديث أبي عبدالله النعمان بن بشير ـ رضي الله عنهما ـ قال: سمعت رسول الله يقول: "إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٢١/ ٢٧٩.

(٢) رواه البخاري ح،٤٥٤٧ ، ومسلم ح، ٢٦٦٥.

وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله: ألا وهي القلب"[(١)].

وجه الدلالة من هذا الحديث على ورود المحكم والمتشابه من جهتين:

أولاً: قوله ﷺ: (إن الحلال بين وإن الحرام بين).

والبين: هو الذي لا لبس فيه ولا اشتباه وهو المحكم.

ثانياً: قوله ﷺ: (وبينهما أمور مشتبهات)، أي: غير واضحات.

قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: فقوله ﷺ: "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس" معناه: أن الحلال المحض بين لااشتباه فيه وكذلك الحرام المحض ولكن بين الأمرين أمور تشتبه على كثير من الناس هل هي من الحلال أم من الحرام؟ وأما الراسخون في العلم فلا يشتبه عليهم ذلك ويعلمون من أي القسمين هي"[(٢)].

وفي الحديث دليل على أن الاشتباه أمر نسبي ليس بمطلق فلا يقع الاشتباه لجميع الناس ولكن يقع لكثير منهم كما قال النبي ﷺ (لا يعلمهن كثير من الناس)

كما أن الاشتباه لا يكون أصلياً في دلالة النصوص لقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾[الأنعام:٣٨] وإنما يعرض لأفهام الناس ويزول بالاجتهاد والاطلاع الواسع واستقراء النصوص ولذلك يقل في العلماء ولا يمكن أبدا أن يقع الاشتباه في المسائل العملية عند جميع العلماء وذلك لأن الله تكفل بحفظ شرعه وبيانه للناس كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] ويحفظه وبيانه يشمل ألفاظه ومعانيه، كما أنه لا يمكن أن تضل الأمة جمعاء عن معرفة الحق لأنها لا تجتمع

---

(١) رواه البخاري، ح ٥٢، ومسلم، ح ١٥٩٩، واللفظ له.

(٢) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب، ص١٣١، تحقيق: طارق عوض الله دار ابن الجوزي.

على ضلالة كما أخبر بذلك النبي ﷺ وانعقد عليه الإجماع.

وأما دليل الإجماع على ورود المحكم والمتشابه:

فقد أجمعت طوائف الأمة على ورودهما ويعرف ذلك من كلامهم وتقريراتهم ولكنهم اختلفوا في تحديدهما ولذلك ادعت كل طائفة أن أدلتها هي المحكم وأدلة مخالفيها المتشابه ورمت كل طائفة مخالفوها بأنهم هم أهل الزيغ الذين حذر الله منهم في الآية.

وأما أقوال السلف في ورود المحكم والمتشابه فمنها:

أولاً: ما أخرجه الدارمي[(١)] عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: "إنه سيأتيكم ناس يجادلونكم بمتشابهات القران فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله"[(٢)].

ثانياً: ما رواه البخاري من حديث علي ـ رضي الله عنه ـ أنه قال:"حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله"[(٣)].

هذا الأثر دل على المحكم بقوله – رضى الله عنه –: "حدثوا الناس بما يعرفون"والذين يعرفونه الواضح البين وهو المحكم، وهو يدل على المتشابه بالمفهوم وذلك أنه لما أمر بتحديث الناس بما يعرفون دل على أن هناك أمرا يضرهم التحديث به لعدم وضوحه وهو المتشابه.

---

(١) أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الدارميّ السجستاني، محدث هراة، له تصانيف في الرد على الجهمية، منها، النقض على بشر المريسي، سماه ناشره : رد الامام الدرامي عثمان بن سعيد، على بشر المريسي العنيد.
ينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/ ١٧٧، الأعلام للزركلي ٤/ ٢٠٥.

(٢) سنن الدارمي، ح ١٢١.

(٣) رواه البخاري، ح ١٢٧.

ثالثاً: ما رواه عبدالرزاق[1] عن معمر[2] عن ابن طاوس[3] عن أبيه عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أنه رأى رجلاً انتفض لما سمع حديثاً عن النبي ﷺ في الصفات استنكارا لذلك فقال:"ما فرق هؤلاء يجدون رقة عند محكمه ويهلكون عند متشابهه"[4].

ثانياً: ثمرات فهمهما:

وأما ثمرات فهم المحكم والمتشابه فلا ريب أن الذي يفهم مسألة المحكم والمتشابه وما يتعلق بهما من قواعد وضوابط يستفيد من ذلك فوائد جليلة وثمرات كثيرة من أهمها ما يلي:

١) الاهتداء إلى سبيل الراسخين في العلم:

وهم الذين امتدحهم الله سبحان وتعالى في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا

---

(١) عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميرى بالولاء من حفاظ الحديث الثقاة، من أهل صنعاء، روى عنه أئمة الإسلام منهم سفيان بن عينيه توفى باليمن سنة ٢١١ هـ

ينظر ترجمته في: موسوعة الأعلام ١/ ٣٨١، يتهذيب التهذيب ٦/ ٣١٠، ابن خلكان ١/ ٣٠٣، طبقات الحنابلة، ص١٥٢، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٦.

(٢) معمر بن راشد بن أبى العمر الأزدى أبو عروة فقيه حافظ متقن ثقه، من أهل البصرة ولد واشتهر فيها وسكن اليمن، وتوفي سنة ١٥٣هـ.

ينظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٨، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٧٨.

(٣) طاووس بن كيسان الخولانيّ الهمدانيّ، بالولاء، أبو عبدالرحمن: من أكابر التابعين، تفقها في الدين ورواية للحديث، أصله من الفرس، ومولده ومنشأه في اليمن. توفي حاجاً بالمزدلفة أو بمنى، سنة ١٠٦هـ.

ينظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٥/ ٨، وصفة الصفوة ٢/ ١٦٠، وحلية الأولياء ٤/ ٣، وابن خلكان ١/ ٢٣٣.

(٤) رواه معمر في الجامع، رقم ٢٠٨٩٥، وعبدالرزاق في تفسيره ٣/ ٢٣٩، وابن أبي عاصم في السنة، رقم ٤٨٥، والطبري في تفسيره ٥/ ٢١٤. وإسناده صحيح.

بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران:٧].

والاهتـداء إلى سـبيل الراسـخين في العلـم نعمـة عظيمـة مـن أسـبابها معرفـة المحكمات والمتشابهات وذلك أنـه يوجـد في النـصوص الـشرعية محكـمات ومتـشابهات ومعرفتهما يعين المسلم على التفريق بينهما ومن ثم يستطيع التعامل معهما كـما هـو سـبيل الراسخين في العلم المذكورين في الآية.

٢) السلامة من الزيغ والفتنة:

ولذلك قال الله بعد الآية مباشرةً ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا ...﴾ [آل عمرن:٨].

وهذه ثمرة جليلة وذلك أن المكلف تـشتبه عليـه أمـور إمـا بـسبب قـصور فهمـه وإما بسبب شبهة ترد عليه إما من كسب نفسه بتتبع الـشبهات وإمـا بـسبب غـيره، وفي كلا الحالين يحمله ذلك التقصير وتلك الشبهة على مخالفة أمر الله ﷻ، فـالمخرج لـه مـن ذلـك أن يعتصـم بالمحكمـات، فيسلم حينئذ من الافتتـان بالـشبه، ويثبـت عـلى الحـق ولا يزيغ قلبه عنه.

ولا ريـب أن مـن لم يـبن عقيدتـه ومنهجـه عـلى أسـاس متـين محكـم فإنـه يفـتتن بالأهواء التي تتجارى بأصحابها، وأنه مع تغير الأحوال والعصور وكثـرة الـضلالات والمخالفات عن الشريعة الإسلامية ينخدع فيقع الشك في قلبه فيزيـغ عـن الحـق ويقـع في فتنة الأهواء[1].

٣) مقارعة الخصوم وأهل الباطل:

وبيان ذلك : أن مـن طرائق أهـل الزيـغ والباطـل أنهـم يتبعـون المتـشابهات وقـد أخـبر الله عـنهم بـذلك في قولـه تعـالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾[آل عمرن:٧].

---

(١) ينظر: المحكمات حوارات وتطبيقات للسفياني، ص٧١ - ٧٢.

فهم يتبعون المتشابهات ويحتجون بها على باطلهم كما صنع الزنادقة والحلولية والمشركون والنصارى والذين يستحلون المحرمات وقد قام عليهم علماء السنة وكشفوا أباطيلهم وأقاموا عليهم الحجة التي لا يستطيع أحد أن يضعفها لأنها محكمات ومن أمثلة ذلك رسالة الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله والرد على الجهمية للإمام الدارمي وكشف الشبهات للإمام محمد ابن عبدالوهاب إلى غير ذلك.

كما أن المتتبع لطريقة أهل البدع لترويج أباطيلهم يجد أنهم أيضاً يتتبعون كلام الأئمة فيأخذون منه بعض العبارات التي قيلت في مناسبة معينة، أو في سياق معين، مما يرون فيه حجة لهم على ما ذهبوا إليه، فيقطعون تلك العبارات عن مناسباتها وسياقاتها، ويتركون كلام هؤلاء الأئمة الصريح في مواطن أخرى، والذي يفسر مرادهم ويبين مقصدهم من تلك العبارات ومن ذلك عبارات السلف في التعامل مع نصوص الصفات كما سيأتي بيانها.

المسألة الرابعة

الحكمة من وجود المتشابه، والموقف منه

أولاً: الحكمة من وجود المتشابه:

يمكن النظر إلى الحكمة من وجود المتشابه في الشريعة باعتبارين:

الأول: باعتبار المتشابه المطلق وهو الذي لا يمكن علمه:

فقد ذكر أهل العلم بعض الحكم في وجود هذا النوع ومنها:

١) الاختبار والابتلاء وتمييز المؤمن الذي لا يجد ما يقابل به هذا المتشابه إلا التسليم والانقياد والإذعان والاستسلام فلا يؤوله تأويل المبطلين الذين ضلوا في هذا الباب ضلالاً بعيداً.

وقد بين الله سبحانه في عدة مواضع من كتابه انه ينزل بعضا من القرآن، اختبارا وفتنة للناس وتمييزا للمؤمن الصادق من المنافق المرتاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء:٨٢] وقوله B: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة:١٢٤، ١٢٥].

وقوله -جل شأنه-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُواْ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الحج:٥٢، ٥٤].

يقول الإمام ابن القيم ؟ في كتابه شفاء العليل: "اللام هي لام التعليل على بابها في قوله: "ليجعل"، وهذا الاختبار والامتحان مظهر لما في القلوب الثلاثة، فالقاسية قلوبهم والمريضة ظهر خبؤها من الإيمان والهدى وزيادة محبته وزيادة بغض الكفر والشرك والنفرة عنه، وهذا من أعظم حكم هذا الإلقاء"[1] أ.هـ.

٢) ومن حكم وجود المتشابه المطلق في القرآن الكريم: التعبد بتلاوته فيؤجر العبد بقراءته وان لم يعلم حقيقة وكنه ما يتلوه كما يثاب على قراءة المنسوخ حكمه من الآيات.

الثاني: باعتبار المتشابه النسبي وهو الذي يمكن علمه:

فقد ذكر أهل العلم بعض الحكم من وجود هذا النوع ومنها:

١) التعامل مع القرآن بأنه كل لا يتجزَّأ، وذلك برد المتشابه إلى المُحكَم، كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ﴾[آل عمران:٧]، فسمَّى الله المُحكَم بأم الكتاب؛ أي: أصله والمرجع الذي يرجع إليه عند التشابه.

وقد نقل السيوطي[2] ـ رحمه الله ـ في كتابه الإتقان عن ابن الحصار قوله: "قسَّم الله آيات القرآن إلى مُحكَم ومُتشابِه، وأخبر عن المحكمات أنها أم الكتاب؛ لأن إليها تُردُّ المتشابهات، وهي التي تُعتَمد في فَهْم مراد الله من خَلْقه في كل ما تعبَّدهم به من معرفته، وتصديق رسله، وامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، وبهذا الاعتبار كانت أمهات"[3].

---

(١) شفاء العليل، ص١٩٣.

(٢) عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب، توفى سنة ٩١١هـ.

ينظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١/ ٢٢٦، وشذرات الذهب ٨/ ٥١.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٣/ ١١.

٢) إظهار تفاضل الناس فيما بينهم وتمييز العالم من الجاهل إذ لو كان القران كله محكماً بحيث لا يخفى على احد لما حصل هذا التمييز لان الكل يمكنه الوقوف على معناه من خلال ظواهر النصوص.

يقول الزركشي ـ رحمه الله ـ: "ومنها إظهار فضل العالم على الجاهل ويستدعيه علمه إلى المزيد في الطلب في تحصيله ليحصل له درجة الفضل والأنفس الشريفة تتشوف لطلب العلم وتحصيله"[(١)].

٣) إظهار تفاضُل العلماء فيما بينهم، فبعض الآيات المتشابهات قد تخفى على بعض أهل العلم وتنجلي للبعض الآخر؛ كما قال ربنا: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦]، فقد يقف العالم أمام آية من المتشابهات، ولا يجد لها مخرجًا، ويفتح الله على آخر، فتظهر له وتتضح وضوح الشمس في رابعة النهار.

وقال الرازي[(٢)]ـ رحمه الله ـ: "متى كانت المتشابهات موجودة، كان الوصول إلى الحق أصعب وأشق، وزيادةُ المشقة توجِب مزيد الثواب"[(٣)].

وقال الزركشي ـ رحمه الله ـ: "ليَحُث العلماء على النظر الموجِب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائق معانيه؛ فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب، وحذرًا مما قال المشركون: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الزخرف:٢٢]، وليمتحنهم ويُثيبهم؛ كما قال: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [يونس:٤]، فنبَّههم على أن أعلى المنازل هو الثواب، فلو كان القرآن كله

(١) البرهان ٢/ ٧٥.

(٢) الفَخْر الرَّازِي محمد بن عمر أحمد بن الحسين أبو عبدالله فخر الدين الرازي أصله من طبرستان ومولده في الري توفى في هراه، سنة ٦٠٦هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات الأطباء، ٢/ ٢٣ الوفيات، ١/ ٤٧٤، مفتاح السعادة ١/ ٤٤٥ - ٤٥١.

(٣) مفاتيح الغيب، ص٧، ١٤٩.

محكمًا لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المحنة، وبطَل التفاضل، واستوت منازل الخَلْق، ولم يفعل الله ذلك؛ بل جعل بعضه محكمًا؛ ليكون أصلاً للرجوع إليه، وبعضه متشابهًا يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج ورده إلى المُحكَم؛ ليستحق بذلك الثواب الذي هو الغرض، وقد قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٢]"(١).

٤) الاهتمام بمجموعة من العلوم الهامة التي لا بد منها لتفسير المتشابه، وأَخُص بالذِّكر علم أصول الفقه واللغة، والبلاغة والبيان والمعاني، وبعض علوم الآلة كالنحو والصرف وغيرها.

ولا شك أن معرفة هذه العلوم والإلمام بها من الأمور المهمه لكل مَن رام تفسير المتشابه، وهذا ما يُسهِم في تأصيل هذه العلوم الجليلة والاهتمام بها غاية الاهتمام.

فكون القرآن متضمِّنًا للمتشابه يجعل من أراد بيان هذا المتشابه مفتقرًا إلى العلم بطرق التأويلات والترجيحات، وهذا بدوره يجعله مفتقرًا إلى الإلمام بهذه العلوم، التي لولا وجود هذا المتشابه في القرآن الكريم لما تَمَّ تحصيلها أو الاهتمام بها.

٥) اتساع مَدارِك العلماء من أهل التفسير، فإن الإقبال على هذه المهمة الصعبة المتمثِّلة في بيان مراد الله تعالى من المتشابه، وما يُصاحبه من بذل وُسْع وجهد ولا بد أن يُثمِر اتساعًا في المدارك، ونماء في التفكير، وقوة في البصائر، وذلك فضل من الله يؤتيه من يشاء.

ولعل من الحكم كذلك، بذل الوُسْع لإدراك حِكم وجود المتشابه في القرآن الكريم، فكما مرَّ، فإنه -سبحانه- حكيم في أفعاله وأقواله وأحكامه، ولا جَرَم أن محاولة إدراك بعض حِكَم الله تعالى في شرعه وأقواله - ومنها هذا القرآن العظيم - مجالٌ رحْب يتنافس فيه المتنافسون لنيل الأجر والمثوبة من رب العالمين، ثم إذا لم يُدرِك

(١) البرهان، ص٢-٧٥.

العبد شيئًا من هذه الحِكم، رجع على نفسه بالعجز والضعف، واستسلم لربه موقِنًا أنه -سبحانه- حكيم.

وقد قال الزمخشري(١): "القول في حِكَم وجود المتشابه في القرآن...، فقال: فإن قلت: فهلا كان القرآن كله مُحكَمًا، قلت: لو كان كله محكمًا لتعلَّق الناس به؛ لسهولة مأخذه، ولأعرضوا عما يحتاجون فيه إلى الفحص والتأمل من النظر والاستدلال، ولو فعلوا ذلك، لعطَّلوا الطريق الذي لا يتوصَّل إلى معرفة الله وتوحيده إلا به، ولما في المتشابه من الابتلاء والتمييز بين الثابت على الحق والمُتزلزِل فيه، ولما في تقادُح العلماء وإتعابهم القرائح في استخراج معانيه ورده إلى المُحكَم من الفوائد الجليلة والعلوم الجمَّة ونيل الدرجات عند الله؛ ولأن المؤمن المعتقد أنْ لا مُناقضة في كلام الله ولا اختلاف إذا رأى فيه ما يتناقَض في ظاهره، وأَهمَّه طلب ما يُوفِّق بينه ويُجريه على سنن واحد، ففكَّر وراجَع نفسه وغيره ففتح الله عليه، وتبيَّن مطابقة المتشابه المُحكَم، ازداد طمأنينة إلى معتقده وقوة في إيقانه"(٢).

وهناك حِكَم ذكرها بعض أهل العلم ولكن كثيرا منها لا يُسلمُ به بل فساده ظاهر ومن ذلك ما ذكره الرازي بقوله: "لو كان القرآن كله محكمًا، لما كان مطابقًا إلا لمذهب واحد.

فكان على هذا التقدير تصريحه مبطلا لكل ما سوى هذا المذهب وذلك مما ينفر أرباب سائر المذاهب عن قبوله وعن النظر فيه والانتفاع به أما لما كان مشتملاً على المحكم والمتشابه فحينئذ يطمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يقوي مذهبه ويؤيد مقالته وحينئذ ينظر فيه جميع أرباب المذاهب ويجتهد في التأمل فيه كل صاحب مذهب

(١) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم: من أئمة اللغة والآداب، كان معتزلياً، توفي سنة ٩١١هـ.

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٨١، إرشاد الأريب ٧/ ١٤٧، لسان الميزان ٦/ ٤.

(٢) تفسير الكشاف ١/ ٣٣٨.

فإذا نظروا فيه وبالغوا في ذلك صارت المحكمات مفسرة للمتشابهات وبهذا الطريق يتخلص المبطل عن باطله ويصل إلى الحق"(١).

ولا شك في فساد ما ذكر لأنه مبني على أن في القرآن ما ظاهره باطل ولأنه جعل الحكمة من إنزال المتشابه استهواء أصحاب المذاهب المنحرفة للنظر في القرآن ليأخذوا منه ما يؤيد مذاهبهم وهذا باطل لأن مقتضى الحكمة في ذلك أن ينزل ما يكشف باطلهم ويبين فساد مذاهبهم وتناقضها لا ما يؤيد ما ذهبوا إليه على زعم الرازي.

ثم إن تلك المذاهب لم تكن موجودة حين تنزل القرآن وفي هذا يقول رشيد رضا مستنكراً كلام الرازي السابق: "أين كانت هذه المذاهب؟ ومن اهتدى من أهلها بهذه الطريقة؟"(٢).

وأقبح من ذلك ما ذكره الرازي وزعم انه السبب الأقوى في هذا الباب وهو أن القرآن كتاب مشتمل على دعوة الخواص والعوام بالكلية وطبائع العوام - تنبوا في أكثر الأمر عن إدراك الحقائق فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه - بالمعاني التي يذكرها المتكلمون - لأن ذلك عدم محض.

ثم إن هذه الألفاظ وما قصده المتكلمون بها لم يأت بها ولم يدل عليها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما ذكر في القرآن من الآيات التي يجعلها الرازي وأمثاله من المتشابهات لا تخالف الحق الصريح، بل أنزلها الله تعالى ليؤمن بها ويعتقد ظاهرها، ولا يصح أن يقال إن الله تعالى خاطب عباده بما ظاهره البطلان، ليوافق ما اعتقدوه في ربهم من عقائد فاسدة، ومنه ينتقل إلى إثبات العقائد الصحيحة؛ لأن لازم هذا

---

(١) أساس التقديس ص٣٤٧.

(٢) تفسير المنار ٣/ ١٤٠.

القول بل حقيقته أن القرآن مشتمل على الحق والباطل، والظاهر والملتبس، وهذا يخالف قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ﴾ [الطارق:١٣]. ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩].

وهذا القول هو حقيقة ما ذهب إليه الملاحدة من الفلاسفة[1] والباطنية أهل التخييل، والقائلين بأن للشريعة ظاهراً وباطناً[2].

وحقيقة هذا القول - كما يقول شيخ الإسلام -:"أن الله تعالى تكلم بالمعاني الباطلة، وأراد من الناس أن يفهموا ما فيها مما هو نقيض الحق .

وأخبر بالحقائق على خلاف ما هي عليه، وحقيقة ذلك أنه كذب كذباً يعلم أنه كذب؛ ليعتقد الناس ذلك الكذب والاعتقاد الباطل، فينتفعوا به.

وعلى قول الجهلة الذين يقولون لم يكن يعرف معنى ما يقول ويذكره من آيات الصفات وأحاديثها فكلامه عندهم يجب ألا يُفهم منه معنى، مع أن ظاهره إثبات الصفات، فكان خطابهم بلسان لا يفهمونه على قول هؤلاء خيراً من خطابهم بذلك؛ لأنه على التقديرين لم يفهمهم حقاً، ولا خاطبهم بما يعلم به حق، ولكن إذا كان الكلام أعجمياً لا يترجم لهم لم يضلوا به، كما لم يهتدوا به، وأما إذا كان عربياً وظاهره الباطل - على زعم هؤلاء - فإن الناس يفهمون ظاهره فيضلون به، فلم يكتفوا به،

---

(١) نسبة إلى الفلسفة، وهي كلمة يونانية معناها (محبة الحكمة)، ومباحث الفلسفة تشمل: الإلهيات، والطبيعيات، والمنطق. ومن أهم آرائهم: القول بقدم العالم، وإنكار النبوات، وإنكار البعث الجسماني، وأما إمام هذا العلم فهو أرسطاليس، وله كتب كثيرة، وقد تقلد هذا المذهب بعض الإسلاميين، كابن سينا، وابن رشد والفارابي.

ينظر: الملل والنحل٢/ ٥٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ك ١٢٦، منهاج السنة النبوية ١/ ٣٥٧-٣٨٩، الموسوعة الفلسفية لعبدالمنعم الحفني، ص٣١٦، موقف ابن تيمية من آراء الفلاسفة للغامدي، ص٥٨٩-٥٩٤.

(٢) ينظر: فصل المقال لابن رشد، ص١٦-١٨، نقض التأسيس ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥.

فهو على زعمهم مع كونه هو لم يكن يفهم معناه، فبخطاب الناس فهموا منه ما هو كفر وضلال، لاسيما ولم ينقل أحد عنه أنه نهى الناس عن اعتقاد ظاهره وما دل عليه، ولا نبههم على دليل عقلي يعرفون به الحق، فعلى زعمهم لم يبين الحق لا بدليل سمعي ولا بدليل عقلي"[1].

وبهذا يتبين لنا فساد ما ذكره الرازي في تعليل وجود المتشابه، وبطلان قوله الذي هو في الحقيقة مبني على اعتقادات سابقة منحرفة في معنى المتشابه، وموقف المسلم منه.

الموقف من المتشابه:

وأما موقف الناس من المتشابه فالأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧].

فقد قسم الله ﷻ في هذه الآية موقف الناس من المتشابه إلى قسمين:

الأول: أهل الزيغ والضلال:

وهم الذين يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله كما اخبر الله -سبحانه- بذلك أي أنهم بسبب زيغهم يتمسكون بالمتشابه من آيات القرآن وحده ويتعلقون به ولا يردونه إلى ما يطابقه من الآيات المحكمة بل يعارضون به المحكم ابتغاء الفتنة كي يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها ويعرضون عن المحكم لأنه دافع لباطلهم وزيفهم وحجة عليهم وظاهر الآية تدل على أنهم ما اتبعوا المتشابه إلا بعد أن زاغوا ولذلك قيل: أن أهل الحق يستدلون ثم يعتقدون وأهل الأهواء والبدع يعتقدون ثم يستدلون كما أنهم جعلوا عقولهم هي الفارق بين المحكم والمتشابه فما وافق عقولهم جعلوه محكما وما خالفها جعلوه متشابها وبمعنى أخر: ما وافق أصولهم

---

(١) نقض التأسيس ٢/ ٢١٨، ٢١٩.

وبدعهم جعلوه من قبيل المحكم وما كان ظاهره مخالفاً لأصولهم وبدعهم جعلوه متشابها[(١)].

يقول القاضي عبدالجبار[(٢)]: "يجب أن يرتب المحكم والمتشابه جميعا على أدلة العقول"[(٣)].

وتكلم الرازي عن الطريق الذي يعرف به كون الآية محكمة أو متشابهة، وذكر أنه لابد من دليل منفصل يبين ذلك، وهذا الدليل إما لكونه لفظياً أو عقلياً.

وبعد أن قرر أن الدليل اللفظي لا يمكن اعتماده؛ لأنه لا يفيد القطع بحال، انتهى إلى أن الفارق في ذلك هو الدليل العقلي القاطع[(٤)].

وفي الحقيقة إن المبتدعة من أهل الكلام جعلوا ما ابتدعوه من الألفاظ والمعاني هي الأصل المعقول المحكم الذي يجب اعتقاده والبناء عليه، ثم نظروا في الكتاب والسنة فما أمكنهم أن يتأولوه على قولهم تأولوه، وإلا قالوا: هذه من الألفاظ المتشابهة المشكلة، فجعلوا بدعهم المتشابهة أصلاً محكماً، وجعلوا المحكم من كلام الله ورسوله فرعاً متشابهاً مشكلاً[(٥)].

---

(١) ينظر: موقف المتكلمين للغصن، ص٣٨٣.

(٢) القاضي عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار بن أحمد بن خليل الهمذاني، المتكلم، شيخ المعتزلة، أبو الحسن الهمذاني، من كبار فقهاء الشافعية. مات في ذي القعدة سنة خمس عشرة وأربع مائة، من أبناء التسعين.

ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٤٤، تاريخ بغداد ١١/ ١١٣- ١١٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٣٣، دول الإسلام ١/ ٢٤٧.

(٣) متشابه القران، ص٧.

(٤) ينظر: التفسير الكبير للرازي ٧/ ١٦٩-١٧٠، أساس التقديس، ص٢٣٤- ٢٣٥.

(٥) ينظر: تفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ١٧/ ٣٠٦-٣٠٧، ضمن مجموع الفتاوى، درء التعارض ١/ ٧٧- ٢٧٥.

وهذا الأمر موجود عند كل فرقة من فرق أهل الكلام وغيرهم.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلات، فمنكر الصفات الخبرية الذي يقول: "إنها لا تعلم بالعقل" يقول: نصوصها مشكلة متشابهة، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل - عنده بعقله - فإنها - عنده - محكمة بينة، وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية: نصوص هذه مشكلة، ومنكر الصفات مطلقاً يجعل ما يثبتها مشكلاً، دون ما يثبت أسمائه الحسنى، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة، ومنكر معاد الأبدان وما وصف به الجنة والنار يجعل ذلك مشكلاً أيضاً، ومنكر القدر يجعل ما يثبت أن الله خالق كل شيء وما شاء كان مشكلاً، دون آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد، والخائض في القدر بالجبر يجعل نصوص الوعيد بل ونصوص الأمر والنهي مشكلة"[(1)].

ولا شك أن هذا المنهج منهج فاسد وباطل ومما يدل على فساده وبطلانه ما يلي:

١) إن الأخذ بهذا المنهج يجعلنا نجهل المحكم والمتشابه؛ لأنه جُعل مدار التفريق بينهما هو العقل، وكل طائفة تزعم أن العقل معها، وأن المحكم والمعقول ما وافق قولها، وكل ما خالف قولها فهو مخالف للمعقول، وهو من قبيل المتشابه.

٢) أن لازم هذا القول ألا يكون في القرآن هدى ولا بيان ولا شفاء، بل ذلك كله في الدليل العقلي، والقرآن إن وافقه فالاعتماد على الدليل العقلي لا على القرآن، وإن خالفه أخذنا به لا بالقرآن، وما كان مخالفاً للدليل العقلي فإما أن يفوض أو يؤول، وعليه فليس للقرآن عند أصحاب هذا المنهج حرمة ولا فائدة.

٣) أن أصحاب هذا المنهج جعلوا دلالة القرآن ظنية، ودلالة العقل قطعية والأدلة الظنية لا يجوز الاحتجاج بها على المسائل الأصولية، بل تكون من قبيل المتشابه الذي بينه

---

(١) درء التعارض ١/ ١٦-١٧.

ينظر: نقض التأسيس ٢/ ٣٠٦-٣٠٧.

الدليل العقلي، فعلى هذا لا يكون القرآن منقسماً إلى محكم ومتشابه، بل كله متشابه.

٤) أن الله ﷻ أخبر أن من الكتاب آيات محكمات هن الأصل الذي يُبنى عليه، ويرجع إليه، ويستدل به، ويتبع، والمتشابه يرد إليه، وأصحاب هذا المنهج جعلوا الأصل الذي يُبنى عليه هو العقل، وجعلوا القرآن كله محكمه ومتشابهه يُرد إليه، فما خالفه كان متشابهاً، فلم يبق في القرآن محكم يرد إليه المتشابه(١).

وبهذا يتبين لنا فساد منهج من جعل العقل هو الفارق بين المحكمات والمتشابهات، كما اتضح لنا أن الصواب في ذلك أن المتشابهات - وهي قليلة بالنسبة إلى المحكمات(٢) - ترد إلى أصل الكتاب، وهو الآيات المحكمات الموضحات لما التبس من المتشابهات، وإذا رُدت إليها وضح معناها، وزال اشتباهها.

الثاني: الراسخون في العلم:

وهم أهل الحق والإيمان وموقفهم من المتشابه نجمله فيما يلي:

١) الإيمان به لأنه من عند الله وما دام أنه من عند الله فلابد من الإيمان به لأنه حق.

٢) رده إلى المحكم من نصوص الكتاب والسنة وذلك مبني على أمرين:

الأول: أن الله جعل المحكمات أم الكتاب أي: أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه.

الثاني: القطع بأن نصوص الوحيين لا تعارض بينهما بل يصدق بعضها بعضا ويفسر بعضها بعضا لأنها كلها من عند الله وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

(١) ينظر نحو هذه الردود وغيرها في: نقض التأسيس ٢/ ٣٠٥-٣١٠.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١٧٠، الموافقات ٣/ ٨٦-٩١.

وهذه الطريقة هي طريقة الصحابة والتابعين في التعامل مع المحكم والمتشابه سلك الله بنا سبيلهم(١).

ولابد هنا من التنبيه على أمرين مهمين يتعلقان بهذا المبحث وهما:

الأمر الأول: أن المتشابه له معنى يفهم منه ولكنه غير واضح ولذلك اختلف العلماء في بيان معناه وتحديد المراد منه فمن رد ما اشتبه ولم يتضح إلى الواضح المحكم فقد اهتدى ورسخ في العلم ومن عكس فقد انعكس(٢).

وعلى هذا فلا يجوز أن يقال: إن الله أنزل كلاما لا معنى له لأن الله أنزل القرآن بلغة العرب كما في قوله سبحانه: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢]. وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ [الرعد:٣٧] وقوله: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾[النحل:١٠٣].

ومعلوم أن لغة العرب ذات ألفاظ ومعاني معلومة.

ومن الأدلة أيضا أن الله أمرنا بتدبر كتابه كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢].

فكيف يأمرنا بتدبر شيء لا نعلم معناه؟!.

ولذلك فقد اتفق العلماء على أنه لا يوجد في القرآن كلمة ليس لها معنى.

قال ابن العراقي(٣): "وأما ما لا معنى له أصلا فمنعه محل وفاق"(٤).

---

(١) ينظر: معالم أصول الفقه لمحمد الجيزاني، ص١١٠.

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير ١/ ٣٨٦.

(٣) أبو زرعة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، وليّ الدين ابن العراقي، مولده ووفاته بالقاهرة. سنة ٨٢٤ هـ، بعد الجلال البلقيني.
ينظر ترجمته في: البدر الطالع ١/ ٧٢ والضوء اللامع ١/ ٣٣٦.

(٤) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ١/ ١٠٦.
ينظر: الإحكام للآمدي ١/ ١٦٧.

الأمر الثاني: خطأ قول من قال أنه يوجد شيء في القرآن يخفى معناه على كل الأمة.

يقول شيخ الإسلام: "لا يجوز أن يكون الله أنزل كلاماً لا معنى له ولا يجوز أن يكون الرسول ﷺ وجميع الأمة لا يعلمون معناه كما يقول ذلك من يقوله من المتأخرين فهذا القول يجب القطع بأنه خطأ" [١].

والفرق بين الأمرين – الأول والثاني – إن الأول معناه تضمن القرآن ألفاظاً مهملة لا معنى لها وهذا ظاهر الفساد كما بينا أما الأمر الثاني فمعناه وجود آيات في القرآن لها معنى ولكن لا يفهمها أحد وهذا خطأ لما يلي:

أولاً: أن الله قد أمر بتدبر القرآن كله ولم يستثن منه شيئاً مما يدل على أنه معلوم المعنى إذ ان التدبر مبني على فهم المعنى وحينئذ لا يمكن تدبر كلاماً لا يفهم.

ثانياً: إجماع العلماء على إمكانية معرفة معاني القرآن كله.

قال شيخ الإسلام: "فعلم يقيناً أن المسلمين متفقون على أن جميع القرآن مما يمكن العلماء معرفة معانيه وعلم أن من قال: إن من القرآن ما لا يفهم أحد معناه ولا يعرف معناه إلا الله فإنه مخالف لإجماع الأمة مع مخالفته للكتاب والسنة"[٢].

ثالثاً: مما يدل على عدم وجود آيات لا يعلم تفسيرها إلا الله تعالى أن العلماء قد تكلموا في جميع آيات القرآن وفسروها ومن ذلك قول مجاهد: "عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته أوقفه عند كل آية وأسأله عنها "[٣].

يقول ابن أبي العز[٤]: "وقد تواترت النقول عنه – مجاهد – أنه تكلم في جميع

---

(١) الفتاوى ١٧/ ٣٩٠.

(٢) الفتاوى ١٧/ ٤٢٣.

(٣) رواه ابن جرير في جامعه ١/ ٨٥، وقال الذهبي: هذا حديث حسن.

(٤) علي بن علي بن محمد بن أبي العز، الحنفي الدمشقيّ: فقيه كان قاضي القضاة بدمشق، ثم بالديار المصرية، =

معاني القرآن ولم ينقل عن آية أنها من المتشابه الذي لا يعلم أحد تأويله إلا الله"(١).

وبهذا يتقرر أمران:

الأمر الأول: امتناع اشتمال القران على ما لا معنى له أصلاً.

الأمر الثاني: خطأ قول من قال: إن في القرآن ما لا يفهم معناه أحد.

لكن هذا لا يعني عدم اشتمال القرآن على ما يخفى معناه على بعض الناس وهو الذي يسميه العلماء بالمتشابه النسبي.

بل الصحيح أنه واقع في القرآن وقد وقع ذلك في عهد الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين- وهم أهل العلم بالتفسير ومن ذلك على سبيل التمثيل:

ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عدي بن حاتم I قال: لما نزلت: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[البقرة:١٨٧] عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي! فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك فقال: "إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار"(٢).

قال شيخ الإسلام: "ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس وهذا لا ريب فيه"(٣).

= ثم بدمشق توفي في سنة ٧٩٢هـ.

ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/ ٨٧، هدية العارفين ١/ ٧٢٦، وشذرات الذهب ٦/ ٣٢٦.

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) رواه البخاري، رقم ١٩١٦. ومسلم، رقم ١٠٩٠.

(٣) الفتاوى ١٣/ ٢٥٨.

الفصل الأول

الفصل الأول

صور ومواطن وأنواع المحكم والمتشابه وضوابط رد المتشابه إلى المحكم

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: صور المحكم والمتشابه.
- المبحث الثاني: مواطن المحكم والمتشابه.
- المبحث الثالث: أنواع المحكم المتشابه.
- المبحث الرابع: ضوابط رد المتشابه إلى المحكم.

المبحث الأول

صور المحكم والمتشابه

وتحته ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: صور المحكم.
- المطلب الثاني: صور المتشابه.
- المطلب الثالث: الصور التي يتجاذبها الإحكام والتشابه.

* * * ** * * *

المطلب الأول
صـــور المحكـــم

للمحكم صور عديدة يمكن تقسيمها على النحو التالي:

١) النص السالم من المعارضة:

ويدخل فيه الخاص والمقيد والمبين.

وينقسم إلى قسمين:

الأول: النص لذاته.

وهو النص الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً بمفرده.

ومثاله:

قوله تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ﴾ [هود:٨٤].

فهذا نص صريح في بطلان جميع الآلهة بلا استثناء، وإثبات العبادة الحقة لله عَزَّ وَجَلَّ[1].

وقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة:١٦٣].

وقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١].

وقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾ [الأحزاب:٤٠].

إلى غير ذلك من الأدلة التي تدل دلالة واضحة على معنى لا تحتمل غيره.

الثاني: النص لغيره.

وهو النص الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً لا بمفرده، ولكن بمجموع الأدلة

---

(١) ينظر: شرح الحموية لصالح آل الشيخ، ص٤٣١.

الواردة في المسألة في نفس المعنى.

مثاله: النصوص الواردة في بعض صفات الله حيث أصبحت لكثرتها وتنوع طرق إثباتها نصاً لا يدخله الاحتمال.

فمثلاً العلو: فإن الناظر في مجموع الأدلة الواردة في العلو وكثرتها وتنوعها يقطع بنصيتها في إثبات صفة العلو لله تعالى.

وقد ذكر العلماء أن الأدلة عليها كثيرة أوصلها ابن القيم إلى واحد وعشرين نوعاً وبعض الأنواع أفراده قد تصل إلى عشرين دليلاً أو أكثر وقد يصير مجموع الأفراد إلى ألف دليل مما يكون سبباً في الاضطرار إلى الإقرار بهذه الصفة.

ويقول صالح آل الشيخ: فإن هذه - أي أدلة العلو وغيرها من الصفات الذاتية - تنصيصية لا تحتمل غيرها؛ لأنها جاءت بها أدلة كثيرة تنفي الاحتمال الذي قد يعرض - نعني بالاحتمال الاحتمال اللغوي، لا الاحتمال العقلي - وتحدد المراد لو كان ثم احتمال في اللغة.

وحكمه:

عدم العدول عنه إلا بنسخ ولذلك من أنكر ما نص عليه - أي ما صار اللفظ دالاً على مراده بالنصية - فإنه يكفر، إلا إذا كان ثمة شبهة قوية عرضت، مثلما عرض لنفاة العلو ما عرض، وكثير من أهل العلم يُكَفِّرُ من أنكر علو الرحمن ﷻ على خلقه[1].

(١) ينظر: شرح الفتوى الحموية لصالح آل الشيخ، ص٤٣٢.

٢) الظاهر السالم من المعارضة.

وهو ما دل بنفسه على معنى راجح مع احتمال غيره.

فخرج بقولنا (ما دل بنفسه على معنى)، المجمل لأنه لا يدل على المعنى بنفسه.

وخرج بقولنا: (راجح)، المؤول لأنه يدل على معنى مرجوح لولا القرينة.

وخرج بقولنا: (مع احتمال غيره)، النص الصريح لأنه لا يحتمل إلا معنى واحداً.

وينقسم إلى قسمين:

الأول: الظاهر لذاته أو الظاهر الإفرادي.

وهو ما دل بنفسه على معنى راجح مع احتمال غيره.

الثاني: الظاهر لغيره أو الظاهر التركيبي.

وهو ما دل على معنى راجح مع احتمال غيره لا بنفسه فقط ولكن بأدلة أخرى من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو قرينة متصلة أو منفصلة(١).

قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ: "... وما دل عليه السياق هو ظاهر الخطاب..."(٢).

وهذا مبنيٌ على أن نصوص الكتاب والسنة فيها المجمل والمبين والعام والخاص والمطلق والمقيد وأن نصوص الشرع يفسر بعضها بعضاً ويجوز أن يفسر ظاهر آية بآية أخرى تبين مجملها أو تخصص عمومها أو تقيد مطلقها أو غير ذلك وإن كان في هذا التفسير تركاً لظاهر الآية الأولى إلى معنى الأخرى.

يقول شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ: "ويجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى

---

(١) ينظر: شرح الحموية للشيخ صالح آل الشيخ، ص٤٣٢.

(٢) الفتاوى ٦/ ٢٠.

الآيتين بظاهر الأخرى ليصرف الكلام عن ظاهره إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة وان سمي تأويلاً وصرفاً عن الظاهر فذلك لدلالة القرآن عليه ولموافقة السنة والسلف عليه لأنه تفسير القرآن بالقرآن ليس تفسيرا له بالرأي والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين"[(١)].

ثم قال ـ رحمه الله ـ: "فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص الشرعية هو التأويل الصحيح وهذا لا يذم بل هو محمود لأن فيه بياناً لنصوص الشرع وجمعا بين ما قد يكون ظاهره متعارضاً ولأنه ليس فيه خروج عن كلام الله ورسوله فلا عيب في ذلك ولا نقص"[(٢)].

مثاله:

ما رواه ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في الحديث المتفق عليه قال: قال رسول الله ﷺ: "سبابُ المؤمنِ فسوقٌ وقتالهُ كفرٌ"[(٣)].

هذا الحديث ظاهره بمفرده أن قتل المؤمن كفر مخرج من المله لأنه الأصل لكن بالنظر إلى الأدلة الأخرى في المسألة ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

يتبين أن ظاهره عدم كفر القاتل الكفر الأكبر لكن بمجموع الأدلة وليس بالدليل بمفرده.

وهنا يحسن التنبيه: على أنه ينبغي أن يُعلم أن الشارع الحكيم إذا أراد بكلامه خلاف ظاهره فلا بد أن ينصب للناس دليلاً يبين المراد من هذا النص[(٤)].

---

(١) الفتاوى ٦/ ٢١.

(٢) درء التعارض ٥/ ٢٣.

(٣) رواه البخاري، ح ٤٨، ومسلم، ح ٦٤.

(٤) ينظر: موقف المتكلمين، للدكتور/ الغصن، ص٨٠٨.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "ثم هذا الرسول الأمي العربي بعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة والعبارات ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علماً وأنصحهم للأمة وأبينهم للسنة، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره إلا وقد نصب دليلاً يمنع من حمله على ظاهره، أما أن يكون عقلياً ظاهراً أو سمعياً ظاهراً من الدلالات في الكتاب والسنة التي تصرف بعض الظواهر"(١).

ومن الأدلة المعتبرة لبيان المعنى المراد من النص أو لصرف النص عن ظاهره الإجماع؛ لأن الإجماع في الحقيقة راجع إلى دلالة الكتاب والسنة وذلك انه يمتنع أن تجتمع الأمة على خلاف دليل شرعي إلا لدليل من الكتاب والسنة وان كان هذا الدليل الذي اعتمد عليه الإجماع قد لا نعلمه(٢).

مثاله: قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾[المجادلة:٧].

هذه الآية من الآيات التي استدل بها نفاة العلو على صحة مذهبهم الباطل في نفي صفة العلو لله تعالى، وكذلك احتج بها المؤولة على أهل السنة الذين يمنعون التأويل الفاسد بقولهم: كيف تمنعون التأويل ثم تستخدمونه في هذه الآية وتصرفونها عن ظاهرها؟!

ويجاب عليهم من وجهين:

الأول: رفض دعوى أن أهل السنة يمنعون التأويل بالإطلاق فهم لا يمنعونه بالإطلاق وإنما يمنعون التأويل الفاسد الباطل أما التأويل الذي دل

---

(١) الرسالة المدنية ٦/ ٣٦١، ضمن مجموع الفتاوى.

(٢) ينظر: شرح اعتماد الإجماع على دليل: الإحكام للآمدي ١/ ٢٦١، المحصول للرازي ٢/ ١/ ٢٦٥-٢٧٥، مجموع الفتاوى ١٩/ ١٩٤-١٩٦، إرشاد الفحول، ص٧٩ -٨٠.

عليه الدليل فلا يمنعونه كما تقرر قريباً.

الثاني: عدم التسليم بأن ظاهر هذه الآية يدل على أن الله ﷻ مع خلقه بذاته -تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً- فقد دلت الأدلة النقلية والعقلية على أن هذا الظاهر غير مراد ومن ذلك الإجماع.

فقد قال أبو عمر ابن عبدالبر: "أجمع العلماء من الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل - أي: تفسير القرآن -؛ قالوا في تأويل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧]: هو على عرشه؛ وعلمه بكل مكان، وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله"(١).

وقد مر بنا ما قاله شيخ الإسلام من أن المحظور في التأويل إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين.

ومعنى هذا الكلام أن صرف النص عن ظاهره بدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع لا محذور فيه لأنه معتمد على دليل صحيح.

ومن الأدلة الصحيحة المعتبرة لبيان المعنى المراد من النص أو لصرف النص عن ظاهره القرينة.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "وأما القرينة قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة فالمتصلة يقصد بها دلالة سياق وتركيب الكلام على المعنى المراد باللفظ فإن سياق الكلام هو الذي يحدد معنى اللفظ ويبين المراد منه، وأما القرينة المنفصلة فهي ما يكون خارج ألفاظ الخطاب كدلالة الحال والعقل على المعنى المراد باللفظ.

ولا شك أن القرينة تعد من أهم ما يحدد معنى الخطاب وبفهمها ومراعاتها ينجو الإنسان من تخبط يقع فيه كثير من الناس في تعاملهم مع النصوص والقدرة على الجمع بينها وبيان معناها فإن اللفظ يتغير معناه باختلاف سياق الكلام ودلالة الحال.

---

(١) التمهيد ٧/ ١٣٨-١٣٩.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في كلامه حول المعنى: "فتدبر هذا فإنه كثيراً ما يغلط الناس في هذا الموضع إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ – حيث ورد – دالاً على الصفة وظاهراً فيها.

ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا... .

ثم قال: وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة وهذا من أكثر الغلط فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية"(١).

فإذا دل لفظ على معنى في سياق لم يلزم أن يدل على هذا المعنى في كل سياق وتركيب بل الأمر – كما قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ أن: "ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه وما يبين معناه من القران والدلالات فهذا أصل عظيم نافع في باب فهم الكتاب والسنة والاستدلالات بهما مطلقاً ونافع في معرفة الاستدلال والاعتراض والجواب وطرد الدليل ونقضه فيه نافع في كل علم خبري وإنشائي وفي كل استدلال أو معارضة من الكتاب والسنة وسائر أدلة الخلق" (٢).

الأمثلة:

يمكن التمثيل على القرينة المتصلة بما رواه ابو هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله ﷻ يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضتُ فلم تعدني، قال: يا ربِّ، كيف أَعودُكَ وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تَعُدْه، أما علمت أنك لو عُدْتَه لوجدتني عندَه؟ يا ابن آدمَ استطعمتُك فلم تُطْعِمني، قال: يا ربّ وكيف أطعمك وأنت ربُّ العالمين؟ قال: أما علمتَ أنّه استطعمك عبدي فلانٌ فلم تُطْعمه، أما علمتَ أنّك لو أطعمتَه لوجدتَ ذلك عندي؟ يا ابن آدَمَ

(١) الفتاوى ٦/ ١٤.

(٢) المرجع السابق ٦/ ١٨، ١٩.

وينظر: موقف المتكلمين، ص٨٠٧، وما بعدها.

استسقيتُك فلم تسقني، قال: يا رب كيف أسقيك وأنت ربُّ العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلانٌ فلم تَسْقِهِ، أما إنك لو سقيتَه وجَدتَ ذلك عندي"[1].

فهذا الحديث احتج به المؤولة على أهل السنة وقالوا: يلزمكم بنفيكم للتأويل أن تثبتوا لله تعالى المرض والجوع عملاً بظاهر هذا الحديث!.

ويجاب عليهم: بأن الحديث لا يدل على هذا المعنى الباطل الذي ذكرتموه لكن كما قال شيخ الإسلام وهو يرد على الرازي في استدلاله بهذا الحديث على تأويل أحاديث الصفات: هذا من قلة المعرفة بأحاديث الرسول ﷺ ومعنى التأويل ما به يضل الجهول؛ وذلك أن هذا الحديث الصحيح له تمام آخر، ذكر في تفسيره، وأظهر معناه، - ثم ذكر الحديث السابق - وقال: فإذا كان الربُّ لمّا قال لِعبده: "مرضتُ، وجعتُ"، قال: كيف أعودك وكيف أطعمك؟ قال: "إنّ عبدي فلاناً مرض فلو عُدتَه لوجدتني عنده"، وعبدي فلان جاعَ فلو أطعمتَه لوجدتَ ذلك عندي، فهل يكون في إظهار المعنى وبيانه وكشفِه وإيضاحِه أبلغُ من هذا الخطاب؟ وإذا كان المتكلِّمُ قد أظهرَ المعنى وبيَّنَه كيف يجوز أن يقول: لابدَّ من التأويلِ في الظاهر؟!"[2].

وقال القاضي أبو يعلى[3]: "اعلم أنّ هذا الخبرَ قد اقترنَ تفسيرٌ من النبيِّ ﷺ في بعضه، فوجَبَ الرجوع إلى تفسيره، وذلك أنّه فسّرَ قولَه: "مرضتُ، واستطعمتُ، واستسقيتُ"، على أنّه إشارةٌ إلى مرضِ وَلِيِّهِ، واستسقائه، واستطعامِه، وأضافَ ذلك إلى نفسه إكراماً لِوَلِيِّه وَرِفْعَةً لقدرِه، وهذا طريقةٌ معْتَادةٌ في الخطاب؛ يُخْبِرُ السيِّدُ عن

---

(١) رواه مسلم، ح ٢٥٦٩.

(٢) ينظر: الفتاوى ٣/ ٤٤، ودرء التعارض ١/ ١٥٠، ٥/ ٢٣٥.

(٣) محمد بن أبي خازم محمد ابن القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، القاضي أبو يعلى الصغير، شيخ الحنابلة. وكان من أنبل الفقهاء وأنظرهم وأفصحهم، توفي سنة ٥٦٠هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٩٠، تاريخ الإسلام ١٠/ ١٠١.

نفسه ويريد عبدَه إكراماً له وتعظيماً"[1].

وأما القرينة المنفصلة فيمكن التمثيل لها بقوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾.

وهذه الآية أيضاً من الآيات التي استدل بها أهل التأويل على صحة تأويلاتهم الفاسدة وذلك أنهم قالوا: إن ظاهر هذه الآية أن السفينة تجري في عين الله فوجب صرفها عن ظاهرها.

قال الشيخ محمد العثيمين ــ رحمه الله ــ: "دعواكم أن ظاهر الآية أن السفينة تجري في عين الله سبحانه مردودة من جهة التركيب اللفظي - القرينة - ومن جهة المعنى أيضاً.

أما التركيب اللفظي: فإنه إذا قال القائل: فلان يسير بعيني لم يفهم أحد من هذا التركيب أنه يسير داخل عينيه، ولو ادعى مدع أن هذا ظاهر لفظه لضحك منه السفهاء فضلاً عن العقلاء، وإنما يفهم منه أن عينيه تصحبه بالنظر والرعاية، لأن الباء هنا للمصاحبة، وليست للظرفية.

وأما المعنى: فإن من المعلوم أن نوحاً ــ عليه الصلاة والسلام ــ كان في الأرض وأنه صنع السفينة في الأرض وجرت على الماء في الأرض كما في قوله تعالى: ﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُ﴾، وقال تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغۡلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ ١٠ فَفَتَحۡنَآ أَبۡوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٖ مُّنۡهَمِرٖ ١١ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ ١٢ وَحَمَلۡنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ ١٣ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ ١٤﴾ [القمر:١٠-١٤].

ولا يمكن لأحد أن يدعي أن ظاهر اللفظ أن السفينة تجري في عين الله ﷻ لأن ذلك ممتنع غاية الامتناع في حق الله تعالى"[2].

حكمــه:

---

(١) إبطال التأويل ١/ ٢٤٤.

(٢) شرح أصول التفسير، للشيخ ابن العثيمين.

من المهم قبل بيان حكم الظاهر بيانُ أهمية معرفة حكمه وذلك أن كثيراً من أهل البدع والأهواء قد زعموا أن ظواهر نصوص الصفات(١) دالة على معان لا تليق بالله تعالى وسبب هذا الزعم ظنهم أن ظاهر لفظ الصفة التي امتدح الله بها نفسه يقتضي تشبيه الخالق بالمخلوقين، وبقصد التنزيه نفوا هذه الصفة وأولوها بمعنى آخر يقتضي التنزيه بزعمهم.

والصحيح أن ظواهر نصوص الصفات دالة على مخالفة صفات الله تعالى لصفات خلقه؛ إذ الظاهر المتبادر للعقول السليمة هو مخالفة الخالق للمخلوق في الذات والصفات والأفعال، فكل لفظ دل على صفة الخالق فإن ظاهره المتبادر منه أن يكون لائقاً بالخالق منزهاً عن مشابهة صفات المخلوقين وهذا حكم الله القائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى:١١](٢).

إضافة إلى ذلك أن بعض الأصوليين حصر العمل بالظاهر فيما لا يحتاج إلى دليل قطعي فقال: الظاهر حيث لا يطلب العلم معمول به، والمكلف محمول على الجريان على ظاهره في عمله (٣).

وهذا معناه عند المتكلمين عدم جواز الاستدلال بالظاهر في مسائل الاعتقاد.

والصحيح المعمول به عند أهل السنة أن العبرة بثبوت الدليل فإذا ثبت صح الاستدلال به في مسائل الاعتقاد وغيرها من المسائل.

وهذا ما كان عليه السلف من الصحابة والتابعين حيث لم يرد عنهم أنهم رفضوا العمل بظواهر النصوص في مسائل الاعتقاد، بل الوارد عنهم إعمال تلك الظواهر

(١) وتخصيص الصفات هنا لا يعني عدم دخول هذا الزعم في غير نصوص الصفات، وإنما المقصود التمثيل بالغالب.

(٢) ينظر: أضواء البيان ٧/ ٤٤٤-٤٤٨.

(٣) ينظر: البرهان في أصول الفقه ١/ ٥١٤.

والاستدلال بها على مسائل الاعتقاد.

وأما حكمه: فالأصل في الألفاظ أن تُجرى على ظاهرها وحقيقتها الصريحة من لفظها، ولا يجوز العدول عن هذا الظاهر إلى معنى آخر محتمل إلا بدليل يرجح صرفه عن هذا المعنى الظاهر إلى ذاك المعنى المحتمل(١).

يقول الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: "القرآن عربيٌّ، والأحكامُ فيه على ظاهرها وعمومِها، ليس لأحدٍ أن يُحيلَ منها ظاهرا إلى باطن، ولا عامّاً إلى خاص، إلّا بدلالة من كتاب الله تعالى، فإنْ لم تكُنْ فَسُنَّةُ رسولِ الله ﷺ تدُلّ على أنه خاصٌ دونَ عامٍّ، أو باطن دون ظاهر، أو إجماعٌ من عامَّةِ العلماء الذين لا يجهلونُ كلُّهم كتاباً ولا سُنّةً، وهكذا السنّة، ولو جاز في الحديث أن يُحال شيءٌ منه عن ظاهره إلى معنىً باطن يحتمله كان أكثرُ الحديثِ يَحْتَمِلُ عدداً من المعاني، ولا يكون لأحدٍ ذهَبَ إلى معنى منها حُجَّةٌ على أحدٍ ذَهَبَ إلى معنىً غيرِه، ولكنَّ الحقَّ فيها واحدٌ؛ لأنّها على ظاهرها وعمومها إلّا بدلالة عن رسول الله ﷺ، أو قول عامّةِ أهل العلم بأنّها على خاصٍّ دون عامٍّ، وباطن دونَ ظاهر، إذا كانت إذا صُرِفَتْ عن ظاهرِ مُحتَمِلةً لِلدخولِ في معناه"(٢).

ويقول ابن حزم ـ رحمه الله ـ: "ولا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها ولا خبراً عن ظاهره لأن الله تعالى يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، وقال تعالى ذاماً لقوم: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦].

ومن أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر أو إجماع فقد ادعى أن النص لا بيان فيه وقد حرف كلام الله تعالى ووحيه إلى نبيه ﷺ عن

(١) ينظر: الرسالة المدنية ٦/ ٣٦٠ ضمن مجموع الفتاوى، نقض التأسيس ٣/ ١١٥، الصواعق المرسلة ١/ ٢٩٢.

(٢) اختلاف الحديث للشافعي، المطبوع بهامش كتاب الأم للشافعي ٧/ ٢٧، ٢٨.

موضعه"[1].

وقال الزركشي: "بدليل إجماع الصحابة على العمل بظواهر الألفاظ، وهو ضروري في الشرع كالعمل بأخبار الآحاد، وإلا لتعطلت غالب النصوص معوزة جداً، كما أن الأخبار المتواترة قليلة جداً"[2].

وقال الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: "والتحقيق الذي لا شك فيه، وهو الذي كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وعامة علماء المسلمين؛ أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ في حال من الأحوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر المحتمل المرجوح... .

والنصوص القطعية التي لا احتمال فيها قليلة جداً لا يكاد يوجد منها إلا أمثلة قليلة جداً كقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾[البقرة:١٩٦]. والغالب الذي هو الأكثر هو كون نصوص الكتاب والسنة ظواهر. وقد أجمع جميع المسلمين على أن العمل بالظاهر واجب حتى يرد دليل شرعي صارف عنه، إلى المحتمل المرجوح، وعلى هذا كل من تكلم في الأصول"[3].

٣) من صور المحكم الإجماع المعتبر:

وهو من صور المحكم القوية حتى إن بعضهم يقدمه على النص على تفصيل ليس هذا محله وسبب تقييد الإجماع بأن يكون معتبراً وجود إجماعات غير معتبرة كالإجماعات المختلف في ثبوتها بل إن من أهل الأهواء والبدع كالمتكلمين حكوا الإجماع في مسائل قد أجمع أهل السنة على خلاف دعواهم، ومن ذلك دعوى الإجماع

---

(١) النبذة الكافية لابن حزم، ص٣٦.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٢٥.

ينظر: الرسالة للشافعي، ص٥٨٠.

(٣) أضواء البيان ٧/ ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٤٣.

على جواز الاستغاثة بالأموات وهذا أمر عجيب وشيء غريب!

وممن حكي الإجماع على ذلك السبكي[1] حيث قال: "اعلم أنه يجوز ويحسن التوسل، والاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ إلى ربه ﷻ، وجواز ذلك وحسنه من الأمور المعلومة لكل ذي دين، المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين، وسير السلف الصالحين والعلماء والعوام من المسلمين، ولم ينكر ذلك من أهل الأديان، ولا سمع به في زمن من الأزمان"[2].

ولا شك أن القول بجواز الاستغاثة بالأموات قول باطل مصادم للنصوص الشرعية المحكمة بل قد نُقل الإجماعُ على أن ذلك من الشرك؛ فكيف يُحكى الإجماع على جوازه؟ إنَّ هذا لشيءٌ عجيب!

وممن نقل الإجماع على حرمة ذلك وإنه من الشرك، شيخ الإسلام ؒ حيث قال: "ومن الشرك أن يدعو العبد غير الله، كمن يستغيث في المخاوف والأمراض والفاقات بالأموات والغائبين، فيقول: يا سيدي الشيخ فلان. لشيخ ميت أو غائب فيستغيث به، ويستوصيه، ويطلب منه ما يطلب من الله؛ من النصر والعافية، فإن هذا من الشرك الذي حرمه الله ورسوله باتفاق المسلمين"[3].

وبهذا يُعلم ضرورة تقييد الإجماع بالاعتبار.

والإجماع نوعان:

---

(١) علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام السبكي الشافعي الإمام الفقيه المحدث المفسر ولي قضاء دمشق دهراً طويلاً، مات في القاهرة، سنة ٧٥٦هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية ١٠/ ١٣٩-٣٣٨، البداية والنهاية ١٤/ ٢٥٢، شذرات الذهب ٦/ ١٨١،١٨٠، حسن المحاضرة ١/ ١٧٧.

(٢) شفاء السقام، ص٢٩٣.

(٣) الفتاوى ١١/ ٦٦٣.

النوع الأول: الإجماع القطعي: ويسميه بعضهم المعلوم من الدين بالضرورة.

فإن السلف يُطلقون الإجماع ويريدون به ما علم من الدين بالضرورة كالإجماع على وجوب الصلوات الخمس وتحريم الزنا وتحريم الظلم ونحو ذلك ويلتحق بهذا النوع ما نقل إلينا نقلاً متواتراً كعموم رسالة النبي ﷺ وإنه مبعوث إلى جميع الناس بل إلى الثقلين الإنس والجن.

وكتكفير النبي ﷺ لليهود والنصارى وجهاده لهم وأمره بذلك.

وهذا النوع من الإجماع لا أحد ينكر ثبوته ولا كونه حجة ويَكْفُرُ مخالفُه إذا كان ممن لا يجهله[1].

وقد أشار الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ لهذا النوع في عدد من كتبه.

ومنه قوله في كتاب الرسالة: "لست أقول ولا أحدٌ من أهل العلم: هذا مجتمعٌ عليه إلا لِمَا لا تلقى عالماً أبداً إلا قاله لك وحكاه عمن قبله كالظهر أربعاً وكتحريم الخمر وما أشبه هذا"[2].

وقوله ؒ في محاورة جرت بينه وبين من يدعي الإجماع (النطقي) بعد أن قال له محاوره: "فهل من إجماع ؟ قلت (الشافعي): نعم - نحمد الله - كثيراً في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها وذلك الإجماع: هو الذي لو قلت: أجمع الناس لم تجد حولك أحداً يعرف شيئاً يقول لك: ليس هذا بإجماع فهذه الطريقة التي يُصدق بها من أدعى الإجماع فيها وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه"[3].

ويقول ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "الإجماع المعلوم: هو ما علمت الأمة أن الله بينه

---

(١) ينظر: شرح الأصول من علم الأصول لابن عثيمين، ص٥٢٦ -٥٢٧.

(٢) الرسالة للشافعي، ص٥٣٤.

(٣) جماع العلم للشافعي، ص٤٩.

وينظر: كتاب الأم ٧/ ٢٨١.

في القرآن"[1].

وهو ـ رحمه الله ـ يحكي إجماعات اعتماداً على ما تقرر لديه بأنه معلوم بالاضطرار من دين الأنبياء ومن ذلك قوله: "ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع غير دين الإسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد فهو كافر"[2].

ويقول: "نعلم باضطرار إجماع الأنبياء من أولهم إلى آخرهم على إثبات المعاد البدني"[3].

وهذا النوع من الإجماع محل اتفاق بين المسلمين.

ولهذا فإن مخالف هذا الإجماع يَكْفُر؛ لأنه خالف أمراً معلوماً من الدين بالضرورة.

يقول شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ: "وقد تنازع الناس في مخالف الإجماع هل يكفر؟ على قولين والتحقيق: أن الإجماع المعلوم يكفر مخالفه، كما يكفر مخالف النص بتركه، لكن هذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به، وأما العلم بثبوت الإجماع في مسألة لا نص فيها، فهذا لا يقع وأما غير المعلوم فيمتنع تكفيره"[4].

النوع الثاني: الإجماع الظني:

وهو ما لا يُعلم إلا بالتتبع والاستقراء، ولذلك سماه بعضهم الإجماع الاستقرائي أو الإقراري.

---

(١) نقد مراتب الإجماع لابن تيمية، ص٣٠٤.

(٢) الفتاوى ٢٨/ ٥٢٤.

(٣) بيان تلبيس الجهمية ١/ ٢٢٣.

(٤) الفتاوى ١٩/ ٢٦٩-٢٧٠.

ينظر: الفصل لابن حزم ٢/ ٢٦٨، شرح مختصر الروضة ٣/ ١٣٧، ودعاوى الإجماع لياسر اليحيى، ص٤٦-٤٨.

والإمام ابن تيمية يرى أن السلف حينما يحكون الإجماع، فإنما يقصدون به هذا النوع.

ومن ذلك قوله ـ رحمه الله ـ: "والذين كانوا يذكرون الإجماع: كالشافعي وأبي ثور[1] وغيرهما يفسرون مرادهم: بأنا لا نعلم نزاعاً، ويقولون: هذا هو الإجماع الذي ندعيه"[2].

وقال ؟: "من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع، فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل"[3].

وهذا النوع - أعني الإجماع السكوتي والاستقرائي - كما دل عليه كلام السلف المتقدم، فقد شهد له عملهم وطريقتهم حين يحكون الإجماع، وخاصة في مسائل الاعتقاد، والناظر لتطبيقات السلف يجدها واضحة ودالة على هذا النوع وكثيرة جداً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر.

١) ما أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، بسنده إلى عبدالله ابن الحارث بن نوفل[4] قال: "خطب عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ بالجابية، فتشهد ثم قال: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

---

(١) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أبو ثور، الفقيه صاحب الإمام الشافعيّ، قال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً، مات ببغداد سنة ٢٤٠هـ.

ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ١/ ٣٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٨٧، ميزان الاعتدال ١/ ١٥، تاريخ بغداد ٦/ ٦٥.

(٢) الفتاوى ١٨/ ٢٧١.

(٣) نقد مراتب الإجماع، ص٣٠٢.

(٤) عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي، أحد التابعين الثقات، وكان يُلقب ببه، ولد في حياة النبي ﷺ، مات سنة ٨٤هـ.

ينظر: الاستيعاب ٣/ ٨٨٥، سير أعلام النبلاء ١/ ٢٠٠.

[الأعراف:١٨٦]. وكان الجاثليق[(١)] بين يديه، ثم قال: لا؛ إن الله لا يضل أحداً. فقال عمر: ما يقول؟ فكرهوا أن يخبروه، ثم عاد فقال: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٦]. فنفض الجاثليق ثوبه ينكر ما يقول عمر!! قال: إن الله لا يضل أحداً مرتين أو ثلاثاً. فقال عمر: ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين يزعم أن الله لا يضل أحداً!! فقال عمر: كذبت يا عدو الله، بل الله خلقك والله يضلك، ثم يميتك فيدخلك النار، إن شاء الله، أما والله لولا وَلْثُ عهد لك لضربت عنقك، إن الله خلق الخلق، وقال: حين خلق آدم نثر ذريته في يده وكتب أهل الجنة وما هم عاملون، وكتب أهل النار وما هم عاملون، ثم قال: هؤلاء لهذه وهؤلاء لهذه. فتفرق الناس وما يختلف في القدر اثنان، ولقد كان من الناس من قبل ذلك من ينطق فيه"[(٢)].

ثم علق الإمام اللالكائي[(٣)] ـ رحمه الله ـ قائلاً: "فإن كان في الدنيا إجماع بانتشار من غير إنكار، فهو في هذه المسألة، فمن خالف قوله فيها فهو معاند مشاقق، يلحق به الوعيد، وهو داخل تحت قوله: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥]"[(٤)].

٢) وعن الإمام الأوزاعي ـ رحمه الله ـ قال: "كنا نحن -والتابعون متوافرون- نقول: إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته"[(٥)].

ثم علق عليه شيخ الإسلام بقوله: "فقد ذكر الأوزاعي، وهو أحد الأئمة في

---

(١) رجل من النصارى، ومعنى (جاثليق) رتبة ومنزلة عند النصارى.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤/ ٧٢٩.

(٣) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازيّ، أبو القاسم اللالكائي، حافظ للحديث، من فقهاء الشافعية. من أهل طبرستان. استوطن بغداد. وخرج في آخر أيامه إلى الدينور فمات بها سنة ٤١٨هـ.
ينظر ترجمته في: الكامل لابن الأثير ٩/ ١٢٦، شذرات الذهب ٣/ ٢١١.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤/ ٧٢٥-٧٢٦.

(٥) اجتماع الجيوش الإسلامية، ص١٣٥، العلو للعلي العظيم ٢/ ٩٤٠.

عصر تابعي التابعين، الذي كان فيه مالك وابن الماجشون[(١)] وابن أبي ذئب[(٢)] ونحوهم أئمة أهل الحجاز، والليث بن سعد ونحوه أئمة أهل مصر، والثوري وابن أبي ليلى[(٣)] وأبو حنيفة ونحوهم أئمة أهل الكوفة، وحماد بن زيد[(٤)] وحماد بن سلمه ونحوهما أئمة أهل البصرة، وهؤلاء ونحوهم أئمة الإسلام شرقاً وغرباً في ذلك الزمن، وقد حكى الأوزاعي عن شهرة القول بذلك في زمن التابعين، وهم أيضاً متطابقون على ما كان عليه التابعون، كما ذكرنا قول مالك وحماد بن زيد وغيرهما"[(٥)].

٣) وعن الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ قال: "القول في السنة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها، أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم، مثل: سفيان ومالك وغيرهما، الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وأن الله تعالى على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء، وأن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا

---

(١) عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، أبو عبدالله المدني، الإمام المفتي الكبير، وصاحب مالك، والماجشون لفظ فارس سمي به؛ لأن وجنتيه كانتا حمراوين فأشبه أهل فارس - كذا قيل، توفي سنة ١٦٤هـ.

ينظر: الجرح والتعديل ٥/ ٣٨٦، المنتظم لابن الجوزي ٨/ ٢٧٥، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٠٩.

(٢) محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، القرشي العامري المدني الفقيه، كان من أورع الناس وأودعهم، ورُمي بالقدر، وما كان قدرياً، بل كان يتقي قولهم ويعيبه، توفي سنة ١٥٩هـ. المنتظم ٨/ ٢٣٢، سير أعلام النبلاء ٧/ ١٣٩.

(٣) محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، أبو عبدالرحمن الأنصاري الكوفي، العلامة الإمام، مفتي الكوفة وقاضيها، وكان نظيراً لأبي حنيفة في الفقه، توفي سنة ١٤٨هـ.

ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ٣٢٢، وفيات الأعيان ٤/ ١٧٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣١٠.

(٤) حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل، العلامة الحافظ الثبت محدث الوقت، قال عنه الإمام أحمد: (حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدين)، توفي سنة ١٧٩هـ.

ينظر: الجرح والتعديل ١/ ١٧٦، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٥٦.

(٥) درء التعارض ٦/ ٢٦٢.

كيف شاء"[1].

إلى غير ذلك من الأمثلة المتكاثرة على هذا النوع من الإجماع - الاستقرائي والإقراري[2].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: أنه يجب في الناقل لهذا النوع من الإجماع، أن يكون محيطاً بأقوال العلماء، وله خبرة بموارد الإجماع والنزاع، وهذه لا تحصل لكل أحد!! ولذلك نرى شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ حينما يحكي الإجماع؛ يلحظ هذا الجانب، فهو حينما حكى الإجماع على رؤية الله في الآخرة، وأنه فوق العالم، وأن القرآن غير مخلوق، قال:"وهذه الثلاثة مما اتفق عليها سلف الأمة وأئمتها، وحكى إجماع أهل السنة عليها غير واحد من الأئمة والعالمين بأقوال السلف مثل: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني[3]..."[4].

وأيضاً حينما حكى الإجماع على أن روح الآدمي مخلوقة، قال: "وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة المسلمين، مثل: محمد بن نصر المروزي[5]

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية، ص١٦٥.

(٢) ومن أراد الاستزادة من الأمثلة فليراجع (الشريعة للآجري)، (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)، (الرسالة الحموية) ضمن مجموع الفتاوى ٥/ ٥-١٢١، درء التعارض ٢٥٠-٢٦٧، (اجتماع الجيوش الإسلامية)، (العلو للعلي العظيم)، (اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث)، جمعها الدكتور/ محمد الخميس.

(٣) علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي، المعروف بابن المديني، أمير المؤمنين في الحديث، يقول عنه أبو حاتم: (كان ابن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل)، توفي سنة ٢٣٤هـ.

ينظر: الجرح والتعديل ٦/ ١٩٣، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤١، شذرات الذهب ٢/ ٨١.

(٤) درء التعارض ١/ ٢٤٥.

(٥) محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، أبو عبدالله، الإمام الحافظ، برع في علوم الإسلام، وكان من أعلم أهل زمانه باختلاف الصحابة والتابعين، له مصنفات، من أشهرها: (السنة)، و(تعظيم قدر الصلاة)، توفي سنة ٢٩٤هـ.

⇦=

الإمام المشهور الذي هو من أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف"[1].

وبهذا يتقرر أن السلف حين حكوا الإجماع على هذه المسائل - في الأمثلة السابقة وغيرها - لم تكن حكايتهم نتاج تحصيل لأقوال جميع العلماء المعاصرين لهم، وهو ما يُسمى (الإجماع النطقي الكلي)[2]، بمعنى أن كل مجتهد من العلماء قد صرح برأيه في المسألة!! وإنما كان نتيجة استقراء وتتبع لأقوال العلماء الذين تكلموا فيها، دون اشتراط تصريح الكل بذلك، بل المشروط عندهم هو عدم إنكارهم لهذا القول، مع اشتهاره وذيوعه، وذلك مما يدل على موافقتهم ورضاهم[3].

لكن لعله يرد على القارئ الكريم سؤالان مهمان حول هذه النتيجة:

السؤال الأول: لماذا قصرت الإجماع الوارد عن السلف في غير المعلوم من الدين بالضرورة، وعلى الإجماع الاستقرائي والإقراري، دون الإجماع النطقي الذي يذكره الأصوليون كثيراً حين الكلام على مفهوم الإجماع؟

فالجواب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن المحفوظ عن أئمة السلف - رحمهم الله - في تأصيلهم لدليل الإجماع، وفي تطبيقهم له، هو أنهم جعلوا الإجماع المعتبر؛ إجماع من حُفظ قوله من أهل العلم، مع عدم العلم بالمخالف، وهذا هو الإجماع الاستقرائي والإقراري، وقد مر معنا كلامهم وتطبيقاتهم.

= ينظر: تاريخ بغداد ٣/ ٣١٥، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٣.

(١) الروح، ص١٤٥.

(٢) وهو: (اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ في عصر من العصور على أمر ديني).

(٣) ينظر: كتاب (نظرات في أصول الفقه) للدكتور/ عمر الأشقر، ص٣٤-٣٨، و(أصول الفقه وابن تيمية) للدكتور/ صالح المنصور ١/ ٢٧٨، و(المسائل العقدية التي حكى فيها شيخ الإسلام الإجماع في أبواب التوحيد)، للشيخ/ خالد الجعيد ١/ ٣٨.

الوجه الثاني: أن الناظر في الإجماع والمتأمل له، يرى أن الإجماع الممكن، الذي يُستطاع تحصيله وإدراكه، هو ما ذكرته من الإجماع، وهو الذي يشهد له الواقع والتاريخ، أما الإجماع النطقي الذي يذكره الأصوليون، فهو ضرب من الخيال، ومن قبيل المستحيل الذي لا يمكن تحققه على أرض الواقع، وهذا يدركه كل من تأمله وأجال النظر فيه، ولهذا تجد السلف أنكروا هذا النوع من الإجماع، وردوه أيما رد.

فهذا الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ، أُثر عنه أنه قال: "من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس اختلفوا، هذه دعوى بشر المريسي[(١)]... والأصم[(٢)]"[(٣)].

وقد وجه الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ، كلام الإمام أحمد بقوله: "ثم هذا منه نهي عن دعوى الإجماع العام النطقي"[(٤)].

ويرى الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ، أن القائلين بالإجماع النطقي وإمكانه، هم من الذين ادعوا الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به ولا تحصيله، يقول ـ رحمه الله ـ: "دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره، هاتان قضيتان لابد لمن ادعاهما من التناقض، إذا احتج بالإجماع، فمن ادعى الإجماع في الأمور الخفية، بمعنى أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس له به علم"[(٥)].

ثم إن هناك أمراً مهما يجب ألا نغفل أو نتغافل عنه: وهو قضية الإمكان، في مثل

---

(١) بشر بن غياث بن أبي كريمة عبدالرحمن المريسي العدوي بالولاء فقيه متكلم يرمى بالزندقة رأس الطائفة المريسية القائلة بالإرجاء، رد عليه الإمام الدارمي بكتاب (النقض على بشر المريسي).

ينظر ترجمته في السير ١٠/ ١٩٩، والأعلام ٢/ ٥٥.

(٢) أبو بكر الأصم شيخ المعتزلة، له تفسير وكتاب خلق القرآن، مات سنة ٢٠١هـ.

ينظر ترجمته في: السير ٩/ ٤٠٢.

(٣) مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٧١، مختصر الصواعق، ص٥٠٦، إعلام الموقعين ١/ ٣٤، ٥٧٤.

(٤) المسودة ٢/ ٦١٨.

(٥) نقد مراتب الإجماع، ص٣٠٢.

هذه القضايا التطبيقية؛ فإنَّ تَجاهُلَ مثل ذلك يؤدي إلى نتائج خطيرة، وهذا ما حصل بالفعل عندما قرر المتكلمون، أن الإجماع هو الإجماع النطقي، فجاء من أنكر دليل الإجماع، ولم يعتبره: كإبراهيم النظام[1] المعتزلي[2]، وجاء من قصره على المعلوم من الدين بالضرورة، أو ما نقل إلينا نقلاً متوتراً: كابن حزم[3]، وهذا فيه تضييق للإجماع.

وأما السؤال الثاني الذي قد يرد على القارئ الكريم: فهو أن المشهور عند علماء الأصول، أن الإجماع السكوتي حجة ظنية[4] !! فكيف تجعل إجماعات السلف هي من قبيل الحجج الظنية، وهذا فيه توهين لإجماعهم، يُجرئ الآخرين على مخالفة ما اتفقوا عليه؟

ويجاب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول: يجب أن يُعلم أن كون الدليل من الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبي، يختلف باختلاف المُدرك والمُستدل، وليس هو صفة للدليل نفسه، فهذا أمر لا ينازع فيه عاقل، فقد يكون قطعياً عند زيد ما هو ظني عند عمرو[5]، وعلى هذا فلا يمكن أن يكون القطع والظن صفة لدليل معين لا تنفك عنه ولا تنتقل منه.

---

(١) إبراهيم بن سيار بن هانئ، أبو إسحاق البصري المعروف بالنظام، لقب بذلك لحسن كلامه نظماً ونثراً، وقيل: إنما سمي بذلك؛ لأنه كان ينظم الخرز بسوق البصرة ويبيعها، كان من كبار المتكلمين على مذهب المعتزلة، وإليه تنسب الطائفة النظامية، توفي سنة ٢٢١هـ.

ينظر ترجمته في: المنتظم ١١/ ٦٦، الوافي بالوفيات ٦/ ١٢.

(٢) ينظر: آراء المعتزلة الأصولية، ص٣٥٠، وفي العصر الحديث سامر الإسلامبولي في كتابه: (الآحاد - النسخ - الإجماع دراسة نقدية)، حيث ذهب إلى عدم اعتبار دليل الإجماع.

(٣) ينظر: الإحكام لابن حزم ٤/ ٥٢٩، النبذة الكافية، ص٢٤-٢٥.

(٤) القول بأنه حجة ظنية ليس هو باتفاق علماء الأصول، بل ذهب بعضهم إلى القول بأنه حجة قطعية كما هو رأي جمهور الأحناف، وبعض الشافعية كأبي المظفر السمعاني.

ينظر: كشف الأسرار للبخاري ٤/ ٤٢٦-٤٣٨، قواطع الأدلة ٣/ ٢٧١، البحر المحيط ٤/ ٥٠٢.

(٥) مختصر الصواعق، ص٥٠١.

الوجه الثاني: وإذا تبين ذلك فلا يمكن أن نقول إن الإجماع الإقراري والاستقرائي حجة ظنية بإطلاق، بل الصحيح أنه يتراوح بين الظن والقطع، بحسب ما يحتف به من القرائن والأحوال المصاحبة له(١)، فالإجماع الذي ينقله عالم له معرفة بموارد الإجماع والخلاف وأقوال العلماء، ليس كالإجماع الذي ينقله من لا يتصف بذلك، والإجماع الذي يكون مستنده ظاهراً محكماً، ليس كالإجماع الذي يكون مستنده خفياً أو مجملاً، والإجماع الذي يكون في مسألة تتوافر الهمم على نقلها ولها تعلق بهم، ليس كالإجماع على مسألة دقيقة حاجة الناس إليها قليلة أو نادرة، والإجماع الذي يكون في عهد الصحابة، ليس كالإجماع الذي يكون فيمن بعدهم؛ لإمكان الإحاطة بأقوالهم، ولذلك يطرح شيخ الإسلام ؒ، تساؤلاً حول الإجماع: هل هو قطعي الدلالة أو ظني الدلالة؟ فيجيب: "من الناس من يطلق الإثبات بهذا أو هذا، ومنهم من يطلق النفي لهذا ولهذا، والصواب: التفصيل بين ما يقطع به من الإجماع ويعلم يقيناً أنه ليس فيه منازع من المؤمنين أصلاً؛ فهذا يجب القطع بأنه حق، وهذا لابد أن يكون مما بين فيه الرسول ﷺ الهدى"(٢).

الوجه الثالث: أن شهرة القول بأن الإجماع الإقراري والاستقرائي حجة ظنية موجودة في كتب أصول الفقه، وهذه الكتب موضوعها أدلة المسائل الفقهية، وإذا كان الأمر كذلك فكثيراً ما يُحتج بهذين النوعين من الإجماع على مسائل فرعية دقيقة، من الصعوبة أن يقطع فيها بعدم المخالف!! فكان إطلاقهم القول بظنيته باعتبار الغالب.

الوجه الرابع: وإذا لم يكن الظن والقطع وصفين ثابتين للإجماع، فالقول: بإن الإجماعات المنقولة على مسائل الاعتقاد عند السلف كلها إجماعات قطعية قول معتبر،

---

(١) بل ذكر الزركشي في (البحر المحيط) ٤/ ٥٠٢ عن بعض المتأخرين أنه قال عن هذا القول: "إنه أحق الأقوال؛ لأن إفادة القرائن العلم بالرضا، كإفادة النطق له".

ينظر: إرشاد الفحول، ص٨٤ -٨٥.

(٢) الفتاوى ٧/ ٣٩، ١٩/ ٢٦٧-٢٦٨.

ينظر: القطع والظن عند الأصوليين، الدكتور/ ناصر الشثري، ص٢٣١.

وذلك لاعتبارات عدة منها:

١) أن مستند هذه الإجماعات مستند ظاهر بين محكم، يدركه كل من اطلع على ما سطروه من عقائد ودونوه من مسائل، بل إن كثيراً من مسائل العقيدة عندهم قد صيغت على الحرف القرآني والحرف النبوي، وهذا أعطاها قوة وهيبة!! ومن الأمثلة الواضحة البينة على ذلك، ما جعلوه أصل مذهبهم في تحصيل أسماء الله وصفاته، حيث قالوا: "نثبت لله من الأسماء والصفات ما أثبته الله تعالى لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ لا يزيدون على ذلك ولا ينقصون". فنجد أنهم قيدوا أنفسهم بالكتاب والسنة، لا يتجاوزنها في هذا الباب، ولذلك توقفوا في بعض الأسماء التي يطلقها بعض أهل البدع؛ كالقديم والصانع وما شابهها، وجعلوها من باب الأخبار.

ثم لو استعرضنا عقيدة من العقائد التي كتبوها لوجدنا ما ذكرته عنهم جلياً لا يحتاج إلى بيان، فمثلاً: العقيدة الواسطية[1]، نجد أن ما سُطر فيها من عقائد، كلها مستندها ظاهر بين في النصوص الشرعية، وصيغ كثير منها على الحرف القرآني والنبوي.

٢) أن علماء السلف الذين نقلوا هذه العقائد ودونوها، وحكوا الإجماع عليها؛ كان كثير منهم، بل كلهم، أئمة في الحديث والرواية، ومعلوم ما كان عليه أئمة الحديث من كثرة الرحلة في طلب الحديث، والسؤال عن حال الرواة، مع ما اتصفوا به من حسن القصد وكمال الديانة، وهذا يجعل ما يحكونه من إجماع ناتجاً عن تحر واستقراء وتتبع لأقوال أهل العلم في جميع الأمصار، وهذا مما يضفي على إجماعاتهم شيئاً من القوة والهيبة، ويورث لدى السامع يقيناً واطمئناناً.

---

(١) ضمن مجموع الفتاوى ٣/ ١٢٩-١٥٩، وقد اخترتها مع أن الأمثلة كثيرة؛ لأنها جاءت على نسق عقائد السلف، ولكونها جامعة لمجمل اعتقادهم، وقد ذكر شيخ الإسلام - كما في مناظرة العقيدة الواسطية - أنها عقيدة أجمع السلف عليها.
ينظر: الفتاوى ٣/ ١٦٩.

يقول أبو المظفر السمعاني[1] ـ رحمه الله ـ في كتابه الانتصار لأهل الحديث واصفاً أهل الحديث: "... غير أن الله أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار؛ لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفاً عن سلف وقرناً عن قرن، إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون من أصحاب رسول الله ﷺ، وأخذه أصحاب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ الناس من الدين المستقيم، والصراط القويم، إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث"[2].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "وأهل العلم بالحديث أخص الناس بمعرفة ما جاء به الرسول، ومعرفة أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإليهم المرجع في هذا الباب - أي: مسائل أصول الدين - لا إلى من هو أجنبي عن معرفته، ليس له معرفة بذلك"[3].

بل إن العلماء الذين نقلوا إجماعات السلف، أخذوا بالاعتبار كون العالم من أهل الحديث؛ لأنه يزيد من قوة الإجماع، ولذلك يقول الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ بعد أن حكى عن قتيبة بن سعيد[4] الإجماع على أن الله مستو على عرشه قال: "فهذا قتيبة في إمامته وصدقه، قد نقل الإجماع على المسألة، وقد لقي مالكاً والليث وحماد بن زيد

---

(١) عبدالكريم بن منصور السَّمْعَاني، أبو المظفر: من العلماء برجال الحديث. توفى سنة ٦١٥هـ.
ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ٤/ ٥٧، والرسالة المستطرفة، ص١٠٣.

(٢) نقله قوام السنة في الحجة في بيان المحجة ٢/ ٢٣٧-٢٣٨، وابن القيم في مختصر الصواعق، ص٤٩٦، والسيوطي في صون المنطق، ص١٦٦.

(٣) درء التعارض ٧/ ٣٢.

(٤) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، مولاهم، البلخي، أبو رجاء المحدث الإمام الثقة الجوال، راوية الإسلام، حمل الكثير من الرواية والعلم عن مالك والليث، توفي سنة ٢٤٠هـ.
ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ١٤٠، المنتظم ١١/ ٢٧٩، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٣.

والكبار، وعمر دهرا، وازدحم الحفاظ على بابه، قال لرجل: أقم عندنا هذه الشتوة، حتى أخرج لك عن خمسة أناسي مائة ألف حديث!!"[1].

ولو استعرضت الأمثلة التي ذكرتها - آنفاً - للإجماع الاستقرائي والسكوتي، لاتضح شيء من ذلك.

٣) أن السلف - رضوان الله عليهم - عُرف عنهم شدة الإنكار على أهل البدع، وعدم السكوت عنهم، ومواقفهم في ذلك - على مر التاريخ - أشهر من أن تذكر[2]، فمحال مع هذا أن يظهر القول وينتشر ولا يوجد مخالف، ثم لا يدل ذلك على إقرارهم لهذا القول وأخذهم به وموافقتهم لقائله، وهذا هو الإجماع بعينه.

٤) أن بعض علماء الأصول، ذهب إلى أن الإجماع السكوتي حجة قاطعة في الاعتقادات دون الأحكام؛ لأنه يجب الإنكار في الأولى دون الثانية، فيكون السكوت دليلاً على الرضا، وهناك من بالغ في ذلك، حتى نقل الإجماع على قطعية الإجماع السكوتي في مسائل العقيدة لهذا السبب، وهو وجوب الإنكار فيها[3].

٥) أن السلف - رضوان الله عليهم - لم يختلفوا في مسائل أصول الدين[4]، وهذا أصل عظيم يجب أن يستصحبه الناظر في هذا الأمر، وهو يدل - بمفهوم المخالفة - على اتفاقهم في أصول الدين.

---

(١) العلو للعلي العظيم ٢/ ١١٠٣.

(٢) الأمثلة كثيرة منها: قصة عمر I مع صبيغ، وعائشة مع مسروق في الرؤية - مع أن مسروقاً ليس مبتدعاً - وابن عمر مع القدرية... إلخ.

(٣) ينظر: كشف الأسرار شرح المصنف على الآثار للنسفي ٢/ ١٨١، المعتمد لأبي الحسين البصري ٢/ ٦٦، ٦٨، دراسات حول الإجماع والقياس، ص١١٧، أصول الفقه للخضري، ص٢٧٠.

(٤) لا يعكر على ذلك اختلاف السلف في بعض فرعيات المسائل الملحقة بالعقيدة مما لم يقطع به بنص قاطع، مثل: مسألة اللفظ بالقرآن، ورؤية النبي ﷺ لربه في المعراج: هل كانت يقظة أو مناماً... إلخ.
ينظر: (مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع): ص٩١، و(معالم الانطلاقة الكبرى)، ص١٠٧.

يقول الإمام الدارمي ـ رحمه الله ـ: "أرشد الوجوه وأهداها، أن نرد المعقولات كلها إلى أمر رسول الله ﷺ وإلى المعقول عند أصحابه، المستفيض بين أظهرهم؛ لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم، فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم، وكانوا مؤتلفين في أصول الدين لم يفترقوا فيه، ولم يظهر فيهم البدع والأهواء الحائدة عن الطريق"[(١)].

ويقول الإمام أبو عبدالله محمد بن خفيف[(٢)] ـ رحمه الله ـ في كتابه الذي سماه اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات، قال في آخر خطبته: "فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله ﷻ، ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه قولاً واحداً، وشرعاً ظاهراً، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك، حتى قال: "عليكم بسنتي..." وذكر الحديث، وحديث: "لعن الله من أحدث حدثاً" قال: فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف، وهم الذين أمرنا بالأخذ عنهم؛ إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات، كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف، لنقل إلينا كما نقل سائر الاختلاف، فاستقر صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم، حتى أدوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين، حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن؛ لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفراً. ولله المنة" [(٣)].

ويقول الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "فإن أئمة السنة والحديث لم يختلفوا في

---

(١) الرد على الجهمية، ص١٢٧، عقائد السلف، ص٣٠٩.

(٢) محمد بن خفيف الضبي الفارسي الشيرازي، أبو عبدالله، الفقيه القدوة، من مشايخ الصوفية، قال عنه الذهبي: (كان هذا الشيخ قد جمع بين العلم والعمل وعلو السند، والتمسك السنن، ومتع بطول العمر في الطاعة)، توفي سنة ٣٧١هـ.

ينظر ترجمته في: حلية الأولياء ١٠/ ٣٨٥، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٤٢.

(٣) الفتاوى ٥/ ٧١، اجتماع الجيوش الإسلامية، ص٢٧٧- ٢٧٨.

ينظر كلام الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر، ص١٧٨؛ حيث أشار إلى هذا المعنى.

شيء من أصول دينهم"[1].

ويقول الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: "وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً، ولكن - بحمد الله - لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة، كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم"[2].

ومن كلام هؤلاء الأعلام المتقدم، يتبين أن مسائل العقيدة، الأصل فيها الإجماع والاتفاق، وأن الاختلاف فيها طارئ مُحدث.

٦) أن العقيدة السلفية قديمة قدم الإسلام، وهي الأصل، وهي متصلة السند إلى الرسول ﷺ وما حدث من الانحرافات والبدع فإنما هو طارئ ومحدث؛ ولذلك كان أهل السنة هم الجماعة والسواد الأعظم، وأهل البدع ومقالاتهم إنما هم نشاز على الأمة وورم فيها، وهذا أصل عظيم يجب استصحابه - أيضاً - في هذه القضية.

أخرج الدارقطني بسنده إلى عباد بن العوام[3] قال: "قدم علينا شريك بن عبدالله[4]، مذ نحو من خمسين سنة، فقلنا له: يا أبا عبدالله إن عندنا قوماً من المعتزلة، ينكرون

---

(١) درء التعارض ١٠/ ٣٠٦.
ينظر: الرسالة الحموية ضمن المجموع ٥/ ١٥.

(٢) إعلام الموقعين ١/ ٥٢.
ينظر: رسالة إلى أهل الثغر، ص١٧٨، الصواعق المرسلة ١/ ٢٠٨-٢١٠، لوامع الأنوار البهية ١/ ٦.

(٣) عباد بن العوام بن عمر بن المنذر، أبو سهل الكلابي، الإمام المحدث، قال عنه ابن سعد: (كان من نبلاء الرجال في كل أمره)، توفي سنة بضع وثمانين ومائة.
ينظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٦١، سير أعلام النبلاء ٨/ ٥١١.

(٤) شريك بن عبدالله النخعي، أبو عبدالله الحافظ القاضي، قال عنه عيسى بن يونس: (ما رأيت أحداً قط أورع في علمه من شريك)، كان عارفاً عابداً، شديداً على أهل البدع، توفي سنة ١٧٧هـ.
ينظر: الجرح والتعديل ٤/ ٣٦٥، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٠٠.

هذه الأحاديث: "إن الله ينزل إلى السماء الدنيا"[(١)]، "وأن أهل الجنة يرون ربهم"[(٢)]، فحدثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا، ثم قال: أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن الصحابة، فهم عمن أخذوا؟!)[(٣)].

ويقول الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة"[(٤)].

بل إن بدعة التعطيل لم تظهر إلا في المائة الثانية على يد الجعد بن درهم، والجهم ابن صفوان، وأنكرها أئمة السلف، - رحمهم الله تعالى -[(٥)].

وبعد ما ذكرته من الاعتبارات السابقة، يتبين لنا أن الإجماعات الاستقرائية والإقرارية المنقولة عن السلف في مسائل الاعتقاد، إجماعات قطعية، لكن يجب أن نتنبه إلى أنها تتفاوت فيما بينها في القطعية، فبعضها أعلى من بعض، فالإجماع المنقول في إثبات صفة الاستواء لله ليس كالإجماع المنقول في إثبات صفة الضحك، مع أنها كلها مقطوع بها، - والله أعلم -[(٦)].

---

(١) أخرجه مسلم، ح (٧٥٨).

(٢) المرجع السابق، ح (١٨١).

(٣) النزول، ص٧٣، العلو للعلي العظيم ٢/ ٩٧٧.

(٤) منهاج السنة النبوية ٢/ ٦٠١.

(٥) ينظر: درء التعارض ٦/ ٢٦٦.

(٦) ينظر: دعاوى الإجماع، ص٤٥ وما بعدها. وأعتذر عن الإطالة في النقل؛ وذلك لنفاسته وارتباط بعضه ببعض وأهميته في تقرير المسألة.

وهناك إجماع آخر أطلقه بعض علماء الاعتقاد مع وجود المخالف المعتبر.

مثاله: الإجماع على أن العمل داخل في مسمى الإيمان ومع هذا فقد نسب إلى أبي حنيفة ما يخالف هذا الإجماع وكذلك الإجماع على حرمة الخروج على الحاكم الجائر، فقد نقل الإجماع على حرمة الخروج على الحاكم الجائر جمع مع أهل العلم المحققين كالإمام أحمد والإمام الأشعري(١)، والإمام المزني(٢)، وابن بطة(٣)، وابن المنذر(٤)، والإمام النووي(٥)، والحسين بن عبدالله الطيبي(٦)، وابن القطان

---

(١) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية ٢/ ٢٤٥، والمقريزي ٢/ ٣٥٩، والبداية والنهاية ١١/ ١٨٧.

(٢) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، صاحب الإمام الشافعيّ، من أهل مصر،كان زاهداً عالماً مجتهداً قوي الحجة، وهو إمام الشافعيين، مات سنة ٢٦٤هـ.

ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ١/ ٣٢٩، وفيات الأعيان ١/ ٧١، الأعلام للزركلي ١/ ٣٢٩.

(٣) أبو عبدالله، عبيد الله محمد بن محمد بن حمدان العُبكري الحنبلي، الإمام القدوة العابد الفقيه المحدث شيخ العراق، كان أمَّاراً بالمعروف ناهياً عن المنكر وله مصنفات جليلة، توفي سنة ٣٨٧هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٤٤-١٥٣، البداية والنهاية ١١/ ٣٢١، ٣٢٢، السير ١٦/ ٥٢٩-٥٣٣، شذرات الذهب ٣/ ١٢٢-١٢٤.

(٤) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوريّ، أبو بكر، فقيه مجتهد من الحفاظ، كان شيخ الحرم بمكة، قال الذهبي: ابن المنذر صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها، توفي سنة ٣١٠ هـ، وقيل: في ٣١٩هـ.

ينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٤، والوفيات ١/ ٤٦١، وطبقات الشافعية ٢/ ١٢٦، ولسان الميزان ٥/ ٢٧.

(٥) يحيى بن شرف بن مري بن حسين النووى، الشافعى، علامة بالفقة والحديث، توفي سنة ٦٧٦هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ١٦٥، الأعلام للزركلي ٨/ ١٤٩.

(٦) الحسين بن محمد بن عبدالله، شرف الدين الطيبي: من علماء الحديث والتفسير والبيان، كان شديد الردّ على المبتدعة، ملازماً لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، توفي سنة ٧٤٣هـ.

ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/ ٦٨، البدر الطالع ١/ ٢٢٩.

الفاسي[(١)]، [(٢)]. ومع هذا فقد ثبت عن بعض أهل العلم والفضل من السلف أنه فعل ما يخالف هذا الإجماع ولذلك قال بعض أهل العلم أن الخروج على أئمة الجور مذهب للسلف كما قال ابن حجر[(٣)] ـ رحمه الله ـ: "وقولهم كان يرى السيف، يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور، وهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحرة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر"[(٤)].

وهذا فيه إشكال ظاهر وجوابه كما ذكر بعض أهل العلم أنه لا يجوز أن ننسب إلى من أحدث قولاً في العقائد بأنه قول للسلف ولو كان من التابعين ولكن ينسب اليه ولا يُعَدُّ قولاً معتبراً إذا خالف النصوص وما عليه السلف؛ لأن من أحدث القول بالقدر كان من التابعين، وكذلك من أحدث القول بالإرجاء كان من التابعين – من جهة لقيه للصحابة – وهكذا[(٥)].

---

(١) علي بن محمد بن عبدالملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن، من حفاظ الحديث، ونقدته، قرطبي الأصل. من أهل فاس. أقام زمنا بمراكش، قال ابن القاضي: رأس طلبة العلم بمراكش، توفي بها سنة ٦٢٨هـ.

ينظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، ص٢٩٨ وشذرات الذهب ٥/ ١٢٨ والرسالة المستطرفة، ص١٣٣.

(٢) ينظر: جلاء العين للألوسي، ص٢٢٦، ورسالة أهل الثغر للأشعري، ص١٦٨، شرح السنة للمزني، ص٨٤، الإبانة الصغرى، ص٢٧٩.

(٣) أحمد بن على بن محمد الكنانى العسقلانى من أئمة العلم والتاريخ أصله من عسقلان بفلسطين مولده ووفاته بالقاهرة انكب على الحديث ورحل فى طلبه، توفى سنة ٨٥٢هـ.

ينظر ترجمته في : الضوء اللامع ٢/ ٣٦، البدر الطالع ١/ ٨٧، بدائع الزهور ٢/ ٣٢.

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٠)، وفتح الباري ١٣/ ٨.

(٥) ينظر: الآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، ٢/ ٤٨٦.

المطلب الثاني
صـــور المتشابـــه

للمتشابه صور كثيرة نذكر منها ما يلي:

أولاً: ما خالف المحكمات:

وهذه قاعدة كلية يمكن إدراج جميع صور المتشابه تحتها وذلك أن الله جعل المحكم والمتشابه متقابلين فإما محكم أو متشابه كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧].

وبناء على ذلك فإنه إذا ثبت المحكم في المسألة ثبوتاً قطعياً وجاء ما يخالف ذلك فإنه يكون من المتشابه قطعاً.

وذلك مبني على أن القرآن الكريم والسنة الصحيحة الثابتة كلاهما يصدران من مشكاة واحدة وإذا كان الأمر كذلك كان وجود التعارض بين نصوص الشريعة أمر غير واقع بل هو غير وارد بحال من الأحوال وإن بدا شيء من ذلك فهو فيما يبدو للناظر بسبب محدودية قدراته العقلية لا على أن واقع الأمر كذلك.

كيف لا، وقد قال الله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء:٨٢].

فإن هذه الآية الكريمة تبين أن القرآن لو كان من عند غير الله سبحانه لكان الاختلاف فيما تضمنه أمراً لا بد منه، فلما لم يكن كذلك إذ هو من عند الله ﷻ فإن وقوع الاختلاف فيه أو التناقض أمر غير وارد لأن وقوعه -الاختلاف والتناقض- يدل على نقصان الكمال في حق من صدر منه والله منزه عن ذلك ثم لو جاز حدوثه لكان المكلف مطالباً بالشيء ونقيضه في نفس الوقت وهذا محال لأنه

يؤدي إلى تعطيل الشريعة ولا يقول بهذا أحد.

ثم إن نفي الاختلاف الوارد في الآية الكريمة ليس عن القرآن وحسب بل هو أيضا عن السنة الصحيحة الثابتة لأنها هي أيضاً وحي من الله جعلها الله شارحة ومفصلة ومبينة للقرآن فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤].

وإذا كان الأمر كذلك ثبت أن شأن القرآن والسنة في الاستدلال واحد ما دام أن مصدرهما واحد.

وبناء على ذلك فإنه يمتنع وقوع التعارض الحقيقي بينهما وإن كان وجود التعارض من حيث الظاهر بين آية وأخرى أو بين آية وحديث أو بين حديث وحديث لا يخفى، لكن كل ما يبدوا من هذا أو ذاك إنما هو في الظاهر وليس في الحقيقة ونفس الأمر.

وقد أشار ابن القيم ؒ إلى استحالة وقوع التعارض الحقيقي في نصوص الشريعة عندما نص على أنه إذا وقع الخلاف فإما أن يكون وقوع خطأ من أحد الرواة – مع ثقته – أو لنسخ أو لسوء فهم السامع وأما حديثان صحيحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخ للآخر فهذا لا يوجد أصلاً ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة: من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله أو من القصور في فهم مراده ﷺ وحمل كلامه على غير ما عناه أو منهما معاً [(١)].

وأما ابن حزم ـ رحمه الله ـ فإنه يرد بشدة دعوى التعارض سواء كان ذلك بين الأحاديث أو بينها وبين ما ورد في القرآن إذ هما في مرتبة واحدة من حيث الثبوت إذا كان الحديث صحيحاً فهو عنده يفيد اليقين لا الظن.

---

(١) ينظر: زاد المعاد ٣/ ١١٢.

وقد وضع فصلاً سماه (فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص).

وهو في عمله هذا ينطلق من قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾ [النجم:٣-٤].

وقوله ﷻ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:٢١].

وقوله ﷻ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء:٨٢].

وبناءً على هذه الآيات الكريمات قرر ابن حزم؛ أنه لا خلاف بين القرآن والحديث الصحيح كما أن الحديث موافق لمراد الله تعالى وذلك لترغيبه ﷻ في الإئتساء بالرسول ﷺ وأنه لا خلاف بين النصوص لصدورها عن الخالق[1].

وقال ـ رحمه الله ـ بعد ذكره قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢]: "... فلما صح أن كل ذلك من عند الله تعالى ووجدناه تعالى قد أخبر أنه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى صحَّ ألا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث"[2].

وقال الإمام الشاطبي: "فعلى الناظر في الشريعة أمران:

أحدهما: أن ينظر إليها بعين الكمال لا بعين النقْصان، ويعتبرها اعتبارًا كليا في العبادات والعادات، ولا يخرج عنها البتة، لأن الخروج عنها تيه وضلال ورمي في عمايةٍ، كيف وقد ثبت كمالها وتمامها؟ فالزائد والمنقص في جهتها هو المبتدع بإطلاقٍ والمنحرف عن الجادة إلى بنيات الطريق.

الثاني: أن يوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية ولا بين

---

(١) ينظر: الإحكام لابن حزم ٢/ ٣٥، وابن حزم الأندلسي وأثره في الدراسات الحديثية ٢/ ٥٤٢-٥٤٥.

(٢) ينظر: الإحكام لابن حزم ١/ ١٧٠، ١٧١.

أحدهما مع الآخر، بل الجميع جار على مهيعٍ[١] واحد، ومنتظم إلى معنى واحد، فإذا أداه بادي الرأي إلى ظاهر اختلافٍ فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف، لأن الله قد شهد له أن لا اختلاف فيه"[٢].

وقال ـ رحمه الله ـ عند ذكره لقوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[الشورى:١٠]: " وهذه الآية صريحة في رفع التنازع والاختلاف ؛ فإنه رد المتنازعين إلى الشريعة وليس ذلك إلا ليرتفع الاختلاف، ولا يرتفع الاختلاف إلا بالرجوع إلى شيء واحد؛ إذ لو كان فيه ما يقتضي الاختلاف لم يكن في الرجوع إليه رفع تنازع، وهذا باطل"[٣].

وكذلك الإجماع الثابت لا يمكن أن يتعارض مع الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "ومن ادعى إجماعاً يخالف نص الرسول ﷺ من غير نص يكون موافقاً لما يدعيه واعتقد جواز مخالفة أهل الإجماع للرسول ﷺ برأيهم وأن الإجماع ينسخ النص كما تقوله طائفة من أهل الكلام والرأي فهذا من جنس هؤلاء. وأما إن كان يعتقد أن الإجماع يدل على نص لم يبلغنا يكون ناسخاً للأول فهذا وإن كان لم يقل قولاً سديداً فهو مجتهد في ذلك يُبين له فساد ما قاله كمن عارض حديثاً صحيحاً بحديث ضعيف اعتقد صحته فإن قوله وإن لم يكن حقاً لكن يبين له ضعفه وذلك بإن يبين له عدم الإجماع المخالف للنص أو يبين له أنه لم تجتمع الأمة على مخالفة نص إلا ومعها نصٌ معلومٌ يعلمون أنه الناسخ للأول فدعوى تعارض النص والإجماع باطلة ويبين له أن مثل هذا لا يجوز فإن النصوص معلومة

---

(١) أي: طريق واضح.

(٢) مختصر كتاب الاعتصام ص١٣٥، ١٣٦.

(٣) الموافقات ٤/ ٦٣.

محفوظة والأمة مأمورة بتتبعها واتباعها وأما ثبوت الإجماع على خلافها بغير نص، فهذا لا يمكن العلم بأن كل واحد من علماء المسلمين خالف ذلك النص"(١).

وفي الجملة فإنه يدخل تحت هذه القاعدة جميع نصوص الشريعة من الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة المعارضة للمحكمات الثابتة نصاً كان أو ظاهراً ومن باب أولى ما هو أدنى منهما في الدلالة.

ثانياً: الخلاف المعتبر:

ومن صور المتشابه الخلاف المعتبر وبعضهم يقيِّده بالسائغ وتقييده بمثل هذه العبارات لا بد منه لوجود بعض الخلافات وهي غير معتبرة إما لمخالفتها للدليل أو لعدم أهلية المخالف أو لوقوعها بعد وقوع الإجماع مثل: الخلاف في مسألة دخول العمل في مسمى الإيمان فقد روي عن بعض العلماء وينسب ذلك إلى أبي حنيفة؛ إخراج العمل عن مسمى الإيمان وهذا الخلاف غير معتبر وذلك لمخالفته للدليل وكذلك وقوعه بعد وقوع الإجماع وهكذا.

والخلاف من صور المتشابه باعتبارين:

١) باعتبار نفسه.

٢) باعتبار متعلقة ومستنده.

فأما باعتبار نفسه: فإن الله تعالى أمر المتنازعين برد ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩].

فدل ذلك على أن الخلاف والتنازع من المتشابه الذي ينبغي أن يُرد إلى المحكم.

وأما باعتبار متعلقه ومستنده: فإنه لو كان واضحاً محكماً لما حصل الخلاف

---

(١) الفتاوى ١٩/ ٢٦٧.

والتنازع لكن لما حصل ذلك علمنا أن متعلق الخلاف ومستنده من المتشابه قرآناً كان أو سنة.

وبناءً على ذلك فإن المسألة التي يقع فيها الخلاف المعتبر ليست من المحكمات ومن باب أولى إذا خالفت المحكمات.

ومما يؤيد هذا أن السلف لم يقع بينهم خلافٌ في أصول الدين وهذا يدل على أن أصول الدين كلها من المحكمات.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "فإنّ أئمةَ السنّة والحديث لم يَخْتَلِفوا في شيءٍ في أصول دينهم"(١).

بل إنّ مسألةَ الرؤية(٢) أيضاً التي ظاهرها وقوعُ الخلاف فيها بين السلف، عند التحقيق تجدهم لم يختِلفوا أو أنّ خلافهم لفظيٌّ وليس حقيقياً.

قال ابنُ القيم ـ رحمه الله ـ: "وقد حَكى عثمانُ بنُ سعيد الدّارِميّ في كتاب الرَّدِ له – إجماعَ الصحابةِ على أنّه ﷺ لم يَر ربَّه ليلةَ المعراج، وبعضهم استثنى ابنَ عباس ـ رضي الله عنه ـ من ذلك، وشيخنا [أي ابن تيمية] يقول: ليس ذلك بخلاف في الحقيقة؛ فإنّ ابنَ عباس لم يقُلْ رآه بِعَيْنَي رأسه..."(٣).

(١) سبق تخريجه ص ١١٢.

(٢) يعني مسألة رؤية النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء والمعراج.

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية ١/ ١٢.

المطلب الثالث
الصور التي يتجاذبها الإحكام والتشابه

وصورته أن بعض النصوص الشرعية تكون محكمةً من وجهٍ ومتشابهة من وجه آخر، أو تكون محكمةً باعتبارٍ ومتشابهةً باعتبارٍ آخر.

ويمكن التمثيل على ذلك بما يلي:

أولاً: العام المخصوص:

والعام المخصوص له بعض التفريعات مثل: هل أُريدَ به العموم في الأصل أم أُريدَ به الخصوص؟ وهل يبقى العام على عمومه بعد التخصيص أم لا؟ وغير ذلك من التفصيل الذي لا مجال لذكره هنا لأن القصد التمثيل فقط.

مثاله:

١) قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة:٥].

فهذا نص عام ؛ لأن المشركين اسم جنس دخلت عليه (أل) الاستغراقية ومن المتقرر أن اسم الجنس إذا دخلت عليه (أل) الاستغراقية يَعُم.

وهو نص محكم من جهة الأمر بقتال المشركين ومتشابه من جهة الاستدلال به على قتل المعاهدين أو قتل نساء المشركين وصبيانهم.

وحكمه: أنه يبقى على إحكامه إلا في الأفراد التي أخرجتها الأدلة من العموم كالمعاهدين ونساء المشركين وصبيانهم ورهبانهم.

فعن عبدالله بن عمرو ابن العاص - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: "من قتل معاهدًا لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً"[١].

(١) رواه البخاري، ح ٣١٦٦.

وعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: "وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي ﷺ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان"(١).

وعن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ كان إذا بعث جيشاً قال: "انطلقوا باسم الله، لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً صغيراً، ولا امرأة، ولا تغلوا، وضموا غنائمكم، وأصلحوا وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين"(٢).

٢) ومن الأمثلة أيضاً: قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾[البقرة:٢٥٦].

فهذا نص عام لأنه نكرة في سياق النهي، والنكرة في سياق النهي من ألفاظ العموم وهو نص محكم من جهة النهي عن إكراه أحد على الدخول في الدين، ومتشابه من جهة الاستدلال به على عدم إكراه المرتد وأطره على الرجوع للدين.

وحكمه: أنه يبقى محكماً إلا في مسألة المرتد التي خرجت من هذا العموم بالأدلة المخصصة.

ومنها ما رواه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ أنه قال: "...من بدل دينه فاقتلوه"(٣).

وكذلك قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: "لا يحل دمُ امرئٍ مسلم، يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، **والتارك لدينه** المفارق للجماعة "(٤).

وكذلك إجماع أهل العلم على قتل المرتد.

قال ابن قدامه ـ رحمه الله ـ: "وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد"(٥).

---

(١) رواه البخاري، ح ٣٠١٥.

(٢) رواه أبو داود في سننه، رقم ٢٦١٤.

(٣) رواه البخاري، ح ٦٩٢٢.

(٤) رواه مسلم، ح ١٦٧٦.

(٥) المغني ٩/ ٣.

ثانياً: المطلق المقيد:

مثاله:

١) ومن المطْلَقَاتِ المقيدةِ، النصوصُ الآمرةُ بالنفير والجهاد ومنها قوله تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٤١﴾ [التوبة:٤١].

هذا النص محكمٌ وباقٍ على إحكامه باعتبار الأمر بالنفير والجهاد، ومتشابه باعتبار الاستدلال به على النفير والجهاد دون اعتبار مقيداته ومنها النصوص الآمرة بإعداد العدة للعدو قبل لقائه، وعدم الإلقاء بالنفوس في التهلكة واعتبار القدرة والاستطاعة ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال:٦٠]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]. وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]. كما أنه يشهد لاعتبار القدرة والاستطاعة في الجهاد فعل النبي ﷺ في غزوة الأحزاب عندما ترك مواجهة الكفار.

حكمه: العمل به إلا في الحالات المقيدة له.

٢) ومن الأمثلة أيضاً على المطلقِ المقيدِ؛ النصوصُ القاضية بطاعة ولاة الأمور على وجه الإطلاق ومنها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩].

ومنها أيضاً حديث عبادة بن الصامت - رضي الله تعالى عنه - قال: "بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا وعلى أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان"(١).

فهذان النصان وما في معناهما محكمة وباقية على إحكامها باعتبار الأمر بطاعة

---

(١) رواه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٨٤٠).

ولاة الأمور، ومتشابهة باعتبار الاستدلال بها في طاعتهم في معصية الله وذلك أن النصوص جاءت بتقييد هذه الطاعة بالمعروف فقط وأما إذا أمر بمعصية الله فلا سمع ولا طاعة له في هذه المعصية التي أمر بها وتبقى طاعته في غيرها بالمعروف.

ومن ذلك قوله ﷺ في الحديث الذي رواه ابن عمر، عن النبي ﷺ، أنه قال: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة"(١).

وعن علي ـ رضي الله عنه ـ، قال: "بعث النبي ﷺ سرية، وأَمَّرَ عليهم رجلاً من الأنصار، وأمَرهم أن يُطيعوه، فغضب عليهم، وقال: أليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: قد عزمت عليكم لما جمعتم حطبا، وأوقدتم نارا، ثم دخلتم فيها فجمعوا حطباً، فأوقدوا نارا، فلما هموا بالدخول، فقام ينظر بعضهم إلى بعض، قال بعضهم: إنما تبعنا النبي ﷺ فراراً من النار أفندخلها؟ فبينما هم كذلك، إذ خمدت النار، وسكن غضبه، فذكر للنبي ﷺ، فقال: لو دخلوها ما خرجوا منها أبدا، إنما الطاعة في المعروف"(٢).

إلى غير ذلك من النصوص التي تدل على أن النصوص الآمرة بالطاعة مقيدة بالمعروف ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق لكن النصوص الآمرة بطاعتهم محكمة باقية في غير هذه المعصية التي أمروا بها وإن ظلموا وإن جاروا، فإذا أمر ولي الأمر بمعصية أو ظلم، فإنه لا يطاع في هذا الأمر، لكن ذلك لا يوجب نزع يد الطاعة له؛ بل يبقى يُطاع ويُسمع له في سائر الأمور الأخرى التي لا معصية فيها.

٣) ومن الأمثلة على الصور التي يتجاذبها الإحكام والتشابه الاستثناءات أو الخروجات أو قضايا العين وكلها بمعنى متقارب.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم ١٨٣٩.

(٢) أخرجه البخاري، رقم ٧١٤٥.

مثال ذلك:

ما رواه أنس ـ رضي الله عنه ـ أن رجلا قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: "في النار"، فلما قفى دعاه، فقال: "إن أبي وأباك في النار"[1].

هذا الحديث ظاهره أنه يدخل النار أناس لم تقم عليه الحجة وهذا خلاف الأصل إذ الأصل أنه لا يعذب أحد إلا بعد قيام الحجة كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

وقد أجيب على ذلك بعدة أجوبة منها أنه خروج عن الأصل، أو استثناء من الأصل.

ومن الأمثلة أيضاً ما رواه أنس ، أن رسول الله ﷺ، ترك قتلى بدر ثلاثا، ثم أتاهم فقام عليهم فناداهم، فقال: "يا أبا جهل بن هشام يا أمية بن خلف يا عتبة بن ربيعة يا شيبة ابن ربيعة أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقا" فسمع عمر ـ رضي الله عنه ـ قول النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله كيف يسمعوا وأنى يجيبوا وقد جيفوا؟ قال: "والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا" ثم أمر بهم فسحبوا، فألقوا في قليب بدر"[2].

فهذا الحديث ظاهره يدل على أن الموتى يسمعون كلام الأحياء وهذا يخالف النصوص الأخرى التي يدل ظاهرها على عدم سماع الموتى كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النحل:٨٠]. وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[فاطر:٢٢].

وقد أجيب على ذلك بعدة أجوبة منها أن الأصل أنه خروج عن الأصل إذ الأصل أن الموتى لا يسمعون كما هو ظاهر الآيات السابقة وحينئذٍ يكون الاستدلال بالحديث على سماعهم مطلقاً استدلالاً بالمتشابه وإن كان محكماً في الاستدلال به على

---

(١) أخرجه مسلم، ح ١/ ١٩١

(٢) المرجع السابق، ح ٤/ ٢٢٠٣.

سماعهم في أحوال خاصة أو سماعهم للنبي ﷺ خاصة.

وأما قضايا العين فيمكن التمثيل لها بما رواه أبو سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ، وذُكِر عنده عمه، فقال: "لعله تنفعه شفاعتى يوم القيامة، فيُجعل فى ضحضاح من النار يبلغ كعبيه، يغلي منه دماغه"(١).

فإن هذا الحديث يدل على انتفاع أبي طالب بشفاعة النبي ﷺ وقد أخبر الله تعالى أن الكافرين لا تنفعهم شفاعة الشافعين كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر:٤٨]. ومعلوم أن أبا طالب قد مات على الكفر، كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث سعيد ابن المسيب عن أبيه، قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة، جاءه رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية ابن المغيرة، فقال: "أي عم قل: لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله" فقال أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية: أترغب عن ملة عبدالمطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعيدانه بتلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: على ملة عبدالمطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله، قال: قال رسول الله ﷺ: "والله لاستغفرن لك ما لم أنه عنك" فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:١١٣]، وأنزل الله في أبي طالب، فقال لرسول الله ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص:٥٦](٢).

وقد ذهب بعض أهل العلم لحل هذا الإشكال أكثر من مذهب من ذلك أنها قضية عين أي: أنها خاصة بأبي طالب لا تتعداه الى غيره من الكافرين فيبقى الاستدلال بالحديث محكماً من جهة دلالته على انتفاع ابي طالب بشفاعة النبي ﷺ ومتشابهاً من جهة الاستدلال به على انتفاع الكافرين بشفاعة الشافعين لإنه خلاف الأصل المحكم.

---

(١) رواه البخاري، ح ٣٦٧٢، ومسلم، ح ٢١٠.

(٢) المرجع السابق، ح ٤٤٩٤، المرجع السابق، ح ٢٤.

وهذه الصور - أي: الخروجات والاستثناءات وقضايا العين - وإن كانت تلتقي مع العام المخصوص والمطلق المقيد من بعض الوجوه كالتخصيص إلا أنها تفارقها من جهة أن الأصل الذي تفرعت منه لا يتغير حكمه بهذا التفرع وأما العام المخصص والمطلق المقيد فقد ينسخهما التخصيص والتقييد نسخاً كلياً أو جزئياً ومن هنا جرى التفريق.

المبحث الثاني

مواطن المحكم والمتشابه

وتحتـه ثلاثـة مطالـب:

- المطلـب الأول: المحكم والمتشابه في القرآن الكريم.
- المطلب الثاني : المحكم والمتشابه في السنة.
- المطلب الثالث: المحكم والمتشابه في أقوال الأئمة والعلماء.

* *   * ** *   * *

المبحث الثاني
مواطن المحكم والمتشابه

قد يقول قائل ما الفائدة من هذا المبحث وقد تقدم بيان الأدلة على ورود المحكم والمتشابه؟ والجواب: أن المقصود هنا ليس بيان الأدلة على وجودهما - المحكم والمتشابه - ولكن المقصود بيان مواطن المحكم والمتشابه والتمثيل لذلك وحتى يتضح الفرق نقول أن بيان أدلة ورود الحكم والمتشابه يحسن أن يسأل عنها بـ (هل) أي هل يوجد محكم ومتشابه؟

وأما مواطن المحكم والمتشابه فيحسن أن يسأل عنها بـ (أين) أي أين يوجد المحكم والمتشابه؟

المطلب الأول
المحكم والمتشابه في القرآن الكريم

الناظر في القران الكريم يجد أنه قد اشتمل على آيات محكمة واضحة لا تخفى على العامة فضلاً عن الخاصة لاسيما فيما يتعلق بأصول الدين ومن رحمة الله بعباده أنه جعل المحكم في القران خاصة وفي الشريعة عامة هو أكثر من المتشابه ويدل على ذلك ما يلي:

الأول: النص الصريح وذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧].

ووجه الدلالة قوله في المحكمات: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يدل على أنها المعظم والجمهور لأن أم الشيء معظمه وعامته كما سبق بيانه.

الثاني: لو كان المتشابه أكثر من المحكم لكان الالتباس والإشكال كثيراً وعند ذلك لا يطلق على القران أنه بيان وهدى كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٨].

الثالث: الاستقراء فإن المجتهد إذا نظر في أدلة الشريعة جرت له على قانون النظر واتسقت أحكامها وانتظمت أطرافها على وجه واحد[(١)].

وإليك بعض الآيات المحكمة في القران على سبيل التمثيل:

١ - قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:١-٣].

---

(١) ينظر: تهذيب الموافقات لمحمد الجيزاني، ص٢٣٤-٢٣٥.

هذه الآيات كما هو واضح محكمةٌ في الدلالة على وحدانية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

٢ - وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨].

٣ - قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس:٣١].

وقوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون:٨٤-٨٩].

وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت:٦٣].

هذه الآيات كما هو واضح محكمة صريحة في الدلالة على إقرار مشركي العرب بتفرد الله تعالى بالخلق والملك والتدبير وإنزال المطر والإحياء والإماتة، ولذلك استدل بها أهل السنة والجماعة على أن معنى لا أله إلا الله هو توحيد الألوهيه وليس توحيد الربوبية كما يقول أهل الباطل.

ووجه الدلالة: أن مشركي العرب رفضوها ولم يقبلوها -أي كلمة لا أله إلا الله- ولو كان المقصود منها توحيد الربوبية ما رفضوها بنص هذه الآيات المحكمة التي دلت على إقرارهم بتفرد الله تعالى بالخلق والملك والتدبير وإنزال المطر والإحياء والإماتة.

وأما الآيات المتشابهة الواردة في القرآن فهي كما يلي على سبيل التمثيل:

١) قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩].

هاتان الآياتان ظاهرهما أن مرتكب الكبيرة كالقتل والزنا حكمه كحكم من دعا مع الله إله آخر من الخلود في النار.

وهذا ما قرره الخليلي الأباضي في كتابه المسمى زوراً بالحق الدامغ!.

وعلى ذلك فانه لا فرق عنده بين المشرك بالله عابد الوثن، والموحد الذي لم يشرك بالله شيئاً ولكنه ارتكب كبيرة من الكبائر كالقتل أو الزنا أو غيرهما، وأن الجميع مخلدون في النار.

وهذا لا شك انه تقرير باطل ودعوى تصادم نصوصاً كثيرة من كتاب الله الكريم، وسنة المصطفى ﷺ.

فالله لم يساوِ بين الموحد والمشرك كما يدعي المؤلف بل فرق بينهما في نصوص كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء:٤٨][1].

٢) قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢].

وجه الدلالة من هذه الآية: أن ظاهرها نفي الظلم المطلق الذي يشمل الظلم الأصغر والظلم الأكبر. وهذا ما فهمه بعض الصحابة من النص مع أنه خلاف الصواب.

ففي صحيح البخاري من حديث عبدالله بن مسعود أنه قال: لما نزلت ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢].

قال أصحابه: وأينا لم يظلم نفسه؟ فنزلت: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣][2].

(١) ينظر: الرد القويم البالغ، للدكتور/ علي الفقيهي، ص٤٥٩.

(٢) أخرجه البخاري، رقم ٤٦٢٩.

وفي المسند من حديث عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: لما نزلت هذه الآية ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢] شق ذلك على الناس وقالوا: يا رسول الله، فأينا لا يظلم نفسه قال: إنه ليس الذي تعنون ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان:١٣] إنما هو الشرك(١).

٣) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ﴾ [المائدة:١٠٥].

وجه الدلالة من هذه الآية: أنها أشكلت على الناس ومنهم الصحابة في زمن أبي بكر I فظنوا أن معناها عدم المؤاخذة على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى استدعى الأمر إلى أن يخرج أبو بكر فيهم خطيباً للإنكار عليهم هذا الفهم.

ففي السنن من حديث قيس ـ رضي الله عنه ـ قال: قام فينا أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: فحمد الله وأثنى عليه وقال: أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [المائدة:١٠٥].

وإنكم تضعونها على غير موضعها وإني سمعت رسول الله ﷺ قال: "إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيرونه أوشك الله ﷻ أن يعمهم بعقابه"(٢).

وبهذا يتبين وجود المحكم والمتشابه في القرآن الكريم.

(١) المسند ١/ ٣٧٨.

ينظر: تفسير ابن كثير ٣/ ٢٩٤.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره ١١/ ١٥٠.

المطلب الثاني
المحكم والمتشابه في السنة

وكما أن القرآن يشتمل على المحكم والمتشابه فكذلك السنة تشتمل عليهما.

فأما اشتمالها على المحكم فهو كما يلي على سبيل التمثيل:

الحديث الأول:

ما رواه مسلم من حديث أبي مالك، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: "من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله"(١).

هذا الحديث من الأحاديث المحكمة في أن الكفر بما يعبد من دون الله شرط في صحة لا إله إلا الله.

الحديث الثاني:

ما رواه البخاري من حديث جرير بن عبدالله، قال: كنا جلوساً ليلة مع النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته... الحديث" (٢).

وهذا أيضاً من الأدلة الواضحة المحكمة على رؤية الله يوم القيامة.

وأما اشتمال السنة على المتشابه فهو كما يلي على سبيل التمثيل:

الحديث الأول:

ما رواه مسلم من حديث جابر I قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن

---

(١) أخرجه مسلم، ح ٢٣.

(٢) أخرجه البخاري، ح ٤٨٥١.

الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم"[(١)].

هذا الحديث من الأحاديث التي استدل بها القبوريون[(٢)] على عدم وقوع الشرك وعبادة غير الله تعالى في جزيرة العرب ولذلك شغبوا به على دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب الذي جعل جوهر دعوته في التوحيد وإبطال مظاهر الشرك والتنديد المنتشرة في زمانه في جزيرة العرب، ومع إننا لا نُسلِّمُ لهم استدلالهم بالحديث على عدم وقوع الشرك وذلك لمعارضته للنصوص المحكمة التي تدل على وقوع الشرك كالحديث المتفق عليه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: "لا تقوم الساعة حتى تضطرب أَلَيَاتُ نساءِ دوسٍ على ذي الخلصة"[(٣)].

وما رواه مسلم من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى"[(٤)].

ولكن مع هذا فإن الحديث من الأحاديث المتشابهة ولذلك اضطر أهل السنة إلى الجواب عنه بأجوبة مختلفة من أحسنها وأوضحها ما يلي:

١) أن المراد أن الشيطان قد أيس أن يجتمعوا كلهم على الكفر.

---

(١) أخرجه مسلم، ح ٢٨١٢.

(٢) وصف يطلق على طائفة غلت في أصحاب القبور، واعتقدت فيهم عقائد ضالة حملتها على تعظيم قبورهم وآثارهم، والتقرب إليها بأنواع من العبادات، حتى صيرتها أندادا لله تعالى.

ينظر: القبورية في اليمن، ص٣١.

(٣) أخرجه البخاري، ح ٧١١٦، ومسلم، ح ٢٩٠٦.

(٤) أخرجه مسلم، ح ٢٩٠٧.

ذكر هذا الجواب ابن رجب[١] وعبد الله أبا بطين[٢] وغيرهما[٣].

٢) أن المراد أن النبي ﷺ أخبر عما وقع في نفس الشيطان من اليأس عندما رأى الفتوح ودخول الناس في دين الله أفواجاً ولكن لا يلزم من هذا عدم وقوع الشرك وعبادة سوى الله تعالى لأن الأمر يقع خلاف ما ظنه الشيطان كما دلت على ذلك الأحاديث الأخرى التي فيها إخبار النبي ﷺ بوقوع الشرك.

قالوا: ويدل على هذا القول أن النبي ﷺ نسب الإياس في الحديث إلى الشيطان مبنياً للفاعل فلم يقل: أُيس بالبناء للمفعول بمعنى أن الله أيسه فالإياس الصائر من الشيطان لا يلزم تحقيقه واستمراره.

ذكر هذا الجواب الشيخ عبدالله أبا بطين وإليه ذهب الشيخ محمد العثيمين[٤].

الحديث الثاني:

ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ أنه قال: "لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر"[٥].

---

(١) عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، الشيخ المحدث الحافظ الفقيه الزاهد، صنف تصانيف نافعة، وقرأ القرآن بالروايات، وأكثر من الشيوخ، توفي سنة ٧٩٥هـ.

ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/ ٤٢٨، ٤٢٩، شذرات الذهب ٦/ ٣٣٩، ٣٤٠، الرسالة المستطرفة، ص١١١.

(٢) عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين، من أئمة الدعوة، فقيه الديار النجدية في عصره. ولد في الروضة من قرى سدير ورحل إلى الشام، وعاد، فولي قضاء الطائف، ثم قضاء عنيزة وبلدان القصيم توفي سنة ١٢٨٢هـ.

ينظر ترجمته في: عقد الدرر، ص١٨-٦٠، هدية العارفين ١/ ٤٩١.

(٣) ينظر: الدرر السنية ١٢/ ١١٦، ١٣٢، ودعاوى المناوئين، ص٢٢٣.

(٤) ينظر: الدرر السنية ١٢/ ١١٧، ١٣١، والقول المفيد، ١/ ٢١١.

(٥) أخرجه البخاري، ح ٥٤٢٥.

هذا الحديث وله طرق أخرى وروايات عدة كلها تنفي وجود العدوى وهذا ظاهر لكنه أشكل على ذلك نهي النبي ﷺ من ورود المُمْرِضُ على المُصِحْ كما في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ﷺ: "لا يوردنَّ مُمْرِضٌ على مصح"[1].

وكذلك أمره بالفرار من المجذوم كما في الحديث الذي رواه البخاري معلقاً عن أبي هريره ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: "... وفر من المجذوم فرارك من الأسد" [2].

وذلك أنه لا معنى لنهي النبي ﷺ من ورود الممرض على المصح وأمره بالفرار من المجذوم إلا خشية انتقال المرض والتحرز من وقوع العدوى؛ ولذلك صرح كثير من أهل العلم كابن حجر ـ رحمه الله ـ بأن هذه الأحاديث ظاهرها التعارض.

وبهذا يتبين اشتمال السنة على المحكم والمتشابه.

(١) أخرجه البخاري، ح ٥٤٣٧، ومسلم، ح ٢٢٢١.

(٢) أخرجه البخاري معلقاً، ح ٥٣٨٠

المطلب الثالث
المحكم والمتشابه في أقوال الأئمة والعلماء

وكما أن المحكم والمتشابه موجدان في الكتاب والسنة فإنهما موجدان في كلام الأئمة والعلماء من باب أولى.

لكن ينبغي التنبه إلى إن السبب في وقوع المتشابه في كلام العلماء إنما هو بسبب ما يعتري الإنسان من الذهول والنسيان وعدم التفطن لِلَّوازم وغير ذلك من لوازم الضعف البشري وهذا يؤكد على ضرورة الاحتياط في كلام البشر لاسيما إذا خالف المحكمات.

والنظر إلى هذه المسالة من جهتين:

الجهة الأولى: المحكم والمتشابه في كلام جماعة من الأئمة والعلماء.

الجهة الثانية: المحكم والمتشابه في كلام أفراد من الأئمة والعلماء.

مثال الأولى:

دعوى أن السلف يفوضون معاني نصوص الصفات لكن قبل الحديث عن هذه الدعوى يحسن أن نبين معنى التفويض وأدلة بطلانه.

فأما معنى التفويض في اللغة: فمأخوذ من قولهم: فوض إليه الأمر أي: رده إليه وصيره إليه وجعله الحاكم فيه(1).

والمقصود بالتفويض هنا ردُّ ما غاب عنا وما يعجز العقل عن إدراكه إلى الله ﷻ فكل ما يعجز العقل عن معرفته أو الإحاطة به فإنه يفوضه إلى الشارع

---

(1) ينظر: الصحاح للجوهري ٣/ ١٠٩٩، ولسان العرب ٧/ ٢١٠، وترتيب القاموس ٣/ ٤٧٢، وتاج العروس ٥/ ٧١، ومنه قوله تعالى: وأفوض أمري إلى الله.

الحكيم[1].

وبهذا يظهر أن لفظ التفويض يتضمن معاني حسنة منها: عدم القول على الله بغير علم وهذا شيء مطلوب ومأمور به كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

وكذلك كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولا أو يُحمله شبهة أو شكا أو يقدم عليه أراء الرجال وزبالة أذهانهم فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان كما وحد المرسل بالعبادة والذل والإنابة والتوكل[2].

ولكن مع هذا ينبغي عدم قبول لفظه - أي: التفويض - بالإطلاق بل الواجب تجاهه الاستفصال كما هو شأن الألفاظ المجملة التي تتضمن حقاً وباطلاً وخاصة أن أهل الأهواء والبدع جعلوا ذلك وسيلة لتمرير باطلهم وتقريره كما سيأتي:

وأما معناه في الاصطلاح:

فهو رد العلم بنصوص الصفات والمعاد إلى الله - تعالى - إما معنى وكيفية أو كيفية فقط.

وعليه فالتفويض قسمان:

الأول: تفويض المعنى والكيفية وهو ما عليه بعض الخلف وهو مقصود المتكلمين ومن وافقهم من نسبة التفويض إلى السلف وهو الذي غلب استعماله في كتب العقائد في نصوص الصفات خاصة، حتى إن الذهن عند إطلاق لفظ التفويض

(١) ينظر: موقف المتكلمين للغصن، ص٨٢٩.

(٢) ينظر: الفتاوى ٤/ ٢٣٠.

لا يكاد ينصرف إلى غير التفويض في باب الصفات وهو مقصود المتكلمين ومن وافقهم من نسبة التفويض إلى السلف.

الثاني: تفويض الكيفية دون المعنى وهو مذهب السلف وإن لم يجر على اصطلاحهم تسميته تفويضاً بل المعروف عنهم الإثبات(١).

وأما أدلة بطلان التفويض فهي كثيرة ومتضافرة ولأنني سوف أذكر بعضها عند الكلام على الدعوى - دعوى أن السلف مفوضة - فأكتفي بأربعة أدلة.

الأول: تواتر الأدلة والأحاديث على إثبات صفة معينة وذلك بأساليب متعددة ودلالات متعاضدة يؤكد أن هذا الظاهر هو المراد وهو المطلوب فهمه ولاشك أن صرف العقول والقلوب عن إدراك هذا المعنى الذي احتشدت النصوص لتأكيده هو غاية في الاستبلاه(٢).

الثاني: من المعلوم أنه ﷺ كان يحضر مجلسه أقوام مختلفوا الأفهام، متفاوتو الإدراك، ولم يُنقل عنه ﷺ أنه كان يحذر من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفات الله، مما يبين أنها على ظاهرها وأنها مفهومة عندهم. (٣).

الثالث: ما يترتب على ذلك من لوازم باطلة ومنها ما يلي:

أ) القدح في حكمة الرب - جل وعلا - وفي القرآن العظيم وفي الرسول الكريم ﷺ وذلك بأن يكون الله - تعالى - أنزل كلاماً لا يتمكن المخاطبون به من فهمه ومعرفة معناه ومراد المتكلم به مع أمره بتدبره وأن يكون القرآن الذي هو النور المبين والذكر الحكيم سبباً لأنواع الاختلافات والضلالات بل يكون بينهم وكأنه بغير لغتهم وأن يكون الرسول ﷺ لم يُبلِّغ البلاغ المبين ولا بين للناس ما نزل إليهم وبهذا

---

(١) ينظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة لعثمان حسن ٢/ ٥٧٩-٥٨٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص٥٩٣.

(٣) ينظر: أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، لمرعي الكرمي، ص٨٥.

تكون قد فسدت الرسالة وبطلت الحجة وهو الذي لم يتجرأ عليه صناديد الكفر[1].

ب) استطالة نفاة المعاد - وغيرهم من الملاحدة - على المفوضة فيقول الواحد منهم: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي وليس في النصوص ما يناقض ذلك لأن النصوص مشكلة ومتشابهة لا يعلم أحد معناها وما لا يعلم معناه لا يجوز الاستدلال به فيبقى هذا المذهب - التفويض - سدا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء وفتحا لباب من يعارضهم من أهل الضلالات من الفلاسفة والملاحدة والباطنية وأصحاب الأذواق والمواجيد والتأويلات الشنيعة[2].

ج) تجهيل النبي ﷺ، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نُزِّل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر - لا يعلم أحد معناه، فلا يُعقل ولا يُتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين!، وعلى

(١) ينظر: الدرء ١/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق.

هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقي هذا الكلام سداً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدي والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون،فضلاً عن أن يبينوا مرادهم!.

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد"[1].

ومن العجيب أنه مع ظهور بطلان هذا الزعم ووضوح فساده فقد ادعى كثير من متأخري الأشاعرة وغيرهم نسبة تفويض معاني نصوص الصفات إلى السلف من القرون الثلاثة المفضلة حتى قالوا مقالتهم الفاسدة المشهورة: "مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم واحكم"[2].

بل لازال يتردد إلى هذا العصر على السنة الأشاعرة ومن وافقهم في هذا الباب.

ولا شك أن هذا الزعم - نسبة التفويض للسلف - زعم باطل والسلف بريئون منه وذلك لعدة أمور من أهمها أن عبارات السلف المحكمة والبالغة حد التواتر المعنوي في إثبات معاني الصفات وتفسيرها وهذا يُعرف بنقل أقوالهم أو نقل من هو خبير بأقوالهم ومن ينقل عنهم خلاف ذلك فقد افترى عليهم.

---

(١) الفتاوى ١٣/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: الجام العوام عن علم الكلام، ص٩٧- ١٠٨، وفتح الباري ١٣/ ٣٨٣، والإتقان في علوم القران ٢/ ٦، والاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية، لعادل أل حمدان، ص٢٨٣.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "فإن فُرض أن أحداً نقل مذهب السلف كما يذكره – يعني: الرازي من نسبة التفويض إلى السلف – فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف كأبي المعالي(١) وأبي حامد الغزالي، وابن الخطيب(٢) وأمثالهم، ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة فضلا عن خواصها ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلماً وأحاديثهما إلا بالسماع كما يذكر ذلك العامة ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث وبين الحديث المفترى المكذوب وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب"(٣).

ويمكن إجمال طرق معرفة إثبات السلف لمعاني الصفات في ثلاث طرق:

الطريق الأول: الإثبات المجمل:

فقد قَعَّدَ السلفُ الصالح – رحمهم الله – قواعد كلية مجملة في باب الأسماء والصفات تندرج تحتها جزئيات المسائل وتُرَدُّ إليها.

نختار منها مثالين:

المثال الأول:

ما قاله أبو حنيفة النعمان في الفقه الأكبر وهذا نصه: "والله – تعالى – واحد

---

(١) أبو المعالي، عبدالملك بن الإمام أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني، ثم النيسابوري، ضياء الدين الشافعي، إمام الحرمين، من أئمة المتكلمين وعلى مذهبهم في أصول الاعتقاد، قيل: إنه رجع عن ذلك ورجح مذهب السلف في الصفات وأقره ونهى عن علم الكلام وندم على خوضه فيه، توفي سنة ٤٧٨هـ.
ينظر ترجمته في: السير ١٨/ ٤٦٨ – ٤٧٧، وفيات الأعيان ٣/ ١٦٧، طبقات السبكي ١٥/ ١٦٥.

(٢) محمد بن عبدالله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب اتهم بالزندقة وسلوك مذهب الفلاسفة وأفتى بعض الفقهاء بقتله، توفي سنة ٧٧٦هـ.
ينظر ترجمته في: الاستقصاء للسلاوي ٢/ ١٣٢، والدرر الكامنة ٣/ ٤٦٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٤/ ٧١-٧٢.

لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:١-٤] لا يُشْبِهْ شيئاً من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه. لم يزل بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية"[(١)].

وقال ـ رحمه الله ـ: "وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة فمن قال: إنها مخلوقة أو محدثة أو وقف فيها أو شك فيها فهو كافر بالله -تعالى-"[(٢)].

وقال: "وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين يعلم لا كعلمنا ويقدر لا كقدرتنا ويرى لا كرؤيتنا ويسمع لا كسمعنا ويتكلم لا ككلامنا"[(٣)].

وأما المثال الثاني: فهو الأثر المشهور عن الإمام مالك؛ وهو وان كان إجابة عن جزئية واحدة وهي الاستواء إلا أن أهل العلم جعلوه قاعدة كلية وهو ما رواه اللالكائي بسنده عن جعفر بن عبد الله ـ رحمه الله ـ قال: "جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبدالله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد من شيء كموجدته من مقالته وعلاه الرحضاء - يعني العرق - قال: وأطرق القوم وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه. فقال: فسري عن مالك فقال: الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة فاني أخاف أن تكون ضالاً وأمر به فاخرج"[(٤)].

قلت: وفي هذين المثالين دلالة واضحة على أن السلف يثبتون معاني الصفات.

---

(١) نقلاً عن شرح كتاب الفقه الأكبر، ص٢٢-٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص٣٩.

(٣) المصدر السابق، ص٤٩.

(٤) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٣٩٨، والأسماء والصفات للبيهقي، ص٤٠٨، والاعتقاد، ص١١٦، وشرح السنة للبغوي ١/ ١٧١، والعلو للذهبي وصحح إسناده ٢/ ٩٥٢.

ووجه الدلالة من أثر أبي حنيفة من عدة وجوه:

١) تصريحه بصفة الوحدانية.

٢) قوله: لا يُشْبِهْ شيئا من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقة وذلك يقتضي أن له صفاتٍ تليق به وإلاّ فلا معنى لنفي التشبيه.

٣) قوله: لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية.

٤) قوله: وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة.

وهذان النصان يقتضيان إثبات الصفات الذاتية التي لا يُثبتها المعتزلة والصفات الفعلية التي لا يثبتها الأشاعرة بناء على أصلهم الفاسد الذي حكموه على النصوص وهو: ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

وأما الشاهد من اثر الإمام مالك: ففي قوله ــ رحمه الله ــ: (الاستواء معلوم والكيف مجهول) وذلك أن قوله معلوم أي: معلوم المعنى في لغة العرب.

والذي يؤكد أن الإمام مالك أراد أن الاستواء معلوم المعنى في اللغة؛ تفسير المالكية قوله بذلك والمالكية هم أدرى الناس بمراد مالك وأعرف بأقواله من غيرهم ومنهم القرطبي، حيث قال في تفسيره: "قال مالك ــ رحمه الله ــ: الاستواء معلوم – يعني في اللغة – والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة... .

ثم قال: والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار"[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقول مالك من أنبل جواب وقع في هذه المسألة وأشده استيعاباً؛ لأن فيه نبذ التكييف وإثبات الاستواء المعقول وقد ائتم أهل العلم بقوله واستجودوه واستحسنوه"[2].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧/ ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) الفتاوى ٥/ ٥٢٠.

وقال أيضاً رداً على من زعم أن مراد مالك بقوله: الاستواء معلوم: أي معلوم وجوده في القرآن...!: "وقد زعم بعضهم أن معنى قوله الاستواء معلوم أن مجيء لفظ الاستواء في القرآن معلوم وهذا باطل فإن كونه في القرآن أمر ظاهر يعرفه جميع الناس لكن السائل لما قال كيف استوى؟ سأل عن الكيفية فبينوا له أن الكيفية لا نعلمها نحن ولكن نعلم معنى الاستواء فدل على ثبوت كيفية في نفس الأمر غير معلومة لنا وكذلك قال ابن الماجشون وأحمد بن حنبل وغيرهما: ولو قدّر أن الكيفية منتفية فلا تنُفى الكيفية عن معدوم فلو لم يكن ثمّ استواء ثابت في نفس الأمر لم يجز نفي الكيفية عنه ولو كان المراد الاستيلاء ونحوه لم يحتج أن يقال في ذلك والكيف مجهول أو معلوم وهذا مبسوط في غير هذا الموضع"[1].

وأما الطريق الثاني: في معرفة إثبات السلف لمعاني الصفات فهو الإثبات المفصل.

فقد ورد عن السلف آثار كثيرة في إثبات بعض صفات الباري - جل وعلا - على سبيل الإفراد والتعيين.

وهذه الآثار تدل دلالة واضحة على إثبات حقيقة معنى الصفة المعينة، كما تدل أيضاً على منهجهم في هذا الباب، لأن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، والسلف أهل لغة وفهم لمعاني الكلام ولوازمه بحيث لا يفرقون بين المتماثلات، ولا يسوون بين المختلفات.

وقد تكاثرت المرويات عنهم في صفات خاصة: كالكلام، والرؤية، والعلو، والاستواء، والنزول لله تعالى، وذلك بسبب تحريفات الجهمية لمعانيها الصحيحة أكثر من غيرها نسوق مثالين منها توضح إثبات السلف لحقيقة معانيها[2].

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية ٨/ ٣٠٥.

(٢) ينظر: مذهب أهل التفويض، لأحمد القاضي، ص٤٠٤.

الأول: صفة النزول:

١) قال اللالكائي: قال حنبل بن إسحاق: "سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ: "إن الله ينزل إلى السماء الدنيا"، فقال أبو عبدالله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا نرد شيئاً منها، إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق. حتى قلت لأبي عبدالله: ينزل الله إلى السماء الدنيا، قال: قلت: نزوله بعلمه بماذا؟ فقال لي: اسكت عن هذا، مالك ولهذا، أمضِ الحديث على ما روي بلا كيف ولا حد، إنما جاءت به الآثار. وبما جاء به الكتاب قال الله ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، ينزل كيف يشاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيء علماً، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب) [(١)].

٢) وقال إمام الأئمة، ابن خزيمة[(٢)] ـ رحمه الله ـ: "باب: ذكر أخبار ثابتة السند، صحيحة القوام، رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي ﷺ في نزول الرب - جل وعلا - إلى السماء الدنيا كل ليلة: نشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل. والله - جل وعلا -، لم يترك ولا نبيه عليه السلام بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه من أمر دينهم. فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٤٥٣.

(٢) محمد بن إسحاق بن المغيرة، أبو بكر، السلمي الشافعي، الحافظ الحجة الفقيه، إمام الأئمة، عني بالحديث والفقه، فكان مضرب المثل في سعة علمه، وكان له جلالة في القلوب لعلمه ودينه، وإتباعه للسنة، توفي سنة ٣١١هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية ٣/ ١٠٩-١١٠، السير ١٤/ ٣٦٥-٣٨٢، البداية والنهاية ١١/ ١٤٩، شذرات الذهب ٢/ ٢٦٢، ٣٦٣.

أو بصفة الكيفية، إذ النبي ﷺ لم يصف لنا كيفية النزول. وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح أن الله - جل وعلا - فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا ﷺ أنه ينزل إليه، إذ محال في لغة العرب أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل[(١)].

إلى غير ذلك من العبارات التي تدل دلالة واضحة على إثبات السلف لهذه الصفة إثباتاً لا لبس فيه ولا غموض، والآثار عنهم في ذلك كثيرة صريحة[(٢)].

الثاني: صفة الكلام:

١) روى اللالكائي بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل ؒ وقد سأله حنبل: يكلم الله عبده يوم القيامة؟ قال: "نعم، فمن يقضي بين الخلق إلا الله. يكلمه الله ﷻ، ويسأله الله ﷻ، متكلم لم يزل بما شاء ويحكم، وليس لله عدل ولا مثل، - تبارك وتعالى - كيف شاء وأنى شاء"[(٣)].

٢) وروى البيهقي بسنده عن محمد بن إسحاق بن راهويه القاضي بمرو قال: "سئل أبي وأنا أسمع عن القرآن وما حدث فيه من القول بالمخلوق، فقال: القرآن كلام الله وعلمه ووحيه، ليس بمخلوق. ولقد ذكر سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار قال: أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة - فذكر معنى هذه الحكاية - وزاد: "فإنه منه خرج وإليه يعود". قال أبي: وقد أدرك عمرو بن دينار أجلة أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين والمهاجرين والأنصار مثل: جابر بن عبدالله، وأبي سعيد

---

(١) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ١/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) ينظر: على سبيل التوسع: كتاب شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة، ص٢٨٩-٣٢٨.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٤٣١-٤٣٢.

الخدري[(١)]، وعبد الله ابن عمرو، وعبد الله بن عباس، وعبد الله ابن الزبير[(٢)] ـ رضي الله عنهم ـ، وأجلة التابعين - رحمة الله عليهم - وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة لم يختلفوا في ذلك"[(٣)].

وحسبك بهذا الإجماع الذي انتظم أجلة الصحابة وأجلة التابعين، وحكاه هذا التابعي الجليل -عمرو بن دينار ـ رحمه الله ـ - دليلاً على إثبات هذه الصفة على حقيقتها اللائقة بالله -تعالى-، وأنهم أبعد الناس عن تفويض المعاني.

وقد كانت مسألة الكلام من المسائل العظام التي أنكر أهل السنة تحريف الخصوم لها وجحدهم إياها، والآثار والمصنفات، وفي الجملة فإن الناظر في كتب السنة والأصول يجد أنها طافحة بالمنقول عن السلف في النكير على المخالفين طريقتهم السنية النبوية في الإثبات مع التنزيه، وهذا ما تقرر قبل، يدل دلالة قطعية على أن السلف يثبتون الصفات. وأن دعوى أن السلف مفوضة دعوى ظاهرة البطلان والفساد كما تبين.

الطريق الثالث: في معرفة إثبات السلف لمعاني الصفات هو الرد والإنكار على المخالفين.

إن من أبرز الأدلة على حقيقة مذهب السلف في الإثبات لمعاني نصوص

---

(١) سعد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري الخزرجي، من الملازمين للنبي ﷺ. توفي سنة ٧٤هـ. الأعلام ٣/ ٨٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٩، صفة الصفوة ١/ ٢٩٩، حلية الأولياء ١/ ٣٦٩.

(٢) عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي، أبو بكر، فارس قريش، ولد في السنة الأولى من الهجرة، وهو أول مولود بعد الهجرة، بويع بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية، فحكم مصر والحجاز واليمن والعراق وخراسان، وكانت له مع الأمويين وقائع انتهت بمقتله والقضاء على دولته سنة ٧٣هـ على يد الحجاج بن يوسف. الأعلام ٤/ ٨٧، الكامل في التاريخ ٤/ ١٣٥، فوات الوفيات ١/ ٢١٠، صفوة الصفوة ١/ ٣٢٢، تاريخ الطبري ٧/ ٢٠٢، تهذيب ابن عساكر ٧/ ٣٩٦.

(٣) الأسماء والصفات، ص٣١٥-٣١٦.

الصفات، منهجهم في معاملة المخالفين المائلين بتلك النصوص عن وجهها والغلظة عليهم ونبذ طريقتهم وتزييفها.

ومن ذلك ما روى اللالكائي بسنده عن الأوزاعي ؒ أنه قال: (إني لأرجو أن يُحجب الله ﷻ جهماً وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعد أولياءه حين يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة:٢٢-٢٣][(١)].

ومع هذه النصوص المحكمة المتضافرة الدالة على إثبات السلف لمعاني الصفات وبراءتهم من تفويضها فقد عمي عنها المفوضةُ أو تعاموا وزعموا بأن السلف الصالح كانوا يفوضون معاني الصفات، ولا يعلمون معانيها، وينهون عن الكلام فيها واستدلوا ببعض العبارات الواردة عنهم كقول أبي عُبيد القاسم ابن سلام ــ رحمه الله ـ لما سئل عن أحاديث الصفات قال: "لا يُفَسَّرُ هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره" ونحو ذلك من الألفاظ.

والجواب على ذلك من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأنهم أرادوا بهذه العبارات تفويض المعاني وقد حمل المحققون من أهل السنة هذه العبارات المروية عن السلف على معانٍ أجودها:

أن المراد بالنهي عن تفسيرها هو: تفسيرها بالتفسيرات المحدثة المولدة المأخوذة من الجهمية وأفراخهم من معطلة الصفات.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: معلقاً على قول أبي عُبيد:"لا يُفَسَّرُ هذا، ولا سمعنا أحداً يُفسره" قال: أبو عُبيدٍ أحدُ الأئمةِ الأربعةِ الذين هم: الشافعيّ، وأحمد، وإسحاق، وأبو عُبيد، وله من المعرفة بالفقهِ، واللغةِ، والتأويلِ ما هو أشهر من أن يوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٥٠٣.

أحداً من العلماء يفسرها، أي: تفسير الجهمية"[1].

الوجه الثاني: وهو على فرض التسليم أن هذه العبارات تحتمل ما ذهبتم إليه من المعاني **فإنها تكون من المتشابهات التي ينبغي أن ترد الى كلامهم المحكم المستفيض في إثبات معاني الصفات لله تعالى وكلامهم في إثبات المعاني كما تبين واضح محكم فالواجب العمل به، وردُّ ما اشتبه من كلامهم إليه كما هي طريقة الراسخين في العلم والحذر من طريقة أهل الزيغ والباطل الذين يتبعون المتشابه ويتركون المحكم.**

- **الجهة الثانية: المحكم والمتشابه في كلام أفراد من الأئمة والعلماء:**

لاشك أن العالم مهما بلغ من العلم والفضل والبيان فأنه وبحكم بشريته وضعفه لابد أن يقع في كلامه من المتشابه الذي يحتاج إلى بيان مراده منه.

وكما انه يوجد في كلامه المتشابه فلابد أن يوجد في كلامه المحكم أيضاً لان الأصل في العالم أنه يعرف مرامي الكلام ومعانيه، إضافة إلى حرصه على إحكام كلامه وإيضاحه.

ولما كان المتشابه من كلام العالم مما يمكن التعلق به فقد دأب أهل الباطل على اتخاذه وسيلة للصد عن سبيل الله ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ونمثل لذلك بإمامين من أئمة الهدى والحق وهما شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام المجدد محمد ابن عبدالوهاب وليس التمثيل بهما تعصبا ولكن لكثرة ما أثاره خصومهما من الشبهات ضدهما للتنفير عنهما وذلك أن كل واحد منهما ظهر في زمن انحرف فيه الناس عن جادة الطريق المستقيم واستمروا على ذلك أعواما عديدة وأزمنة مديدة حتى بلغ بهم الأمر إلى محاربة كل من خالفهم وجاء بما يخالف مألوفهم لأنهم يرون أنهم على الحق والهدى ومخالفوهم على الباطل.

ولكونهما ـ رحمهما الله ـ جاءا بما جاءت به الرسل -عليهم الصلاة والسلام-

---

(١) الفتاوى ٥/ ٥١.

فلابد أن تمضي سنة الله فيهما وهي أن كل من أتى بما جاءت به الرسل أوذي وعودي واتهم بما ليس فيه وقد نص الإمام محمد بن عبدالوهاب على هذا السبب الرئيس فقال ـ رحمه الله ـ: "الذي قلب الناس علينا، هو الذي قلبهم على سيد ولد ادم عليه السلام وقلبهم على الرسل من قبله: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[المؤمنون:٤٤].

ومثل ما قال ورقة بن نوفل للنبي ﷺ: "ما جاء أحد بمثل ما جئت به إلا عودي"[(١)].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: "فذكر ورقة أن العلة في ذلك: مجيئه لهم بالانتقال عن مؤلفهم"[(٢)].

ومن حكمة الله -تعالى- أن جعل للأنبياء، وأتباع الأنبياء، أعداء، ولعل من فوائد ذلك ما ذكره السعدي في تفسيره قال: "أن يعلو الحق على الباطل وأن يتبين الحق ويتضح اتضاحا عظيما لأن معارضة الباطل للحق مما تزيده وضوحا وبيانا وكمال استدلال وأن يتبين ما يفعل الله بأهل الحق والكرامة وبأهل الباطل من العقوبة"[(٣)].

أولاً: شيخ الإسلام ابن تيمية: فقد رُمي هذا العالم الفذ بافتراءات كثيرةٍ جدا في حياته وبعد مماته نكتفي منها بفرية واحدة.

وهي رميه بأنه يقول: بقدم العالم أو إن العالم أزلي بجنسه أي إن جنس العالم لم يتقدمه الله بالوجود[(٤)].

---

(١) مؤلفات الشيخ الإمام/ محمد بن عبدالوهاب، القسم الخامس، الرسائل الشخصية، ص٤٤.

(٢) فتح الباري ١/ ٢٦.

(٣) تيسير الكريم المنان، لابن سعدي، ص٥٨٢.

(٤) ينظر: المقالات السنية في كشف ضلالات، أحمد ابن تيمية للحبشي، ص٥٩.

وهذه الفرية كذبها عليه خصومه الذين شرقوا بدعوته وبلغ بهم الحقد إلى أن رموه بهذه الفرية الصلعاء التي لا يقولها إلا جاهل بحال شيخ الإسلام وكتبه أو حاقد أعماه حقده عن الحقيقة التي هي كالشمس في رابعة النهار ويعرف هذا من له أدنى معرفة بكتبه واليك بعض نصوصه المحكمة القاطعة في الجواب على هذه الفرية.

قال ـ رحمه الله ـ: "كل ما سواه -أي: الله سبحانه- مخلوق محدث مسبوق بالعدم ولم يكن من العالم شيء"(١).

وقال: "وكان ما علم بالشرع مع صريح العقل أيضاً رادا لما يقوله الفلاسفة الدهرية(٢) من قدم شيء من العالم مع الله"(٣).

وقال ـ رحمه الله ـ: "فليس مع الله شيء من مفعولاته قديم معه لا بل هو خالق كل شيء وكل ما سواه مخلوق وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن"(٤).

وقال ـ رحمه الله ـ: "وهذا مما يتبين به بطلان قولهم في قدم العالم وبيان أن كل ما سوى الله حادث بعد أن لم يكن"(٥).

وقال ـ رحمه الله ـ: "وهذا برهان مستقل على أن كل ما سوى الله محدث كائن بعد أن لم يكن وأنه -سبحانه- خالق كل شيء بعد أن لم يكن شيئاً فسبحان من انفرد

---

(١) الفتاوى ٥/ ٥٦٣، وينظر: الصفدية ١/ ٧٩، وما بعدها ونقد مراتب الإجماع، ص١٧٢ وما بعدها.

(٢) نسبة إلى الدهر، وسموا بذلك لقولهم بقدم الدهر، واستناد الحوادث إلى الدهر، وهو القول بقدم العالم، كما أخبر الله عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، والدهرية تنقسم إلى قسمين: الدهرية الطبائعيون، وهم الذين ينكرون الصانع، ويقولون بقدم العالم، ولا يثبتون لهذا العالم ربا. والقسم الآخر: الدهرية الإلهية: الذين يثبتون للعالم مبدعا واجب الوجود.
ينظر: التبصير في الدين، ص١٤٩، درء التعارض٧/ ١٧٥.

(٣) الفتاوى ٥/ ٥٦٥.

(٤) المرجع السابق ١٨/ ٢٢٨.

(٥) الصفدية ١/ ٢١.

بالبقاء والقدم وألزم ما سواه الحدوث عن العدم"(١).

فماذا أنتم قائلون أيها المفترون بعد هذه النصوص المحكمة القاطعة؟

ولما كان من عادة أهل الزيغ أنهم يتعلقون بما يرونه أنه يؤيد كلامهم فقد استدل هؤلاء على فريتهم الساقطة بكلام شيخ الإسلام في مسألة تسلسل الحوادث أو الآثار أو قوله بالقدم النوعي للحوادث أو قوله بحوادث لا أول لها وكل ذلك بمعنى واحد.

وقالوا إن معنى كلام شيخ الإسلام هذا: أن العالم قديم وإن الله لم يتقدم جنس الحوادث وإنما تقدم أفراده المعينة أي أن كل فرد من أفراد الحوادث بعينه حادث مخلوق وأما جنس الحوادث فهو أزلي كما أن الله أزلي أي: لم يسبقه الله بالوجود(٢).

ولذلك جوابان:

الأول: عدم التسليم بأن القول بتسلسل الآثار أو بالقدم النوعي للحوادث أو بحوادث لا أول لها يعني القول بقدم العالم.

وذلك أن معنى قدم العالم عند القائلين به إما أن يكون وجوده سابقاً لوجود الرب وإما أن يكون الرب الخالق موجباً بذاته للعالم من الأزل فصار العالم مقارناً له أي أنه تعالى لم يخلقه بل هو معه، كما يكون النور مع الشمس من غير مشيئة ولا قدرة منها - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - وكيف يحمل كلامه على هذا وقد صرح بأن كل ما سوى الله حادث بعد أن لم يكن كما تبين قريبا.

ثم إن شيخ الإسلام لم يتكلم في هذه المسألة ابتداء وإنما رداً على المتكلمين الذين قالوا بامتناع حوادث لا أول لها فلما بين فساد مقالتهم وما لها من لوازم باطلة اتهموه بقصد أو بغير قصد انه يقول بقدم العالم أو أنه لازم لكلامه.

---

(١) منهاج السنة ١/ ١٠٥.

(٢) ينظر: المقالات السنية، ص٦٥.

وإذا أردنا أن نحسن الظن بمن اتهمه أو ألزمه بذلك وخاصة أن منهم من هو من أهل السنة والجماعة فلا أقل من القول أنهم لم يفهموا كلامه وذلك أنهم جعلوا القسمة في مقارنة التأثير للمؤثر ثنائية إما أن يقارنه بحيث لا يتأخر عنه في الزمان وهو قول الفلاسفة المبني على قولهم بقدم العالم وهو قول باطل وإما يتراخى عنه كما يقوله أكثر أهل الكلام بناء على قولهم بامتناع تسلسل الحوادث في الماضي وهو أيضاً قول باطل يلزم منه أن يصير المؤثر مؤثراً تاماً بدون سبب حادث أو أن الحوادث تحدث بدون مؤثر تام وأن الممكن يرجح وجوده على عدمه بدون المرجح التام ويلزم منه أيضاً وصف الله بالعجز والتعطل عن الفعل.

والصحيح أن هناك قسمة ثالثة وهي أن المؤثر التام يستلزم وجود أثره عَقِبَه لا معه في الزمان ولا متراخيا عنه وهذا قول أهل السنة ومنهم شيخ الإسلام استناداً إلى قولهم بجواز تسلسل الحوادث في الماضي لكنهم لا يقولون بقدم شيء من المحدثات المخلوقات وقد استدلوا بقول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠] وعلى هذا فيلزم حدوث كل ما سوى الرب لأنه مسبوق بوجود التأثير ليس زمنه زمن التأثير كما تقول الفلاسفة ولا متراخيا عنه بحيث يُعطل الرب عن الفعل فترة كما تقوله المتكلمة ولهذا يقال: طلقت المرأة فطلُقَتْ وأعتقت العبد فعتق وكسرت الإناء فانكسر فالطلاق والعتق والانكسار عقب التطليق والإعتاق والكسر لا يقترن به ولا يتأخر عنه[1].

والكلام في هذه المسألة يطول وليس القصد استقصائها ولكنها إشارات يتبين بها أن الحق والصواب فيما ذهب إليه ؒ فضلاً عن أن يُتهم بهذه الفرية.

أما الجواب الثاني: <u>فهو على فرض التسليم أن ما ذكره شيخ الإسلام في مسألة تسلسل الحوادث فيه نوع احتمال لمعنى قدم العالم فإنه يعارض المحكم الواضح من</u>

---

(١) ينظر: الدرء ٣/ ٦٢ إلى ٦٨-٤/ ٢٩٠ إلى ٢٩٥، والفتاوى ٦/ ٢٧٧-٢٧٨.

كلامه وحينئذٍ يكون من المتشابه الذي ينبغي رده إلى المحكم كما هي طريقة الراسخين في العلم والحذر من طريقة أهل الزيغ والباطل الذين يتبعون المتشابه ويتركون المحكم.

ثانياً: الإمام المجدد محمد ابن عبدالوهاب:

فقد نال هذا الإمام من خصومه ما ناله من الأذى والكذب والافتراء ما لا يحصى ونكتفي بذكر فرية عظيمه لا زالت تلاحقه من خصوم دعوته إلى اليوم.

وهذه الفرية هي رميه بأنه يُكَفِّرُ المسلمين أو يُكَفِّرُ بالعموم أو أنه يُكَفِّرُ المخالف بإطلاق أو أنه يُكَفِّرُ الأمة بأسرها أو أن الجماعات التكفيرية منبثقة عن منهجه وتقريراته إلى غير ذلك من العبارات التي مرجعها إلى الغلو في التكفير(١).

وبما أن رميهم له بالتكفير مبني في الغالب على رأيه في مسألة العذر بالجهل نكتفي ببيان رأيه في ذلك وإن كانت مسألة العذر بالجهل مما وقع فيها الخلاف السائغ بين أهل العلم.

ومن العجيب أن الإمام محمد بن عبدالوهاب رُمي بأنه لا يعذر بالجهل مطلقاً مع كثرة كلامه البين المحكم في العذر بالجهل ومن ذلك ما يلي:

قال ؒ: "وإذا كنا لا نكفر من عبدالصنم الذي على قبر عبدالقادر والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم..."(٢).

وقوله: "نكفر من اقر بدين الله ورسوله، ثم عاداه، وصد الناس عنه؛ وكذلك من عبدالأوثان بعد ما عرف أنها دين المشركين، وزينه للناس فهذا الذي أكفره" (٣).

وقوله معلقاً على حادثة ذات أنواط: "وتفيد أيضاً - أن المسلم المجتهد إذا تكلم

---

(١) ينظر: جواب ابن عفالق على رسالة ابن معمر، وهو مخطوط وتهكم المقلدين في مدعي تجديد الدين له، ص٣٦، وهو مخطوط وفتنة الوهابية لابن دحلان، ص٦٦، وفصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبدالوهاب، ص٣٦، والفجر الصادق، ص٦٤.

(٢) الدرر السنية ١/ ١٠٤.

(٣) الدرر السنية ١٣/ ١٣١.

بكلام كفر – وهو لا يدري؛ فنبه على ذلك، فتاب من ساعته، أنه لا يكفر؛ كما فعل بنو إسرائيل، والذين سألوا النبي ﷺ"(١).

وقوله: "فجنس هؤلاء المشركين، وأمثالهم، فمن يعبد الأولياء والصالحين نحكم بأنهم مشركون، ونرى كفرهم؛ إذا قامت عليهم الحجة الرسالية"(٢).

وقال ـ رحمه الله ـ: "إنما نكفر من أشرك بالله في إلهيته بعد ما نبين له الحجة على بطلان الشرك"(٣).

وقال ـ رحمه الله ـ: "وأما التكفير: فأنا أكفر من عرف دين الرسول، ثم بعدما عرف: سبه ونهى الناس عنه، وعادى من فعله فهذا الذي أكفره وأكثر الأمة – ولله الحمد – ليسوا كذلك"(٤).

إلى غير ذلك من كلامه ـ رحمه الله ـ الواضح البين المحكم في عذر المعين بالجهل وعدم تكفيره إلا بعد إقامة الحجة الرسالية عليه.

ومع هذا الكلام المحكم البين فقد تعلق بعض المناوئين له ولدعوته ببعض كلامه الذي قد يحتمل عدم إعذار المعين بالجهل ومن ذلك ما يلي:

١) تصريحه بكفر أشخاصٍ بأعيانهم كشمسان مثلاً.

ولهذا جوابان:

الجواب الأول: عدم التسليم بأن تصريحه بكفر أشخاص بأعيانهم يدل على عدم إعذاره بالجهل وذلك أنه يمكن أنه قد رأى أنهم قد قامت عليهم الحجة وغاية ما هنالك أننا لم نعلم وعدم العلم ليس علماً بالعدم.

الجواب الثاني: ما دام أن الكلام يحتمل إقامة الحجة وعدم إقامتها فإن الواجب

(١) كشف الشبهات، ص٤٥.

(٢) الدرر السنية ١٠/ ٢٣٦.

(٣) المرجع السابق ١٠/ ١٢٨.

(٤) المرجع السابق ١/ ٧٢-٧٣.

أن يُحملَ الكلام على أنه لم يُصرح بكفرهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم بناءً على كلامه المحكم في الإعذار بالجهل وذلك أنه ينبغي رد الكلام المتشابه إلى المحكم وتلك طريقة أولي العلم الراسخين وأما طريقة أهل الزيغ والجهل فهي إعمال بعض الكلام دون بعضه.

٢) قولهم: أن الإمام محمد بن عبدالوهاب قد ألف كتاباً مستقلاً في تكفير المعين وهو (مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد) وهذا يدل على أنه لا يعذر بالجهل!.

ولهذا أيضاً جوابان:

الجواب الأول: عدم التسليم بأن ذلك يدل على عدم الإعذار بالجهل لأن النصوص التي حشدها الشيخ في كتابه هذا لم يحشدها ليُثبت أن تارك التوحيد يُكَفَّرُ - عيناً - قبل قيام الحجة عليه وإنما مقصود الشيخ من كتابه هو إثبات تكفير المعين الذي نازعه فيه خصومه وشغبوا عليه به دون تفريق - عندهم - بين من قامت الحجة عليه ومن لم تقم.

وأما اشتراط الشيخ قيام الحجة على من جهلها فهو معلوم من كلامه المتقدم بل حتى في كتابه هذا ذكر هذا الشرط في غير موضع.

ومما يؤيد هذا المذهب في مقصود الشيخ من كتابه هذا: قوله عن شيخ الإسلام: "وأنا أذكر لفظه، الذي احتجوا به على زيغهم".

ثم ذكره - وفيه اشتراط شيخ الإسلام قيام الحجة على المعين؛ ليكفره -.

ثم قال: "وهذه صفة كلامه ـ رحمه الله ـ في المسألة، في كل موضع وقفنا عليه من كلامه، لا يذكر عدم تكفيره الْمُعين إلا أتبعه بما يُزيل الإشكال: أن الْمُراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة، وأما إذا بلغته الحجة حُكم عليه بما تقتضيه تلك

المسألـة مـن تكفـير أو تفسيق أو معصية"[1].

فهو – كما ترى – يريد إثبات تكفير المُعين – الذي قامت عليه الحجة – من كلام شيخ الإسلام، وذلك لأن خصومه نفوا أن يكون في كلامه هذا تكفير المُعين مطلقاً، ولم يَفطنوا أن شيخ الإسلام إنما ينهى عن تكفير المُعين قبل قيام الحجة عليه.

ومما يؤيد هذا قوله عن شيخ الإسلام بعد ذلك: "على أن الذي نعتقده، وندين الله به، ونرجو أن يثبتنا عليه: أنه لو غلط هو أو أجل منه في هذه المسألة، وهي مسألة المسلم إذا أشرك بالله بعد بلوغ الحجة... أنا نؤمن بما جاءنا عن الله وعن رسوله من تكفيره، ولو غلط من غلط.

فكيف – والحمد لله – ونحن لا نعلم عن واحد من العلماء خلافاً في هذه المسألة؟!"[2].

فبان أن مقصود الشيخ هو المسلم الذي قامت عليه الحجة، وهو الذي فهمه من كلام شيخ الإسلام، ثم استدرك بأنه حتى لو غلط في هذا شيخ الإسلام فإنه لن يلتفت إلى غلطه هذا.

الجواب الثاني: **وهو أنه إذا سلمنا جدلاً بتضمن كتابه هذا لبعض العبارات التي تحتمل ما ذهبوا إليه من عدم إعذار الشيخ بالجهل فإنه يكون معارضاً لقوله المحكم الواضح وحينئذٍ يكون من الكلام المتشابه الذي ينبغي رده إلى كلامه المحكم البين كما هي طريقة الراسخين في العلم والحذر من طريقة أهل الزيغ والباطل الذين يتبعون المتشابهات ويتركون المحكمات ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.**

---

(١) مفيد المستفيد، ص١٢٧-١٢٨.

(٢) مفيد المستفيد، ص١٣١-١٣٢.

المبحث الثالث

أنواع المحكم والمتشابه

من المباحث المهمة في موضوع المحكم والمتشابه معرفة أنواعه وذلك إن الله وصف القران كله بأنه محكم ووصفه كله بأنه متشابه وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ فينبغي أن يُعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه.

ثم قال ـ رحمه الله ـ: والقران كله محكم بمعنى الإتقان فقد سماه الله حكيماً بقوله: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس:١-٢] وأما التشابه الذي يعمه فهو ضد الاختلاف المنهي عنه في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢] وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات:٨-٩] فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضاً... .

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام بل هو مصدق له فان الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضا لا يناقض بعضه بعضاً بخلاف الإحكام الخاص فانه ضد التشابه الخاص. فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك.

والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما فيكون مشتبها عليه ومنهم من يهتدي إلى ذلك فالتشابه الذي لا تمييز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا

الاشتباه كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله فعلم العلماء أنه ليس هو مثله وإن كان مُشْبِهاً له من بعض الوجوه[(١)].

فتبين من هذا العرض أن الإحكام والتشابه ثلاثة أنواع:

❖ النوع الأول: الإحكام العام:

وهو الذي وُصِفَ به القرآن كله مثل قوله تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١﴾ [هود:١]، وقوله: ﴿الٓر تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس:١]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف:٤].

ومعناه الإتقان والجودة في ألفاظه ومعانيه فهو في غاية الفصاحة والبلاغة أخباره كلها صدق نافعة ليس فيها كذب ولا تناقض ولا لغو لا خير فيه وأحكامه كلها عدل وحكمه ليس فيها جور ولا تعارض ولا حكم سفيه.

❖ النوع الثاني: التشابه العام:

الذي وصف به القرآن كله مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ [الزمر:٢٣]، ومعنى هذا التشابه أن القرآن يشبه بعضه بعضا في الكمال والجودة والغايات الحميدة ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

والعلاقة بين الأول والثاني وهما: الإحكام والتشابه العام لا ينافي ولا يناقض أحدهما الآخر.

---

(١) ينظر: التدمرية، ص١٠٢-١٠٦.

❖ النوع الثالث: الإحكام الخاص ببعضه والتشابه الخاص ببعضه:

مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [آل عمران:٧].

ومعنى هذا الإحكام أن يكون معنى الآية واضحاً جلياً لا خفاء فيه مثل قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات:١٣]، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:٢١]، وقوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة:٢٧٥]، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَـٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٣]، وأمثالة ذلك كثيرة.

ومعنى هذا التشابه: أن يكون معنى الآية مشتبها خفيا بحيث يتوهم منه الواهم ما لا يليق بالله – تعالى – أو كتابه أو رسوله ويفهم منه العالم الراسخ في العلم خلاف ذلك(١).

ومما ينبغي إدراجه تحت هذا المبحث معرفة أنواع التشابه الخاص وأسبابه وحكم تأويله:

فأما أنواعه فنوعان:

---

(١) ينظر: شرح أصول في التفسير للشيخ ابن عثيمين، ص٢٥٧-٢٥٨.

❖ النوع الأول: التشابه الحقيقي:

وهو ما لا يعلم تأويله إلا الله فلا يستطيع البشر أن يُدركوا حقيقته أو كنهه وكيفيته ويصلوا إليه.

وهذا النوع يشمل جميع ما أخبر الله به عن نفسه، وكيفية ذاته وأسمائه وصفاته فإن كيفيات ذلك لا تُعلم وان كنا نعلم معانيها لكننا لا ندرك كيفيتها لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠] فمهما بلغ الإنسان من العلم والذكاء فانه لا يمكنه أن يحيط بالرب علما أبدا ولا يعلم من علم الله إلا ما علمه الله كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ولهذا لما سُئل الإمام مالك ؒ عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] قال: "الإستواء غير مجهول [أي: معلوم المعنى في اللغة العربية]، والكيف غير معقول [أي: لا يدرك بالعقل والذي لم يدرك بالعقل فلا مرد له إلا إلى السمع والسمع لم يرد به]، والإيمان به واجب [أي: الاستواء، والسؤال عنه [أي: عن كيفيته] بدعة"(١).

وكالعلم بوقت القيامة، وما جاء من كيفيات اليوم الآخر؛ كما قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب:٦٣]، والمراد بذلك علم وقتها المحدد وحقيقتها، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها وأحوالها ما علمناه، وخروج الدابة، ونزول عيسى ؑ، وكذلك ما استأثر الله به من غيوب لا يعلم أحد وقتها أو قدرها أو نوعها أو حقيقتها إلا هو سبحانه؛ وذلك لأنَّ بعضه لا تستطيع مداركنا الوصول إلى حقيقته، إما لضعفها وعدم تهيئها الآن في الحياة الدنيا، وإما لعدم وجود نظير ما وصف الله كتابه عندنا، وغير ذلك من الأسباب وهو الذي لا سبيل إلى معرفة حقيقته وحينئذٍ لا يُسأل عن

(١) رواه اللالكائي في" شرح أصول الاعتقاد"، ص٦٦٤، والصابوني في "عقيدة السلف" ١/ ١١٠-١١١، وأبو نعيم في "الحلية" ٦/ ٣٢٥-٣٢٦، والدارمي في"الرد على الجهمية"، ص٢٨٠، وابن عبدالبر في" التمهيد" ٧/ ١٥١.

استكشافه لتعذر الوصول إليه.

وكذلك ما جاء عن الملائكة ونحو ذلك من المغيبات فإن هذه الأمور معلومة المعنى بالنسبة إلينا لكنَّ كنهها وحقيقتها غير معلومة فهي متشابهة من حيث الحقيقة لا من حيث المعنى.

❖ **النوع الثاني: التشابه النسبي أو الإضافي:**

وهو ما يكون مشتبها على بعض الناس دون بعض فيكون معلوماً للراسخين في العلم دون غيرهم.

وهذا النوع يسأل عن استكشافه وبيانه لإمكان الوصول إليه إذ لا يوجد في القرآن شيء لا يتبين معناه لأحد من الناس كما قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٨].

وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١٧٤].

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء:٨٢]، ولو كان في القرآن ما لا يُفهم معناه لما أطلق الأمر بتدبر القرآن.

وأمثلة هذا النوع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] حيث اشتبه على أهل التعطيل ففهموا منه انتفاء الصفات عن الله - تعالى - وادعوا أن إثباتها يستلزم المماثلة وأعرضوا عن الآيات الكثيرة الدالة على ثبوت الصفات له، وإن إثبات أصل المعنى لا يستلزم المماثلة.

ومن الأمثلة على التشابه النسبي أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٩٣].

حيث اشتبه على الوعيدية[1] ففهموا منه أن قاتل المؤمن عمدا مخلد في النار وطردوا ذلك في جميع أصحاب الكبائر وأعرضوا عن الآيات الدالة على أن كل ذنب دون الشرك فهو تحت - مشيئة الله تعالى - كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

ومن الأمثلة كذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠].

حيث اشتبه على الجبرية[2] ففهموا منه أن العبد مجبور على عمله وادعوا أنه ليس له أرادة ولا قدرة عليه وأعرضوا عن الآيات الدالة على أن للعبد أرادة وقدرة كقوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩].

إلى غير ذلك من الآيات وأما القدرة فكقوله تعالى: ﴿وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ﴾ [القلم:٢٥].

---

(١) هم: الذين غلّبوا آيات الوعيد والتخويف، فحكموا على مرتكب الكبيرة بالخروج من الإيمان بالكلية كالخوارج، أو بالخروج من الإيمان وعدم الدخول في الكفر كالمعتزلة القائلين بأنه في منزلة بين المنزلتين، ويكذبون بشفاعة النبي ﷺ وهم قدرية يقولون بإنفاذ الوعيد وإن الله توعَّد العاصين بالنار والعذاب، وهو لا يخلف الميعاد.

ينظر: أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة١/ ٦٦، ومدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص١٥٩.

(٢) الجبرية: من الجبر، وهو نفي الفعل عن العبد حقيقة وإضافته إلى الرب تعالى، وهم أصناف، فمنهم من لا يثبت للعبد فعلاً ولا قدرة أصلاً كالجهمية وهي أشر فرقهم، ومنهم من يثبت له قدرة غير مؤثرة أصلاً، كالأشاعرة.

ينظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٨، الفرق بين الفرق، ص٢١١، الملل والنحل ١/ ٨٥، التبصير في الدين، ص١٠٧، ١٠٨، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين، ص٦٨.

وأما الراسخون في العلم فيعرفون كيف يخرجون هذه الآيات المتشابهة إلى معنى يتلائم مع الآيات الأخرى فيبقى القرآن كله محكما لا اشتباه فيه(١).

وأما أسباب التشابه: فهي كثيرة ردها بعض العلماء إلى ثلاثة أقسام(٢):

القسم الأول: التشابه من جهة اللفظ فقط.

القسم الثاني: التشابه من جهة المعنى فقط.

القسم الثالث: التشابه من جهة اللفظ والمعنى.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

❖ **القسم الأول: وهو ما كان سببه التشابه فيه من جهة اللفظ فقط.**

وهو نوعان:

النوع الأول: ما يرجع إلى الألفاظ المفردة: وهو على ضربين:

الأول: من جهة غرابة اللفظ وندرة استعماله: نحو "أَبًّا" في قولة تعالى: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس:٣١]. وكلفظ (يَزِفُّونَ) في قوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴾ [الصافات:٩٤].

الثاني: من جهة الاشتراك في اللفظ في عدة معانٍ في لغة العرب نحو اليمين في قوله تعالى: ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴾ [الصافات:٩٣]. أي: فأقبل إبراهيم عليه السلام على أصنام قومه ضاربا لها باليمن من يديه لا بشمال، أو ضاربا لها ضربا شديدا بالقوة لأن اليمن أقوى اليدين، أو ضارباً لها بسبب اليمين التي حلفها ونوع بها القران إذ قال تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء:٥٧].كل ذلك جائز ولفظ اليمين مشترك بينهما(٣).

---

(١) ينظر: شرح أصول في التفسير للشيخ ابن عثيمين، ص٢٧٣-٢٨٥.

(٢) ينظر: المفردات للراغب الأصفهاني، ص٤٤٣-٤٤٤.

(٣) ينظر: مناهل العرفان ٢/ ٢٥٤.

وكقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[البقرة:٢٢٨]. فقد ورد في لغة العرب لفظ ﴿قُرُوٓءٍ﴾ بمعنى الطهر، وبمعنى الحيض.

النوع الثاني: ما يرجع إلى جملة الكلام المركب وقد قسمة العلماء إلى أربعة أقسام وهي:

١) ما كان سبب التشابه فيه الإيجاز في اللفظ، كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[البقرة:١٥٨]، والمعنى فأفطر، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾[النساء:٣]، والمعنى إن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى لو تزوجتموهنَّ فانكحوا غيرهنَّ ممن طِبنَ لكم من النساء.

٢) ما كان سبب التشابه فيه بسط الكلام والإطناب، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، "فلو حذف حرف الكاف وقيل: (ليس مثله شيء)كان أظهر لسَّامع من هذا التركيب الذي ينحل إلى (ليس مثل مثله شيء)"[1]، ولكن هذه الكاف زائدة للتوكيد، فكأنَّ المثل نُفيَ مرتين، أو كأنه نُفيَ المثلُ والمشابهة، فالتمثيل يعني المطابقة من كل وجهة، والتشبيه يعني المقاربة، ولهذا يُقال: فلانٌ كفلان أي: يشابهه في أغلب الصفات، وفلان مثل فلان أي يطابقه في كل الصفات.

فهذا بسطٌ يُشكل على المبتدئ فهمُه بل قد أشكل على بعض العلماء، ولذلك جاء فيها أقوالٌ كثيرة.

٣) ما يكون سبب التشابه فيه نظم الكلام من حيث التركيب والنظم، كقوله تعالى:

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا ﴾ [الكهف:١-٢]، فإن

(١) ينظر: مناهل العرفان ٢/ ٢٩٨.

الإشكال هنا جاء بين لفظ: ﴿قَيِّمًا﴾ وما قبله، ولو قيل: لِمَا أَشكلَ الفهمُ على من أَشكلَ عليه، ولكنَّ الله ﷻ جعله نظماً بليغاً متيناً لِحِكَمٍ عظيمةٍ منها نفيُ الاختلافِ والتناقضِ عن معانيه، وخروجِ شيءٍ منه من الحكمة والإصابة فيه، فربَّ مستقيمٍ مشهودٍ له بالاستقامة لا يخلو من أدنى عوج عند السبر والتصفح، فمن باب التأكيد قدم نفي العوج عنه ثم أثبت له الاستقامة(1).

وقال بعضهم: إن قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ يدل على كونه مُكَمَّلاً في ذاته، وقوله: ﴿قَيِّمًا﴾ يدل على كونه مُكَمِّلاً لغيره، ولذا جاء بهذا الترتيب(2). إلى غير ذلك مما ذكره العلماء - رحمهم الله جميعاً -.

٤) ما يكون سبب التشابه منشأه الإجمال كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة:٣٨].

❖ والقسم الثاني: وهو ما كان سبب التشابه فيه من جهة المعنى:

وقد مثل له العلماء بكل ما جاء في القران وصفا لله تعالى، وأهوال القيامة، ونعيم الجنة، وعذاب النار، ونحوها من الأمور التي لا يمكن للعقل البشري أن يحيط بها كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وقال تعالى عن نعيم الجنة: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧] وما وقع من تشابه فهو تشابه في اللفظ، أما المعنى والكيف فهو مختلف تماما، لذا أشكل فهمها على بعض الناس.

ومن هذا ما يكون سبب التشابه فيه ما يتبادر إلى الذهن من معنى غير مراد كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٥]، فالذي يتبادر للإنسان جواز الصلاة إلى أي جهة، ولا يجب عليه استقبال القبلة في سفر أو حضر،

---

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري ٣/ ٥٦٤.

(٢) ينظر: روح المعاني للألوسي ٨/ ١٩٢.

ولا فرض ولا نافلة، ولكن المراد منها غير هذا المتبادر إلى الذهن، وإنما هي خاصة بصلاة النافلة على الراحلة في السفر، ومن لا يستطيع معرفة القبلة، كما يوضح ذلك سبب نزول الآية.

ومن هذا ما يكون سبب التشابه فيه شبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق، كما هو شان أهل الأهواء في تأويل الصفات لِمَا أنقدح في أذهانهم من التشبيه.

ومن هذا ما يكون سبب التشابه فيه عدم التدبر التام للمعنى، وما يتوهم الإنسان من التعارض كقوله تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن:٣٩]، مع قوله تعالى: ﴿ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ [الصافات:٢٤].

يقول الشاطبي[1] ــ رحمه الله ــ: "والأخذ بالمطلقات قبل النظر في مقيداتها وبالعام من غير تأمل هل له مخصص أو لا؟ وكذلك العكس بأن يكون النص مقيدا فيُطلق أو خاصاً فيعم بالرأي من غير دليل سواه، فان هذا المسلك رمي في عماية واتباع للهوى في الدليل، وذلك أن المطلق المنصوص على تقييده مشتبه إذا لم يقيد فإذا قُيِّد صار واضحا"[2].

وينضم إلى ما سبق الأخذ بالمنسوخ من النصوص دون ناسخه، وبالمجمل دون مبينه. والأخذ بقضايا الأعيان وحكايات الأحوال التي قد تخالف بظاهرها أصولاً مطردة مقررة واضحة في الشريعة. فهذا معدود من المتشابهات التي يُتقى اتباعها بل يجب ردها إلى هذه الأصول المحكمة وتنزيلها على مقتضاها.

(١) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، المالكي، المشهور بالشاطبي، محدث فقيه أصولي لغوي مفسر، توفي سنة ٧٩٠هـ.
ينظر ترجمته في: إيضاح المكنون ٢/ ١٢٧، الأعلام ١/ ٧١، معجم المؤلفين ١/ ١١٨، ١١٩.

(٢) الاعتصام، ١/ ٢٤٥.

❖ القسم الثالث: وهو ما كان سبب التشابه فيه من جهة اللفظ والمعنى معاً:

وهو خمسة أوجه:

١) من جهة الكمية كالعموم والخصوص: وقد مثل له العلماء بأمثلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة:٥]، فهي مخصصة بتحريم القتال في الحرم لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:١٩١].

٢) من جهة الكيفية كالوجوب والندب: نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣].

٣) من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢] مع قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]. وكقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة:٢١٩]، وهو ما زاد على الحاجة، مع آيات الإنفاق الأخرى التي تأمر بالإنفاق بالإطلاق.

٤) من جهة المكان والأمور التي نزلت فيها: كقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة:١٩]. فمن لا يفهم عادة العرب في الجاهلية لا يستطيعُ فهمَ هذا النص الكريم، كما جاء عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء ـ رضي الله عنه ـ يقول: نزلت هذه الآية فينا، كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا لم يَدخلوا من قِبَلِ أبوابِ بيوتهم، ولكنْ من ظهورها، فجاء رجلٌ من الأنصار فدخل من قِبَلِ بابِه فكأنَّه عُيِّرَ بذلك فنزلت: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة:١٨٩][(١)].

فيَنقِبُ نقباً من الخلف يَدْخُلُ ويَخْرُجُ منه، فهذا خفاءٌ في المعنى، كما أن الخفاء في هذه الآية يرجع إلى اللفظ بسبب اختصاره ولو قِيْلَ: (وليس البر بأن تأتوا البيوت

(١) البخاري، ح ١٨٠٣.

من ظهورها إن كنتم محرمين بحجٍ أو عمرة) لكان أوضح؛ ولكن يَظَلُ هناك خفاء في المعنى حتى معرفة عادة العرب في الجاهلية.

٥) من جهة الشروط التي يصح بها الفعل أو يفسد كشروط الصلاة والنكاح(١).

والخلاصة: قال الراغب الأصفهاني(٢): "كل ما ذكره المفسرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم"(٣)، ووافقه على ذلك الفيروز آبادي(٤) (٥).

وأما حكم تأويله:

فقد اختلف العلماء - رحمهم الله تعالى - في تأويل المتشابه، هل هو مما استأثر الله بعلمه ولم يُطْلِعْ أحداً عليه، أو هو مما يمكن أهلُ العلم معرفته؟

وأصل الخلاف في هذا مبني على الوقف في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران:٧].

---

(١) ينظر: المفردات، ص٢٥٧-٢٥٨، وبصائر ذوى التمييز، ص٢٩٣-٢٩٧.

(٢) الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بالراغب، العلامة الماهر المحقق، صاحب التصانيف، كان من أذكياء العالم، توفي سنة ٥٠٢هـ.

ينظر ترجمته في: السير ١٨/ ١٢٠-١٢١، بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧، الأعلام ٢/ ٢٧٩.

(٣) ينظر: المفردات في غريب القران للراغب الأصفهاني، ص٢٥٨.

(٤) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي، من أئمة اللغة والأدب، وكان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير،توفي في زبيد سنة ٨١٧هـ.

ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي٧/ ١٤٦، البدر الطالع ٢/ ٢٨٠ والضوء اللامع ١٠/ ٧٩ وبغية الوعاة، ص١١٧.

(٥) ينظر: بصائر ذوي التمييز ٣/ ٢٩٦.

فمن قال: إن تأويل المتشابه مما استأثر الله بعلمه وقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وجعل الواو في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ للاستئناف والابتداء، فـ"الراسخون" مبتدأ، و"يقولون" خبره.

ومن قال: إن تأويل المتشابه مما يمكن أهل العلم معرفته، لم يقف، بل جعل الواو في قوله: "والراسخون" للعطف، و"الراسخون" معطوف على لفظ الجلالة، وموضع "يقولون" نصب على الحال[1].

وفيما يلي بيان القولين في ذلك وذكر أدلة كل قول باختصار، ثم النظر فيهما وبيان حقيقتهما.

القول الأول:

إن تأويل المتشابه مما استأثر الله بعلمه، ولم يطلع أحداً من خلقه عليه، فلا يمكن لأحدٍ معرفته، بل الواجب الإيمان به دون الإحاطة بتأويله.

وهو قول ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وعائشة، وعمر ابن عبد العزيز، وغيرهم، وهو مذهب الكسائي[2]، والفراء[3]،

---

(١) ينظر: تفسير ابن جرير ٧/ ٢٠١، ٢٠٦، تفسير ابن كثير ٢/ ٨، ١٠، أضواء البيان ١/ ٣٣١، ٣٣٦.

(٢) علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي مولاهم الكوفي، الملقب بالكسائي، شيخ القراءة والعربية، كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، توفي سنة ١٨٩هـ.

ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦/ ٢٦٨، الجرح والتعديل ٦/ ١٨٢، السير ٩/ ١٣١، ١٣٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٣، ٣١٤، بغية الوعاة ٢/ ١٦٢، ١٦٤، شذرات الذهب ١/ ٣٢١.

(٣) يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسدي مولاهم، الكوفي النحوي العلامة صاحب التصانيف، أبو زكريا، له مشاركات في علوم كثيرة، توفي سنة ٢٠٧هـ.

ينظر ترجمته في: الفهرست ٩٨، ١٠٠، وفيات الأعيان ٥/ ٢٢٥، ٢٣٠، البداية والنهاية ١٠/ ٢٦١، السير ١٠/ ١١٨، ١٢١، تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٢، ٢١٣، بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣.

وأبي عبيد[(١)]، وثعلب[(٢)].

وابن الأنباري، وحكاه ابن جرير عن مالك، واختاره، وهو مذهب الجمهور[(٣)].

وقد احتج أصحاب هذا القول بحجج أبرزها ما يلي:

١) ما رواه الحاكم بسنده عن ابن عباس، أنه كان يقرأ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران:٧][(٤)].

قال السيوطي تعليقاً على هذا: "فهذا يدل على أن الواو للاستئناف؛ لأن هذه الرواية إن لم تثبت بها القراءة فأقل درجاتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدم كلامه في ذلك على من دونه"[(٥)].

٢) ما رواه ابن أبي داود في "المصاحف" في قراءة ابن مسعود: "وإن حقيقة

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام، اشتغل بالحديث والأدب والفقه، وكان ذا دين وسيرة جميلة، ومذهب حسن، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٢٢٤هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٩، ٢٦٢، وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٥، ٢٢٧، البداية والنهاية ١٠/ ٢٩١، ٢٩٢، طبقات الشافعية ٢/ ١٥٣، ١٥٦، السير ١٠/ ٤٩٠، ٥٠٩.

(٢) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم، البغدادي، أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو والعربية، وكان ثقة متقناً، وله مصنفات كثيرة، توفي سنة ٢٩١هـ.

ينظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٧٥، البداية والنهاية ١١/ ٩٨، السير ١٤/ ٥، ٧، بغية الوعاة ١/ ٣٩٦، ٣٩٨، شذرات الذهب ٢/ ٢٠٧، ٢٠٨.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ٢٠١، ٢٠٣، العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٩٠، إبطال التأويلات، ص١٥، ١٦، معالم التنزيل للبغوي ١/ ٢٨٠، زاد المسير ١/ ٣٥٤، تفسير القرطبي ٤/ ١٦، تفسير ابن كثير ٢/ ٩، فتح القدير للشوكاني ١/ ٣١٥.

(٤) رواه الحاكم ٢/ ٢٨٩، قال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، ورواه ابن جرير ٦/ ٢٠٢، كما ذكر ابن كثير رواية عبدالرزاق له.

ينظر: تفسير ابن كثير ٢/ ٩، وعزاه في الدر المنثور إلى عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن الأنباري.

ينظر: الدر المنثور ٢/ ٦.

(٥) الإتقان ٢/ ٣.

تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به"[1].

٣) ما رواه ابن جرير، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ " قالت: كان رسوخهم في العلم أن أمنوا بمحكمه ومتشابهه، ولم يعلموا تأويله"[2].

٤) ما رواه ابن جرير، عن عروة، قال: "إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله، ولكنهم يقولون: آمنا به كل من عند ربنا"[3].

٥) ما رواه ابن جرير، عن أبي نهيك الأسدي، أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾: إنكم تصلون هذه الآية، وإنها مقطوعة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ فانتهى علمهم إلى قولهم الذي قالوا"[4].

٦) إن الآية دلت على ذم من يطلب تأويل المتشابه، ومدح من يكل علمه إلى الله، ويقول آمنا به كل من عند ربنا، فيفوض علمه إلى الله ويسلم له[5].

٧) أنه لو كان قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ معطوفاً على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، لقال: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾؛ لأن تقدير الكلام: والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون... ولو كانت الواو للعطف لكان قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾

---

(١) المصاحف لأبي داود، ص٦٩.

(٢) تفسير الطبري، ٦/ ٢٠٢.

(٣) تفسير الطبري، ٦/ ٢٠٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: إبطال التأويلات، ص١٨، ذم التأويل لابن قدامه، ص٣٧، ٣٨، روضة الناظر، ص٦٥، أساس التقديس، ص٢٣٦، ٢٣٧، شرح الكوكب المنير ٢/ ١٥٤، ترجيح أساليب القرآن لابن الوزير، ص١٣٥، ١٣٧.

راجعاً إلى الله وإلى الراسخين في العلم، وفساد هذا وبطلانه ظاهر[1].

٨) ما ورد من الأحاديث والآثار في الإيمان بالمتشابه وعدم العلم به، وذم متبعيه، كقوله ﷺ: "واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا"[2].

وبما سبق ذكره عن عائشة، وموقف عمر بن الخطاب من صبيغ بن عسل[3]، وغير ذلك.

٩) كما استدلوا بإجماع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على ترك تأويل المتشابه[4].

هذه أبرز الحجج التي استدل بها القائلون بأن تأويل المتشابه مما استأثر الله بعلمه[5]، وقد قال ابن قدامه بعد ذكره جملة من هذه الحجج: "فثبت بما ذكرناه من الوجوه أن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، وأن متبعه من أهل الزيغ، وأنه محرم على كل أحد"[6].

القول الثاني:

أن تأويل المتشابه مما يعلمه الراسخون في العلم ويدركونه.

ومعنى هذا القول مروي عن ابن عباس، ومجاهد، ومحمد بن جعفر بن الزبير،

---

(١) ينظر: ذم التأويل لابن قدامه، ص٣٨، أساس التقديس، ص٢٣٧، ٢٣٨، شرح الكوكب المنير ٢/ ١٥٤، ١٥٥.

(٢) رواه الحاكم في كتاب فضائل القرآن، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، كما صححه الذهبي في تلخيصه ١/ ٥٥٣، ورواه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار ٤/ ١٨٤، ١٨٥.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) ينظر: ذم التأويل، ص٤٠، أساس التقديس، ص٢٣٩.

(٥) وقد ذكر ابن الوزير اثنين وعشرين دليلاً على هذا القول.
ينظر: ترجيح أساليب القرآن، ص١٢٩، ١٤٤.

(٦) ذم التأويل، ص٣٩.

والقاسم ابن محمد[١]، وابن قتيبة، ورجحه ابن فورك، والنووي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو مذهب عامة المتكلمين، وصرح به القاضي عبدالجبار، والزمخشري، وغيرهما[٢].

وقد احتج أرباب هذا القول بعدة حجج، أهمها ما يلي:

١) ما رواه ابن جرير بسنده عن ابن عباس أنه قال: أنا ممن يعلم تأويله[٣].

٢) ما رواه ابن جرير بسنده عن مجاهد: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، يعلمون تأويله ويقولون: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، وروى مثله عن الربيع[٤][٥].

٣) أن الله أنزل كتابه تبياناً لكل شيء، ولو كان فيه ما لا يعلم لم يكن فيه

---

(١) أبو محمد قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار، مولى الوليد بن عبدالملك، برع في الفقه، وذهب مذهب الحجة والنظر وعلم الاختلاف، وكان فقيه الصدر، جيد القريحة، توفي سنة ٢٧٩هـ.

ينظر ترجمته في: تاريخ العلماء، ص٣٦٨، ترتيب المدارك ٤/ ٤٤٦، ٤٤٨، بغية الملتمس، ص٤٤٦، شذرات الذهب ٢/ ١٧٠.

(٢) انظر: جامع البيان لابن جرير ٦/ ٢٠٣، ٢٠٤، تأويل مشكل القرآن، ص٩٨، ١٠١، معالم التنزيل للبغوي ١/ ٢٨٠، متشابه القرآن للقاضي عبدالجبار، ص١٤، الكشاف للزمخشري ١/ ٤١٣، زاد المسير ١/ ٣٥٤، تفسير القرطبي ٤/ ١٦، ١٧، شرح صحيح مسلم للنووي ١٦/ ٢١٨، تفسير سورة الإخلاص ١٧/ ٤٠٠، ضمن مجموع الفتاوي، تفسير ابن كثير ٢/ ٩، شرح الكوكب المنير ٢/ ١٥٣، فتح القدير للشوكاني ١/ ٣١٥، ٣١٧.

(٣) تفسير الطبري، ٦/ ٢٠٣.

(٤) تفسير الطبري، ٦/ ٢٠٣.

(٥) الربيع بن أنس بن أبي زياد البكري الخراساني المروزي، كان عالم مرو في زمانه، وقد سجن ثلاثين سنة، توفي سنة ١٣٩هـ.

ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/ ٤٥٤، السير ٦/ ١٦٩، ١٧٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٨، ٢٣٩، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، ص١١٤.

بيان المشكل[1].

٤) لو لم يكن المتشابه معلوماً للراسخين في العلم لم يكن لهم مزية ولا فضيلة على العامة؛ لأن الجميع يقولون آمنا به[2].

٥) لو كان المتشابه لا يُعلم للزم عليه أن يتعبد الله خلقه بالشيء المجهول، ويخاطب عباده بما لا يفهمون، كما أنه يخالف وصفه تعالى للقرآن بأنه تبيان لكل شيء[3].

قال ابن قتيبة ــ رحمه الله ــ: "ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى، ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده، ويدل على معنى أراده[4].

وقال النووي بعد أن رجح هذا القول: "لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته"[5].

٦) أن آيات القرآن كلها قد فسرت ألفاظها، وتكلم الصحابة والتابعون في معانيها، ولم يتركوا شيئاً منها، وإن توقف بعضهم في شيء من ذلك، فإن الآخر يفسره ويبينه[6].

هذه أظهر الحجج التي ذكرها أصحاب هذا القول للتدليل على أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه.

---

(١) ينظر: العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٩١.

(٢) ينظر: العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٩٢، تأويل مشكل القرآن، ص١٠٠.

(٣) ينظر: العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٩٢، ترجيح أساليب القرآن، ص١٢٦، أساس التقديس، ص٢٤٠.

(٤) تأويل مشكل القرآن، ص٩٨.

(٥) شرح مسلم للنووي ١٦/ ٢١٨.

(٦) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ص١٠٠، إبطال التأويلات، ص١٩، تفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ١٧/ ٣٩٥، ٣٩٧، ضمن مجموع الفتاوى.

وقد أجابوا على ما أورده أصحاب القول الأول من حجج بأن قالوا:

أما قراءة ابن مسعود التي ذكرتم فغير صحيحة، وأما أثر عائشة فإنما الثابت أوله، وهو قولها: "كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه ومتشابهه"، وأما الأثر وهو قولها: "ولم يعلموا تأويله" فغير ثابت.

كما عارضوا قراءة ابن عباس بما ورد عنه من قوله: "أنا ممن يعلم تأويله"، وبدعاء الرسول ﷺ له في قوله : "اللهم فقهه في الدين وعلّمه التأويل"[(١)].

وقد قال مجاهد: "عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أقفه عند كل آية، وأسأله عنها"[(٢)(٣)].

كما أجابوا على ما ورد من نصوص في ذم من يتبع المتشابه، كما دلت عليه الآية والأحاديث والآثار، بأن قالوا: إن الذم إنما وقع على من يتبع المتشابه لابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وهو حال أهل القصد الفاسد الذين يريدون القدح في القرآن، فلا يطلبون المتشابه إلا لإفساد القلوب، وهي فتنتها به، ويطلبون تأويله، وليس طلبهم لتأويله لأجل العلم والاهتداء، بل هذا لأجل الفتنة... .

وأما من سأل عن معنى المتشابه ليعرفه ويزيل ما عرض له من الشبه، وهو عالم بالمحكم، متبع له، مؤمن بالمتشابه، لا يقصد فتنة، فهذا لم يذمه الله..." [(٤)].

وأجابوا على ما ألزمهم به أصحاب القول الأول من عود الضمير في [يقولون] في قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ إلى الله، وإلى الراسخين في العلم، بأن قالوا: إن هذا غير

---

(١) رواه أحمد ١/ ٢٦٦، والحاكم في كتاب معرفة الصحابة، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، كما صححه الذهبي في تلخيصه ٣/ ٥٣٤، وصححه أحمد شاكر كما في تحقيقه للمسند ٤/ ١٢٧.

(٢) رواه بمعناه الطبري في تفسيره ١/ ٩٠.

(٣) ينظر هذه الإجابات والردود في: تفسير سورة الإخلاص ١٧/ ٣٩٥، ٤٠٧، ٤٠٩، ضمن مجموع الفتاوى.

(٤) تفسير سورة الإخلاص ١٧/ ٣٩٣، ٤٩٤، ضمن مجموع الفتاوى.

لازم، بل إنما يعود الضمير إلى الراسخين في العلم فقط، وهذا أمر سائغ في اللغة، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ٢٢﴾ [الفجر:٢٢]، فقوله: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ حال من المعطوف، وهو الملك، دون المعطوف عليه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾ [الحشر:١٠]، فجملة ﴿يَقُولُونَ﴾ حال من واو الفاعل في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو﴾، وهو معطوف على قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ [الحشر:٨]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر:٩]، فهو حال من المعطوف دون المعطوف عليه[١].

كما أجابوا عن حكايتهم إجماع الصحابة على ترك التأويل بأن قالوا: إنه لم يثبت عن أحد من الصحابة أنه قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه، بل الثابت عن الصحابة أن المتشابه يعلمه الراسخون[٢].

وقد رد أصحاب القول الأول - القائلون بأن المتشابه ما استأثر الله بعلمه، وأن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله - على ما أورده أصحاب القول الثاني من أنه يلزم على القول بأن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه ألا يكون بينهم وبين الجهال فرق؛ بأن هذا غير لازم، إذ إن لهم مزية بمعرفة غيره من الأحكام، كما أن لهم فضيلة على من لم يؤمن[٣].

فرسوخهم في العلم هو الذي جعلهم ينتهون حيث انتهى علمهم، ويقولون فيما لم يقفوا على علم حقيقته من كلام الله -جلّ وعلا- ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، بخلاف غير الراسخين فإنهم يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله[٤].

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ص١٠٠، ١٠١، تفسير القرطبي ٤/ ١٧، تفسير ابن كثير ٢/ ١٠، فتح القدير ١/ ٣١٥، ٣١٦، أضواء البيان للشنقيطي ١/ ٣٣٢، ٣٣٤.

(٢) ينظر: تفسير سورة الإخلاص ١٧/ ٤٠٦، ٤٠٧، ضمن مجموع الفتاوي.

(٣) ينظر: العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٩٣، إبطال التأويلات، ص٢٠.

(٤) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي ١/ ٣٣٣.

وأجابوا عن قولهم بأن هذا يُفضي إلى التعبد بالمجهول، وينافي وصف القرآن بكونه تبياناً لكل شيء، بالقول بأن هذا غير ممتنع، فقد تعبدنا الله بالإيمان بالملائكة - مثلاً - ونحن لا نعلم حقيقتهم، كما أن هذا لا ينافي وصف القرآن بأنه تبيان لكل شيء، فإن هذا مخصوص، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:٢٣]، ولم تؤتَ شيئاً مما يختص به الرجال، ولم تؤتَ شيئاً مما اختص به سليمان، وقوله في الريح: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف:٢٥]، ولم تدمر السماوات والأرض(١).

وأما النظر في القولين:

فلا منافاة بين القولين عند التحقيق فإن أريد بالتأويل المعنى والتفسير، فتأويل المتشابه بهذا المعنى مما يعلمه الراسخون في العلم ويحمل عليه قول أصحاب القول الثاني؛ لأن جميع القرآن محكمه ومتشابهه معلوم المعنى، ولم يقل أحد من السلف إن في القرآن آيات لا يعرف أحد معناها، بل هذا القول يجب القطع بأنه خطأ، كيف والله تعالى قد أمرنا بتدبر القرآن مطلقاً، ولم يستثن منه شيئاً لا يتدبر، ولا قال: لا تدربوا المتشابه، والتدبر بدون الفهم ممتنع.

وأيضاً فما في القرآن آية إلا وقد تكلم الصحابة والتابعون لهم بإحسان في معناها، وبينوا ذلك، وهذا أيضاً مما يدل على أن الراسخين في العلم يعلمون تفسير المتشابه(٢).

وعلى هذا المعنى تصح قراءة من جعل الواو في قوله تعالى:* ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، عاطفة، فالراسخون في العلم يعلمون معنى ما قد يشتبه على غيرهم.

وأما إن أريد بالتأويل الحقيقة والمآل، فالتأويل بهذا المعنى مما لا يعلمه إلا الله تعالى، ويحمل عليه قول أصحاب القول الأول؛ وذلك مثل: أشراط الساعة، وحقائق

---

(١) ينظر: العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٩٢، ٦٩٣، إبطال التأويلات، ص٢٠، معالم التنزيل للبغوي ١/ ٢٨٠.

(٢) ينظر: تفسير سورة الإخلاص ١٧/ ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٧، ضمن مجموع الفتاوى.

اليوم الآخر من الجنة والنار، وما فيهما، وكذلك الصراط والميزان والحشر، وغير ذلك.

فهذه لا يعلم وقتها وقدرها وصفتها إلا الله تعالى، كما قال سبحانه في نعيم الجنة: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة:١٧]، "فالله تعالى قد أخبرنا أن في الجنة خمراً ولبناً وماء وحريراً وذهباً وفضة، وغير ذلك، ونحن نعلم قطعاً أن حقائق ما في الجنة من هذه الأشياء ليس مماثلاً لما نعرفه في الدنيا، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه، كما في قوله تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة:٢٥]، على أحد القولين أنه يشبه ما في الدنيا وليس مثله، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق، كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه، فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما، ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها في الدنيا، ولا سبيل إلى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه، وتلك الحقائق على ما هي عليه هي تأويل ما أخبر الله به"(١).

وكذلك كيفية صفات الله تعالى وذاته، فهذا كله من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك: والكيف مجهول، فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره، قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله"(٢).

وبهذا يتبين أنه يمكن رد الخلاف إلى الاختلاف في معنى التأويل فيُحمل كلُ قول على معنى من معانيه وحينئذ يصح ما ذكره شيخ الإسلام: إنه لا منافاة بين القولين عند التحقيق.

وعلى هذا يمكن أن يقال بأن كلاً من القراءتين حق، ولكل منهما وجه ومعنى.

فأما من وقف على قوله: (إلا الله) فإنه أراد بالتأويل ما لا يعلمه إلا الله،

---

(١) ينظر: الإكليل في المتشابه والتأويل ١٣/ ٢٧٨، ٢٧٩، ضمن مجموع الفتاوى.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٣/ ٣١٢.

كحقائق اليوم الآخر ونحوها.

وأما من جعل الواو عاطفة، وعطف قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ على قوله: (إلا الله) فإنه أراد بالتأويل المعنى والتفسير[1]، فالراسخون في العلم يعلمون تأويله بمعنى تفسيره، ولا يعلمون تأويله بمعنى حقيقته ومآله.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام: "إنهم يعلمون تأويله من حيث الجملة، كما يعلمون تأويل المحكم، فيعرفون الحساب والميزان والصراط والثواب والعقاب، وغير ذلك مما أخبر الله به ورسوله معرفة مجملة، فيكونون عالمين بالتأويل، وهو ما يقع في الخارج على هذا الوجه، ولا يعلمونه مفصلاً، إذ هم لا يعرفون كيفيته وحقيقته، إذ ذلك ليس مثل الذي علموه في الدنيا وشاهدوه، وعلى هذا يصح أن يقال: علموا تأويله، وهو معرفته وتفسيره، ويصح أن يقال: لم يعلموا تأويله، وكلا القراءتين حق"[2].

وأما من رأى الوقف على قوله: (إلا الله)، وجعل التأويل بمعنى التفسير فهذا خطأ قطعاً[3].

(١) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣/ ٢١-٢٣، تفسير سورة الإخلاص ١٧/ ٣٨١، تفسير ابن كثير ٢/ ٩، ١٠، شرح الكوكب المنير ٢/ ١٥٣، أضواء البيان ١/ ٣٣٣.

(٢) ينظر: تفسير سورة الإخلاص ١٧/ ٣٨٥، ٣٨٦، ضمن مجموع الفتاوى.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٧/ ٤٠٠، ٤١٩، وموقف المتكلمين، ص٣٩٠ ومابعدها.

المبحث الرابع

ضوابط قاعدة رد المتشابه إلى المحكم

لقاعدة ردِّ المتشابه إلى المحكم ضوابط لا بد من مراعاتها عند النظر في المسألة يمكن إجمالها فيما يلي:

❖ ١) جمع الأدلة الواردة في المسألة:

وذلك أن بعض المسائل يتجاذبها عدة أدلة لا بد للناظر في المسألة جمعها والنظر فيها وإلا كان حكمه قاصراً بل يكون في الغالب خاطئاً لأن نصوص الشرع يفسر بعضها بعضاً ويوضح بعضها بعضاً.

وهذا الضابط من أهم الضوابط؛ لأنه من أعظم أسباب ضلال كثير من الناس قديماً وحديثاً.

ومن الأمثلة على ذلك: استدلال المرجئة على قولهم الباطل: بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب بقول النبي ﷺ: "من قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك دخل الجنة ..." (١).

فقد استدلوا بهذا الدليل وما في معناه وتركوا الأدلة الأخرى التي تنص على المؤاخذة بالذنوب وأن صاحبها يستحق النار كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [الفرقان:٦٨-٧٠].

(١) رواه البخاري ح١١٨٠، ومسلم ح٩٤.

وكما في صحيح مسلم من حديث حذيفة ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا يدخل الجنة نمام"(١).

ولو أنهم جمعوا الأدلة الواردة في المسألة وألفوا بينها وفسروا بعضها ببعض كما فعل أهل السنة ما وقعوا في هذا الضلال البين.

ومن الأمثلة أيضاً: استدلال الخوارج على كفر مرتكب الكبيرة بالأدلة التي ظاهرها كفر أصحاب الكبائر ومنها الحديث المتفق عليه الذي رواه ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: "سبابُ المؤمنِ فسوقٌ وقتالهُ كفرٌ"(٢).

والأدلة التي ظاهرها خلود أهل الكبائر في النار كقول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٩٣].

نظروا إلى هذه الأدلة وتركوا الأدلة الأخرى التي تقضي بعدم كفر مرتكب الكبيرة كقول الله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات:٩]، فأثبت لهم الإيمان مع الاقتتال.

ولو أنهم جمعوا الأدلة لسلموا من هذا الخطأ الكبير والضلال المبين كما سلم أهلُ السنة الذين جمعوا الأدلة وخرجوا بنتيجة سليمةٍ وحُكْمٍ صحيحٍ وهو أن مرتكب الكبيرة لا يكفر الكفر الأكبر بل هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.

❖ ٢) دراسة الأدلة الواردة في المسألة :

وهذا مبنيٌ على أنه يوجد من الأدلة المحكم والمتشابه كما تقرر سابقاً وحتى يتسنى للناظر في المسألة تثبيتُ المحكماتِ والعملُ بها كما هي طريقة الراسخين في العلم

---

(١) رواه مسلم، ح ١٠٥.

(٢) سبق تخريجه.

فلابد من تمييزِ الأدلةِ المحكمةِ من الأدلةِ المتشابهةِ ولا شك أن الذي لا يراعي هذا الأمر فإنه سيقع في الاستدلال بالمتشابهات وترك المحكمات.

❖ ٣) تثبيت المحكمات:

وهذه المرحلة تأتي بعد جمع الأدلة ودراستها بتمييز المحكمات منها والمتشابهات وهي مرحلة من أهم المراحل؛ لأن المحكمات هي الأصل والمرجع كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ [آل عمران:٧].

يقول ابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ: "ثم وصف جل ثناؤه: هؤلاء"الآيات المحكمات"، بأنهن: "هُنّ أمّ الكتاب" يعني بذلك: أنهن أصل الكتاب الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم، وما كلفوا من الفرائض في عاجلهم وأجلهم.

وإنما سماهن"أمّ الكتاب"، لأنهن معظم الكتاب، وموضع مَفزَع أهله عند الحاجة إليه، وكذلك تفعل العرب، تسمي الجامعَ معظم الشيء"أمًّا" له. فتسمى راية القوم التي تجمعهم في العساكر: "أمّهم"، والمدبر معظم أمر القرية والبلدة:"أمها""[1].

ويقول ابن كثير ـ رحمه الله ــ: "...ولهذا قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾أَيْ: أصله"[2].

وإذا ثبت أن المحكمات هي الأصل والمرجع فلابد من تثبيتها أولاً ليتسنى للمستدل إرجاع الأدلة المتشابهة إليها وإلا وقع الخطأ والضلال فالواجب بعد جمع الأدلة وتمييز المحكمات منها من المشابهات، تثبيتُ المحكماتِ وجعلها الأصل في المسألة وبعد ذلك إذا جاء دليل يخالف هذه المحكمات حكمنا بأنه من المتشابه لاستحالة تعارضهما كما سبق بيانه.

---

(١) تفسير الطبري ٦/ ١٧٠.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ٦.

❖ ٤) **رد المتشابهات إلى المحكمات:**

وهذا الضابط هو المرحلة الأخيرة التي يصل إليها الباحث في نظره للمسائل وهو من أهم المراحل التي لا بد من مراعاتها لإصابة الحق والسلامة من الزيغ والضلال ومصداق ذلك قول الله تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ** ﴾ [آل عمران:٧].

يقول ابن كثير ــ رحمه الله ــ: "يخبر تعالى أَنَّ في القرآن آيات مُحْكَماتٌ هُنَّ أمّ الكتاب، أي: بينات واضحات الدَّلالة، لا التباس فيها على أحد من النَّاس، ومنه آيات أُخَرُ فيها اشتباه في الدَّلالة على كثير من النَّاس أو بعضهم، فمن ردَّ مَا اشْتبَه عليه إلى الواضحِ منه، وحَكَّمَ مُحْكَمَهُ عَلَى مُتشابهه عنده، فقد اهتدى، ومن عكس انعكس..."[1].

هذا وسوف يكون الفصل الثاني تمثيلاً وتطبيقاً لهذه الضوابط، **والله الموفق...،،،**

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٦.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

تطبيقات القاعدة في مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة

وفيه سبعة مباحث:

۞ المبحث الأول: تطبيقاتها في مسائل الإيمان.

۞ المبحث الثاني: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالله.

۞ المبحث الثالث: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالملائكة والكتب.

۞ المبحث الرابع: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالرسل.

۞ المبحث الخامس: تطبيقاتها في مسائل الإيمان باليوم الآخر.

۞ المبحث السادس: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالقدر.

۞ المبحث السابع: تطبيقاتها في مسائل الإمامة والصحابة.

المبحث الأول

تطبيقاتها في مسائل الإيمان

تعد مسائل الإيمان من المسائل الكبرى على الإطلاق وذلك لأنها الأصل العظيم، الذي يخرج به الناس من الظلمات إلى النور، وبه يتميز السعداء من الأشقياء، وأولياء الله من أعدائه، وبه تنال الحياة الطيبة في الدنيا، والجزاء الحسن، والأجر العظيم في جنات النعيم كما قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٧].

ومن الأمور المهمة التي دفعت على الاهتمام بهذه المسائل كون أول خلاف وقع في الأمة فيها، حيث ظهرت الخوارج في عصر الصحابة، وأحدثوا القول بتكفير مرتكب الكبيرة، وتبعتهم المعتزلة فاتفقوا معهم في أحكام الوعيد وإن خالفوهم في تكفير مرتكب الكبيرة، ولذلك شملهم وصف الوعيدية.

ثم ظهرت المرجئة على النقيض من ذلك مع موافقتهم في أصلهم وهو أن الإيمان حقيقة واحدة إذا ذهب بعضه ذهب كله، وسبب مفارقة المرجئة للخوارج والمعتزلة مع اتفاقهم في الأصل هو إخراجهم للعمل عن مسمى الإيمان؛ ولهذا أُطلق عليهم وصف الإرجاء؛ لإرجائهم العمل عن مسمى الإيمان.

ثم استمر الخلاف بعد ذلك في مسائل الإيمان، وإن كان في جملته يعود إلى طائفتي الوعيدية والمرجئة، ولا زال الخلاف في الإيمان قائماً إلى اليوم(١). ولم يسلم من الضلال في مسائل الإيمان إلا من عصمهم الله ﷻ وعلى رأسهم الصحابة - رضوان

(١) ينظر: أصول المخالفين لأهل السنة في الإيمان، للدكتور/ عبدالله القرني، ص٥.

الله عليهم - الذين ساروا على ما بينه القرآن، وشرحته السنة وتبعهم على هذا المنهج أهل السنة والجماعة وسوف نعرض لطريقتهم مع هذه المسائل ولكن من المهم جداً قبل ذلك التعريف بالإيمان لغة واصطلاحاً وذلك لأنه من أسباب الخلاف في المسألة:

فأما الإيمان لغة:

قال الراغب الأصفهاني: "آمن إنما يقال على وجهين:

أحدهما: متعدياً بنفسه، يقال: آمنته، أي جعلت له الأمن، ومنه قيل لله مؤمن.

الثاني: غير متعدٍ، ومعناه صار ذا أمن، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾، قيل معناه: بمصدق لنا، إلا أن الإيمان هو التصديق الذي معه أمن"[(١)].

وقال صاحب القاموس المحيط: آمن به إيماناً، صدقه، والإيمان الثقة، وإظهار الخضوع، وقبول الشريعة"[(٢)].

وبهذا يتضح أن من معاني هذه الكلمة - الإيمان - في اللغة أيضاً الأمن وليس التصديق فقط كما اشتهر ذلك عن بعض علماء اللغة وخاصة المتأثرين بعلم الكلام منهم بل إن بعضهم ادعى الإجماع على ذلك ومنهم الأزهري كما سبق بيانه قريباً.

وقصْر معنى الإيمان في اللغة على التصديق فيه قصور، بل إن تفسيره بالإقرار اقرب كما قال شيخ الإسلام: "لا يقال: آمنته قط وإنما يقال: آمنت له، كما يقال: أقررت له، فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق مع أن بينهما فرقاً"[(٣)].

وقال ـ رحمه الله ـ: "ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار

---

(١) المفردات في غريب القرآن، ص٢٦.

(٢) القاموس المحيط، ص١٥١٨.

(٣) الفتاوي ٧/ ٢٩١.

ضمن قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب هو الانقياد"[1].

وقال ــ رحمه الله ــ: "والمقصود هنا أن لفظ الإيمان إنما يستعمل في بعض الأخبار، وهو مأخوذ من الأمن، كما أن الإقرار مأخوذ من قرّ، فالمؤمن صاحب أمن، كما أن المقر صاحب إقرار، فلابد في ذلك من عمل القلب بموجب تصديقه، فإذا كان عالماً بأن محمداً رسول الله ولم يقترن بذلك حبه وتعظيمه، بل كان يبغضه ويحسده ويستكبر عن إتباعه، فإن هذا ليس بمؤمن به، بل كافر به"[2].

والقول بأن الإيمان هو التصديق فقط رده شيخ الإسلام من وجوه كثيرة حاصلها:

١) أن لفظ التصديق يتعدى بنفسه، دون لفظ الإيمان، فإنه لا يتعدى إلا بالباء أو اللام، فيقال للمخبر إذا صدقته: صدقه، ولا يقال آمنه وآمن به، بل يقال: آمن له، كما قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ ٢٦﴾ [العنكبوت:٢٦].

وقال: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوۡمِهِۦ﴾[يونس:٨٣].

٢) أن لفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب كلفظ التصديق، فإنه من المعلوم في اللغة أن كل مخبِر يقال له: صدقت أو كذبت، ويقال صدقناه أو كذبناه، ولا يُقال لكل مخبر: آمنا له أو كذبناه، ولا يقال أنت مؤمن له أو مكذب؛ بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر، يقال: هو مؤمن أو كافر والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق لكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك ولا أوافقك لكان كفره أعظم، فلما كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط، علم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط[3].

---

(١) الفتاوى ٧/ ٦٣٨.

(٢) المرجع السابق ١٠/ ٢٧١.

(٣) ينظر: الفتاوى (٧/ ٢٩١... وما بعدها)، المنهاج في شعب الإيمان للحليمي ١/ ٢٠-٢٣،

٣) أن التصديق إنما يعرض للخبر فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر، وكلام الله خبر وأمر، فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب جماعه الخضوع والانقياد للأمر(١).

وأما الإيمان في الاصطلاح:

فقد تعددت الأقوال فيه وهي كما يلي على وجه الإجمال:

١) فأهل السنة والجماعة الذين هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة يقولون الإيمان قول وعمل، فالقول يشمل قول القلب وقول اللسان، والعمل يشمل عمل القلب وعمل الجوارح، أو هو: اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح.

٢) والخوارج والمعتزلة يقولون كظاهر قول السلف إلا أنهم يحبطون الإيمان بالكبيرة، ويكفرون صاحبها - كما فعلت الخوارج - أو ينزلونه في منزلة بين المنزلتين - كما صنعت المعتزلة - مع اتفاق الفريقين على خلود صاحبها في النار.

٣) والمرجئة على اختلاف طوائفها التي اتفقت على إخراج الأعمال من مسمى الإيمان.

- فمرجئة الفقهاء يقولون: الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان.
- والكرامية يقولون: الإيمان قول باللسان.
- والجهمية يقولون: الإيمان هو المعرفة فقط.
- والأشاعرة والماتريدية يقولون: الإيمان هو التصديق(٢).

---

(١) ينظر: الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل ١/ ٣٥-٣٨.

وينظر: الصارم المسلول ٣/ ٩٦٧، أوجه الفرق بين الإيمان والتصديق، في: زيادة الإيمان ونقصانه، للدكتور/ عبدالرزاق العباد، ص١٨ وما بعدها.

(٢) ينظر: الإيمان لأبي عبيد، ص٥٣، والإيمان لابن منده ١/ ٣٣١، التبصير في معالم الدين لأبي جعفر =

وأهل السنة والجماعة يعتقدون أن الإيمان في الشرع حقيقة مركبة من القول والعمل: قول القلب وقول اللسان، وعمل القلب وعمل الجوارح.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: "وها هنا أصل آخر: وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح"[(١)].

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "ومن أصول الفرقة الناجية: أن الدين والإيمان قول وعمل. قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح..."[(٢)].

وهذا الاعتقاد في حقيقة الإيمان خاص بأهل السنة وإن كان ظاهر قول الخوارج والمعتزلة موافق لكلام أهل السنة إلا أنه غير موافق له في حقيقة الأمر وبهذا يكون خلاف المذاهب كلها مع أهل السنة يرجع إلى مسألة حقيقة الإيمان.

والمخالفون لأهل السنة كلهم متفقون على أصل واحد وهو دعوى استحالة التفاوت في الإيمان، وأنه إذا ذهب منه شيءٌ لزم انتفاؤه بالكلية حتى أصبحت هذه الدعوى هي الفارق بين أهل السنة وبين جميع الطوائف المخالفة لهم في الإيمان، مع أن الاختلاف بين هذه الطوائف المخالفة لأهل السنة يصل إلى حد التناقض[(٣)].

ومع أن اعتقاد أهل السنة في حقيقة الإيمان واضح محكم ومبنيٌّ على أدلة محكمة

= الطبري، ص١٨٨-١٨٩، الانتصار في الرد على المعتزلة الأشرار للعمراني ٣/ ٧٣٦، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ٢/ ٤٥٩، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار المعتزلي، ص٧٠٨-٧٠٩، شرح العقائد النسفية، ص١٥٦، فتح الباري ١/ ٤٦، لوامع الأنوار ١/ ٤٠٥.

(١) كتاب الصلاة ص٨٦.

(٢) العقيدة الواسطية، ص١٠١، ت دغش العجمي.

(٣) ينظر: أصول المخالفين لأهل السنة في الإيمان لعبدالله القرني، ص٥.

بينة من الكتاب والسنة والإجماع إلا أنني سأكتفي بالتمثيل للقاعدة على أشهر المسائل المترتبة على هذا الخلاف في حقيقة الإيمان وهي **مسألة منزلة العمل من الإيمان ومسألة اسم مرتكب الكبيرة** وذلك لأنهما من أعظم المسائل التي وقع فيها الخلاف والافتراق بين المسلمين ولا زال قائماً.

فأما مسألة منزلة العمل من الإيمان:

فإن أهل السنة يعتقدون أن العمل من الإيمان كما أن القول والاعتقاد من الإيمان فلا يتم إيمان العبد حتى يأتي بالعمل والمقصود جنس العمل.

يقول الأوزاعي ـ رحمه الله ـ: "لا يستقيم الإيمان إلا بالقول ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل... وكان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل، والعمل من الإيمان والإيمان من العمل"(١).

وما ذهب إليه أهل السنة في هذه المسألة **مبنيٌ على أدلة محكمة متينة من الكتاب والسنة والإجماع** وهي كالتالي:

الأدلة من الكتاب:

١) قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾ [البقرة:١٤٣].

وجه الدلالة: أنه سمى الصلاة إيماناً وهي عمل.

ومما يدل على أن المقصود بالإيمان في الآية هي الصلاة سياق الآية حيث جاءت في سياق آيات تحويل القبلة.

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ٢/ ٨٠٧.

ولذلك قال البراء ـ رضي الله عنه ـ في تفسير هذه الآية قال: "صلاتكم نحو بيت المقدس"[(١)].

وقال الحليمي: "اجمع المفسرون على أنه أراد صلاتكم إلى بيت المقدس فثبت أن الصلاة إيمان وإذا ثبت ذلك فكل طاعة إيمان إذ لم أعلم فارقاً فرق في التسمية بين الصلاة وسائر الطاعات"[(٢)].

٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥].

وجه الدلالة: ذكر الجهاد في الإيمان، والجهاد عمل.

فدل ذلك على أن العمل يسمى إيماناً.

وأما الأدلة من السنة فمنها ما يلي:

١) قوله ﷺ لوفد عبد القيس: "آمركم بالإيمان بالله وهل تدرون ما الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة وتعطوا من المغنم الخمس"[(٣)].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ فسر الإيمان وذكر إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وهي أعمال جوارح وهذا دليل محكم واضح على دخول العمل في مسمى الإيمان.

٢) وفي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال سمعت رسول الله يقول: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الإيمان"[(٤)].

---

(١) التفسير، من سنن سعيد بن منصور ٢/ ٦٢٦.

(٢) المنهاج ١/ ٣٧٩.

(٣) أخرجه البخاري، ح ٧٥٥٦.

(٤) أخرجه مسلم، ح ٤٩.

وجه الدلالة: أنه جعل تغيير المنكر ومجاهدة أصحابه باليد واللسان من الإيمان وهي جوارح.

ولذلك قال الإمام مسلم في صحيحه، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان وساق هذا الحديث(١).

٣) ومن الأدلة على أن العمل يدخل في مسمى الإيمان: قوله ﷺ: "الإيمان بضع وستون شعبه، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"(٢).

وجه الدلالة من الحديث: أنه جعل من شعب الإيمان إماطة الأذى عن طريق وهو عمل فدل ذلك على أن العمل من الإيمان.

قال ابن منده ــ رحمه الله ــ: "فجعل الإيمان شعباً بعضها باللسان وبعضها بالقلب وبعضها بسائر الجوارح"(٣).

ومن الأدلة على دخول العمل في مسمى الإيمان النصوص الدالة على أن تصديق القلوب من الإيمان ومنها: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾ [المائدة:٤١].

وجه الدلالة: أن نفي الإيمان عن القلب في هذه يدل على ثبوته في بعض الحالات وإذا ثبت أن تصديق القلب من الإيمان فإنه يثبت للجوارح باللزوم وهذا مبني على التلازم بين الظاهر والباطن.

قال شيخ الإسلام في تقرير التلازم بين الظاهر والباطن في مسألة الإيمان:

---

(١) أخرجه مسلم، ج ٤٩، ١/ ٦٩.

(٢) أخرجه البخاري، ج ٩. ومسلم، ج ٣٥.

(٣) الإيمان ١/ ٣٣٢.

ينظر: اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث ١/ ٢٨٧.

"والمرجئة اخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان، فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب أيضاً وجعلها هي التصديق، فهذا ضلال بيِّن، ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن..."(١).

وأما دليل الإجماع على دخول العمل في مسمى الإيمان: فقد حكاه طائفة من أهل العلم ومنهم الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ حيث قال: "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر"(٢).

وممن نقل الإجماع أيضاً الإمام ابن عبدالبر: "أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان، إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه، فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً"(٣).

وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول: "وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"(٤).

وقال أيضاً: "الإيمان عند أهل السُّنَّة والجماعة قول وعمل كما دلَّ عليه الكتاب والسَّنَّة وأجمع عليه السلف... فالقول تصديق الرسول، والعمل تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً... وأيضاً فإن حقيقة الدين هو الطاعة

---

(١) الفتاوى ٧/ ٥٥٤-٥٥٥.

(٢) المرجع السابق ٧/ ٣٠٨.

ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٥/ ٨٨٦-٨٨٧.

(٣) التمهيد، لابن عبدالبر ٩/ ٢٣٨.

(٤) الفتاوى ٧/ ٦٧٢.

والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئاً فما دان لله ديناً، ومن لا دين له فهو كافر"[١].

وممن حكى الإجماع أيضاً ابن القيم ـ رحمه الله ـ حيث قال: "فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده... وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح"[٢].

● ولعل قائل يقول: كيف تنقلون الإجماع وقد خالف في المسألة إمام من أئمة أهل السنة وهو الإمام أبو حنيفة؟

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: عدم التسليم بإن الإمام أبا حنيفة قال: بذلك إذ لا يوجد نص ثابت عن أبي حنيفة ينص فيه على ذلك، وقد يكون قاله ورجع عنه.

يقول الدكتور عبدالله القرني: "وقد ذكر الإمام ابن عبدالبر في سياق بيانه لهذا الإجماع – أي: الإجماع على أن الإيمان قول وعمل – قال: وخلاف أبي حنيفة فيه ما قد يدل عنده على رجوع أبي حنفية عن قوله في هذه المسألة: حيث روى بسنده أن حماد ابن زيد قال: "كلمت أبا حنيفة في الإرجاء فجعل يقول وأقول. فقلت له: حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال: حدثني رجل من أهل الشام عن أبيه – ثم ذكر الحديث سواء إلى آخره[٣] – قال حماد: فقلت لأبي حنيفة: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان. ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان. قال: فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة" قال: لا أجيبه وهو يحدثني بهذا عن رسول

---

(١) شرح العمدة، لابن تيمية ٢/ ٨١-٨٢.

(٢) كتاب الصلاة، ص٨٧.

(٣) يعني حديث: "أي الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان..." الحديث.

الله ﷺ"[1].

وإن لم يدل هذا على رجوع أبي حنيفة ـ رضي الله عنه ـ عن قوله في الإيمان فهو لا شكّ يدل على توقّفه في الجواب عن هذا الحديث، وأنه ليس عنده ما يدفع به الحجة فيه"[2].

الوجه الثاني: أن الخطأ وإن صدر من إمام لا يقدح في الإجماع كما تقدم بيان ذلك لأن الخطأ ليس بشيء فضلاً عن أن يكون معتبراً!.

الوجه الثالث: ما ذكره بعض أهل العلم من أن الإجماع على دخول العمل في مسمى الإيمان متقدم على قول أبي حنيفة ومن المعلوم أن القول بعد انعقاد الإجماع لا يعتبر.

وبهذا يتبين أن ما ذهب إليه أهل السنة من أن العمل يدخل في مسمى الإيمان ثابت بالنصوص الكثيرة المحكمة التي لا يتصور أحد وجود المخالف في ذلك ومع هذا فقد خالف في هذه المسألة المحكمة المرجئة ومخالفتهم مبنية على الأصل الفاسد الذي وافقوا فيه الطوائف البدعية الأخرى كالخوارج والمعتزلة وهو اعتقادهم أن الإيمان واحد لا يتبعض ولا يتفاضل، فإما أن يبقى كله، وإما أن يزول بالكلية ولكنهم خالفوهم بإخراج العمل عن مسمى الإيمان ومع أن الدليل الذي استندوا عليه دليل عقلي فقد استدلوا ببعض النصوص التي لا دلالة فيها على إخراج العمل عن مسمى الإيمان، **وإنما غاية ما فيها أنها من قبيل اتباع المتشابه وترك المحكم الواضح ومن هذه النصوص على سبيل التمثيل ما يلي:**

١ - قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَـٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ [يوسف:١٧].

(١) التمهيد، لابن عبد البر ٩/ ٢٤٧.

(٢) أصول المخالفين لأهل السنة في الإيمان، ص١٢٤.

فقد استدلوا بهذه الآية على أن الإيمان في الشرع هو التصديق كما أنه في اللغة هو التصديق.

قال القاضي أبو بكر الباقلاني: "فإن قال قائل: خبرونا ما الإيمان عندكم؟ قلنا: الإيمان هو التصديق بالله تعالى: وهو العلم، والتصديق يوجد بالقلب، فإن قال قائل: وما الدليل على ما قلتم؟ قيل له: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان في اللغة قبل نزول القرآن وبعثةِ النبي ﷺ هو التصديق، لا يعرفون في لغتهم إيماناً غير ذلك ويدل على ذلك قوله – تعالى –: ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧ ﴾ [يوسف:١٧]، إي: وما أنت بمصدق لنا، فوجب أن يكون الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة، لأن الله ﷻ ما غير لسان العرب، ولا قلبه، ولو فعل لتواترت الأخبار بفعله وتوفرت دواعي الأمة على نقله، ولغلب إظهاره وإشهاره على طلبه وكتمانه، وفي علمنا أنه لم يفعل ذلك؛ بل أقر أسماء الأشياء والتخاطب بأسره على ما كان فيها – دليل على أن الإيمان في الشرع هو الإيمان اللغوي"(١).

والجواب عليه من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأن هذه الآية تدل على أن معنى الإيمان الشرعي هو التصديق فقط ولو صح أن معناه في هذا الموضع التصديق، فمن أين يلزم أن يكون كذلك في كل موضع؟(٢).

وعليه فإن قصْر معنى الإيمان الشرعي على التصديق استدلالاً بهذه الآية محض تحكم كما أن تأييد ذلك بمعنى الإيمان في اللغة على فرض التسليم إن معناه في اللغة التصديق فقط لا يصح أيضاً وذلك أن الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة إذا عُرف

(١) تمهيد الأوائل، ص٣٨٨.

(٢) ينظر: الفتاوى ٧/ ٢٨٩-٢٩٠.

تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم ولهذا قال أهل العلم: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يُعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة ونوع يُعرف حده باللغة كالشمس والقمر ونوع يُعرف حده بالعرف كلفظ القبض ولفظ المعروف ونحو ذلك، ومعلوم أن النبي ﷺ قد بين المراد باسم الإيمان بياناً لا يحتاج معه إلا الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك.

ومع هذا فإننا لو سلمنا أن الإيمان في اللغة هو التصديق فإن قصر التصديق على القلب أو اللسان ممنوع بل يكون بالجوارح أيضاً كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "...والفرج يصدق ذلك ويكذبه"[(1)] [(2)].

والمقصود أنه إن ثبت أن الإيمان في اللغة أنه التصديق فليس هو مطلق التصديق بل هو تصديق خاص مقيد بقيود اتصل اللفظ بها، كما في الصلاة فهي في اللغة: الدعاء ولكنها في الشرع عبادة مخصوصة، بأركان وشروط مخصوصة، تبدأ بالتكبير وتختم بالتسليم. ثم إن كان التصديق هو المعنى المراد من الإيمان فالتصديق الذي يقوم بالقلب يستلزم أعمال القلوب والجوارح، فإنها لوازم الإيمان وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

- أو يقال: إن لفظ الإيمان بقي على معناه في اللغة لكن الشارع زاد فيه أحكاماً.
- أو يقال: إن الشارع نقل المعنى من اللغة إلى الشرع.

ومن هنا يتبين لك: أن من قال من أهل السنة في الإيمان هو التصديق على ظاهر اللغة، أنهم إنما عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهراً وباطناً[(3)].

---

(١) رواه البخاري، ح ٦٦١٢، ومسلم، ح ٢٦٥٧.

(٢) ينظر: الفتاوى ٧/ ٢٩٣-٢٩٥.

(٣) ينظر: معارج القبول ٢/ ١٩.

الوجه الثاني: على فرض التسليم أن هذه الآية فيها نوع احتمال على ما ذهبتم اليه فأقل ما يقال أنها من المتشابه الذي ينبغي رده إلى الأدلة المحكمة المتواترة من كلام الله ورسوله وإجماع السلف التي سبق أن ذكرت بعضاً منها في التدليل لمذهب السلف في المسألة، وهذا هو شأن الراسخين في العلم.

٢ - ومن الأدلة التي استدل بها المخالفون أيضاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا﴾ [الكهف:١٠٧]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مريم:٩٦].

إلى غير ذلك من الآيات التي عطف الله فيها العمل على الإيمان وقد احتج بها المرجئة الذين أخرجوا العمل من الإيمان، وهي من أقوى ما استدلوا به من القرآن.

وقد ذكرها أئمة الأشعرية [(١)]، ومن نصر قول حماد بن أبي سليمان[(٢)]، وقالوا: إن الله فرق في كتابه بين الإيمان والعمل الصالح، فعطف العمل على الإيمان في مواضع كثيرة من القرآن فدل ذلك على أنهما متغايران.

ولذلك جوابان:

الأول: عدم التسليم بأن هذه الآيات تدل على عدم دخول العمل في مسمى الإيمان وذلك من وجوه عدة ذكرها أهل السنة من أجودها وجهان:

١) إن هذا من باب عطف الخاص على العام، فهو عطف لبعض الشيء عليه وهذا النوع من العطف وارد في كتاب الله -سبحانه- كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ٢٣٨﴾ [البقرة:٢٣٨]، وهو معروف في كلام العرب، وعليه يكون العمل من الإيمان، وإنما خص بالذكر تأكيداً لئلا يُظن أنه

(١) كالأيجي في المواقف، ص٣٨٥، والتفتازاني في شرح المقاصد ٥/ ١٩٥، والبيجوري في شرح الجوهرة، ص٤٦، وغيرهم.

(٢) كابن أبي العز في شرح الطحاوي، ص٣٣٧.

لم يدخل في الأول[1].

٢) أن يقال: بل الأعمال في الأصل ليست من الإيمان، وأصل الإيمان يكون في القلب، ولكن الأعمال لازمة له فلا يكون إيمان بدون عمل، ولهذا صارت داخلة في عرف الشرع في اسم الإيمان عند الإطلاق كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال:٢-٤].

ويكون العطف هنا من باب عطف الشيء على الشيء لوجود التلازم بينهما.

وعلى هذا يكون العمل لازماً لمسمى الإيمان فلا يكون إيمانٌ البته مع ترك العمل، وعلى الوجه الأول يكون العمل جزءاً من مسمى الإيمان يدل عليه بالتضمن[2].

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "والتحقيق أنه تارة يدخل في الاسم وتارة يكون لازماً للمسمى..."[3].

وعلى ذلك فإن الجواب الأول وإن كان هو الأولى فإنه ليس بينه وبين الجواب الثاني خلاف حقيقي، بل هو لفظي؛ لأن نتيجة القولين واحدة وهي أنه لا إيمان بدون عمل وهذه ما تنكره المرجئة على اختلاف مقالاتهم، وأما أن دلالة الإيمان على العمل هي بطريقة التضمن أو الالتزام فهذا بحث لفظي.

الجواب الثاني: على فرض التسليم أن هذه الآيات تحتمل المعنى الذي ذكرتموه فتصبح والحالة هذه مناقضة للأدلة المحكمة الثابتة من الكتاب والسنة والإجماع وما خالف المحكمات كما قررنا لا يمكن إلا أن يكون متشابهاً وإذا كان متشابهاً فإن

(١) ينظر: الفتاوى ٧/ ١٩٨ - ٢٠٢، والإيمان لأبي يعلى، ص٢٤١ - ٢٤٤.

(٢) ينظر: الفتاوى ٧/ ٥٥٤-٥٥٥.

(٣) المرجع السابق ٧/ ٥٥٥.

الواجب فيه رده إلى المحكم.

٣) ومن الأدلة أيضاً: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [المائدة:٦].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْۤ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝٧٧﴾ [الحج:٧٧].

فقد احتج الأشعرية[(١)]، ومن قال بقول حماد بن الحنفية وغيرهم[(٢)]، بمثل هذه الآيات وقالوا: إن الله خاطب بالإيمان قبل وجود الأعمال، فدل ذلك على أن الإيمان يكون بدون العمل.

وعليه جوابان:

١) عدم التسليم بأنها تدل على عدم دخول العمل في مسمى الإيمان وغاية ما فيها أنهم خُوطبوا بالإيمان قبل وجوب العمل، وقبل وجوبها لم تكن من الإيمان وكان ما أمروا به من التوحيد ونحوه هو الإيمان، فخوطبوا بما عندهم من الإيمان، وأما بعد فرض الأعمال فإنهم لو تركوها ما كانوا مؤمنين كما قال تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٩٧﴾ [آل عمران:٩٧][(٣)].

---

(١) ينظر: شرح المقاصد ٥/ ١٩٥، وشرح الجوهرة، ص٤٦، وغيرها من كتب الأشعرية.

(٢) وقد حكي هذا الاستدلال عن الذين أخرجوا العمل من الإيمان أبو عبيد في الإيمان، ص١٠-١١، وابن تيمية في الفتاوى، ص١٩٦.

(٣) ينظر: الإيمان لأبي عبيد، ص١٠-١٣، والفتاوى ٧/ ١٩٦-١٩٧.

٢) وأما الجواب الثاني: **فهو على فرض التسليم أن في الآيات دلالة على عدم دخول العمل في مسمى الإيمان فإنها من المتشابهات لمعارضتها الأدلة المحكمة الثابتة على دخوله في مسمى الإيمان والقاعدة في ذلك أن ترد هذه المتشابهات إلى المحكمات.**

وأما مسألة اسم مرتكب الكبيرة:

فإنها من المسائل الكبرى التي صار المسلمون بسبب الإخلال بها يكفر بعضهم بعضا ويقتل بعضهم بعضا وحصل بسبب ذلك من الشر والبلاء ما هو مشهور ومعروف[(١)].

وإنما فارق أقوام سبيل المؤمنين في هذه المسألة لجهلهم بمعاني الكتاب والسنة، وكذلك التنطع في دين الله وتعدي حدوده التي انزلها في كتابه وبعث بها رسوله ﷺ ونحو ذلك من الأسباب التي تُعدُ من أعظم أسباب الضلال في هذه المسألة كما أخبر به ﷺ بما يصح عنه من عشرة أوجه - كما ذكره الإمام أحمد ؛ في شأن الخوارج[(٢)]، ومن ذلك ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن على ابن أبي طالب I قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة"[(٣)].

وفي الصحيحين، واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ أنه قال بعد اعتراض الرجل على قسمه: "إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وقراءتكم مع قراءتهم، وصيامكم مع صيامهم، يمرقون من الدين كما يمرق

---

(١) ينظر: الفتاوى ٧/ ١٦٩.

(٢) المرجع السابق ٧/ ٤٧٩، ٢٨/ ٥١٢.

(٣) أخرجه البخاري ٤/ ١٧٩، صحيح مسلم ٢/ ٧٤٦.

السهم من الرمية، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد"[1].

وقد ظهر هؤلاء في خلافة أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ وهم أول من كفر الأمة بالذنوب، بل بما يرونه من الذنوب، واستحلوا دماء أهل القبلة وقاتلهم علي ومن معه – رضوان الله عليهم أجمعين – وكان قتالهم مشروعاً بالنص والإجماع، وذلك أن الصحابة أجمعوا على قتالهم، وقد أظهروا هذا الأمر حين زعموا أن الناس إما مؤمن أو كافر، وأن المؤمن من فعل جميع الواجبات وترك جميع المحرمات فطردوا هذا الأصل الباطل في المسلمين، واستحلوا به دمائهم، وقتلوا علي بن أبي طالب، فإن ابن ملجم القاتل لعلي كان منهم ومن المجتهدين في العبادة والديانة فصار من ترك واجباً أو فعل محرماً كافراً عندهم وحكموا عليه في الآخرة بأنه خالد مخلد في نار جهنم[2].

ومما يزيد من أهمية هذه المسألة أن الزائغين فيها لا يزالون يخرجون إلى آخر الزمان كما في الحديث الذي رواه ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: "يَنْشَأُ نَشْءٌ يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم كلما خرجَ قرنٌ قُطع، قال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كلما خرج قرنٌ قُطع – أكثر من عشرين مرة – حتى يخرج في عراضهم الدجال"[3].

وقد وفق الله –سبحانه– أهل السنة للقول الحق في هذه المسألة فكانوا وسطاً بين الخوارج الذين يسمون مرتكب الكبيرة كافراً والمعتزلة الذين يقولون إنه ليس بمؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين وبين المرجئة الذين يسمونه – مرتكب الكبيرة –

---

(١) المرجع السابق ٤/ ١٧٩، المرجع السابق ٢/ ٧٤١.

(٢) ينظر: الفتاوى ٧/ ٤٧٩-٤٨٢.

(٣) أخرجه ابن ماجه ١/ ٧٤، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، ج رقم ٢٤٥٥.

مؤمناً ويقولون: إن إيمانه باق كما كان لم ينقص، أو يقولون: مؤمن كامل الإيمان(١).

وأما أهل السنة فيعتقدون أن مرتكب الكبيرة - خلا الشرك - ولم يستحلها فانه لا يكفر، بل يسمى مؤمناً ناقص الإيمان، وبعضهم يعبر عن ذلك بقوله: "مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته" ومن مات مصراً عليها فانه تحت مشيئة الله تعالى، إن شاء غفر له ابتداء، وأدخله الجنة تفضلاً منه سبحانه، وان شاء عذبه بقدر ذنبه، ثم يخرجه من النار، ويدخله الجنة، لأن النار لا يخلد فيها موحد.

ونصوص أهل السنة والجماعة في تقرير هذا المعنى كثيرة جداً، ومن ذلك ما قاله الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: "الكف عن أهل القبلة، ولا نكفر أحداً منهم بذنب، ولا نخرجه من الإسلام..."(٢).

وقد بوب الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في صحيحه بقوله: "بابٌ: المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا الشرك"(٣).

وقال ابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ: "إن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه ما لم تكن كبيرته شركا بالله"(٤).

وقال الإمام الطحاوي: "وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله ، كما ذكر ﷻ في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

---

(١) ينظر: الإيمان للقاضي أبي يعلى، ص٣٢٣-٣٢٦، والفتاوى ٧/ ٦٧٠-٦٧١ - ٦٧٢، والإرشاد لإمام الحرمين، ص٣٢٤-٣٢٥.

(٢) السنة للإمام أحمد، ص٧٢.

(٣) أخرجه البخاري ١/ ١٣.

(٤) تفسير الطبري ٨/ ٤٥٠.

وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته"(١).

وعليه فإن قول أهل السنة في اسم مرتكب الكبيرة يتكون من أمرين:

الأول: أنه - مرتكب الكبيرة - مؤمن خلافاً للخوارج والمعتزلة.

الثاني: أنه ناقص الإيمان فاسق بكبيرته خلافاً للمرجئة.

فأما كونه مؤمناً فقد ثبت بأدلة محكمة متضافرة منها ما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء:٤٨].

ووجه الدلالة من هذه الآية: أن الله قسم الذنوب في الآية إلى قسمين: ذنوبٍ لا يغفرها الله - لمن مات مصراً عليها - وهي الشرك، وذنوبٍ أصحابها تحت مشيئة الله إن شاء غفر لهم وإن شاء عاقبهم ومن المعلوم أن الكفر لا يغفر مطلقاً، فلو كانت الكبائر كفراً وصاحبها كافراً ما كان أهلاً للمغفرة البتة، ولا يصح حمل الآية على التائب، لأن التائب لا فرق في حقه بين الشرك وغيره(٢).

٢ - قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [البقرة:١٧٨].

وجه الدلالة من الآية: إن الله سمى القاتل أخاً في الدين ولو كان القاتل كافراً لنفى عنه الأخوة الإيمانية، وذلك لأن الأخوة ليست إلا لمن معه إيمان لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات:١٠]، أما من

---

(١) العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز ٢/ ٥٢٤.

(٢) ينظر: الإيمان للقاضي أبي يعلى، ص٣٢٦، الفتاوى ٧/ ٤٨٤.

ليس مؤمناً، ولا معه منه شيء فليس أهلاً لها[(١)].

٣ - قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات:٩-١٠].

وجه الدلالة: إن الله سبحانه سمى كلاً من الطائفتين مؤمنه مع كون إحداهما باغية على الأخرى، ولا شك أن البغي - ولاسيما في دماء المؤمنين - من أعظم الكبائر، ومع ذلك سمى الله المتصفين به مؤمنين ودعاهم إلى الصلح والتوبة. ولا يَرد أن المراد بعد توبتهم فهذا تَقَولٌ ليس في الآية ما يدل عليه، بل دلالتها على عدمه ظاهرة[(٢)].

وهذه الحجة من أصرح الحجج على بطلان قول المعتزلة والخوارج ولذلك أطبق أهل السنة على الاستدلال بها.

٤) ما رواه عمر بن الخطاب I أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ وكان اسمه عبدالله وكان يلقب حماراً، وكان يُضحك رسول الله ﷺ وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب فأتي به يوماً فأمر به فجلد فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به! فقال النبي ﷺ: "لا تلعنوه والله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله"[(٣)].

وجه الدلالة: أنه نهى عن لعنه، وشهد له بأنه يحب الله ورسوله، ومعلوم أن من أحب الله ورسوله، أحبه الله ورسوله بقدر ذلك، والله لا يحب إلا من كان معه

---

(١) ينظر: الفصل لابن حزم ٣/ ٢٨٠، الفتاوى ٣/ ١٥١، لوامع الأنوار ١/ ٣٦٨.

(٢) ينظر: الفصل لابن حزم ٣/ ٢٨٠، الفتاوى ٣/ ١٥١، ٧/ ٤٨٣، الإيمان للقاضي أبي يعلي، ص٣٦٧، لوامع الأنوار ١/ ٣٦٨.

(٣) أخرجه البخاري، ح ٦٧٨٠.

إيمان، ورسوله ﷺ كذلك[1].

٢) ما جاء في الصحيح لما كاتب حاطب بن أبي بلتعة المشركين بأخبار النبي ﷺ فقال عمر ـ رضي الله عنه ـ: دعني أضرب عنقه. فقال النبي ﷺ: "إنه شهد بدراً، وما يدريك أن الله قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم"[2].

وجه الدلالة: جعْلَ حاطباً أهلاً للمغفرة بسبب حسنات شهوده بدراً مع فعله لكبيرة من كبائر الذنوب وهي الإدلال على أخبار المسلمين وهذا يقتضى: أن هذه السيئة مغفورة بتلك الحسنات ولم يشترط مع ذلك التوبة؛ وإلا فلا اختصاص لأولئك بهذا والحديث يقتضي المغفرة بذلك العمل، ولو كان يسلب الإيمان بذلك ما كان أهلاً للمغفرة لأن الله لا يغفر إلا لمن يؤمن[3].

٣) ومن أصرح وأحكم الأدلة في إيمان صاحب الكبيرة وعدم كفره ما جاء في الصحيحين عن عبادة ابن الصامت I أن النبي ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه: "بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوني في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً، ثم ستره الله فهو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه...". قال: فبايعناه على ذلك[4].

ووجه الدلالة: إخباره ﷺ بأن من أصاب معصية من سرقة أو زنى أو قتل

---

(١) ينظر: الفتاوى ٧/ ٤٨٢-٤٨٦.

(٢) أخرجه البخاري، ح ٣٠٠٧، ومسلم، ح ٢٤٩٤.

(٣) ينظر: الفتاوى ٧/ ٤٨٧.

(٤) أخرجه البخاري، ح ١٨.

ونحوها وستره الله فهو تحت مشيئة الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه فلم يخرجه من الإيمان بهذه الكبائر، بل جعله من أهل الإسلام وقد يعفو عنه، وهو سبحانه لا يعفو عن الكفر والكافر[1].

٤) **ومن الأدلة أيضاً**: إقامة الحدود على مرتكبي بعض الكبائر كقتل القاتل ورجم الزاني إذا كان محصناً، أو جلده إذا لم يكن محصناً، وجلد القاذف وشارب الخمر، وقطع يد السارق، وهذا من أقوى الأدلة على فساد مذهب من يكفر مرتكب الكبيرة إذ لو كان القاتل والسارق والقاذف وشارب الخمر والمرتد سواء في الحكم لما اختلف الحد في كل منها.

قال أبو عبيد ـ رحمه الله ـ: "... ثم وجدنا الله تبارك وتعالى يكذب مقالتهم، وذلك أنه حكم في السارق بقطع اليد، وفي الزاني والقذف بالجلد، ولو كان الذنب يكفر صاحبه ما كان الحكم على هؤلاء إلا بالقتل لأن رسول الله ﷺ قال: "من بدل دينه فاقتلوه"[2]. أفلا ترى أنهم لو كانوا كفاراً لما كانت عقوباتهم القطع والجلد، وكذلك قول الله فيمن قُتل مظلوماً: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء:٣٣]. فلو كان القتل كفراً ما كان للولي عفو ولا أخذ دية، ولزمه القتل"[3].

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي: "ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد"[4].

وأما دلالة الإجماع على عدم كفر مرتكب الكبيرة: فقد أجمع السلف على أن من

(١) ينظر: لوامع الأنوار ١/ ٣٦٨. التمهيد لابن عبدالبر ١٧/ ٢٦.

(٢) أخرجه البخاري، ح ٦٩٢٢.

(٣) الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام، ص٨٩.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٤٣.

ارتكب معصية دون الكفر فإنه لا يكفر ويعدونه مؤمناً ناقص الإيمان له من الولاية بقدر إيمانه، ومن البغض بقدر معصيته[1]، بل انه لم يخالف في ذلك من جميع طوائف الأمة إلا الخوارج.

وممن حكى الإجماع على ذلك ابن حزم ـ رحمه الله ـ حيث قال: "ففي إجماع الأمة كلها دون مختلف من أحد منهم على أن صاحب الكبيرة مأمور بالصلاة مع المسلمين، وبصوم شهر رمضان والحج وبأخذ زكاة ماله وإباحة مناكحته وموارثته، وأكل ذبيحته، وبتركه يتزوج المرأة المسلمة الفاضلة ويبتاع الأمة المسلمة الفاضلة، ويطؤها، وتحريم دمه وماله، وألا تؤخذ منه جزية ... ثم قال وفي إجماع الأمة كلها دون مخالف على تحريم قبول شهادته وخبره برهانٌ على أنه فاسق فصح يقيناً أنه مؤمن فاسق ناقص الإيمان عن المؤمن الذي ليس بفاسق قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات:٦] "[2].

وقد قال ابن عبد البر: "إن كل من ثبت له عقد الإسلام بالإجماع من المسلمين لم يخرج من دائرة المسلمين بسلب جميع الإيمان منه إلا باتفاق آخر أو دليل من الوجهين لا صارف له وكلاهما لم يحصل بل الاتفاق من الصحابة ومن تبعهم، والدلائل التي لا دفع لها تدل على أن له إيماناً"[3].

وممن نقل الإجماع أيضاً الإمام النووي حيث يقول: "إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك، بل هم مؤمنون ناقصوا الإيمان، إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة، فإن شاء الله عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً، وإن شاء عذبهم

(١) ينظر: الفتاوى ٣/ ١٨٣، ٧/ ٤٧٩، والإيمان للقاضي أبي يعلى، ص٣٣٠، الفصل ٣/ ٢٨٩، التمهيد لابن عبدالبر ١٧/ ٢٢.

(٢) الفصل، لابن حزم ٣/ ٢٨٩.

(٣) التمهيد لابن عبر البر ١٧/ ٢١-٢٢.

ثم أدخلهم الجنة"[1].

ومع هذا الأدلة المحكمة على عدم كفر مرتكب الكبيرة فقد خالف في ذلك الخوارج والمعتزلة وقد استدلوا على مذهبهم الباطل المخالف للنصوص المحكمة بنصوصٍ لا دلالة فيها على ما ذهبوا إليه وإنما غايتها أنها من قبيل إتباع المتشابه ومنها ما يلي:

١) قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤].

فقد احتج الخوارج بهذه الآية ونحوها على تكفير أهل الكبائر[2].

ويجاب على ذلك: بأن الآية وإن كانت محكمة في الاستدلال بها على كفر الحاكم بغير ما أنزل الله الكفر الأكبر في بعض الحالات كمن يستحل ذلك أو كمن يعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير مناسب لهذا العصر ونحو ذلك من التفصيل الذي ذكره أهل العلم إلا أن الاستدلال بها على تكفير مرتكب الكبيرة كالذي يحكم بغير ما أنزل الله شهوة أو خوفاً ونحو ذلك فأنه استدلال بالمتشابه والدليل على ذلك ما جاء عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في هذه الآية حيث قال: "إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، إنه ليس كفراً ينقل عن الملة، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ كفر دون كفر"[3].

٢) قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة:٨١].

فقالوا إن لفظ "سيئة" نكره في سياق الشرط فتعم كل سيئة، ولا شك أن

(١) شرح صحيح مسلم، للنووي ٢/ ٤١.

(٢) ينظر: التمهيد لابن عبر البر ١٧/ ١٦، شرح الأصول الخمسة، ص٧٢٢.

(٣) رواه الحاكم في مستدركه، ٢/ ٣١٣، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في تلخيصه: صحيح، ورواه ابن جرير بنحوه بعدة ألفاظ في تفسيره ١٠/ ٣٥٥، ٣٥٦.

أصحاب الكبائر مرتكبون للسيئات والآية تدل على خلود من كسب سيئة في النار ولا يخلد في النار إلا الكافر فدل ذلك على كفر مرتكب الكبيرة[1].

وقريب من هذا الاستدلال استدلالهم:

بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ [النساء:١٤].

يقول القاضي عبدالجبار في كلامه عن الآية: "فالله تعالى أخبر أن العصاة يُعذبون بالنار، ويخلدون فيها، والعاصي اسم يتناول الفاسق والكافر جميعاً، فيجب حمله عليهما؛ لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه"[2].

وذكروا بعض الأدلة الخاصة التي تؤيد عموم الآيات السابقة ومنها:

قوله تعالى في أكلة الربا: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ [البقرة:٢٧٥].

وقوله في قائل المؤمن: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء:٩٣].

ويجاب على هذه الأدلة بجوابين:

الأول: عدم التسليم على أن هذه الأدلة تدل على كفر مرتكب الكبيرة ويتضح هذا من عدة أوجه:

أ - إنها أدلة عامة وأدلة أهل السنة على عدم كفر مرتكب الكبيرة **خاصة والمتقرر كما تقدم أن الخاص يقدم على العام لاسيما عندما يخالف المحكمات.**

ب - إن الخوارج الذين يكفرون مرتكب الكبيرة بهذه العمومات يتفقون معنا

(١) ينظر: الحق الدامغ للخليلي، ص٢٠٢.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٦٥٧.

على أن صغائر الذنوب لا تدخل في هذا العموم فيقال لهم: إذا جاز إخراج صغائر الذنوب من هذه العمومات، فَلِمَ لا يجوز إخراج أصحاب الكبائر منها بالأدلة المحكمة التي تصرح بعدم كفرهم؟!

ج - إن للخلود في اللغة معنيين، خلود أبدي وخلود أمدي وعلى هذا فإنه يتعين حمل الخلود الوارد في النصوص التي استدلوا بها على الخلود غير الأبدي جمعاً بين الأدلة الواردة في المسألة وقد يعترض على هذا بأنه إذا جاز حمل الخلود الوارد في النصوص السابقة على الخلود غير الأبدي، فكيف يصح حمله إذا اقترن الخلود بالأبد كقوله ﷺ في القاتل نفسه: "فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبدا"(1).

والجواب عن هذا الاعتراض من وجهين:

١) أن يُضَمَّنَ معنى الاستحلال، فيكون المعنى أن من قتل نفسه مستحلاً قتلها فهو كافر، والكافر خالد في النار خلوداً أبدياً.

فإن قيل: أن هذا تأويل وخروج عن الظاهر، فيقال: نعم وذلك لوجود الأدلة المحكمة المخالفة لهذا الظاهر وكما قدمنا أن أهل السنة لا يمنعون التأويل بالإطلاق وإنما يمنعون التأويل الفاسد وهو صرف النص عن ظاهره بدون دليل معتبر وأما التأويل الذي سببه الأدلة الثابتة المحكمة فلا يمنعونه ويسمونه تفسيراً.

٢) أن المنتحر قد يكون كافراً الكفر الأكبر لا بمجرد قتله لنفسه ولكن بما يقوم في نفسه من اليأس من روح الله والقنوط من رحمته واعتقاد أنه غير قادرٍ على تفريج همه وإذهاب غمه ولا شك أنه بهذا الاعتقاد يكون كافراً يستحق الخلود الأبدي في النار كما قال الله تعالى: ﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [يوسف:٨٧].

وأما الجواب الثاني: فهو على فرض التسليم أن هذه الأدلة محتملة لما ذهبوا إليه

---

(1) رواه مسلم، ح ١٠٩.

من كفر مرتكب الكبيرة فإنها معارضة ومصادمة للنصوص المحكمة الثابتة المتواترة بعدم كفر مرتكب الكبيرة وبهذا تكون من المتشابه لأن من صور المتشابه كما تقرر ما خالف المحكمات.

ومن الأدلة أيضاً التي استدل بها الخوارج، الأحاديث التي تنص على عدم دخول أصحاب المعاصي الجنة ومنها:

١) قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: "لا يدخل الجنة قاطع رحم"(١). وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: "لا يدخل الجنة نمام"(٢). وقوله ﷺ: "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر"(٣). وغيرها من الأحاديث التي تنفي دخول العصاة الجنة.

وله جوابان:

الأول: عدم التسليم على أنها تدل على كفر مرتكب الكبيرة وذلك من وجهين:

أ - أنها غير صريحة في كفر أهل تلك المعاصي وخروجهم عن الإسلام، لأن النبي ﷺ لم يقل: إنهم لن يدخلوا الجنة مطلقاً بل يحتمل كلامه أنهم لن يدخلوها مع أوائل الداخلين، ويحتمل أنهم سيدخلونها بعد عقوبة وعذاب، كل هذه الاحتمالات واردة والذي يرجح أحدها هو النظر في الأدلة الأخرى والتي دلت على أنه لن يخلد في النار موحد كما في أحاديث الشفاعة، وعليه يجب حمل هذه الأدلة على غيرها من الأدلة المصرحة بخروج الموحدين من النار **وبهذا يتضح أن الاستدلال بهذه النصوص على كفر مرتكب الكبيرة من الاستدلال بالمتشابهات لمعارضتها للمحكمات.**

ب - وهو أنه يمكن حمل تلك النصوص على الاستحلال فيكون معنى قوله ﷺ لا يدخل الجنة قاطع رحم أي: لا يدخل الجنة من استحل قطيعة الرحم وهكذا. فيصح كافراً لا لمجرد فعله هذه المعاصي ولكن لاستحلاله لها وقد أجمع أهل العلم أن

---

(١) أخرجه مسلم، ح ٢٥٥٦.

(٢) المرجع السابق، ح ١٠٥.

(٣) المرجع السابق، ح ٩١.

من استحل حراماً معلوماً حرمته بالضرورة فإنه يكفر لأنه مكذب لله في حكمه.

وأما الجواب الثاني: فهو على فرض التسليم أن هذه النصوص تدل على عدم دخول أهل هذه المعاصي الجنة بالإطلاق والذي لا يدخل الجنة مطلقاً هو الكافر فيكون مرتكب هذه المعاصي كافراً فإنها تعارض النصوص المحكمة في عدم كفر مرتكب الكبيرة وبهذا تكون من المتشابه الذي يجب رده إلى المحكم وذلك لأن من صور المتشابه ما خالف المحكمات.

ومن الأدلة أيضاً التي استدل بها الخوارج الأدلة التي تصرح بكفر بعض أصحاب الكبائر ومنها قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: "أيما عبد أبق - هرب - من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم"(1). وغيره من الأحاديث التي فيها التصريح بتكفير من أذنب ذنباً معيناً.

ويجاب عليها بجوابين:

الأول: عدم التسليم بأن هذه النصوص تدل على كفر مرتكب الكبيرة لأنها غير صريحة في الحكم على مرتكبيها بالكفر الأكبر إذ من المعلوم أن الكفر في نصوص الشرع كفران: كفر مخرج من الإسلام وهو الأكبر وكفر غير مخرج من الملة وهو الأصغر وكذلك الشرك وعليه فليس كل ذنب أطلق الشارع عليه كفراً يكون صاحبه كافراً كفراً أكبراً.

بدليل أن الشرع أطلق الكفر على جحود الزوجة حق زوجها وليس ذلك بكفر مخرج من الإسلام وأطلق الكفر على جحود النعم وعدم شكرها كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾ [إبراهيم:٧].

وعليه فلفظ الكفر لا يعني بالضرورة الكفر المخرج من الملة، وإنما قد يستعمل في غيره وحينئذ فلا يصح الاستدلال بهذه الأدلة ونحوها على تكفير أصحاب الكبائر

---

(١) أخرجه مسلم، ح ٦٨.

لجواز حملها على كفر النعمة والكفر الأصغر وهو ما يقتضيه واجب الجمع بين الأدلة، وهذا من التأويل الصحيح الذي يثبته أهل السنة لأنه من باب تقديم الدليل الأقوى على ما دونه وليس من باب التأويل الفاسد وهو صرف اللفظ عن ظاهر بدون دليل أو قربته.

وأما الجواب الثاني: فهو على فرض التسليم أن هذه الأدلة تحتمل كفر أهل المعاصي الكفر الأكبر فهي معارضة للمحكمات الثابتة في عدم كفرهم وحينئذ تكون من المتشابه لأنه لا تعارض بين نصوص الشرع كما تقرر فكل دليل يخالف المحكمات الثابتة يجب تأويله وحمله على ما يتفق مع هذه المحكمات أو رده إليها أو التوقف والعمل بالمحكمات.

ومن الأدلة أيضاً التي استدل بها الخوارج: الأدلة التي تنص على نفي الإيمان عمن ارتكب بعض الكبائر ومنها:

قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: "لا يزني الزاني حيث يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حيث يشربها وهو مؤمن"[1].

وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: "والله لا يؤمن، والله لا يؤمن والله لا يؤمن، قيل من يا رسول الله ؟ قال: الذي لا يأمنُ جارُهُ بوائقَه – شره –"[2].

ويجاب على هذا بجوابين:

الأول: عدم التسليم بأن هذه النصوص وما في معناها دالة على كفر أصحاب الكبائر لأن نفي الإيمان لا يقتضي الكفر بإطلاق، وإنما يطلق ويراد به نقصان الإيمان وعدم كماله، والدليل على ذلك أن النبي ﷺ وإن نفى الإيمان في قوله: (لا يزني الزاني

(١) أخرجه البخاري، ح ٦٧٧٢، ومسلم، ح ٥٧، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري، ح ٦٠١٦.

حين يزني وهو مؤمن) فقد أثبته في موضع آخر حين قال: "ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق" ومقتضى الجمع بين النصوص أن يقال إن ما نفاه النبي ﷺ غير ما أثبته فالذي نفاه هو كمال الإيمان والذي أثبته هو أصل الإيمان، والتعبير بنفي الشيء وإرادة نفي الكمال أمر معروف في استعمال الناس كما يقال: لا سعادة في هذه الحياة، والمراد نفي كمال السعادة لا مطلق السعادة، وكما يقال لا خير في هذا الولد، والمراد نفي كمال الخير لا مطلق الخير، وعليه فكل حديث ورد فيه نفي الإيمان عمن ارتكب كبيرة فلا يقتضي التكفير بإطلاق، وإنما المراد به نفي كمال الإيمان والتحذير من المعاصي لكونها تنقص إيمان المؤمن.

وأما الجواب الثاني: **فهو على فرض التسليم بإن هذه الأدلة محتملة لمعنى ما ذهبتم اليه من كفر مرتكب الكبيرة فإنها تكون من المتشابهات لمعارضتها للمحكمات الثابتة في عدم كفر مرتكب الكبيرة وقد تقرر أن من صور المتشابهات ما عارض المحكمات والواجب حينئذٍ ردها إلى هذه المحكمات كما أمر الله تبارك وتعالى.**

● **وأما الأمر الثاني الذي يتكون منه قول أهل السنة في اسم مرتكب الكبيرة**: وهو كونه ناقص الإيمان، فهو مبني على أن الأعمال عند السلف من الإيمان، إذ هو قول وعمل واعتقاد فإذا صح هذا علم أن من ترك واجباً نقص إيمانه بقدره، لأنه ترك جزءاً من الإيمان.

ومن الأدلة على أن مرتكب الكبيرة يكون ناقص الإيمان ما يلي:

١) ما رواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[(١)].

٢) ما رواه أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يؤمن أحدكم

---

(١) سبق تخريجه

حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"[1].

٣) وعنه أيضاً ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: "لا إيمان لمن لا أمانه له"[2].

وجه الدلالة من هذه الأحاديث ونحوها: أنها نفت الإيمان عن مرتكبي بعض الكبائر كالزاني والسارق وشارب الخمر والخائن فدل ذلك على أن مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان، لأنه بالإجماع أن المنفي فيها ليس أصل الإيمان بأن يكون كافراً، فلم يبق إلا نفي كماله الواجب، وإلا ما كان للحديث معنى[3].

وقد أجمع الصحابة والتابعون لهم بإحسان على أن مرتكب الكبيرة، ناقص الإيمان، وأنه فاسق بكبيرته[4]، ولهذا كانوا يردون شهادة الفاسق، ويقبلون شهادة العدل[5].

ومن الأدلة على أن مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان اللوازم الباطلة التي تلزم القائلين بأنه كامل الإيمان ومنها أن يكون إيمان اتقى الناس كإيمان افجر الناس وهذا باطل معلوم البطلان وبطلان اللازم دليل على بطلان الملزوم.

هذا وقد خالف في هذه المسألة المبنية على الأدلة المحكمة: غلاة المرجئة الذين فتحوا للفساق أبواب الشر، وهونوا عليهم أمر المعاصي، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، وزعموا أن الموحد لا يدخل النار أبداً، وإن ركب العظائم وترك الفرائض وعمل الكبائر[6]، مستدلين ببعض النصوص العامة المخالفة للنصوص المحكمة

---

(١) أخرجه البخاري، ح ١٣.

(٢) المسند ٤/ ٣٠٩، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧١٧٩).

(٣) ينظر: الإيمان للقاضي أبي يعلى، ص٣٩٢.

(٤) ينظر: الفتاوى ٧/ ٧٦١، التمهيد ١٧/ ٢٢.

(٥) ينظر: الفصل لابن حزم ٣/ ٢٨٩.

(٦) ينظر: التنبيه للمطلي، ص١٣٩.

ومنها ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ:١٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه:٤٨].

فأما الجواب على استدلالهم بالآية الأولى فيقال: إنه ليس فيها ما يدل على أنه لا يعاقب أي عقاب إلا الكافر كفراً أكبر، وقد ذكر بعض المفسرين أن معناها: وهل يجازى ويعاقب مثل هذا الجزاء الذي حصل لسبأ بسلب النعمة وحصول النقمة إلا الكفور(١).

ثم لو فُرض أن فيها نوع احتمال لما ذكروه من أنه لا يُجازى إلا الكفور، فإن هناك نصوصاً أخرى محكمة تجعلنا نقطع بدخول بعض أهل الذنوب في النار والعفو عن بعضهم(٢)، **وحينئذٍ يكون الاستدلال بها على ما ذهبوا إليه معارض للمحكمات وما عارض المحكمات فهو من المتشابه كما تقرر.**

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه:٤٨]، فالجواب عليه: بأنه ليس فيه دليل على أن العذاب لا يصيب إلا الكفار، بل معنى الآية كما ذكر بعض المفسرين: أن العذاب المتمحض والخلود في النار هو لمن كذب بآيات الله ورسله، وأعرض عن قبولها والإيمان بها(٣).

وليس في الآية ما يدل على أن عصاة الموحدين لا تمس أحداً منهم النار فضلاً عن يعارض بها الأدلة المحكمة الواضحة التي تنص على مؤاخذة العصاة كما سبق بيانه قريباً ويضاف على ذلك نصوص الشفاعة.

وبهذا العرض يتضح أن المذهب الحق في مسمى مرتكب الكبيرة هو ما ذهب

---

(١) ينظر: معالم التنزيل للبغوي ٣/ ٥٥٥، تفسير ابن كثير ٥/ ٥٤٣، فتح القدير للشوكاني ٣/ ٣٦٨.

(٢) ينظر: النبوات لشيخ الإسلام، ص١٠٦.

(٣) ينظر: معالم التنزيل للبغوي ٣/ ٣١٩، تفسير ابن كثير ٥/ ٥٤٣، فتح القدير للشوكاني ٣/ ٣٦٨.

إليه أهل السنة وهو أنه مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته أو أنه مؤمن ناقص الإيمان فهم لم يسلبوا منه مطلق الإيمان.

المبحث الثاني

تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالله

وتحتـه مطلبـــــان:

- المطلب الأول : مسألة الإيمان بتوحيد الألوهية.
- المطلب الثاني : مسألة الإيمان بأسماء الله وصفاته.

* *　　* ** *　　* *

المطلب الأول
مسألة الإيمان بتوحيد الألوهية

ومسألة الإيمان بتوحيد الألوهية: من أعظم المسائل وذلك لأنه التوحيد الذي بعث الله الرسل وأنزل الكتب من أجله، وهو الذي وقع فيه النزاع والخصام بين الرسل وأممهم، وانقسم الناس بسببه إلى فريقين: مؤمنين وكافرين، فشرع من أجله الجهاد لأعدائه وإقامته.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام: "والقرآن كله مملوء من تحقيق هذا التوحيد والدعوة إليه وتعليق النجاة والفلاح واقتضاء السعادة في الآخرة به،... وهذا التوحيد كثير في القرآن وهو أول الدين وآخره وباطن الدين وظاهره"(1).

وهو التوحيد المطلوب من العباد لأنه يتضمن توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات فمن أتى به فقد وحد الله في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله وربوبيته.

ولا يكون العبد موحداً التوحيد الذي ينجي صاحبه في الدنيا من عذاب القتل والأسر، وفي الآخرة من عذاب النار بمجرد اعتقاده أن الله هو رب كل شيء وخالقه ومليكه، وأنه المدبر للأمور جميعاً، فإن مثل هذا التوحيد كان يُقِرُ به المشركون الذين أمر الرسول ﷺ بقتالهم، بل لابد مع ذلك من توحيد الألوهية الذي هو الغاية العظمى من بعثة الرسل - عليهم الصلاة والسلام -، والذي من أجله خلق الله الخلق، وجعل الجنة والنار، وفرق الناس شقي وسعيد، وأبرار وفجار.

وهذا ما قرره شيخ الإسلام وانتصر له في كثير من كتبه ومؤلفاته، وحكى عليه إجماع العلماء واتفاق أهل الأديان والملل حيث قال: "وأما التوحيد الذي ذكره الله في كتابه وانزل به كتبه وبعث به رسله واتفق عليه المسلمون من كل ملة فهو كما قال

---

(1) منهاج السنة ٥/ ٣٤٧-٣٤٩.

الأئمة: شهادة أن لا إله إلا الله وهو عبادة الله وحده لا شريك له...

ثم قال: وهذا هو الإسلام فإن الإسلام يتضمن أصلين: أحدهما: الاستسلام لله والثاني: أن يكون ذلك له سالماً فلا يشركه أحد في الإسلام له وهذا هو الاستسلام لله دون ما سواه"[1].

هذا وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن حقيقة التوحيد الذي دعت إليه الرسل ونزلت به الكتب هو توحيد الألوهية وهو: عبادة الله وحده لا شريك له والبراءة من كل معبود سواه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦] وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر:٦٥-٦٦].

إلى غير ذلك من الآيات التي تدل على أن المقصود الأعظم من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، هو توحيد الألوهية الذي هو مفتاح دعوة الرسل، ومع أهمية هذا التوحيد وظهوره فقد كان الخلاف في مسائله كثيراً وشديداً ومن ذلك على سبيل التمثيل ما يلي:

المسألة الأولى: مسألة دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه المسؤول:

للدعاء في الدين منزلة جليلة ودرجة سامية رفيعة؛ إذ الدعاء هو العبادة ولبها ومخها وروحها، وقد أمر الله به فقال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠].

وقال رسول الله ﷺ: "ليس شيء أكرم على الله تعالى من الدعاء"[2].

(١) الفتاوى الكبرى ٦/ ٥٦٦.

(٢) رواه أحمد في المسند، ح ٨٧٤٨، والحاكم في مستدركه، ح ١٨٠١، وقال حديث صحيح لم يخرجاه.

ولهذا يعتقد أهل السنة والجماعة أن إفراد الله به - الدعاء - عبادة وتوحيد وصرفه لغيره شرك وتنديد.

والدعاء يطلق في الكتاب والسنة ويراد به العبادة والثناء تارة، ويطلق فيهما ويراد به دعاء الطلب والمسألة تارة أخرى.

ولذلك قسمه أهل العلم إلى قسمين:

١) دعاء العبادة أو الثناء:

وهو متعلق بجنس العبادة؛ إذ إن كل عبادة يعملها العبد فلسان حاله يطلب من الله تعالى جنته ورضوانه، ويسأله البعد عن سخطه ونيرانه، ولهذا سمي دعاءً.

٢) دعاء المسألة أو الطلب:

دعاء المسألة هو أن يطلب العبد من ربه جلب مرغوب، أو دفع مرهوب[(١)].

ويدخل في دعاء المسألة: الاستعانة، والاستعاذة، والاستغاثة، والاستجارة.

قال الخطابي ــ رحمه الله ــ: "ومعنى الدعاء: استدعاء العبد ربه ﷻ العناية، واستمداده إياه المعونة. وحقيقته: إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة. وهو سمة العبودية، واستشعار الذلة البشرية، وفيه معنى الثناء على الله ﷻ وإضافة الجود والكرم إليه"[(٢)].

ويمكن حصره في الحالات الآتية:

١) سؤال الله ودعاؤه كقول: اللهم ارحمني واغفر لي، فهذا من العبادة لله.

٢) سؤال غير الله فيما لا يقدر عليه المسؤول: كأن يطلب من ميت أو غائب

---

(١) ينظر: الاستغاثة لابن تيمية ٢/ ٤٥٢، تيسير العزيز الحميد، ص١٨٠، فتح المجيد ٢/ ٣٠١، مجموعة الرسائل ٥/ ٥٩٤.

(٢) شأن الدعاء، ص٤.

أن يطعمه، أو ينصره، أو يغيثه، أو يشفي مريضه، فهذا شرك أكبر.

٣) سؤال غير الله فيما يقدر عليه المسؤول: كأن يطلب من حي قادر حاضر أن يطعمه، أو يعينه فهذا جائز.

قال شيخ الإسلام: "وقد مضت السنة أن الحي يطلب منه الدعاء كما يطلب من سائر ما يقدر عليه، وأما المخلوق الغائب والميت فلا يُطلب منه شيئاً"[(١)].

ومما ينبغي معرفته أن كل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة فكل سائل راغب راهب فهو عابد للمسئول، وكل عابد له فهو أيضاً راغب راهب يرجو رحمته ويخاف عذابه، فكل عابد سائل وكل سائل عابد فأحد الاسمين يتناول الآخر عند تجرده عنه ولكن إذا اجتمعا فإنه يراد بالسائل الذي يطلب جلب المنفعة ودفع المضرة بصيغ السؤال والطلب، ويراد بالعابد من يطلب ذلك بامتثال الأمر وإن لم يكن في ذلك صيغ سؤال[(٢)].

ومع أن المواضع التي ذكر فيها دعاء المشركين لأوثانهم فالمراد به دعاء العبادة المتضمن لدعاء المسألة إلا أن الأصل إذا أطلق الدعاء فالمراد به دعاء المسألة والطلب.

وإذا تقرر أن الدعاء عبادة فلا يُدعى مع الله أحدٌ كائنا من كان، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، ولا ولي صالح، ولا من دونهم من الخلق، إذ الله وحده هو المستحق لأن يُدعى رغبة ورهبة وخوفاً وطمعاً، وهو الذي يصمد إليه في الحوائج ويقصد بالاستعانة والسؤال.

ولهذا فقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على التحذير من صرف الدعاء لغير الله وبيان أن الدعاء بنوعيه أعظم مسألة خالف فيها الرسول ﷺ المشركين، وهو أغلب شركهم، وإنه أصل شرك العالم، بل إنه لم يرد في القرآن التحذير من أمر

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ص١٦٥.

(٢) ينظر: الفتاوى ١٠/ ٢٣٩، ص٢٤، ١٥/ ١١.

مثل ما ورد في التحذير من الشرك في الدعاء والأمر بضده وهو إخلاصه العبادة لله تعالى.

فأما الكتاب: فقد جاءت آيات كثيرة تبين أن الدعاء والاستعاذة والاستغاثة لا تكون إلا بالله وحده لا شريك له، وأن الآلهة الباطلة التي عبدت من دونه لا تملك لنفسها نفعًا ولا ضرًا، فكيف يرجو العبد منها شيئًا لا تملكه، وذلك سدًا لذريعة التعلق بها، أو اعتقاد نفع فيها(١).

ومن هذه الآيات على سبيل التمثيل ما يلي:

﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس:١٠٦].

وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴾ [الشعراء:٢١٣].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[القصص:٨٨].

وجه الدلالة من هذه الآيات: أن الله سبحانه وتعالى نهى نبيه محمداً ﷺ أن يدعو غيره ولا شك أن هذا أبلغ ما يكون من النهي لأن تحذير الله لرسوله ﷺ من دعاء غيره مع أنه معصوم فغيره من باب أولى.

قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن:١٨].

وجه الدلالة: قوله: ﴿أَحَدًا﴾ فهي نكرة في سياق النهي، والنكرة في سياق النهي تعم فهي عامة في النهي عن دعاء أي شيء كائناً من كان سواء كان ملكاً مقرباً، أو نبياً مرسلاً، وغيرهما من باب أولى.

قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء:٥٦-٥٧].

---

(١) دعوة التوحيد لمحمد خليل هراس، ص٥ وما بعدها باختصار.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ۖ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤﴾ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف:٤-٦].

وجه الدلالة من هذه الآيات: أنها بينت بيانًا شافيًا محكماً قاطعًا للعذر أن غير الله لا يُدعى لأنه إلى جانب أنه لا ينفع ولا يضر لم يخلق شيئًا بالاستقلال، كما لم يخلق شيئًا بالشركة، وليس عند المشركين أي دليل على ما يفعلون، ثم بينت الآيات ضلال من يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة، بل نصَّت على أن المدعو غافل عن دعاء الداعي، مما يبين عجزه وضعفه وشدة احتياجه إلى ربه وخالقه.

ومثل هذه الآيات ما جاء في قوله تعالى: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٣-١٤].

فقد أخبر الله فيها عن حال المدعوّين من دونه من الملائكة والأنبياء وغيرهم بما يدل على عجزهم وضعفهم، وأنهم قد انتفت عنهم الأسباب التي تكون في المدعو، وهي الملك، وسماع الدعاء، والقدرة على استجابته، فمتى لم توجد هذه الشروط تامة بطلت دعوته، فكيف إذا عدمت بالكلية[1].

وأما الأحاديث فهي أيضاً كثيرة ومتضافرة في النهي عن دعاء غير الله والتحذير من مغبة ذلك وخطره ومنها ما يلي على سبيل التمثيل:

ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبدالله بن مسعود مرفوعاً: "من مات وهو يدعو من دون الله نداً دخل النار"[2].

---

(١) ينظر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، ص١٨٨.

(٢) البخاري، ح ٤٢٢٧، واللفظ له، ومسلم، ح ٨٦، واللفظ له.

وما أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود أيضاً أن رجلاً قال: يا رسول الله أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: "أن تدعو لله نداً وهو خلقك"(١).

وما رواه ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال: "إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله... الحديث"(٢).

وجه الدلالة: أنه لو جاز سؤال غير الله لقال: واسألني واستعن بي، بل أتى ﷺ بمقام الإرشاد والإبلاغ والنصح لابن عمه بتجريد إخلاص السؤال والاستعانة على الله تعالى.

وأما الإجماع: فقد حكى شيخ الإسلام أكثر من مرة اتفاق المسلمين على حرمة دعاء غير الله وإنه من الشرك ومنها قوله ــ رحمه الله ــ: "ومن الشرك أن يدعو العبد غير الله كمن يستغيث في المخاوف والأمراض والفاقات بالأموات والغائبين. فيقول: يا سيدي الشيخ فلان! لشيخ ميت أو غائب، فيستغيث به، ويستوصيه، ويطلب منه ما يطلب من الله من النصر والعافية؛ فإن هذا من الشرك الذي حرمه الله ورسوله باتفاق المسلمين"(٣).

وقال أيضاً: "وأما زيارة قبور الأنبياء والصالحين لأجل طلب الحاجات منهم أو دعائهم والإقسام بهم على الله أو ظن أن الدعاء أو الصلاة عند قبورهم أفضل منه في المساجد والبيوت فهذا ضلال وشرك وبدعة باتفاق أئمة المسلمين"(٤).

وقال أيضاً: "سؤال الميت والغائب نبياً كان أو غيره من المحرمات المنكرة باتفاق المسلمين"(٥).

---

(١) السابق، ح ٧٠٩٤، واللفظ له، السابق، ح ٩٢.

(٢) رواه أحمد، ح ٢٦٦٤، والترمذي، ح ٢٥١٦، واللفظ له، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) الفتاوى ١١/ ٦٦٣-٦٦٤.

(٤) المرجع السابق ١٧/ ٤٧١.

(٥) الرد على البكري ١/ ٣٣١.

بل إنه أزال ـ رحمه الله ـ الوهم عمن ظن جواز اتخاذ الملائكة والنبيين وسائط بينه وبين الله وقرر أن ذلك من الكفر المجمع عليه بين المسلمين حيث قال: "فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين"(١).

بل وأكَّد أن القرون الثلاثة المفضلة، لم يكن أحد منهم يدعو الأنبياء والصالحين ويسألهم ويستغيث بهم لا في مغيبهم ولا عند قبورهم حيث قال: "ولم يكن أحدٌ من سلف الأمة في عصر الصحابة ولا التابعين ولا تابعي التابعين يتحرون الصلاة والدعاء عند قبور الأنبياء، ويسألونهم، ولا يستغيثون بهم، لا في مغيبهم ولا عند قبورهم، وكذلك العكوف. ومن أعظم الشرك أن يستغيث الرجل بميت أو غائب كما ذكره السائل ويستغيث به عند المصائب فيقول: يا سيدي فلان! كأنه يطلب منه إزالة ضره أو جلب نفعه، وهذا حال النصارى في المسيح وأمه وأحبارهم ورهبانهم"(٢).

ومن العجيب أنه مع وضوح هذه المسألة إلا إن الشيطان قد سوَّل لفئام من الناس صرف هذه العبادة لغير الله تعالى بأساليب شتى من أعظمها أنه سماها لهم بغير اسمها لاستحسانها فسماها بالتوسل تارة وباسم الشفاعة تارة أخرى ولهذا فقد انتشر الشرك في الدعاء حتى أصبح من العبادات التي يتقرب بها إلى الله! فيا لله العجب كيف يُجعل الشرك الأكبر عبادة يُتقرب بها إلى الله؟!

ومن أعظم الفرق غلواً في هذا الأمر الرافضة ويليهم الصوفية!

والذي يتأمل كتب الرافضة وأقوالهم يجدها طافحة بالشرك، فانظر مثلا تقعيد العاملي الرافضي وهو يقسم الدعاء فيقول: "إن الدعاء والاستغاثة بغير الله تعالى

---

(١) الفتاوى ١/ ١٢٤.

(٢) المرجع السابق ٢٧/ ٨٢.

يكون على وجوه ثلاثة:

الأول: أن يهتف باسمه مجرداً، مثل أن يقول: يا محمد، يا علي، يا عبد القادر، يا أولياء الله، يا أهل البيت، ونحو ذلك.

الثاني: أن يقول: يا فلان كن شفيعي إلى الله في قضاء حاجتي، أو أدع الله أن يقتضيها، أو ما شابه ذلك.

الثالث: أن يقول: يا فلان اقض ديني، أو اشف مريضي، أو انصرني على عدوي، وغير ذلك.

وليس في شيء من هذه الوجوه الثلاثة مانع ولا محذور فضلاً عما يوجب الإشراك والتكفير"[1].

وكتب بعض الشيعة إلى إمامه يشتكي ويسأل: إن الرجل يحب أن يفضي إلى إمامة ما يحب أن يفضي إلى ربه، فجاء الجواب: إذا كانت لك حاجة فحرك شفتيك، فإن الجواب يأتيك[2].

وهذا صريح في دعاء الإمام والتوجه له فهو قاضي الحاجة، ومنفس الكرب كما يزعمون تعالى الله عما يقولون.

إلى غير هذه الألفاظ الشركية التي تدل على أنهم ضلوا ضلالاً بعيداً كما أنها تدل على عدم تعظيمهم لله ﷻ بل أنهم يعظمون أئمتهم أكثر من تعظيمهم لله.

ولهذا أشار الشهرستاني[3] إلى أن غلاة الرافضة أخرجوا أئمتهم من حدود

---

(١) كشف الارتياب، ص٢٧٤.

(٢) ينظر: بحار الأنوار ٩٤/ ٢٢.

(٣) أبو الفتح الشهرستاني محمد بن عبدالكريم بن أحمد من أهل شهرستانة. كان متكلماً، أصولياً، عارفاً بالأدب والعلوم المهجورة، وهو متهم بالإلحاد والميل إليهم. غال في التشيع، وتوفي في أواخر شعبان سنة ٥٤٨هـ.

=⇦

المخلوقين إلى مقام الألوهية، بل إنهم يشبهون الأئمة بالآلهة وقد يكون العكس(١).

وممن ضل في هذا الباب أيضاً الصوفية مع اختلاف طبقاتهم فمنهم الغلاة الذين قد يصلون إلى ما وصل إليه الرافضة كالذين زعموا أن رسول الله ﷺ هو المظهر الذي حل فيه الإله ثم هذا الحلول ليس خاصاً بالرسول ﷺ بل تعداه للأولياء من بعده كما يقول الحلاج(٢) وابن عربي(٣)(٤).

وأخف منهم حالاً من جعل التوجه للرسول ﷺ بالدعاء أو الاستغاثة والتوسل ونحوها.

قال ابن الحاج: "وأمَّا عظيم جناب الأنبياء، وَالرسلِ - صلوات اللهَّ وسلامه عليهم أجمعين - فيأْتي إليهم الزَائر ويتعيَّن عليه قصدهم من الأماكنِ البعيدة، فإذا جاء إليهم فلْيَتَّصفْ بالذل، والانكسار، والمسكنة، والفقر، والفاقة، والحاجة، والاضطرار، والخضوع ويحضر قلبه وخاطره إليهم، وإلى مشاهدتهم بعين قلبه لا بعين بصره؛ لأنهم لا يبلون ولا يتغيرون، ثم يثني على الله تعالى بما هو أهله، ثم يصلي عليهم ويترضى عن

= ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان ١/ ٤٨٢، ومفتاح السعادة ١/ ٢٦٤، وتاريخ حكماء الإسلام، ص١٤١.

(١) ينظر: الملل والنحل ١/ ١٧٣.

(٢) هو: الحسين بن منصور بن محمي ويقال: أبو مغيث: فيلسوف، ما روى ولله الحمد شيئاً من العلم وكانت له بداية جيدة وتأله وتصوف ثم انسلخ من الدين وتعلم السحر وأراهم المخاريق أباح العلماء دمه، فقتل سنة ٣٠٩هـ.

ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣١٣، ولسان الميزان ٣/ ٢١١.

(٣) محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي، أبو بكر، المشهور بابن عربي، كان ذكياً كثير العلم شاعراً، وقد كتب الكتب في تصوف أهل الوحدة، ومنها كتاب الفصوص المليء بالإلحاد، توفي سنة ٦٣٨هـ.

ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ١٣/ ١٥٦، السير ٢٣/ ٤٨، ٤٩، فوات الوفيات ٣/ ٤٣٥-٤٤٠، لسان الميزان ٥/ ٣١١-٣١٥، شذرات الذهب ٥/ ١٩٠-٢٠٢.

(٤) ينظر: محبة النبي بين الاتباع والابتداع، ص١٧٣.

أصحابهم، ثم يترحم على التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم يتوسل إلى الله تعالى بهم في قضاء مآربه ومغفرة ذنوبه ويستغيث بهم ويطلب حوائجه منهم ويجزم بالإجابة ببركتهم ويقوى حسن ظنه في ذلك فإنهم باب الله المفتوح، وجرت سنته ﷻ في قضاء الحوائج على أيديهم وبسببهم، ومن عجز عن الوصول إليهم فليرسل بالسلام عليهم، وذكر ما يحتاج إليه من حوائجه ومغفرة ذنوبه وستر عيوبه إلى غير ذلك، فإنهم السادة الكرام، والكرام لا يردون من سألهم ولا من توسل بهم، ولا من قصدهم ولا من لجأ إليهم هذا الكلام في زيارة الأنبياء، والمرسلين عليهم الصلاة والسلام عموماً" [(١)].

ومن العجيب أن السبكي قرر الإجماع على جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ، وزعم أن الاستغاثة، طلب الغوث بالدعاء ونحوه - أي طلب الدعاء من النبي ﷺ وطلب المقصود منه - وكذا قرر القسطلاني [(٢)] وابن حجر المكي [(٣)(٤)].

وقال البكري: "كل من توسل لله بنبيه في تفريج كربة فقد استغاث به سواء كان حياً أو ميتاً، ومن سأله وطلبه فقد استغاث به، فاقتضى ذلك أنه يطلب منه حياً وميتاً كل شيء كما يطلب من الله" [(٥)].

إلى غير ذلك من الأقوال الشنيعة التي تدل على أن هذه المسألة اعني:

---

(١) المدخل ١/ ٢٥٢.

(٢) أحمد بن محمد بن عبدالملك القسطلاني، له شرح على صحيح البخاري أسماه (إرشاد الساري) توفي سنة ٩٢٣هـ.

ينظر ترجمته في: الأعلام ١/ ٢٣٢، ومعجم المؤلفين ٢/ ٨٥.

(٣) أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الشافعي، أبو العباس الصوفي، تلقى العلم في الأزهر، صاحب التآليف العديدة التي سار فيها على طريقة أهل الكلام، توفي سنة ٩٧٤هـ.

ينظر ترجمته في: شذرات الذهب ٨/ ٣٧٠، الأعلام ١/ ٢٣٤.

(٤) ينظر: شفاء السقام، ص١٧١-١٨٧، المواهب اللدنية ٢/ ٣٩٢، الجوهر المنظم، ص١٧٥.

(٥) نقلاً من الرد على البكري، لشيخ الإسلام ١/ ٣٦٢.

مسألة دعاء غير الله أصبحت مع وضوحها وكثرة أدلتها المحكمة تخفى على بعض أهل العلم فضلاً عن العامة!

وهنا يأتي سؤال!

هل استدل هؤلاء بالكتاب والسنة لما ذهبوا إليه؟

الجواب: نعم، قد استدلوا بأدلة في حقيقتها غير دالة على ما ذهبوا إليه بل أن بعضها يصلح دليلاً على نقيض مذهبهم الباطل فضلاً عن أن يكون دليلاً على صحة مذهبهم بل فضلاً على أن يُعارض به المحكمات الثابتة من الكتاب والسنة والإجماع على نقيض قولهم.

أذكر منها على سبيل التمثل ما يلي:

١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران:١٦٩]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [البقرة:١٥٤].

قالوا: إن الآية دلت على أن الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون، والأنبياء أولى بالحياة من الشهداء، لشرفهم وفضلهم، فهم أفضل وأعلى منزلاً، والأحياء يجوز دعاؤهم والاستغاثة بهم، وما دام الأمر كذلك فالأنبياء يُدعون ويستغاث بهم، كما قاله السبكي وغيره[١].

يقول الزهاوي العراقي[٢] في معرض كلامه على جواز دعاء الأنبياء واستدلاله على ذلك، قال: هذا نداء للنبي ﷺ بعد وفاته، والنبي حي في قبره وليست

---

(١) ينظر: شفاء السقام للسبكي، ص٢٠١ وما بعدها، مصباح الأيام لعلوي الحداد، ص٢٦، شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق للنبهاني، ص١٤٧-١٤٨، الدرر السنية، ص٨.

(٢) هو: إبراهيم أدهم بن صالح الزهاوي: شاعر عراقي. مولده ووفاته ببغداد، توفي سنة١٣٨٢هـ.
ينظر: شعراء بغداد ١/ ١١٣، ومعجم المؤلفين العراقيين ١/ ٣٧.

درجته دون درجة الشهداء الذين صرح الله تعالى بأنهم ﴿أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [1].

ويجاب على هذا بجوابين:

الأول: عدم التسليم بأن هذه الآية تدل على جواز دعاء غير الله -سبحانه-، ولو تأمل المستدل بهذه الآية لوجد أنها دالة على نقيض قوله وذلك أن الله تعالى اثبت فيها حياة الشهداء، لكنه تعالى أضاف قيداً لهذه الحياة، ينقض قوله ويخالفه، فيكون دليله عليه بهذا الوجه وبغيره كما يلي:

١) أن الله قد نص على أنهم أحياء عند ربهم، وهذه العندية إما أن تكون عندية حقيقة حسية، أو هي معنوية مجازية[2].

فان كان المراد الأول ومعناه أنهم موجودون بحياتهم عند الله فوق الخلائق فهو رد واضح عليهم، وذلك أن مسلماً من المسلمين لن يبيح لنفسه ولدينه أن يدعو مخلوقاً نائياً غائباً عنه واقعاً في أقصى مكان، ولا شك أن عيسى مرفوع إلى الله ولا يرى أحد جواز أو إمكان دعوته لهذا، بل كان الأنبياء أحياء موجودين بين اظهر أقوامهم وما كان ذلك مسوغاً لجواز دعاءهم من كل مكان أو في كل مكان.

ولو قلنا أن هذا العندية مجازية معنوية بمعنى أنهم أحياءٌ في حكم ربهم وشهادته وجزائه وان لم يكونوا أحياءً في الواقع ولا عند الخلق ولا في المشاهدة، فالآية خارجة عما نحن فيه بعيدة عن استدلالهم، وتكون رداً عليهم ونقضا لمذهبهم، ذلك أن المعنى حينئذ أن الشهداء في الواقع أموات حقيقة كما تدل هذه اللفظة ولكن حكمهم عند الله حكم الأحياء، بل هم أفضل لأنهم باعوه تعالى أنفسهم فكأنهم ما ماتوا وكأنهم ما زالوا يعملون، ثواباً لهم لان اثر جهادهم لا يزال باقياً، ولا يزال حياً مشهوداً فكأنهم هم الباقين، وهم في الحقيقة أموات لا يسمعون، ولا يدعون، ولا يرجون.

---

(١) نقلاً عن الضياء الشارق، ص٥٣٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد لابن عيسى ٢/ ١٦٠.

والآية على كلا الاحتمالين نقض صريح على دعاة الأموات أو مؤيديهم احتجاجاً بالآية الكريمة، ذلك أن الاحتمال الأول في الآية يدل على أن الشهداء ومن كان بحكمهم غائبون قصيون عن أهل الدنيا، لا يستطيعون الاتصال بهم، فهم في عالم وأولئك في عالم آخر، والعالمان مختلفان متباينان، ودعاء أمثال أولئك جهل وضلال، ولو راح احد يدعو المسيح ابن مريم ويستغيثه بحجة أن الله رفعة إليه وانه حي عنده لكان ضالاً جاهلاً.

وكذا لو دعا الحور العين والولدان المخلدين بحجة إنهم أحياء، والأحياء يدعون لكان ضالاً جاهلاً[1].

٢) أن الحياة المثبتة للأنبياء في قبورهم أكمل ولا شك من حياة الشهداء، ولكنها ليست كحياتهم قبل الموت، أو ليست كالحياة الدنيوية، بل هي حياة برزخية.

وعليه فان اقر المبتدعة بهذا لم يكن لهم في استدلالهم أي مستمسك، ولا وجه لقولهم.

وإن قالوا: حياتهم ليست برزخية ، بل هي كحياتهم في الدنيا قبل موتهم فهذا باطل، لم يقل به أحد، وتلزم منه لوازم باطلة يردها النقل الصريح والعقل الصحيح، وقد أبطل هذا القول الإمام ابن القيم في نونيته بمبطلات عدة[2].

يقول ابن عاشور: "قوله: ﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ دليل على أن حياتهم خاصة بهم ليست هي الحياة المتعارفة في هذا العالم أعني حياة الأجسام وجريان الدم في العروق ونبضات القلب، ولا هي حياة الأرواح الثابتة لأرواح جميع الناس، وكذلك الرزق يجب أن يكون ملائماً لحياة الأرواح وهو رزق النعيم في الجنة.

فان علقنا ﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ بقوله: ﴿أَحۡيَآءٌ﴾ كما هو الظاهر فالأمر ظاهر، وان

---

(١) ينظر: الصراع بين الإسلام والوثنية ٢/ ٣٩٢-٣٩٤.

(٢) توضيح المقاصد، لابن عيسى ٢/ ١٦٠ وما بعدها.

علقناه بقوله: ﴿يُرۡزَقُونَ﴾ فكذلك، لأن هذه الحياة لما كان الرزق الناشئ عنها كائنا عند الله كانت حياة غير مادية ولا دنيوية، وحينئذ فتقديم الظرف للاهتمام بكينونة هذا الرزق"[1].

وعليه فالمقدمة الأولى ناقضة لقولهم من جهة إثباتها أن حياتهم تلك مقيدة بأنها عند ربهم، وليست مطلقة لتكون كحياتهم قبل مفارقة الأرواح للأجساد.

وأما مقدمتهم الثانية وهي أن الأنبياء أحياء في قبورهم والحي يدعى، فليست على إطلاقها، إذ أن حياتهم برزخية ، ثم أن الحي لا يدعى إلا إذا كان قادرا موجوداً[2]، وبفساد مقدماتهم يكون فساد ما رتب عليها لازماً حتماً.

٣) إن الله اثبت عدم قدرتهم على التصرف، وافتقارهم لنفع ذواتهم وأنهم يرزقون، ومن هذه حاله لا يدعى وليس أهلاً للدعاء، فهو غير قادر على رزق نفسه فغيره من باب أولى.

يقول الشيخ عبداللطيف به عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ـ رحمه الله ــ: "وقد استدل بعض من يدعي العلم على مسالة تصرف الأولياء، وأنهم يُدعون بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ١٦٩﴾ [آل عمران:١٦٩]، وأبطل إيرادهم واستدلالهم بان القراءة إن كانت يَرزقون بالفتح فذاك متجه، وإلا فالآية حجة عليهم"[3].

ويقول الحسن ـ رحمه الله ـ: "أن الشهداء أحياء عند الله تعالى، تعرض أرزاقهم على أرواحهم فيصل إليهم الروح والفرح"[4].

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ص٨٥٨.

(٢) ينظر: فتاوى مهمة، ص٩٨.

(٣) ينظر: تحفة الطالب والجليس في كشف شبه داود بن جرجيس، ص٦٠.

(٤) ينظر: تفسير البغوي ١/ ١٦٨.

ويقول الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: "فجمع لهم إلى الحياة الدائمة منزلة القرب منه وأنهم عنده، وجريان الرزق المستمر عليهم وفرحهم بما أتاهم من فضلة"(١).

وهذه أوصاف تنفي وتُبعد عن المتصف بها قدرته على التصرف ونحوه، فجريان الرزق عليه ألزام قوي للمخالف بان مثله لا يدعى لعدم القدرة وللافتقار.

وخلاصة الأمر: أن آية الشهداء التي يستدلون بها على جواز دعاء الأموات هي في الحق وعند التأمل تدل على خلاف ما ذهبوا إليه، وخلاف ما قالوه، أي: تدل على بطلان دعاء الموتى وعلى تحريم الاتصال بهم ، وتحريم سؤالهم واستجدائهم فضلاً عن أن يُعارض بها المحكم الثابت.

الجواب الثاني: على فرض التسليم أن الآية تحتمل المعنى الذي ذهبتم اليه فإنه يعارض المحكم الثابت وحينئذٍ يكون من المتشابه لأن من صور المتشابه ما عارض المحكمات كما تقرر.

المسألة الثانية: اتخاذ القبور مساجد:

لا شك إن أعظم المقاصد التي جاءت بها الشريعة تحقيق التوحيد الخالص لله تعالى والبراءة من الشرك وأهله.

لذلك جاء بكل ما يقرب المرء لربه، ويحقق خالص التوحيد في قلبه، وبالنهي عن كل سبب يمكن أن يؤدي إلى نقصان ذلك التوحيد مهما صغر.

ولما كانت القبور محلاً لما قد يناله الشيطان من توحيد العباد، وتزيين عبادة أصحابها من دون الله، فقد جاء الشرع بالتحذير والنهي عن كل سبب يؤدي إلى الغلو في أصحابها من رفعها وتجصيصها والبناء عليها والصلاة عندها واتخاذها عيداً وأوثاناً، وإيقاد السروج عليها وغير ذلك من الأسباب المفضية إلى تعظيم المقبورين والغلو فيهم.

---

(١) ينظر: زاد الميعاد ٣/ ٢١٥.

فأما اتخاذ القبور مساجد فقد تنوعت وتضافرت الأدلة في النهي عن ذلك لكن يحسن قبل ذكر الأدلة بيان معنى اتخاذ القبور مساجد.

فقد قرر شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ أن اتخاذ القبور مساجد يتناول شيئين:

أحدهما: أن يُبنى عليها مساجد.

وثانيهما: أن يصلى عندها من غير بناء، وهو الذي خافه ﷺ وخافته الصحابة إذا دفنوه بارزاً – أي: رسول الله ﷺ، فقد خافوا أن يُصلى عنده فيُتخذ قبره مسجداً[(١)].

وبهذا يتقرر أن النهي عن اتخاذ القبور مساجد لا يقتصر على بناء القبور عليها بل يشمل تحري العبادة عندها من صلاة وغيرها.

وأما الأدلة على تحريم اتخاذ القبور مساجد فهي محكمة وكثيرة ومنها ما يلي:

١) ما رواه البخاري ومسلم من حديث عائشة وعبد الله بن عباس M قالا: (لما نزل برسول الله ﷺ أي: الموت – طفق يطرح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم كشفها عن وجهه، فقال: وهو كذلك "لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد" يحذر مثل ما صنعوا) [(٢)].

ووجه الدلالة: نهيه ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد في آخر حياته ثم أنه لعن وهو في الاحتضار من فعل ذلك من أهل الكتاب، وهذا يدل على حرصه ﷺ على تحذير أمته من الوقوع في ذلك لخطورته.

٢) ما رواه مسلم من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، قالت: فلولا ذاك أبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً"[(٣)].

---

(١) ينظر: الفتاوى ٢٧/ ١٦٠.

(٢) أخرجه البخاري، ح ٤٣٥، ومسلم، ح ٥٨١٥.

(٣) أخرجه مسلم، ح ٥٢٩.

٣) ما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ﷺ قال: "قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"(١).

ومن الأدلة على ذلك أيضاً الإجماع: فقد انعقد الإجماع على تحريم اتخاذ القبور مساجد ولا يقدح في الإجماع إطلاق الشافعي وغيره من العلماء الكراهة على النهي الوارد في الصلاة عند القبور واتخاذها مساجد حيث قال ـ رحمه الله ـ: "وأكره أن يُبنى على القبر مسجد وان يسوى أو يصلى عليه وهو غير مسوى أو يصلى إليه"(٢).

وقد أجاب على هذا الإشكال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ بقوله: "والذي ينبغي أن تحمل على كراهة التحريم، إحساناً للظن بالعلماء، وأن لا يُظن بهم أن يجوِّزوا فعل ما تواتر عن رسول الله ﷺ: لعن فاعله والنهي عنه"(٣).

وأما حكاية الإجماع فممن حكاه شيخ الإسلام ـ رحمه الله ــ حيث قال: "وقد اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء هذه المشاهد على القبور، ولا يشرع اتخاذها مساجد ولا يشرع الصلاة عندها، ولا يشرع قصدها لأجل التعبد عندها بصلاة أو اعتكاف أو استغاثة أو ابتهال أو نحو ذلك"(٤).

بل إنه ـ رحمه الله ـ جزم بنفي النزاع بين السلف في ذلك فقال: "ولا نزاع بين السلف والأئمة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد"(٥).

وأجاب على سؤال من سأله عن صحة الصلاة في المسجد إذا كان فيه قبر؟ وهل يهدم القبر، أو يُعمل عليه حاجز أو حائط؟ فقال: "الحمد لله، اتفق الأئمة

---

(١) أخرجه البخاري، ح ٤٣٧، ومسلم، ح ٥٣٠.

(٢) الأم ٣/ ٤١٣.

(٣) إغاثة اللهفان لابن القيم، ص١٩٢.

(٤) الفتاوى ٢٧/ ٤٤٨.

(٥) المرجع السابق ٢٤/ ٣٠٢.

أنه لا يُبنى مسجدٌ على قبر، وأنه لا يجوز دفن ميت في مسجد. فإن كان المسجد قبل الدفن غُير: إما بتسوية القبر، أو بنبشه إن كان جديداً. وإن كان المسجد بُني بعد القبر لا يصلى فيه فرض، ولا نفل، فإنه منهيٌ عنه"[1].

وغير ذلك من الأدلة البينة الواضحة التي يعجب الإنسان معها ويتساءل كيف يخفى على الناس خطأ هذا الفعل مع وضوح أدلته وكثرتها؟

ويجيب على هذا التساؤل الإمام الشوكاني بقوله: "واعلم أن ما حررنا وقررنا من أن كثيراً مما يفعله المعتقدون في الأموات يكون شركاً، قد يخفى على كثيرٍ من أهل العلم، **وذلك لا لكونه خفياً في نفسه، بل لإطباق الجمهور على هذا الأمر**، وكونه قد شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير وهو يرى ذلك ويسمعه ولا يرى ولا يسمع من ينكره، بل ربما يسمع من يرغب فيه ويندب الناس إليه، وينضم إلى ذلك ما يظهره الشيطان من قضاء حوائج من قصد بعض الأموات الذين لهم شهرة، وللعامة فيهم اعتقاد، وربما يقف جماعة من المحتالين على قبر ويجلبون الناس بأكاذيب يحكونها عن ذلك الميت ليستجلبوا منهم النذور، ويَستدرّوا منهم الأرزاق، ويقتنصوا النحائر، ويستخرجوا من عوام الناس ما يعود عليهم وعلى من يعولونه، ويجعلوا ذلك مكسباً ومعاشاً، وربما يُهولون على الزائر لذلك الميت بتهويلات، ويجمِّلون قبره بما يعظم في عين الواصلين إليه، ويوقدون في المشهد الشموع، ويوقدون فيه الأطياب، ويجعلون لزيارته مواسم مخصوصة يتجمع فيها الجمع الجمٌّ؛ فينبهر الزائر، ويرى ما يملأ عينه وسمعه من ضجيج الخلق وازدحامهم وتكالبهم على القُرْبِ من الميت، والتمسح بأحجار قبره وأعواده، والاستغاثة به، والالتجاء إليه وسؤاله قضاء الحاجات، ونجاح الطلبات، مع خضوعهم واستكانتهم وتقريبهم إليه نفائس الأموال ونحرهم أصناف النحائر؛ فبمجموع هذه الأمور مع تطاول الأزمنة، وانقراض القرن بعد القرن، يظن الإنسان في مبادئ عمره وأوائل أيامه أن ذلك من أعظم القربات، وأفضل

---

(١) الفتاوى ٢٢/ ١٩٤، ١٩٥.

الطاعات، ثم لا ينفعه ما تعمله من العلم بعد ذلك، بل يذهل عن كل حجة شرعية تدل على أن هذا هو الشرك بعينه، وإذا سمع من يقول ذلك أنكره، ونبا عنه سمعه، وضاق به ذرعه، لأنه يبعد كل البعد أن ينقل ذهنه دفعه واحدة في وقت واحد عن شيء يعتقده من أعظم الطاعات، إلى كونه من أقبح المقبِّحات، وأكبر المحرمات، مع كونه قد درج عليه الأسلاف، ودبّ فيه الأخلاف، وتعاودته العصور، وتناوبته الدهور، وهكذا كل شيء يقلد الناس فيه أسلافهم ويحكِّمون العادات المستمرة، وبهذه الذريعة الشيطانية، والوسيلة الطاغوتيه، بقي المشرك من الجاهلية على شركه، واليهودي على يهوديته، والنصراني على نصرانيته، والمبتدع على بدعته، وصار المعروف منكراً والمنكر معروفاً، وتبدلت الأمة بكثير من المسائل الشرعية غيرها، وألفوا ذلك، وتمرَّنت عليه نفوسهم، وقبلته قلوبهم، وأنسوا إليه حتى لو أراد من يتصدى للإرشاد أن يحملهم على المسائل الشرعية البيضاء النقية التي تبدلوا لها غيرها لنفروا عن ذلك، ولم تقبله طبائعهم، ونالوا ذلك المرشد بكل مكروه، ومزقوا عرضه بكل لسان"[(1)].

وبهذا يتبين أن سبب انتشار اتخاذ القبور مساجد ليس خفاء الأدلة ولكن قوة المعارض ومنها التلبيس والتدليس من جهة المنتفعين بوجود مثل هذه المنكرات العظيمة ومن الوسائل التي اتخذوها للتلبيس على الناس أنهم عمدوا إلى النصوص الشرعية واستدلوا بها لترويج باطلهم وتحسينه للناس.

ومن أشهر الأدلة التي استدلوا بها:

قوله تعالى عن أصحاب الكهف: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ۖ فَقَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ۖ رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴿٢١﴾﴾ [الكهف:٢١].

فقالوا: إن إقرار الله تعالى إياهم على ما قالوا وعدم رده عليهم دليل على جواز اتخاذ القبور مساجد؛ وذلك إن الله تعالى إذا حكى في كتابه عن قوم ما لا يرضاه

(١) الدر النضيد، ص٩٣-٩٤.

ذكر معه ما يدل على فساده وينبه على بطلانه إما قبله وإما بعده، فإذا لم ينبه على ذلك دل على رضاه به، وعلى صحته إن كان عملاً، وصدقه إن كان خبراً"(1).

ويجاب على ذلك: بأن الاستدلال بهذه الآية على جواز اتخاذ القبور مساجد استدلال بالمتشابه من وجوه:

الوجه الأول: أن الخلاف واقع فيمن قال تلك المقالة؟ أهم المسلمون أم المشركون؟ وعليه يكون الأمر مشتبها في تحديد ذلك، وإن كان الظاهر أنهم أهل السلطان منهم.

قال الحافظ ابن كثير: "حكى ابن جرير في القائلين ذلك قولين: أحدهما: أنهم المسلمون منهم، والثاني: أهل الشرك منهم، فالله أعلم، والظاهر أن الذين قالوا ذلك هم أصحاب الكلمة والنفوذ، ولكن هل هم محمودون أم لا؟ فيه نظر؛ لأن النبي ﷺ قال: "لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد""(2).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: "أما الجواب عن الاستدلال بالآية فهو أن تقول: مَنْ هؤلاء القوم الذين قالوا: "لنتخذن عليهم مسجداً"؟ أهم ممن يُقتدى بهم؟ أم هم كفرة لا يجوز الاقتداء بهم؟ وقد قال أبو جعفر بن جرير الطبري ـ رضي الله عنه ـ في هؤلاء ما نصه: "وقد اختُلف في قائلي هذه المقالة: أهم الرهط المسلمون أم المشركون؟" فإذا علمت ذلك فاعلم أنهم على القول بأنهم كفار فلا إشكال في أن فعلهم ليس بحجة؛ إذ لم يقل أحد بالاحتجاج بأفعال الكفار كما هو ضروري. وعلى القول بأنهم مسلمون كما يدل له ذكر المسجد لأنه اتخاذ المساجد من

---

(1) ينظر: إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور، لأحمد بن محمد الغماري، ص٢١-٢٢.

ينظر: الوهابية في الميزان، لجعفر السبحاني، ص٤٠، الوهابيون والبيوت المرفوعة، لمحمد بن علي السنقري الكردستاني، ص٧٩.

(2) تفسير القرآن العظيم ٥/ ١٤٧.

صفات المسلمين، فلا يخفى على أدنى عاقل أن قول قوم من المسلمين في القرون الماضية إنهم سيفعلون كذا لا يُعَارِضُ به النصوص الصحيحة الصريحة عن النبي ﷺ إلا من طمس الله بصيرته"[(١)].

وبناء على ذلك يكون الاستدلال بهذه الآية على جواز اتخاذ القبور مساجد من المتشابه لوقوع الخلاف المعتبر في حقيقة القائلين لتلك المقالة أهم المسلمون أم المشركون وقد تقرر أن من صور المتشابه الخلاف المعتبر.

الوجه الثاني: على افتراض أنهم مسلمون، فإن كثيراً من شريعتهم قد حرفت وبدلت، وقد أخبر الله تعالى بذلك عن أهل الكتاب في مواضع كثيرة من كتابه؛ فيكون هذا الذي قالوه في أصحاب الكهف مما غيروا وبدلوا فيه.

بل مقتضى الأدلة – على افتراض أنهم مسلمون – هو ذلك؛ إذ قد أخبر النبي ﷺ عن تحريف اليهود والنصارى فيما يتعلق بقبور الأنبياء والصالحين وأنهم اتخذوها مساجد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "فهؤلاء الذين اتخذوا مسجداً على أهل الكهف كانوا من النصارى الذين لعنهم النبي ﷺ"[(٢)].

وقال – أيضاً –: (وقال الله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُواْ ٱبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴿٢١﴾﴾ [الكهف:٢١]، فكان الضالون بل والمغضوب عليهم يبنون المساجد على قبور الأنبياء والصالحين، وقد نهى النبي ﷺ أُمته عن ذلك في غير موضع، حتى في وقت مفارقته الدنيا بأبي هو وأمي)[(٣)].

---

(١) أضواء البيان ٣/ ٢١٤.

(٢) تلخيص كتاب الاستغاثة ٢/ ٥٦٧.

(٣) اقضاء الصراط المستقيم ١/ ٩٠.

وقال الحافظ ابن رجب ـ رضي الله عنه ـ:"وقد دل القرآن على مثل ما دل عليه هذا الحديث[1]، وهو قول الله ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ۖ فَقَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ۖ رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴿٢١﴾﴾ [الكهف:٢١]، فجعل اتخاذ القبور على المساجد من فعل أهل الغلبة على الأمور، وذلك يشعر بأن مستنده القهر والغلبة واتباع الهوى، وأنه ليس من فعل أهل العلم والفضل المتبعين لما أنزل الله على رسله من الهدي"[2].

الوجه الثالث:

عدم التسليم بأن الآية لم تتضمن الرد عليهم كما يقولون والاستدلال بذلك على إقراراهم على ذلك الفعل؛ وذلك أن السياق دال على أحوال أولئك القوم غير المرضية، وأنهم اتخذوا من دون الله آلهة، ولذلك قال الفتية لما بُعثوا لما يعهدونه من حال قومهم، كما أخبر الله تعالى عنهم: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾﴾ [الكهف:٢٠]، وليس في السياق ما يدل على أن قومهم رجعوا عما كانوا عليه على مرّ تلك السنين التي قضاها الفتية في الكهف.

وعلى فرض أنه ليس في الآية ما يدل على رد ذلك عليهم، فليس من ضرورة ذلك إقرارهم عليه، بل المعنى المراد ذكر قصة أولئك الفتية وما وقع لهم، وأخذ العبر من ذلك.

ومما يدل على ذلك في السورة نفسها ما قصه الله تعالى عن أهل القرية الذين أبوا أن يضيفوا موسى والخضر - عليهما الصلاة والسلام -، حيث قال تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ۖ

(١) يعني حديث: (لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب ٣/ ١٩٣.

﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾ [الكهف:٧٧]، ولم يذكر صحة ذلك من عدمه، ولا يقول أحد إن هذا إقرار لذلك منهم، بل مقتضى الأدلة النهي عن هذا الفعل الصادر منهم.

وليس هذا من باب تأخير البيان عن وقت الحاجة؛ إذ أن حكم ذلك ظاهر بيّن بالنصوص الأخرى، فهو متقرر، وعدم ذكره هنا لا يؤثر في حكمه.

الوجه الرابع: أن هذا الاستدلال قد يبنى على مسألة: شرع من قبلنا إذا لم يأت في شرعنا ما يخالفه، هل هو شرع لنا أم لا؟

والاستدلال هنا بناء على ذلك مردود من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأن اتخاذ القبور مساجد من شرع من قبلنا، بل هو مما أحدثه اليهود والنصارى في الدين، واستحقوا اللعنة به.

الثاني: على فرض التسليم أنه من شرعهم فأن مسألة شرع من قبلنا هل هو شرع لنا أو لا، محل خلاف بين أهل العلم، ولكن المتفق عليه بينهم أنه إذا جاء في شرعنا ما يخالفه فلا يؤخذ بذلك الشرع، وقد ثبت بالأدلة المحكمة الواضحة النهي الشديد عن اتخاذ القبور مساجد.

وبهذا يتبين أن الاستدلال بهذه الآية على إقرار بناء المساجد على القبور أقل ما يقال فيه أنه من الاستدلال بالمتشابهات.

ومما يحسن التنبيه عليه هنا ما يشغب به القبوريون ويستدلون به على صواب فعلهم وهو وجود قبر النبي ﷺ وصاحبيه ـ رضي الله عنهما ـ في المسجد!

وقد أجاب على ذلك سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ـ رحمه الله ـ: حيث قال: "هنا شبهة يشبه بها عباد القبور وهي: وجود قبر النبي ﷺ في مسجده، والجواب عن ذلك: أن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لم يدفنوه في مسجده، وإنما دفنوه في بيت عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فلما وسَّعَ الوليدُ بن عبدالملك مسجدَ النبي ﷺ في آخر القرن الأول أدخل الحجرة في المسجد، وقد أساء في ذلك، وأنكر عليه بعض أهل العلم،

ولكنه أعتقد أن ذلك لا بأس به من أجل التوسعة. فلا يجوز لمسلم أن يحتج بذلك على بناء المساجد على القبور، أو الدفن في المساجد، لأن ذلك مخالف للأحاديث الصحيحة، ولأن ذلك أيضاً من وسائل الشرك بأصحاب القبور"[1].

(١) مجموع فتاوى الشيخ ابن باز ٥/ ٣٨٨، ٣٨٩.

المطلب الثاني
مسألة الإيمان بأسماء الله وصفاته

مسائل الإيمان بأسماء الله وصفاته أيضاً كان الخلاف فيها قوياً وكثيراً ومن المسائل التي اهتم السلف والأئمة بتحقيقها في هذا الباب مسألة العلو ومسألة الكلام ومسألة الرؤية وذلك لأمور منها:

١) إنه يلزم من إثباتها إثبات غيرها من الصفات وذلك على قاعدة القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الأخر وهذه قاعدة عقلية صحيحة.

٢) لكثرة الأدلة عليها وتضافرها ووضوحها مما يقطع الطريق على المخالفين في هذا الباب.

ولما كانت هذه هي طريقة السلف في تقرير الصفات للرد على المخالفين سنقتدي بهم ونكتفي في تطبيق القاعدة على صفتي العلو والرؤية.

فأما صفة العلو:

فإن أهل السنة بفضل الله يثبتونها كغيرها من الصفات ويعتقدون إن الله فوق سمواته، مستو على عرشه، بائنٌ من خلقه.

ويعتقدون إن لله العلو المطلق بجميع أنواعه، علو القدر وعلو القهر، وعلو الذات وإثباتها جميعاً هو مقتضى الكمال الذي ينبغي تنزيه الله عن ضده.

والعلو الذاتي لله هو الذي أنكره المخالفون ولذلك كان كلام أهل السنة في إثباته

وقد استدلوا - أهل السنة - على إثباته بالكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة.

١) **فأما الكتاب**: فقد تضافرت وتنوعت دلالته على علو الله، فتارة بذكر العلو، وتارة بذكر الفوقية، وتارة بذكر نزول الأشياء من عنده، وتارة بذكر صعودها إليه، وتارة بكونه في السموات وتارة بذكر استوائه على العرش ونحو ذلك.

ـ فالعلو مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلى:١].

-والفوقية مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [الأنعام:١٨] وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النحل:٥٠].

-وصعود الأشياء إليه، مثل قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾﴾ [فاطر:١٠] ومثل قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾﴾ [المعارج:٤].

-كونه في السماء، مثل قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾ [الملك:١٦].

- استواؤه على العرش مثل قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه:٥].

٢- وأما أدلة العلو من السنة: فقد تواترت عن النبي ﷺ من قوله وفعله وإقراره.

ـ فمن الأدلة القولية: قوله ﷺ: "ألا تأمنوني وأنا أمين مَنْ في السماء"(١).

وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في سجوده: "سبحان ربي الأعلى"(٢). وقوله ﷺ: "... إن الله على عرشه فوق سمواته..."(٣).

ومن الأدلة من السنة على العلو الذاتي لله: الأحاديث المصرحة بلفظ النزول

---

(١) أخرجه البخاري، ح ٤٣٥١، ومسلم، ح ١٠٦٤.

(٢) أخرجه مسلم، ح٧٧٢.

(٣) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد، ح ١٠٥، وابن خزيمة في التوحيد ٢/ ٨٨٥.

كما في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ قالا: قال رسول الله ﷺ: "إن الله يمهل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول نزل إلى السماء الدنيا... الحديث"(١).

ـ وأما الفعل، فمثل رفع أصبعه إلى السماء، وهو يخطب الناس في يوم عرفه، عام حجة الوداع فقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: "بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس "اللهم أشهد، اللهم اشهد ثلاث مرات... الحديث"(٢).

ومن ذلك رفع يديه إلى السماء في الدعاء وهو ثابت بعشرات الأحاديث وهذا إثبات للعلو بالفعل.

– وأما التقرير: فكما جاء في حديث الجارية التي قال لها النبي ﷺ: "أين الله ؟ قال: في السماء، قال: من أنا ؟ قالت رسول الله، فقال لصاحبها: اعتقها، فإنها مؤمنة"(٣).

إلى غير ذلك من النصوص المتكاثرة التي أوصلها بعض العلماء إلى المئات، بل قد نص بعض أئمة الشافعية على أن أدلة العلو – في القرآن وحده – تزيد على ألف دليل(٤).

٣) وأما دليل الإجماع على إثبات صفة العلو الذاتي لله:

فقد أجمع السلف – رحمهم الله – على الإيمان والإقرار بأن الله تعالى مستوٍ على عرشه، عالٍ على جميع مخلوقاته، بائن منها بالكيفية التي يعلمها الله –سبحانه– وعلى ما يليق بجلاله وعظمته.

---

(١) أخرجه مسلم، ح ٧٥٨.

(٢) المرجع السابق، ح ١٢١٨.

(٣) المرجع السابق، ح ٥٣٧.

(٤) ينظر: الدرء ٧/ ٢٦، اجتماع الجيوش الأسلامية، ص٥٢٢.

وممن حكى إجماعهم ونقل إلينا اتفاقهم الإمام الدارمي حيث قال: "وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء وحدوه بذلك إلا المريسي الضال وأصحابه، حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوه بذلك، إذا حزب الصبي شيء يرفع يديه إلى ربه يدعوه في السماء دون ما سواها"(١).

وبَيَّنَ ابن أبي شيبة(٢) انعقاد إجماع الخلق جميعاً على ذلك حيث قال: "وأجمع الخلق جميعاً أنهم إذا دعوا الله جميعاً رفعوا أيديهم إلى السماء، فلو كان الله عز وجل في الأرض السفلى ما كانوا يرفعون أيديهم إلى السماء وهو معهم على الأرض"(٣).

وهذا عالم المغرب ابن عبدالبر يحكي إجماع الموحدين من العرب والعجم على إثبات علو الله تعالى بدليل الفطرة فيقول: "إن الموحدين أجمعين من العرب والعجم، إذا كربهم أمر، أو نزلت بهم شدة، رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم - تبارك وتعالى -، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته لأنه اضطرارا لم يؤنبهم عليه أحد، ولا ينكره عليهم مسلم..."(٤).

وممن حكى الإجماع أيضاً: شيخ الإسلام حيث قال: قد ثبت بالفطرة التي اتفق عليها أهل الفطر السليمة، وبالنقول المتواترة عن المرسلين من الأخبار وما نطقت به كتب الله، واتفق عليه المؤمنون بالرسل قبل حدوث البدع: أن الله تعالى عز وجل فوق العالم، وثبت أيضاً بالكتاب والسنة والإجماع أنه استوي على العرش، فالعلو على العالم

---

(١) نقض الدارمي على المريسي ١/ ٢٢٩.

(٢) هو: محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي، كان كثير الحديث واسع الرواية واسع الفهم، توفي سنة ٢٩٧هـ.

ينظر: ترجمته في السير ١٤/ ٢١.

(٣) العرش، ص٢٩١.

(٤) التمهيد ٧/ ١٣٤.

معروف بالفطرة والمعقول، وبالشرع والمنقول"[١].

وقال ـ رحمه الله ـ: أما أهل السنة المثبتون للعلو فيقولون: إن ذلك ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، مع فطرة الله التي فطر العباد عليها، ضرورة العقل، ومع نظر العقل واستدلاله"[٢].

وقال - في رده على من قال: أنه ليس فوق العرش رب، ولا فوق العالم موجود فضلاً عن أن يكون فوقه واجب الوجود -: "فيقال لهم: هذا معلوم الفساد بالضرورة الفطرية العقلية وبالأدلة النظرية العقلية، وبالضرورة الإيمانية السمعية الشرعية، وبالنقول المتواترة المعنوية عن خير البرية، وبدلالة القرآن على ذلك في آيات تبلغ مئين، وبالأحاديث المتلقاة من علماء الأمة في جميع القرون، وبما اتفق عليه سلف الأمة وأهل الهدى من أئمتها، وبما اتفق عليه الأمم بجبلتها وفطرتها"[٣].

وأوضح أن القول بأن الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة؛ ولهذا كان السلف مطبقين على تكفير من أنكر ذلك؛ لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدين"[٤].

وبهذا يتبين أن مسألة العلو ثابتة ثبوتاً قطعياً بالأدلة المتواترة والمتنوعة والمحكمة الصريحة في دلالتها على إثبات علو الله تعالى بذاته على جميع مخلوقاته ومع هذا لم يقبل المعطلة كالمعتزلة وكثير من الأشاعرة[٥]، إثبات هذه الصفة لله تعالى، والسبب أنهم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/ ٣٦٨.

(٢) الفتاوى ١٦/ ١١٠.

(٣) الفتاوى الكبرى ٦/ ٣٥٥.

(٤) ينظر: الدرء ٧/ ٢٦، ٢٧، الاستقامة ١/ ١٦٤.

(٥) غالب الإشاعرة لا يثبتون صفة العلو الذاتي - لله تعالى-، لكنهم مختلفون في تقرير ذلك، فبعضهم يقول: إنه في كل مكان بذاته، وعامة متأخريهم يقولون: لا داخل العالم ولا خارجه، وذهب بعض متقدميهم إلى إثبات هذه الصفة -لله تعالى- إثبات أنه تعالى فوق عرشه.

=⇦

قدموا على هذه النصوص العقل الذي جعلوه حاكماً على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهذا من الميل البين عن صراط الله المستقيم وصدق الشافعي ؒ حيث قال: "ما أحد ارتدى بالكلام وأفلح"[(١)].

ومع أن معتمدهم هو الدليل العقلي فقد استدلوا ببعض النصوص الشرعية لا للاعتماد وإنما للاعتضاد ومن النصوص التي استدلوا بها لتمرير مذهبهم في نفي صفة العلو ما يلي:

١) نصوص التنزيه وهذا راجع إلى حجة التنزيه ونفي التشبيه.

يقول الزمخشري المعتزلي في تفسير قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ١﴾ [الأعلى:١]. "تسبيح اسمه ﷻ: تنزيهه عما لا يصح فيه من المعاني التي هي إلحاد في أسمائه، كالجبر، والتشبيه ونحو ذلك، مثل أن يفسر: ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل:٢٠] بمعنى: العلو الذي هو القهر والاقتدار، لا بمعنى العلو في المكان، والاستواء على العرش حقيقة"[(٢)].

ويجاب على ذلك: بعدم التسليم بأن هذه الآية تدل على نفي علو - الله تعالى - بل هي صريحة في الدلالة على علو - الله تعالى - على خلقه، وهي من أشهر ما استدل به أهل السنة على ثبوت هذه الصفة لله، وأنه موصوف بجميع أنواع العلو، علو القهر وعلو الذات، وهذا ما دل عليه اسم الله: ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ فهو من الألفاظ الصريحة في إثبات هذا المعنى، وهي دلالة ظاهرة، لا ينكرها إلا جاهل باللغة، أو مكابر[(٣)].

قال إمام الأئمة، محمد بن خزيمة ؒ: "وقال - جل وعلا -: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى

= ينظر: الفتاوى ٢/ ٢٧٢، ٢٩٨.

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله، رقم ١١٣٠، ص٤٩١.

(٢) الكشاف ٤/ ٧٣٩.

ينظر: إيضاح الدليل لابن جماعة، ص١٠٩-١١٠.

(٣) ينظر: نونية ابن القيم مع شرح ابن عيسى ١/ ٣٩٨-٣٩٩، اجتماع الجيوش الإسلامية، ص٧٧-١٠٦.

﴿١﴾ [الأعلى:١] فالأعلى مفهوم من اللغة أنه أعلى كل شيء وفوق كل شيء، والله قد وصف نفسه في غير موضع من تنزيله ووحيه، وأعلمنا أنه ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة:٢٥٥].

أفليس العلي - يا ذوي الحجا - ما يكون عليا، لا كما تزعم المعطلة الجهمية أنه أعلى وأسفل ووسط ومع كل شيء، وفي كل موضع من أرض وسماء، وفي أجواف جميع الحيوان"(١).

وقال قوام السنة الأصبهاني ـ رحمه الله ـ: "وقد أجمع المسلمون أن الله هو العلي الأعلى، ونطق بذلك القرآن في قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلى:١]، وزعموا أن ذلك بمعنى علو الغلبة لا علو الذات، وعند المسلمين أن لله عَجَلَّ علو الغلبة، والعلو من سائر وجوه العلو؛ لأن العلو صفة مدح، فثبت أن لله تعالى علو الذات، وعلو الصفات، وعلو القهر والغلبة"(٢).

وعليه فإن هذه الآية كما تبين من أدلة أهل السنة على إثبات العلو بجميع معانيه لله تعالى فكيف يعارض بها المحكم الواضح! بل كيف يستدل بها على نفي العلو الذاتي أصلاً!!

٢) ومن النصوص أيضاً التي استدلوا بها على نفي صفة العلو:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [الأنعام:١٨].

حيث جعلوا هذا النص دالاً على صرف نصوص الفوقية والعلو إلى علو القهر، لتصريح الآية بلفظ القهر، فزعموا أن قرينة ذكر القهر تدل على حمل العلو على القهر(٣).

---

(١) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عَجَلَّ ١/ ٢٥٧.

(٢) الحجة في بيان المحجة ٢/ ١١٧.

(٣) ينظر: التفسير الكبير للرازي ١٢/ ١٤٤-١٤٥، ١٣/ ١٢، إيضاح الدليل لابن جماعة، ص١٠٨.

يقول الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠] ﴿مِّن فَوْقِهِمْ﴾ إن علقته بـ: ﴿يَخَافُونَ﴾ فمعناه: يخافون أن يرسل عليهم عذاباً من فوقهم، وإن علقته بـ ﴿رَبَّهُم﴾ حالاً منه، فمعناه: يخافون ربهم عالياً لهم قاهراً، كقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [الأنعام:١٨].

ويجاب على ذلك بجوابين:

١) عدم التسليم بأن هذه الآية تدل على نفي صفة العلو الذاتي إذ هي من الأدلة الواضحة البينة في إثبات علو الذات - لله تعالى - وذلك أنه قد أكد فوقيته تعالى بـ ﴿مِّن﴾، وهي مُعَيِّنَةٌ لفوقية الذات[1]، إذ غير جائز في اللغة أن يُقال: يخافون ربهم من قهرهم، أو غلبتهم، وهذا هو المفهوم من دلالة هذا اللفظ في سائر مواضع القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [المائدة:٦٦] وقوله: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [النحل:٢٦] وقوله: ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ النَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴿١٦﴾﴾ [الزمر:١٦].

قال الإمام ابن القيم ــ رحمه الله ــ في ذكر - افتراء النفاة على اللغة -: "وأما فريتهم على اللغة، فإنهم أزالوا دلالة الألفاظ الدالة على ذلك دلالة صريحة لا يحتمل غير معناها عن مواضعها، وأنشؤوا لها معاني أُخر حملوها عليها؛ لقطع من له إِلْفٌ بتلك اللغة أن المتكلم لم يُرد بتلك الألفاظ ما ذكروه من المعاني، كما حملوا قوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠] على معنى قول القائل: الذهب فوق الفضة، والمسك فوق العنبر، أي في القيمة والقدر، ومعلوم أن هذا التركيب الخاص

(١) ينظر: إعلام الموقعين ٢/ ٣٠٠، لابن القيم مع شرح ابن عيس ١/ ٤٠١-٤٠٢، شرح الطحاوي، ص٣١٩.

لا يحتمل هذا المعنى في لغةِ أمةٍ من الأمم، ولا يجوز أن يُراد باللفظ"[1].

وقال ـ رحمه الله ـ: "فلا يُعرف في اللغة البتة أن يقال: الذهب من فوق الفضة، ولا العالم من فوق الجاهل، وقد جاءت فوقية الرب مقرونة بمن، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]، فهذا صريح في فوقية الذات، ولا يصح حمله على فوقية الرتبة لعدم استعمال أهل اللغة له"[2].

وأما الجواب الثاني: **فهو على فرض التسليم أن هذه الآية محتملة للمعنى الذي ذهبوا إليه فإنها تكون من المتشابه لمناقضتها للمحكم الثابت الدال على ثبوت العلو الذاتي لله تعالى وحينئذ فإن الواجب والحالة هذه التمسك بالمحكم ورد ما اشتبه إليه وبهذا يسلم الإنسان من طريق الزائغين الذين يتبعون المشابه ويتركون المحكم البين نعوذ بالله من الزيغ والضلال.**

وأما مسألة رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة:

فإن أهل السنة يعتقدون أن رؤية الله تعالى قي الآخرة جائزة عقلاً وواقعة فعلاً وقد بنوا هذه العقيدة على أدلة محكمة راسخة من الكتاب والسنة والإجماع وهذا تفصيلها:

أولاً: الأدلة من القرآن على رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة:

الدليل الأول: قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، والاستدلال بهذه الآية من وجهين:

الوجه الأول: حيث أضاف النظر إلى الوجه الذي هو محله وعُدي بالأداة (إلى) الصريحة في نظر العين وأخلى الكلام من قرينة تدل على أن المراد بالنظر المضاف إلى الوجه المعدى بإلى خلاف حقيقته وموضوعه، وهذا صريح في أن الله -سبحانه-

---

(١) الصواعق المرسلة ٤/ ١٣٤١.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ٣/ ١٠٦٣-١٠٦٤.

أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب -جل وعلا-، ذلك أن النظر له عدة استعمالات في كلام العرب بحسب تعديته فإن عُدِّي بنفسه فمعناه الانتظار، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾﴾ [الحديد:١٣]، وإن عُدِّي بفي فمعناه التفكير والاعتبار كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٥﴾﴾ [الأعراف:١٨٥]، وإن عُدِّى بإلى فمعناه المعاينة بالأبصار كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾﴾ (١) [الأنعام:٩٩].

الوجه الثاني: أن المأثور عن الأئمة تفسير الآية برؤية الرب تعالى، وغلط من فسر الآية بغير ذلك ذكره اللالكائي وغيره(٢).

الدليل الثاني: قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [يونس:٢٦]، حيث ذكر الله -سبحانه- الزيادة في ثواب الذين أحسنوا، وهي لفظ مجمل لا يدل بنفسه على الرؤية بل بتفسير رسول الله ﷺ للآية فقد روى صهيب I قال: قرأ رسول الله ﷺ ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: "إذا أُدْخِلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النارَ، نادي منادٍ: يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يُريدُ أن يُنجزكموه فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويزحزحنا عن النار! فيكشف الحجاب فينظرون إلى الله فما أعطاهم شيئاً أحب

(١) ينظر: لسان العرب ٥/ ٢١٦-٢١٧، حادي الأرواح، ص٣٣٦-٣٣٧، شرح الطحاوية ١/ ٢٠٩، الإبانة للأشعري، ص٣٥-٤٠، التمهيد للباقلاني، ص٣٠٣، الاعتقاد للبيهقي، ص٩٥-٩٧.

(٢) شرح أصول أهل السنة، ص٤٦٣-٤٦٤/ ٣، الشريعة، ص٢٣٠، تفسير ابن كثير ٢/ ٥٠٧.

إليهم من النظر إليه وهي الزيادة"[1].

واقتدى برسول الله ﷺ أصحابه وأتباعه حيث فسروا الزيادة بالنظر كما نقل ذلك اللالكائي[2]، وابن جرير[3]، وغيرهما[4] عن جماعة من الصحابة والتابعين.

وبهذا يتبين إن تفسير الزيادة بغير ذلك كما ذكر ذلك ابن جرير عن بعض السلف[5] قول مُطَّرَح لا عبرة به إذ لا قول لأحد مع رسول الله ﷺ وإن كان معذوراً لأن النص عن المعصوم لم يبلغه، أو لم يصح عنده.

الدليل الثالث: قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين:١٥]، حيث جعل -سبحانه- من أعظم عقابه للكفار أنهم محجوبون عنه فلا يرونه يوم القيامة فلو لم يره المؤمنون لكانوا أيضاً محجوبين عنه فكرامة المؤمنين برؤيته وعقاب الكفار بحجبهم عنه -سبحانه-[6].

وقد ذكر هذا النوع من الاستدلال بالآية جماعة من الأئمة كمالك[7]، والشافعي[8]، وأحمد[9]، وغيرهم[10].

---

(١) رواه مسلم، ح ١٨١.

(٢) شرح أصول أهل السنة ٣/ ٤٥٥-٤٦٣.

(٣) تفسير ابن جرير ١٥/ ٦٣-٦٦.

(٤) السنة لعبدالله ١/ ٢٥٦-٢٥٨، الاعتقاد للبيهقي، ص٩٨، السنة لابن أبي عاصم، ص٢٠٦.

(٥) تفسير ابن جرير ١٥/ ٦٣-٦٦.

(٦) الرد على الجهمية للدارمي، ص٥٣، وشرح أصول أهل السنة ٣/ ٤٦٧-٤٦٩، الإبانة للأشعري، ص٤٦، الشريعة للآجري، ص٢٢٩، حادي الأرواح، ص٣٣٢-٣٣٣.

(٧) رواه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة ٣/ ٤٦٨.

(٨) المرجع السابق ٣/ ٤٦٨-٤٦٩-٤٦٩، والبيهقي في الاعتقاد، ص١٠٤.

(٩) رواه الآجري في الشريعة، ص٢٢٩.

(١٠) تفسير ابن كثير ٤/ ٧٦٤، الرد على الجهمية للدارمي، ص٦٣.

الدليل الرابع: الآيات التي فيها ذكر لقاء المؤمنين ربهم قال تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَـٰقُوهُ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾﴾ [البقرة:٢٢٣]، وقوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَـٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٤٤﴾﴾ [الأحزاب:٤٤].

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: "وأجمع أهل اللسان على أن اللقاء متى نُسبَ إلى الحي السليم من العمى والمانع، اقتضى المعاينة والرؤية"[(١)].

وقد فسر جماعة من الأئمة (اللقاء) بما يتضمن معنى المعاينة والمشاهدة[(٢)].

وروى أبو عبد الله ابن بطة قال: سمعت عبد الواحد صاحب اللغة يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً يقول في قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَـٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٤٤﴾﴾ [الأحزاب:٤٤] أجمع أهل اللغة أن اللقاء ها هنا لا يكون إلا معاينة ونظراً بالأبصار[(٣)].

ثانياً: الأدلة من السنة على رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة:

الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في إثبات الرؤية متواترة رواها عنه نحو من ثلاثين من الصحابة، وهي مخرجة في الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع[(٤)]، وذكرها عامة من صنف في السنة، وقد تلقاها الأئمة بالقبول، قال الإمام أحمد:"والأحاديث في أيدي أهل العلم عن النبي ﷺ أن أهل الجنة يرون ربهم لا يختلف فيها أهل العلم"[(٥)]،

---

(١) حادي الأرواح، ص٣٢٨-٣٢٩.

(٢) الإبانة للأشعري، ص٤٥-٤٦، الاعتقاد للبيهقي، ص١٠٠-١٠١، الشريعة للآجري، ص٢٢٧، الفتاوى ٦/ ٤٦٢، ٤٨٨.

(٣) نقله الإمام ابن تيمية عنه، الفتاوى ٦/ ٤٨٨-٤٨٩.

(٤) تلبيس الجهمية ١/ ٣٤٨، حادي الأرواح، ص٣٣٧، منهاج السنة ٣/ ٣٤١.

(٥) الرد على الزنادقة والجهمية، ص٢٦٢.

وقال ابن معين[(١)] ـ رحمه الله ـ: "عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية كلها صحاح"[(٢)]، وقيل لسفيان بن عيينة ـ رحمه الله ـ: الأحاديث التي تروى في الرؤية ؟ فقال: "حق على ما سمعناها ممن نثق به"[(٣)]، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام وذكر عنده أحاديث الرؤية: "هذه عندنا حق نقلها الناس بعضهم عن بعض"[(٤)]، فهذه جملة من أقوال الأئمة في هذه الأحاديث وبيان ثبوتها عن النبي ﷺ، وبعداً عن الإطالة أكتفي بذكر جملة من هذه الأحاديث إذ المعنى المقصود فيها واحد.. وبالله التوفيق.

١) حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أن ناساً قالوا يا رسول الله: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال النبي ﷺ: "هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟" قالوا: لا، قال: "هل تضامون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟ "قالوا: لا. قال: "فإنكم ترونه كذلك..."[(٥)].

٢) حديث صهيب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أدخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله ﷻ: تريدون شيئاً أزيدكم ؟ يقولون: ألم تبيض وجوهنا ألم تدخلنا الجنة وتنجّنا من النار ؟ قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم ..."[(٦)].

٣) حديث أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: "جنتان من فضة آنيتها وما فيها، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيها، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى

---

(١) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي، أبو زكريا، من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله، نعته الذهبي بسيد الحفاظ، وقال العسقلاني: إمام الجرح والتعديل، توفى سنة ٢٣٣هـ.

ينظر ترجمته في: تذكرة ٢/ ١٦، وتهذيب التهذيب، ص٢٨٠-٢٨٨، وطبقات الحنابلة، ص٢٦٨.

(٢) رواه اللالكائي في شرح أصول السنة ٣/ ٤٩٥.

(٣) رواه الآجري في الشريعة، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٤) المرجع السابق، ص٢٢٩.

(٥) أخرجه مسلم، ح ١٨٢.

(٦) المرجع السابق، ح ١٨١.

ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن"[1].

فهذه جملة من الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ صريحة في أن المؤمنين يرون ربهم عياناً بأبصارهم لا يضامون في رؤيته.

ثالثاً: وأما دلالة الإجماع على رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة:

فقد أجمع سلف هذه الأمة من الصحابة ومن تبعهم أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، وفي الجنة عياناً بأبصارهم، وقد نقل إجماعهم غير واحد من الأئمة منهم الإمام أبو الحسن الأشعري حيث قال: "وأجمعوا على أن المؤمنين الله عز وجل يوم القيامة بأعين وجوههم على ما أخبر به تعالى"[2].

وقرر البيهقي إجماع السلف على إثبات الرؤية لعدم نقل اختلافهم إلينا في ذلك بينما نُقل إلينا اختلافهم في الحلال والحرام فدل ذلك على انتفاء الاختلاف وحصول الاتفاق[3].

وممن نقل الإجماع على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه ورسائله من أصرحها قوله: "أجمع سلف الأمة، وأئمتها على أن المؤمنين يرون الله بأبصارهم في الآخرة... واتفقوا على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة عياناً كما يرون الشمس والقمر"[4]. وممن حكى الإجماع أيضاً: ابن القيم[5]،والسفاريني[6].

فهذا قول أهل الحق والإيمان وهذا إجماعهم في هذه المسألة العظيمة، وهذه سنتهم فمن رغب عنها فقد ضل عن الحق وتولى مع هواه، وقد قال الله تعالى:

---

(١) أخرجه البخاري، ح ٤٨٧٨، ومسلم، ح ١٨٠، واللفظ له.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر، ص١٣٤.

(٣) ينظر: الاعتقاد، ص١٤٢-١٤٤.

(٤) الفتاوى ٦/ ٥١٠، ٥١٢.

(٥) ينظر: حادي الأرواح، ص٣٢٦.

(٦) ينظر: لوامع الأنوار البهية، ص٢٤٠.

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء:١١٥]، والله ﷻ قد أمر عباده بلزوم سبيل الحق، والحق هو ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه فمن قال بغير ما قالوا فقد أحدث في الدين ما لم يأذن به الله، وقال على الله بغير علم، وقد قال النبي ﷺ: **"من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"**(١)، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف:٣٣]، وقال سبحانه: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الأنعام:٢١]، والله المستعان.

ومع هذه الأدلة المحكمة الواضحة فقد نفى رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة وفي الجنة قوم ضالون ومنهم الجهمية، والمعتزلة، والخوارج وجمهور متأخري الإمامية(٢).

ومع أنهم ينطلقون من الأدلة العقلية فقد استدلوا على هذا المذهب ببعض الآيات القرآنية(٣). ومنها ما يلي:

١) قال تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام:١٠٣]، قالوا: الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية وثبت أنه نفى عن نفسه إدراك البصر هنا، وهذا تمدحٌ راجع إلى ذاته وما كان نفيه مدحاً كان ثبوته نقصاً والله منزه عن النقائص(٤).

---

(١) أخرجه البخاري ح ٢٦٩٧، ومسلم ح ١٧١٨.

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار، ص٢٣٢-٢٣٣، المحيط بالتكليف لعبد الجبار الهمداني، ص٢٠٨، الإنصاف للباقلاني، ص١٧٦-١٧٧، الفصل لابن حزم ٣/ ٧، منهاج السنة ٢/ ٣١٥، الأربعين في أصول الدين، ص٢١٠، حادي الأرواح، ص٢٢٦-٢٢٧، شرح الطحاوية ١/ ٢٠٧.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٣.

(٤) شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٣.

٢) قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣﴾ [الأعراف:١٤٣].

ووجهه عندهم أن الله قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولن تقتضي تأبيد النفي، وهذا يدل أنه لا يرى بحال(١).

٣) قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ ٥١﴾ [الشورى:٥١].

قالوا: فنفى سبحانه كلام أي بشر إلا بأحد هذه الطرق الثلاث مما يدل على أن رؤيته لا تقع(٢).

٤ - قال تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلۡمِهِمۡۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ فَعَفَوۡنَا عَن ذَٰلِكَۚ وَءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا ١٥٣﴾ [النساء:١٥٣]، وقال: ﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ٥٥﴾ [البقرة:٥٥]، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا ٢١﴾ [الفرقان:٢١].

فهذه ثلاث آيات وجه الاستدلال منها عندهم: أن الله استعظم سؤالهم الرؤية وعاقبهم على ذلك، وصاروا ضالين بذلك(٣).

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٦٤.

(٢) الحق الدامغ للخليلي، ص٨٨. الأربعين في أصول الدين، ص٢١١.

(٣) الأربعين في أصول الدين، ص٢١١-٢١٢، الحق الدامع للخليلي، ص٨٩.

فهذه أشهر أدلتهم ويجاب عليها بطريقين إجمالي وتفصيلي.

فأما الطريق الأول وهو الإجمالي: **فيقال أن نفي الرؤية مخالف للأدلة المحكمة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ المتواترة ومخالف لإجماع السلف من الصحابة ومن تبعهم كما حكى الإجماع غير واحد من العلماء والأئمة، وبهذا يكون من المتشابه الذي ينبغي عدم الالتفات إليه مع وجود هذه المحكمات أو رده إليها.**

وأما الطريق الثاني: فهو على وجه التفصيل كما يلي:

١) الرد على الاستدلال الأول بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ۖ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾.

يقول ابن حزم في الرد على الاستدلال بهذه الآية على نفي رؤية الله في الآخرة: "وهذا لا حجة لهم فيه، لأن الله تعالى إنما نفى الإدراك، والإدراك عندنا في اللغة أمر زائد على النظر والرؤية، فالإدراك منتف عن الله تعالى على كل حال في الدنيا والآخرة، لأن في الإدراك معنى من الإحاطة ليس في الرؤية، برهان ذلك قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا ۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء:٦١-٦٢] ففرق الله تعالى بين الإدراك والرؤية فرقاً جلياً لأنه تعالى أثبت الرؤية بقوله: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾، وأخبر تعالى أنه رأى بعضهم بعضاً فصحت منهم الرؤية لبني إسرائيل، ونفى الله الإدراك بقول موسى عليه السلام: ﴿كَلَّا ۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾، فأخبر تعالى أنه رأى أصحاب فرعون بني إسرائيل ولم يدركوهم، ولا شك أن ما نفاه الله ﷻ فهو غير الذي أثبته"[(١)].

ومما يبين ذلك أن الآية في سياق التمدح والمدح لا يكون بأوصاف السلوب المحضة التي لا تتضمن أمراً ثبوتياً لأن المدح يكون بالأمور الثبوتية، فنفي الرؤية لا مدح فيه لأنه وصف سلبي لا يتضمن أمراً ثبوتياً، فلا يصح أن يكون هو معنى

(١) الفصل ٣/ ٨.

الآية إذ المعدوم لا يُرى وهو لا يمدح وإنما الأمر في الآية أنه لا يحاط به رؤية كما لا يحاط به علماً ولا يلزم من نفي إحاطة الرؤية والعلم نفيهما بل هو دليل على أنه يرى ولا يحاط به كما أنه يعلم ولا يحاط به، وهذا البيان لمعنى الآية هو الصواب الذي يقول به جمهور العلماء من السلف وغيرهم[1].

٢) الرد على الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف:١٤٣] حيث زعموا أن لن لتأبيد النفي.

فيقال: هذا غير مسلم فإن "لن" لا تقتضي تأبيد النفي خلافاً للزمخشري[2] بل إنها لو قيدت بالتأبيد ما اقتضت دوام النفي كما قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [البقرة:٩٥] مع أنه سبحانه ذكر أنهم في النار يتمنونه فقال: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الزخرف:٧٧]، فهذا تمنٍ للموت فلو اقتضت "لن" دوام النفي تناقض الكلام كيف وهي مقرونة هنا بالتأبيد لأن التأبيد قد يُراد به المقيد أو المطلق، فالمقيد كالتأبيد بمدة الحياة، وأيضاً فإنها لو كانت تقتضي تأبيد النفي لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء تحديد الفعل بعدها في القرآن ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [يوسف:٨٠][3].

---

(١) ينظر: المنهاج ٢/ ٣١٧-٣٢١.

ينظر: الاعتقاد للبيهقي، ص٩٧، حادي الأرواح، ص٣٣٣-٣٣٦، ص٢١٣ - ٢١٤، الإبانة للأشعري، ص٤٧، الإرشاد لإمام الحرمين، ص١٦٩.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣١٣.

(٣) بدائع الفوائد ١/ ٩٦-٩٧، تفسير البغوي ١/ ١٩٧، شرح الطحاوية ١/ ٢١٤.

فالمراد من الآية الرؤية في الدنيا وهي التي سألها موسى كما ذكر ذلك أئمة التفسير[1] فهكذا ينبغي أن يُفهم كلام الله لا كَفهم المحرفين له عن مواضعه، الذين حالت بدعتهم بينهم وبين فهم كلام الله كما ينبغي وهكذا كل صاحب بدعة تجده محجوباً عن فهم القرآن المبطل لبدعته[2]، بل إن الآية تدل على ثبوت الرؤية من أوجه متعددة ذكرها كثير من العلماء من أهل السنة وغيرهم.

أحدها: أنه لا يظن برسول الله وكليمه أن يسأل ما لا يجوز له ولا يليق بربه سبحانه.

الثاني: أنه -سبحانه- لم ينكر على موسى السؤال ولو كان باطلاً لأنكره سبحانه كما أنكر على نوح بقوله: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٤٦﴾ [هود:٤٦]، لما سأل نجاة ابنه الكافر.

الثالث: أنه -سبحانه- قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولم يقل ما يدل على امتناع الأصل.

الرابع: أنه -سبحانه- علق رؤيته على استقرار الجبل وهو ممكن والمعلق على الممكن ممكن.

الخامس: أنه -سبحانه- تجلى للجبل وهو جماد لا ثواب له فكيف يمتنع أن يتجلى لأوليائه في دار كرامته.

السادس: أن الله كلم موسى وناجاه، ومن جاز عليه الكلام، فجواز الرؤية أولى ولهذا لا يتم إنكار الرؤية إلا بإنكار الكلام والقوم قد جمعوا بينهما بالإنكار[3].

---

(١) تفسير أبو جرير ٩/ ٣٤، تفسير البغوي ٢/ ١٩٧، تفسير القرطبي ٢/ ٢٧٨، الرد على الجهمية للدارمي، ص٦٥، أضواء البيان ٢٨٩/ ٢.

(٢) بدائع الفوائد ٩٦-٩٧.

(٣) ينظر: حادي الأرواح، ص٣٢٧-٣٢٨، شرح الطحاوية ١/ ٢١٣-٢١٤، الإبانة للأشعري، ص٤١-٤٥، الاعتقاد للبيهقي، ص٩٧-٩٨، وقد ذكر بعض هذه الأوجه بعض الأشعرية، وإن كان في كلامهم =

٣) الرد على استدلالهم بقوله: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَـٰنًا مُّبِينًا ﴿١٥٣﴾﴾ [النساء:١٥٣]، وما في معناها من الآيات. فيجاب عليها بجوابين:

الأول: عدم التسليم بدلالتها على نفي الرؤية لأن بني إسرائيل سألوا رؤية الله ﷻ على طريق الإنكار والعناد لنبوة موسى حتى يروا الله فاستعظم الله -سبحانه- سؤالهم لأن الإيمان برسالة موسى والتصديق كاف فيه ما مع موسى من الآيات والبينات كما في الصحيحين عنه ﷺ: "ما من الأنبياء من نبي إلا قد أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر..."(١)، وليس استعظامه -سبحانه- لأن رؤيته ممتنعة، ألا ترى أنه استعظم سؤالهم محمداً أن ينزل عليهم كتاباً من السماء مع أنه ممكن، واستعظم طلب إنزال الملائكة عليهم مع أنه ممكن بالاتفاق، فهم سألوا رؤيته في الدنيا عناداً وبغياً، وأصحاب محمد ﷺ لما سألوا عن رؤيته -سبحانه- في الآخرة سؤال المؤمنين: هل نرى ربنا بشرهم ﷺ بذلك ولم يعنفهم(٢).

وبهذا فقد تبين مذهب أهل الحق في المسألة وقول المخالفين. والحمد لله رب العالمين.

= غلط يعرف عند أهل البصائر.

ينظر: الأربعين في أصول الدين للرازي، ص١٩٨-٢٠١، المواقف، ص٣٠٠، شرح الجوهرة، ص١١٧.

(١) أخرجه مسلم، ح ١٥٢.

(٢) الإبانة للأشعري، ص٤٨، رد الدارمي على بشر المريس، ص٥٨.

المبحث الثالث

تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالملائكة والكتب

وتحتـه مطلبـــــان:

- المطلب الأول: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالملائكة.
- المطلب الثاني: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالكتب.

* * * ** * * *

المطلب الأول
تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالملائكة

يعتقد أهل السنة والجماعة أن الإيمان بالملائكـة أحـد أركان الإيـمان الـستة التي لا يتم الإيمان إلا بها.

ومسائل الإيمان بالملائكة كغيرهـا مـن المـسائل التـي ضـل فيهـا بعـض الطوائـف المنحرفه إما بعدم الإيمان بالملائكة من الأصل، وإما بإنكار بعض المسائل المتعلقـة بهـم كحقيقتهم مثلاً لكن بعد البحث والتدقيق لم نجد أن الخائضين في هذا البـاب اسـتدلوا لما ذهبوا إليه بالنصوص الشرعية ولما كان موضوع البحث متعلقاً بالنصوص الـشرعية توقفت عن الكلام فيه والله الموفق...،،،

المطلب الثاني
تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالكتب

يؤمن أهل السنة والجماعة ويعتقدون اعتقاداً جازماً أن الله ﷻ أنزل على رسله كتباً فيها أمره، ونهيه، ووعده، ووعيده، وما أراده الله من خلقه، وفيها هدى ونور، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة:٢٨٥].

وأن الله أنزل كتبه على رسله لهداية البشرية،كما قال تعالى:﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [إبراهيم:١].

ومن هذه الكتب: القرآن، والتوراة، والإنجيل، والزبور، وصحف إبراهيم وموسى، وأعظمها التوراة والإنجيل والقرآن، وأعظم الثلاثة وناسخها وأفضلها هو القرآن. ولم يتكفّل الله -سبحانه- بحفظ شيء من هذه الكتب - عدا القرآن - بل استحفظ عليها الأحبار والربانيون؛ لكن هم لم يحافظوا عليها، وما رعوها حق رعايتها؛ فحصل فيها تغيير وتبديل.

ويؤمنون بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى وأما الإيمان بالقرآن، فالإقرار به، واتباع ما فيه، وذلك أمر زائد على الإيمان بغيره من الكتب.

ويؤمنون بأن الكتب المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حق وهدى ونور وبيان وشفاء. قال تعالى:﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة:١٣٦].

وقال سبحانه:﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[البقرة:٢٨٥].

ويؤمنون بأن الله تكلم بها، وأنها نزلت من عنده كما قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ ... ﴾ [البقرة:٢١٣].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت:٤١-٤٢]. وقوله - جل وعلا -: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ:٦]. وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٥٧].

ونحو ذلك من الآيات الواضحات البينات المحكمات على صحة عقيدة أهل السنة في مسائل الإيمان بالكتب[١].

ومن أعظم مسائل الإيمان بالكتب التي نرى تطبيق القاعدة عليها لأهميتها مسألتان: مسألة القرآن كلام الله غير مخلوق، ومسألة حفظ القرآن من التحريف بالزيادة والنقصان.

فأما مسألة القرآن كلام الله غير مخلوق: فإن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق منه بدأ واليه يعود وأنه تكلم الله به حقيقة وأنزله على عبده ورسوله وأمينه على وحيه وسفيره بينه وبين عباده، نبينا محمد ﷺ[٢].

واعتقاد أهل السنة هذا مبني على أدلة محكمة من الكتاب، والسنة، والإجماع:

فمن أدلة الكتاب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة:٦].

ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى ما أراد بإسماعهم غير هذا القرآن الذي أنزله على نبيه O.

(١) ينظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز ٢/ ٤٢٥.

(٢) ينظر: أصول الإيمان لمحمد بن عبدالوهاب، ص١٢.

ومن الأدلة أيضاً قوله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الزمر:٢٨].

فقد قال السدي ـ رحمه الله ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ قال: "أي غير مخلوق" وروي ذلك عن مالك بن أنس وحكي عن سفيان بن عيينة عن سبعين من التابعين: أن القرآن ليس بخالق ولا مخلوق[1].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأعراف:٥٤].

وجه الدلالة من الآية من وجهين:

الأول: أنه تعالى فرق بين الخلق والأمر وهما صفتان من صفاته أضافهما إلى نفسه؛ فأما الخلق ففعله وأما الأمر فقوله، والأصل في المتعاطفين التغاير إلا إذا قامت القرينة على عدم إرادة ذلك وهنا قد قامت القرائن على توكيد الفرق بينهما ومنها الوجه الآتي.

والثاني: أنه تعالى قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[النحل:٤٠]. وهذا يدل على الفرق بين الخلق والأمر.

يقول شيخ الإسلام: " فلو كانت كن مخلوقة لكانت مخلوقة بكن أخرى وكذلك الثانية مخلوقة بكن أخرى وهلم جرا فيلزم ألا يخلق شيئا لأنه لا يصير خالقا لشيء حتى يخلق كن أخرى ولا يخلق كن حتى يخلق كن فلزم التسلسل في كونه خالقا وهو تسلسل في أصل التأثير وفي أصل كون المؤثر مؤثراً وهو تسلسل في أصل الخلق كالتسلسل في ذات الخالق.

فإذا قدر ذلك لزم أن لا يصير خالقاً بحال كما إذا قيل لا يصير قادرا حتى يقدر أن يصير قادراً ولا يقدر أن يصير قادراً حتى يقدر أن يقدر أن يصير قادراً أو قيل

(١) تفسير البغوي ٧/ ١١٧.

لا يخلق شيئاً حتى يجعل نفسه خالقاً ولا يجعل نفسه خالقاً حتى يخلق شيئاً فإن هذا ممتنع"(١).

وأما أدلة السنة على ذلك فهي كما يلي:

١) ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة أنه قال: "جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغتني البارحة قال أما لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك"(٢).

وجه الدلالة: يبينها ابن عبدالبر بقوله: وفي هذا الحديث : "أن كلام الله ﷻ غير مخلوق، وعلى ذلك أهل السنة أجمعون، ولو كان كلام الله أو كلمات الله مخلوقة ما أمر رسول الله ﷺ أحداً أن يستعيذ بمخلوق"(٣).

وأما دليل الإجماع على أن القرآن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق: فقد نقله عدد كبير من أهل العلم، منهم الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ حيث قال: "أجمع تسعون رجلاً من التابعين، وأئمة المسلمين وأئمة السلف وفقهاء الأمصار على... والقرآن كلام الله، منزل على قلب نبيه محمد ﷺ، غير مخلوق، من حيث تلي"(٤).

وممن نقل الإجماع أيضاً: السجزي(٥) ـ رحمه الله ـ حيث قال: "والقرآن كله

---

(١) الصفدية ٢/ ٧١.

(٢) أخرجه مسلم، ح ٢٧٠٩.

(٣) ينظر: التمهيد ٢١/ ٢٤١.

(٤) طبقات الفقهاء الحنابلة ١/ ١٩٤، ١/ ٤٠٥.

(٥) عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي البكري السجستاني، أبو نصر السجزي، الإمام الحافظ المجود، شيخ السنة، وسيخ الحرم، له مؤلفات انتصر فيها لمذهب السلف، توفي سنة ٤٤٤هـ.
ينظر ترجمته في: السير ١٧/ ٦٥٤، طبقات الحنفية، ص٣٣٨، شذرات الذهب ٣/ ٢٧١.

بإجماع المسلمين كلام الله -سبحانه-. وفي هذا القدر كفاية لمن وفق للصواب"(١).

وقال أيضاً: "واتفق المنتمون إلى السّنة بأجمعهم على أنه غير مخلوق..."(٢).

وقد قرر ذلك القاضي عياض(٣) ـ رحمه الله ـ بقوله: "وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ أنه كلام الله، ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ"(٤).

وممن نقل الإجماع أيضاً: شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ حيث قال: وأئمة الدين كلهم متفقون على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة من أن الله كلم موسى تكليمًا وأن القرآن كلام الله غير مخلوق"(٥).

إلى غير ذلك من الأدلة التي تدل دلالة محكمة على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق. ولما كانت الأدلة على ذلك محكمة واضحة لا تحتمل إلا وجها واحدا حكم كثير من أهل العلم بأن من قال: (القرآن مخلوق فهو كافر). وعلى رأس هؤلاء: الإمام أحمد حيث قال: "... ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر..."(٦).

ومع هذا فقد كان النزاع بين أهل السنة وبين مخالفيهم من أهل البدع في هذه

---

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد، ص١٦٨.

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد، ص١٦٨.

(٣) القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، توفى سنة ٥٤٤هـ.
ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٣٩٢، وقضاة الأندلس، ص١٠١.

(٤) الشفاء ٢/ ٣٠٤، ٣٠٥.

(٥) الفتاوى ١٢/ ٥٠٤.

(٦) العقيدة، للإمام أحمد برواية عبدوس العطار المطبوع مع العقيدة برواية أبي بكر الخلال، ص٧٩.

المسألة نزاعا شديداً، وكانت من أعظم البدع في تاريخ الأمة الإسلامية، ومن أشدها خطراً.

ومن أشهر المخالفين لأهل السنة والجماعة في ذلك:

١) الجهمية، والمعتزلة: ومذهبهم أن كلام الله تعالى مخلوق منفصل عنه؛ خلقه في غيره، وعلى هذا فالقرآن عندهم مخلوق لم يكن ثم كان[(١)].

وكان الجعد بن درهم أول من أظهر القول بخلق القرآن بعد كفار قريش، عندما قالوا كما حكي الله قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر:٢٥] فكان مشابهاً لهم؛ لأن من زعم أن القرآن مخلوق فقد جعله قولًا للبشر، وإن كان المعتزلة يؤمنون بالله وبرسالاته وأما كفار قريش فينكرون أن يكون الله أنزل على محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ شيئاً!.

وقال الدرامي ـ رحمه الله ـ : "وقوله[(٢)]: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ ، وقول هؤلاء الجهمية: "هو مخلوق" واحد لا فرق بينهما؛ فبئس التابع وبئس المتبوع"[(٣)].

٢) الكلابية والأشاعرة: ومذهبهم أن كلام الله معنىً قائم بالنفس، ليس بحرف ولا صوت، ولا ينقسم، ولا يتجزأ، ولا يتبعض، إنه معنى واحد قائم بالله ﷻ إن عُبِّر عنه بالعربية كان قرآنا، وان عُبِّر عنه بالعبرية كان توراة وإن عُبِّر عنه بالسريانية كان إنجيلًا. وأول من أحدث هذا القول عبدالله بن كلاب[(٤)(١)].

---

(١) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ١١٣٢.

(٢) الضمير هنا عائد على الوليد بن المغيرة.

(٣) الرد على الجهمية، ص١٨٤.

(٤) عبدالله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، أبو محمد، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، وإليه تنسب الكلابية، وهو أستاذ الأشعري، توفي سنة ٢٤٥هـ.

ينظر ترجمته في: السير ١١/ ١٧٤، لسان الميزان ٣/ ٢٩٠، الأعلام ٤/ ٩٠.

ومما ينبغي التنبيه عليه أنه لا فرق عند التحقيق بين قول الكلابية والأشاعرة وبين قول الجهمية والمعتزلة: بل إن قول الكلابية والاشاعرة أقبح وأشنع كما قرر ذلك الحافظ أبو نصر السجزي ـ رحمه الله ـ بقوله: "إنهم يتظاهرون بالرد على المعتزلة مع أنهم مثلهم؛ بل أخس حالاً منهم في الباطن"(٢).

وقال ابن قدامه ـ رحمه الله ـ عن هذه الطائفة(٣): "وقالت: ما هذا بقرآن، قصداً للرد على المعتزلة قولهم: (القرآن مخلوق)؛ فجاءت بطامة؛ إذ من لوازمها كون القرآن مخلوقاً، فإن المعتزلة لم يعنوا بالقرآن المخلوق سوى هذا الكتاب، وهذه الطائفة تقول: هو، وليس بقرآن! فليتها صرحت بقول المعتزلة ووقفت عليه! ولم تفرد هذه الزيادة التي لم يقبلها أحد"(٤).

فوافقوا المعتزلة في أنه مخلوق، وزادوا عليهم أنه ليس بكلام الله -سبحانه-. وهذا ليس بغريب؛ لأنهم ينطلقون من أصل واحد وهو دليل الحدوث الذي جعلوه حاكما على الكتاب والسنة، ويا ليتهم عملوا بما يعتقدون دون التلبيس والتدليس؛ لكنهم عمدوا إلى الكتاب والسنة، واستشهدوا منهما ببعض المتشابهات ليروج مذهب الفاسد ويُقبل ومن ذلك:

١ – قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الزمر:٦٢].

يقول القاضي عبدالجبار المعتزلي: "هذه الآية تدل بعمومها على حدوث القرآن، وأنه تعالى خلقه... ولا دلالة توجب إخراج القرآن من العموم، فيجب

(١) ينظر: لوامع الأنوار البهية ١٦٦، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ١١٣٢.

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد، ص٨١.

(٣) طائفة الكلابية والأشاعرة.

(٤) البرهان في بيان القرآن، ص٥٢.

دخوله فيه"[1].

ويجاب على ذلك: بأن (كل) وإن كانت من صيغ العموم إلا أن ذلك ليس على إطلاقه قال ابن بطة ـ رحمه الله ـ: ثم إن الجهمي ادعى أمرًا آخر ليضل به الضعفاء ومن لا علم عنده، فقال: أخبرونا عن القرآن، هل هو شيء أو لا شيء؟ فلا يجوز أن يكون جوابه: لا شيء، فيقال له: هو شيء، فيظن حينئذ أنه قد ظفر بحجته ووصل إلى بغيته، فيقول: فإن الله يقول: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام:١٠٢] والقرآن شيء يقع عليه اسم شيء، وهو مخلوق، لأن الكل يجمع كل شيء، فيقال له: أما قولك: إن الكل يجمع كل شيء، فقد رد الله عليك ذلك وأكذبك القرآن، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، ولله ﷻ نفس لا تدخل في هذا الكل، وكذلك كلامه شيء لا يدخل في الأشياء المخلوقة، كَمَا قَالَ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾[القصص:٨٨]"[2].

ومن الأدلة أيضاً على بطلان استدلالهم بهذه الآية: قوله تعالى في ريح عاد: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾ [الأحقاف:٢٥]، فالتدمير إنما كان بأمره تعالى، وأمره تعالى بكلامه، قال: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾، ومساكنهم شيء، ولم تدخل في العموم، فدل ذلك على أن عموم (كل) إنما كان في حق الكفار المستحقين للوعيد لا كل شيء حتى من سواهم من الجماد وغيره .كما أن (كل) عام قد يراد به الخصوص مثل قوله تعالى عن ملكة سبأ: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النمل:٢٣]"، وقد خرج شيء كثير لم يدخل في ملكها منه شيء ؛ مثل ملك سليمان، وبناء على ذلك، فإن المراد من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الزمر:٦٢]، أي: كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتماً، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى وصفاته، لأنه ﷻ هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة

(١) المغني في أبواب العدل والتوحيد ٧/ ٩٤.

(٢) الإبانة الكبرى ٦/ ٧٠.

لذاته المقدسة لا يتصور انفصال صفاته عنه[(١)].

وبهذا يتبين أن هذه الآيات لا تحتمل ما ذهبوا إليه من أنها تدل على أن القرآن مخلوق فضلاً عن أن تُجعل دليلاً يعارض به المحكمات.

٢) ومن الأدلة التي استدلوا بها أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣].

يقول القاضي: "وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[الزخرف:٣] يوجب حدوثه، لأن الجعْل والفعل سواء في الحقيقة... فدل ذلك على حدوث القرآن"[(٢)].

والجواب: أن لفظ جَعْلَ ليس خاصاً بمعنى خَلَقَ بل يأتي بمعنى خَلَقَ وبغيره.

وقد أجاب الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ المعتزلي حينما احتج عليه بهذه الآية بقوله: "فقد قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل:٥]، أفخلقناهم؟!"[(٣)].

فدل كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ؛ أن لفظ (خلق) من الألفاظ المشتركة التي تفسرها القرينة، ولا يصح حملها على معنى واحد[(٤)].

ثم إننا لو سلمنا أن فيها نوع احتمال لما ذهبتم إليه فإنها من المتشابه الذي ينبغي رده إلى المحكم.

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء:٢].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء:٥].

---

(١) ينظر: الفتاوى ٥/ ٥٤، وشرح الطحاوية، ص١٨٣-١٨٦.

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد ٧/ ٩٤.

(٣) أخرجه صالحٌ في "المحنة"، ص٥٣، عن أبيه، بهِ.

(٤) ينظر: العقيدة السلفية في كلام رب البرية، ص٣٢٥.

قالوا: القرآن محدث بنص الآيتين.

وقد أجيب عليه بعدة أجوبة منها قول إمام اللغة ابن قتيبة: "المحدث ليس هو في موضع بمعنى: مخلوق، فإن أنكروا ذلك فليقولوا في قول الله: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرًا﴾[الطلاق:١] ، أنه يخلق.

وكذلك قوله: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرًا﴾ [طه:١١٣]، أي: يحدث لهم القرآن ذكراً. والمعنى يجدد عندهم ما لم يكن. وكذلك قوله: ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٍ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ﴾ أي: ذكر حَدَثَ عندهم لم يكن قبل ذلك"(١).

وقال شيخ الإسلام: "المحدث في الآية ليس هو المخلوق الذي يقوله الجهمي؛ ولكنه الذي أُنْزِلَ جديداً فإن الله كان يُنزل القرآن شيئاً بعد شيء فالمُنَزلُ أولاً هو قديم بالنسبة إلى المنزل آخراً. وكلما تقدم على غيره فهو قديم في لغة العرب"(٢).

وبهذا يتبين أن لفظ (محدث) لا يدل على ما ذهبوا إليه من أن القرآن مخلوق، فضلاً عن أن يعارض به المحكم وبهذا يكون الاستدلال بهذه الآية وما في معناها من الاستدلال بالمتشابه الذي لا يغني من الحق شيئاً.

ومن الأدلة التي استدلوا بها أيضاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُ﴾[النساء:١٧١].

وقوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران:٤٥].

قالوا: فعيسى مخلوق، وسماه الله (كلمة) فالكلمة مخلوقة.

ويجاب على ذلك: بأن القول بأن عيسى عليه السلام مخلوق حق لكن الكلمة غير

---

(١) ينظر: الاختلاف في اللفظ، لابن قتيبة، ص٢٣٤-٢٣٥، ضمن مجموع عقائد السلف.

(٢) الفتاوى ١٢/ ٥٢٢.

مخلوقة، وإنما سماه كلمة؛ لأنه -تعالى- خلقه بأمره وكلمته حين قال له: ﴿كُن﴾ كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٤٧].

وفي قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩]؛ فكان عيسى بكلمة الله تعالى وقوله: ﴿كُن﴾ فالكلمة ﴿كُن﴾ وليست عين عيسى، والمُكَوَّنُ بها هو عيسى عليه السلام.

وبهذا أجاب غير واحد من الأئمة ومنهم السدوسي[1].

إلى غير ذلك من الأدلة التي استدلوا بها لتصحيح مذهبهم الباطل وهو القول بخلق القرآن وهي كما اتضح أنه أقل ما يقال فيها إنها من قبيل المتشابه الذي ينبغي رده إلى المحكم كما هي طريقة الراسخين في العلم، وأما أهل الزيغ فإنهم يتركون المحكم ويتبعون مثل هذا المتشابهات، ويتعلقون بها نعوذ بالله من طريقتهم.

وأما المسألة الثانية: وهي مسألة حفظ القرآن الكريم من التحريف بالزيادة أو النقصان:

فأما حفظه من التحريف ويشمل النقصان والزيادة فهو أمر محكم مقطوع به والقول بخلاف ذلك قول ظاهر البطلان وأهل السنة يعتقدون أن القرآن الكريم محفوظ من الله لا يدخله التحريف أبداً؛ لأن الله تكفل بحفظه، ودل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع المسلمين.

فأما أدلة الكتاب والسنة على ذلك فهي كما يلي:

١) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤١-٤٢].

وجه الدلالة: تصريح الآية بنفي الباطل عن الكتاب الكريم ومعلوم أن

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره، ٣/ ٢٦٩، بسند صحيح.

التحريف من أظهر صور الباطل فدل ذلك على أن القرآن مصونٌ عن التحريف وعن أن تناله يد التغيير منذ نزوله وإلى يوم القيامة، لأنّه تنزيلٌ من لدن حكيم خبير.

٢) قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر:٩].

وجه الدلالة: يبينها قتادة بقوله: "أنزله الله ثم حفظه، فلا يستطيع إبليس أن يزيد فيه باطلاً، ولا ينقص منه حقاً"(١).

وأما دليل الإجماع على ذلك فهو كما يلي:

١) قال القرطبي: "...لا خلاف بين الأمة ولا بين أئمة أهل السنة أن القرآن اسم لكلام الله تعالى الذي جاء به محمد ﷺ معجزة له على نحو ما تقدم، وأنه محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة مكتوب في المصاحف، معلومة على الاضطرار سوره وآياته، **مبرأة من الزيادة والنقصان حروفه وكلماته**، فلا يحتاج في تعريفه بَحدًّ ولا في حصره بعد، **فمن ادعى زيادة عليه أو نقصانا منه، فقد أبطل الإجماع، وبهت الناس،** ورد ما جاء به الرسول ﷺ من القرآن المنزل عليه، ورد قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء:٨٨]..."(٢).

٢) وقال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ: "واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف، أو بشيء منه، أو سبهما أو جحده أو حرفاً منه أو آية، أو كذب به أو بشيء مما صرح به فيه من حكم، أو خبر أو أثبت ما نفاه، أو نفى ما أثبته على علم منه بذلك، أو شك في شيء من ذلك فهو كافر عند أهل العلم بإجماع، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ

---

(١) زاد المسير في علم التفسير ٢/ ٥٢٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٥٨.

حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ [فصلت:٤١-٤٢]"[١].

وبهذا يتبين أن سلامة القران من النقص والتحريف والتناقض ثابت بالأدلة المحكمة التي لا يمكن معارضتها ومع هذا فقد كَثُرَ التشكيك في هذا المسألة من قبل أعداء الدين من الزنادقة والمستشرقين فمنهم من قال بنقص القرآن ومنهم من قال بزيادته ومما زاد الأمر سوءاً وبلاءً أنهم عمدوا إلى المتشابهات من الكتاب والسنة واستدلوا بها على مذهبهم الباطل والفاسد.

ومن هذه المتشابهات على سبيل التمثيل ما يلي:

قول بعضهم أن المعوذتين ليست من القرآن وحجتهم في ذلك أن الصحابي عبدالله بن مسعود أسقطها من مصحفه فدل ذلك على أنها ليست من القرآن! وإثباتها يقتضي وجود الزيادة في القرآن!.

ويجاب على ذلك من وجوه:

الأول: عدم التسليم بثبوت ذلك عن ابن مسعود.

وقد قال ابن حزم ــ رحمه الله ــ : "وكل ما روي عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن من مصحفه؛ فكذب موضوع لا يصح وإنما صحت عنه قراءة عاصم عن زرّ بن حبيش عن ابن مسعود وفيها أم القرآن والمعوذتان"[٢].

ومما يدل أيضاً على بطلان هذا الأثر مخالفته لإجماع الأمة الثابت كما تقرر آنفاً على سلامة القرآن من الزيادة والنقصان. إذ لا يعقل أن يعارض الإجماع الذي هو من أقوى صور المحكم بهذا.

بل أن النووي نقل الإجماع على ثبوت المعوذتين بخصوصها فقال ــ رحمه

(١) الشفاء، ص٣٢٥.

(٢) المحلى ١/ ١٣.

الله ـ : "أجمع المسلمون على أن المعوذتين، والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن، وأن مَن جحد شيئاً منه كفر، وما نُقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل ليس بصحيح عنه"(1).

ومما يدل على بطلانها أيضاً ما أخرجه ابن حبان عن عقبة بن عامر: "فإن استطعت ألا تفوتك قراءتهما في صلاة، فافعل"(2).

وإذا تقرر هذا فإن الأصل أن لا يقول ابن مسعود مثل هذا الكلام المخالف للأدلة المحكمة كيف وهو صاحب رسول الله ﷺ الذي كان لا يفارقه، وشهد كثيراً من نزول الوحي، وهو الذي عاصر نزول الوحي في معظمه، وهو الأعلم من غيره بما هو قرآن وما هو ليس بقرآن. وهو الصحابي الجليل الذي عرف عنه تقواه، وشدة غيرته على دينه، وعلى قرآنه، وعليه فإن الواقع والعقل إضافة إلى الأدلة الشرعية تقتضي بطلان ما نقل عن ابن مسعود في هذا الشأن.

الثاني: وهو على فرض ثبوت ذلك عن ابن مسعود فإنه ينبغي حمله على أنه قاله قبل علمه بأنهما من القرآن، فلما علم أنهما من القرآن آمن بهما، وأخذ بهما، وتمسك بهما.

الثالث: على فرض التسليم بأن ابن مسعود أراد ما ذهبتم إليه فلذلك جوابان:

الجواب الأول: أن يقال: إن هذا لا يؤثر على قطعية تواتر القرآن إذ ليس من شروط تواتر القرآن، والعلم اليقيني بثبوته ألا يخالفه مخالف حتى ولو كان من الصحابة، وإلا لأمكن هدم كل تواتر، وإبطال كل علم يقيني قام عليه.

قال ابن قتيبة: "ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن، لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن، والحسين، فأقام على ظنه، ولا نقول إنه أصاب في ذلك، وأخطأ

(1) شرح المهذب ٣/ ٣٩٦.

(2) صحيح ابن حبان، ح ٧٩٧.

المهاجرو، والأنصار"(١).

وأما الجواب الثاني: فيقال: **إنه من المتشابه الذي ينبغي أن يرد الى المحكم وذلك لمخالفته للأدلة المحكمة التي تدل على سلامة القرآن من الزيادة والنقصان وقد تقرر أن من صور المتشابه ما خالف المحكمات.**

---

(١) مشكل القرآن، ص٣٤.

المبحث الرابع

تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالرسل

أهل السنة والجماعة يؤمنون ويعتقدون اعتقاداً جازماً بأن الله تعالى بعث إلى الناس رسلاً ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النساء:١٦٥].

وأنه يجب الإيمان بكل نبيٍّ ورسولٍ عُرفتْ نبوتُه ورسالتُه عن طريق القرآن الكريمِ أو السنةِ الصحيحة إجمالاً وتفصيلاً. فمن عُرف منهم بأسمائهم يجب الإيمان بهم بأعيانهم على التفصيل، ومن لم يُعرف منهم بأسمائِهم فعلى سبيل الإجمال، دون إنكار نبوةَ أو رسالةَ أحدٍ منهم.

ويؤمنون بأن أول رسولٍ إلى أهل الأرض هو نوحٌ ﷺ، وآخرُهم محمدٌ ﷺ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء:١٦٣].

وأن الله أخبر عن بعضهم وليس كلهم كما قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤].

وإنه لم تخلُ أمةٌ من الأمم إلا وقد أُرسل إليهم رسولٌ بشريعة مستقلةٍ أو أوحيَ إليه بشريعةِ من قبله ليجددها، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر:٢٤].

وأنهم بشرٌ مخلوقون، ليس لهم من خصائص الربوبية أو الألوهية شيءٌ، بل تلحقهُم جميعُ خصائص البشر من المرض والموت والحاجة إلى الأكل والشرب وغير

ذلك من صفات البشر من النكاح والتناسل - عدا الصفاتِ المنفرة -، ولكنهم يمتازون عن غيرهم بأنهم أصدقُ الناس وآمنُ الناس، وأشجعُ الناس، وأكرمُ الناس، وأرحمُ الناس بالناس، وأتقى الناس.

وأن رسالتهم حقٌّ منَ الله تعالى لا تفريق بينهم فالكفرُ بواحد منهم كفرٌ بهم جميعاً.

ويؤمنون بمعجزاتهم - عليهم الصلاة والسلام -.

ويعتقدون أن خاتمَ الأنبياء والمرسلين نبينا محمدٌ ﷺ فلا نبيَّ بعده.

قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٤٠].

وأن شريعتُه هي الشريعةُ المهيمنةُ على سائر الشرائع، إلى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة:٤٨].

هذا ومن المسائل المهمة في هذا الباب مسألة عصمة الأنبياء ولذلك سأكتفي بالتمثيل للقاعدة عليها.

والنظر إلى مسألة عصمة الأنبياء يكون من طريقين:

الأول: عصمتهم فيما يبلغونه عن الله:

فإن أهل السنة يعتقدون أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، بمعنى أنهم لا يكذبون على الله، ولا يتقولون عليه ما لم يقله، وذلك لكي يكون الناس على يقين من دين الله، فيدينون بدين الأنبياء، وهذا لا ينافي وقوعهم في اخطاء من صغائر الذنوب، فيغفر لهم ولا يقرون على ذلك الخطاء، كما قال تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١]، ثم بعد ذلك اجتباه وهداه، ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه:١٢٢].

وقد استدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع.

فأما الكتاب فقد ورد فيه عدة أدلة تدل على عصمة الأنبياء فيما يبلغونه عن الله ومنها:

١) قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٦].

وجه الدلالة من الآية: أن الله حكم لمن آمن بمثل ما آمن به الأنبياء بالاهتداء ولو كانوا غير معصومين ما أمر الله باتباعهم فضلاً عن أن يثني على متبعيهم ويحكم لهم بالاهتداء.

٢) وقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النساء:٨٠].

وجه الدلالة من الآية: ربط طاعة الرسول بطاعته فهذا من أظهر الأدلة على عصمة الرسل ولو كانوا غير معصومين لكان في ذلك هدم للدين ونزع لجذوره.

٣) قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٧].

والمعنى: أنه لو كان محمد ﷺ كما يزعمون - مفترياً علينا، فزاد في الرسالة أو نقص منها، أو قال شيئاً من عنده فنسبه إلينا - وليس كذلك -؛ لعاجلناه بالعقوبة، فأخذناه بيمينه وضربنا عنقه فقطعنا وتينه - وهو نياط القلب -، وما منكم أحد يستطيع أن يدفع القتل عنه[1].

وحيث إن الرسول ﷺ لم يهلكه الله ولم يعذبه فهو إذن لم يقل على الله ما لم يقله تعالى.

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير ١٠/ ٢٩٥.

٤) قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤].

والمعنى: وما آتاكم به محمد ﷺ من القرآن ليس بمنطق يصدر عن هواه ورأيه، وإنما هو وحي من عند الله يوحي إليه؛ فدل ذلك على أنه معصوم فيما يخبر به عن الله تعالى؛ لأن كلامه لا يصدر عن هوى وإنما يصدر عن وحي يوحى(١).

وأما السنة: فقد روى مسلم عن طلحة بن عبيد الله قال: "مررت مع رسول الله ﷺ بقوم على رؤوس النخل، فقال: "ما يصنع هؤلاء؟"، فقالوا: يلقحونه، يجعلون الذكر في الأنثى فيتلقح، فقال رسول الله: "ما أظن يغني ذلك شيئاً"، قال: فأُخبروا بذلك فتركوه، فأُخبر رسول الله بذلك فقال: "إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإني لن أكذب على الله تعالى"(٢)(٣).

وجه الشاهد من الحديث قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: "ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإني لن أكذب على الله تعالى" وهو نص في عصمة النبي ﷺ فيما يبلغه عن ربه.

وأما الإجماع: فقد حكاه غير واحد من أهل العلم ومنهم ابن حزم حيث قال: "ذهبت جميع أهل الإسلام... إلى أنه لا يجوز ألبته أن يقع من نبي أصلاً معصية بعمد لا صغيرة ولا كبيرة..."(٤).

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "فإن أهل السنة متفقون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، وهذا هو مقصود الرسالة"(٥).

---

(١) ينظر: تفسير السعدي ٧/ ٢٠٤.

(٢) رواه مسلم، رقم ٢٣٦١.

(٣) ينظر: الفتاوى ١٥/ ١٩١، والجواب الصحيح ١/ ١٤٢.

(٤) الفصل لابن حزم ٤/ ٦.

(٥) منهاج السنة ١/ ٤٧٠.

وقال الشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ : "قد أجمع المسلمون قاطبة على أن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ولاسيَّما خاتمهم محمد ﷺ معصومون من الخطأ فيما يبلغونه عن الله ﷻ من أحكام. كما قال ﷻ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ۝٥﴾ [النجم:١-٥].

فنبينا محمد ﷺ معصوم في كل ما يبلغ عن الله من الشرائع قولاً وعملاً وتقريراً، هذا لا نزاع فيه بين أهل العلم"(١).

وبهذا العرض يتقرر أن عصمة الأنبياء ثابتة ثبوتا قطعيا محكماً لا ينبغي أن يكون له معارض، وأن ما يأتي من الأدلة التي ظاهرها مخالفة هذا المحكم إنما هي من قبيل المتشابه.

ومن الأدلة التي يستدل بها أهل الزيغ على عدم عصمة الأنبياء فيما يبلغونه عن الله حادثة سحر النبي ﷺ:

فقد روى الشيخان عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: سحر رسول الله ﷺ رجل من بني زريق، يقال له لبيد بن الأعصم، حتى كان رسول الله ﷺ يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة وهو عندي، لكنه دعا ودعا، ثم قال: "يا عائشة، أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه، أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ فقال: مطبوب، قال: من طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم، قال: في أي شيء؟ قال: في مشط ومشاطة، وَجُفِّ طَلْعِ نَخْلَةٍ ذَكَرٍ. قال: وأين هو؟ قال: في بئر ذروان "فأتاها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه، فجاء فقال: "يا عائشة، كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ أو كأن رءوس نخلها رءوس الشياطين" قلت: يا رسول الله: أفلا استخرجته؟ قال: "قد عافاني الله، فكرهت أن أُثَوِّر على الناس فيه شرا" فَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ(٢).

(١) مجموع فتاوى ابن باز ٦/ ٢٩٠.

(٢) صحيح البخاري، ح ٥٧٦٣، صحيح مسلم، ح ٢١٨٩.

قالوا: إن هذا الحديث المتفق عليه يدل على أن النبي ﷺ سحر، والسحر يؤثر في صاحبه ولذلك ذهب المعتزلة وطائفة من أهل الكلام إلى نفي ذلك وأنكروا الحديث الوارد في سحره ـ عليه الصلاة والسلام ـ ، واستدلوا على قولهم بأنه يلزم من كون النبي مسحوراً الطعن في النبوة، حيث لا يتمكن معه من البلاغ والأداء، وهو ﷺ معصوم من مثل ذلك، كما أن تجويز مثل ذلك على الرسول يعدم الثقة بما جاء به الرسول من عند الله تعالى؛ إذ يحتمل أنه ﷺ يتخيل أنه يرى جبريل وهو ليس كذلك، وأنه يوحى إليه بشيء لا حقيقة له، كما استدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذۡ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ٤٧﴾ [الإسراء:٤٧]، ولو صح أنه ﷺ سحر وناله ضرره لكانوا صادقين، ولما استحقوا الذم بسبب ذلك القول[(١)].

ويجاب عن ذلك: بأن الحديث ثابت مخرج في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المسندة فلا مجال للشك في ثبوته.

وأما دعوى انتفاء عصمة الرسول ﷺ والطعن في نبوته لو لحقه ضرر السحر فيجاب عنه: بأنه لا يلزم من العصمة عدم ابتلاء الأنبياء، بل هم أشد الناس بلاءً كما صح عنه ﷺ ذلك، فقد روى الترمذي عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، أي الناس أشد بلاء؟ قال: "الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، فيُبتلى الرجلُ على حسب دينه، فإن كان دينه صلباً اشتد بلاؤه، وإن كان في دينه رقة ابتُلي على حسب دينه، فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض ما عليه خطيئة"[(٢)].

---

(١) ينظر: متشابه القرآن للقاضي عبدالجبار ١/ ٢٣٣، وأحكام القرآن للجصاص ١/ ٦٠، والتفسير الكبير للرازي (٣٢/ ١٨٨)، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٤/ ١٧٤، وفتح الباري ١٠/ ٢٣٧، وممن أنكر القصة من غير المعتزلة: أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن ١/ ٦٠، وابن حزم فقد أنكر من السحر ما كان حقيقة فمن باب أولى أن ينكر سحر النبي.

ينظر: الفصل ٥/ ٩٩-١١٠، والمحلى ١/ ٤٦.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، ح ٢٣٩٨.

وروى البخاري عن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ: أتيت النبي ﷺ في مرضه، وهو يوعك وعكا شديداً، وقلت: إنك لتوعك وعكاً شديداً، قلت: إن ذاك بأن لك أجرين؟ قال: "أجل، ما من مسلم يصيبه أذى إلا حات الله عنه خطاياه، كما تحات ورق الشجر"(١).

فهذه الأحاديث من أدلة جواز مثل تلك الأمور على الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -، مع ما هو معلوم مما أخبر الله تعالى به عن أنبيائه في القرآن، وما وردت به السنة، وما سطرته كتب السير عما جرى لهم من أنواع الأذى في سبيل دعوتهم، وقد نال رسولنا ﷺ صنوف الأذى من قومه مما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة.

وعلى هذا فليس معنى العصمة عدم تعرضهم للأضرار البدنية، والمعلوم أن كل ما جاء في الخبر عن مقدار ما نال الرسول ﷺ من ضرر السحر لم يتجاوز الضرر البدني، واستحضار الرسول ﷺ والتجاؤه إلى الله تعالى بالدعاء، ثم استيعابه الوحي، وذكره ذلك لعائشة؛ كل هذه الأمور دالة على أن الضرر الذي نال الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ كان جسدياً لم يتجاوزه إلى الإدراك.

يقول القاضي عياض ـ رحمه الله ـ: "وإنما السحر مرض من الأمراض وعارض من العلل يجوز عليه كأنواع الأمراض مما لا ينكر ولا يقدح في نبوته... وأما ما ورد من أنه كان يخيل إليه أنه فعل الشيء ولا يفعله فليس في هذا ما يدخل عليه داخلة في شيء من تبليغه أو شريعته، أو يقدح في صدقه لقيام الدليل والإجماع على عصمته من هذا، وإنما هذا فيما يجوز طروءه عليه في أمر دنياه التي لم يبعث بسببها، ولا فضل من أجلها، وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر، فغير بعيد أن يخيل إليه من أمورها ما لا حقيقة له ثم ينجلي عنه كما كان"(٢).

(١) أخرجه البخاري، ح ٥٦٤٧.

(٢) الشفا ٢/ ٨٦٦.

وأيضاً فمما يدل على أن ما حصل للرسول من ضرر السحر لم يتجاوز الجسد على الاعتقاد كونه ﷺ عمل لعلاج نفسه بالحجامة، والتجأ إلى الله بالدعاء، وهذا لا يتأتى من مختل الاعتقاد، وأيضاً لم يرد أنه ﷺ أناب أحداً في الصلاة بالناس، ولا في تولي شؤون الناس بسبب هذه القصة مع طول مدة السحر عليه، وهذا كاف في إبطال شبهة انتفاء عصمة النبي ﷺ فيما يبلغه عن الله لو ناله ضرر السحر فكيف وقد ثبتت العصمة بالأدلة التي لا يمكن أن تُعارض لإحكامها ووضحها.

الطريق الثاني: عصمة الأنبياء من الشرك والشك:

يعتقد أهل السنة أن الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- معصومون من الكفر والشرك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: "والأنبياء كلّهم منزّهون عن الشرك، وعن التكذيب بشيء من الحقّ الذي بعث الله به نبيّاً، قال تعالى: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف:٤٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل:٣٦]"[١].

وعصمة الأنبياء من الكفر بعد النبوة مما أجمعت عليه الأمة، وقد حكي الإجماع غير واحد[٢]، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد بخلافهم كالشيعة، فإنهم جوزوا على الأنبياء إظهار الكفر على سبيل التقية - كما سيأتي بيانه عند الحديث عن آرائهم - وكالفضلية - من الخوارج.

وإن كان هذا بطريق اللازم لهم، ذلك أنهم يجوزون صدور الذنوب عن الأنبياء،

---

(١) النبوات لابن تيمية ٢/ ١٠٨٦.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام الآمدي ١/ ١٧٠. والمواقف للإيجي، ص٣٨٥.

وكل ذنب كفر عندهم، فبهذا جوزوا صدور الكفر عنهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وما يحكى عن يعني - الفضلية[1] - أنهم جوزوا الكفر على النبي، فهذا بطريق اللازم لهم لأن كل معصية عندهم كفر، وقد جوزوا المعاصي على النبي، وهذا يقتضي فساد قولهم بأن كل معصية كفر وقولهم بجواز المعاصي عليهم، وإلا فلم يلتزموا أن يكون النبي كافرا، ولازم المذهب لا يجب أن يكون مذهبا"[2].

ومع انعقاد الإجماع الذي هو من أقوى صور المحكم كما تقرر فإن أهل الزيغ جاءوا إلى بعض النصوص المتشابهة واستدلوا بها على عدم عصمة الأنبياء من الشرك والكفر ومنها:

١) قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:٨٨].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥].

قالوا: إن هاتين الآيتين تدلان على جواز الشرك على الأنبياء؛ وذلك أن التهديد والوعيد على شيء إنما يتوجه لمن يمكن صدوره منه غالباً، لا المعصوم منه.

ويجاب على هذا: بعدم التسليم أن هاتين الآيتين تدلان على جواز الشرك على الأنبياء فضلا عن أي يعارض به المحكم وذلك أن الفهم الصحيح للآيتين أن هذا على سبيل الفرض، أي: لو فرض حصول الإشراك لبطل العمل، والمحالات يصح

---

(١) الفضلية من الخوارج الفضلية فرقة من الخوارج ذكرهم ابن حزم في الفصل ٥/ ٥٤ - وسماهم الفضلية - فقال: "وقالت الفضلية من الصفرية، وذكرهم الأشعري في المقالات ١/ ١٨٣، وسماهم "الفضلية" وذكر عنهم قولا قريباً من قول ابن حزم. الشهرستاني في الملل والنحل ١/ ١٢٤، من رجال الخوارج: الفضل بن عيسى الرقاشي.

(٢) منهاج السنة ٢/ ٤١٨.

فرضها، وجاء الكلام على سبيل الفرض للإشعار بقبح الإشراك، وكونه من الشناعة بحيث ينهى عنه الأنبياء مع عصمتهم منه فكيف بمن عداهم؟![1].

وقد بين الحافظ ابن كثير أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ فيه تشديد لأمر الشرك، وتغليظ لشأنه، وتعظيم لملابسته، وأن هذا كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥]. ثم قال: "وهذا شرط، والشرط لا يقتضي جواز الوقوع، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف:٨١]. وكقوله: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:١٧]. وكقوله: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الزمر:٤]"[2].

قال الشوكاني في تفسير آية الزمر: "هذا الكلام من باب التعريض لغير الرسل، لأن الله -سبحانه- قد عصمهم عن الشرك، ووجه إيراده على هذا الوجه التحذير، والإنذار للعباد من الشرك، لأنه إذا كان موجبا لإحباط عمل الأنبياء على الفرض، والتقدير: فهو محبط لعمل غيرهم من أممهم بطريق الأولى"[3].

وبهذا يتبين أن الآيتين وما في معناهما لا تدلان على جواز وقوع الشرك من الأنبياء ولو فرض احتمالها لذلك فأنها تُرد إلى المحكم الذي يدل على عدم جواز ذلك.

٢) ومن الأدلة التي استدلوا بها على جواز الشك على الأنبياء:

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [يوسف:١١٠].

قالوا: إن ظاهر الآية يدل على أن الرسل يئسوا من النصر على مكذبيهم، وظنوا

---

(١) ينظر: العصمة لمنصور التميمي، ص١٤٨، ١٥٢.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ٢٩٩.

(٣) فتح القدير للشوكاني ٤/ ٥٤٤.

أن الله أخلف وعده بالنصر عليهم وهذا مبني على قراءة التخفيف (كُذِبُوا).

ويجاب على ذلك بجوابين:

الأول: عدم التسليم بأن الآية تدل على جواز الشك على الأنبياء في الوحي وقد كانت أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ تقرأ الآية بالتشديد وتنكر التخفيف منعاً لهذا الفهم الخاطئ.

فقد روى البخاري بإسناده عن عروة: أنه سأل عائشة ــ رضي الله عنها ــ، زوج النبي ﷺ: أرأيتِ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ أو كذبوا؟ قالت: "بل كذبهم قومهم"، فقلت: والله لقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم، وما هو بالظن، فقالت: "يا عرية لقد استيقنوا بذلك"، قلت: فلعلها أو كذبوا، قالت: "معاذ الله، لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، وأما هذه الآية، قالت: هم أتباع الرسل، الذين آمنوا بربهم وصدقوهم، وطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأست ممن كذبهم من قومهم، وظنوا أن أتباعهم كذبوهم، جاءهم نصر الله"[(١)].

وقد روى الطبري أن سعيد بن جبير سئل عن هذه الآية: فقال نعم: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾، من قومهم، وظن الكفار أنهم هم كذبوا.

وروى أيضاً عن مسلم بن يسار، سأل سعيد بن جبير؛ فقال: يا أبا عبدالله، آية بلغت مني كل مبلغ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف:١١٠]، فهذا الموت، أن تظن الرسل أنهم قد كُذِبوا، أو نظن أنهم قد كَذَبوا، مخففة! فأجابه سعيد ابن جبير بنحو ما سبق، فقام مسلم إلى سعيد، فاعتنقه وقال: فرج الله عنك كما فرجت عني[(٢)].

فهذا سعيد بن جبير – وهو من أكابر أصحاب ابن عباس العارفين بكلامه –

(١) صحيح البخاري، ح ٣٣٨٩.

(٢) تفسير الطبري ١٦/ ٣٠١.

حمل الآية على الاحتمال الأخير، وكذا فسرها مجاهد؟ بذلك، وجاء ذلك من رواية سعيد ابن جبير عن ابن عباس نفسه، فروي النسائي والطبري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿قَدْ كُذِبُواْ﴾ قال: استيأس الرسل من إيمان قومهم؛ وظن قومهم أن الرسل قد كذبوهم، ما كانوا يخبرونهم ويبلغونهم(١)، قال الحافظ بن حجر: "وإسناده حسن فليكن هو المعتمد في تأويل ما جاء عن ابن عباس في ذلك، وهو أعلم بمراد نفسه من غيره"(٢).

وروى الطبري عن تميم بن حذلم(٣) قال: قال: سمعت عبدالله بن مسعود يقول في هذه الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ [يوسف:١١٠]، قال: استيأس الرسل من إيمان قومهم أن يؤمنوا بهم، وظن قومهم حين أبطأ الأمر أنهم قد كذبوا بالتخفيف"(٤).

قال الحافظ ابن حجر: وقد جاء عن ابن مسعود شيء موهم كما جاء عن ابن عباس فروى الطبري من طريق صحيح عن مسروق عن ابن مسعود أنه قرأ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ [يوسف:١١٠]، مخففة قال أبو عبدالله هو الذي يكره وليس في هذا أيضا ما يقطع به على أن ابن مسعود أراد أن الضمير للرسل بل

---

(١) تفسير الطبري ١٦/ ٣٠١.

(٢) الفتح ٨/ ٢٢٠.

(٣) تَمِيمُ بْنُ حَذْلَمٍ الضَّبِّيُّ، قيل: إنه سمع أبا بكر، وعمر بن الخطاب، وقرأ على عبدالله بن مسعود، روى عنه أبو الخير وإبراهيم النخعي.

ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١٥٢، والجرح والتعديل ١/ ٤٤٢.

(٤) تفسير الطبري، ١٦/ ٣٠٣.

يحتمل أن يكون الضمير عنده لمن آمن من أتباع الرسل فإن صدور ذلك ممن آمن مما يكره سماعه فلم يتعين أنه أراد الرسل(١).

وقد اختار الطبري قراءة التخفيف ووجهها بما تقدم نقله عن ابن عباس وسعيد ابن جبير وغيرهما من السلف من أن المعنى: يئس الرسل من إيمان من أرسلوا إليهم، وظن المرسل إليهم من الأمم المكذبة أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم عن الله من أنهم منتصرون عليهم، ثم قال: "وإنما اخترنا هذا التأويل وهذه القراءة، لأن ذلك عقيب قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [يوسف:١٠٩]، فكان ذلك دليلاً على أن إياس الرسل كان من إيمان قومهم الذين أُهلكوا، وأن المضمر في قوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ إنما هو من ذكر الذين من قبلهم من الأمم الهالكة، وزاد ذلك وضوحا أيضاً، إتباع الله في سياق الخبر عن الرسل وأممهم قوله: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ إذ الذين أهلكوا هم الذين ظنوا أن الرسل قد كذبتهم، فكذبوهم ظناً منهم أنهم قد كذبوهم"(٢).

وبين ـ رحمه الله ـ أن تأويل الآية بذلك أشبه بصفات الأنبياء، وضعف القول الآخر المنقول عن ابن عباس وقال: "والرسل إن جاز أن يرتابوا بوعد الله إياهم ويشكوا في حقيقة خبره، مع معاينتهم من حجج الله وأدلته ما لا يعاينه المرسل إليهم فيعذروا في ذلك، فإن المرسل إليهم لأولى في ذلك منهم بالعذر"(٣).

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر كلام الطبري هذا -: "ولا يخلو من نظر"(٤)،

---

(١) الفتح ٨/ ٣٦٩.

(٢) تفسير الطبري، ١٦/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) المرجع السابق ١٦/ ٣٠٦.

(٤) الفتح ٨/ ٢٢٠.

ويظهر أن الحافظ لا يضعف ما اختاره الطبري في تأويل الآية من المعنى: وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم، وإنما يضعف وجه استدلاله بقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، وما تضمنه ذلك من أن الظن صدر من الأمم المكذبة، وكأن الحافظ ؟ يرى أن الظن إنما كان من أتباع الرسل، ويدل لذلك أن الآثار التي جاءت عن ابن عباس وغيره من السلف في ذلك ليس فيها التصريح بما قاله الطبري، بل فيها ما يدل على أنهم أرادوا بذلك أتباع الرسل كما قال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وغيره.

٣) أن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أراد بالظن ما يخطر بالبال ويهجس في القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية[(١)].

وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ــ إلى أن الضمائر كلها راجعة إلى الرسل، ومال إلى ما روي عن ابن عباس، وذكر أن ظاهر الآية معه، ثم قال: "والظن لا يراد به في الكتاب والسنة الاعتقاد الراجح كما هو في اصطلاح طائفة من أهل الكلام في العلم ويسمون الاعتقاد المرجوح وَهْماً بل قد قال النبي ﷺ: "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث..."[(٢)]. وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم:٢٨].

فالاعتقاد المرجوح هو ظن وهو وهم وهذا الباب قد يكون من حديث النفس المعفو عنه كما قال النبي ﷺ: "إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل"[(٣)].

وقد يكون من باب الوسوسة التي هي صريح الإيمان فقد ثبت: "أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أحدنا يجد في نفسه، يعرض بالشيء، لأن يكون

---

(١) ينظر: تفسير الآلوسي ١٣/ ٦٩-٧٠، الفتح ٨/ ٢١٩، الكشاف ٢/ ٢٧٩.

(٢) أخرجه البخاري، ح ٥١٤٣.

(٣) أخرجه مسلم، ح ١٢٧.

حممة أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: "الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة"(1)(2).

ونظير هذا ما صح من قوله ﷺ، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ﷺ، قال: "نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[البقرة:٢٦٠](3)، فسمى النبي ﷺ "التفاوت بين الإيمان والاطمئنان سماه النبي ﷺ شكا لذلك بإحياء الموتى كذلك الوعد بالنصر في الدنيا: يكون الشخص مؤمناً بذلك؛ ولكن قد يضطرب قلبه فلا يطمئن فيكون فوات الاطمئنان ظناً أنه قد كذب فالشك مظنة أنه يكون من باب واحد وهذه الأمور لا تقدح في الإيمان الواجب"(4).

وعلى كل حال فالأقوال الثلاثة فيها تنزيه للأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - من أن يكون الشك في وعد الله لهم قد تطرق إل قلوبهم، فسواء قلنا: إن الظن في قوله: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ صادر من أتباع الرسل، أو أنه صادر من أقوام الرسل - وهم أمم الدعوة -، أو قلنا إن الظن صادر من الأنبياء ويكون بمعنى حديث النفس والوسوسة المعفوِّ عنهما؛ فإن كل واحد من هذه الأقوال ليس في الأخذ بها قدح في عصمة الأنبياء -صلى الله عليهم والسلام- من الشك والريب في وعد الله.

الثاني: على فرض التسليم أن الآية تحتمل المعنى الذي ذكروه فإنه معارض بالمحكم ومن المتقرر أن ما عارض المحكم فهو من المتشابه الذي ينبغي رده إلى المحكم كما هي طريقة الراسخين في العلم.

---

(1) أخرجه أبو داود، ح ٥١١٢. وصححه الألباني.
(2) الفتاوى ١٥/ ١٧٦-١٧٧.
(3) أخرجه البخاري، ح ٤٥٣٧.
(4) الفتاوى ١٥/ ١٧٨.

المبحث الخامس

تطبيقاتها في المسائل الإيمان باليوم الآخر

والإيمان باليوم الآخر هو الإيمان بكلِّ ما أخبرَ به الله - تعالى - في كتابه وأخبرَ به رسولُ الله ﷺ في سُنَّته الصحيحة ممَّا يكون بعد الموت من فِتنة القبر وعذابه ونَعيمه، والبعث والحشر، والصُّحف والحساب والجزاء والميزان، والحَوْض والصراط والشفاعة، والجنة والنار، وما أعَدَّ الله - تعالى - لأهلها جميعًا.

وسمِّي باليوم الآخر؛ لتأخره عن الدنيا وقيل: لأنه لا يوم بعده، حيث يستقرُ أهل الجنة في منازلهم، وأهل النار في منازلهم.

ولما كان اليوم الآخر مسبوقاً بعلاماتٍ وأماراتٍ تدل على قرب وقوعه ألحقها العلماء بمباحث اليوم الآخر.

ومن المسائل المهمة التي سنمثل للقاعدة عليها مسألتان: مسألة نزول عيسى عليه السلام ومسالة عذاب القبر ونعيمه.

فأما مسألة نزول عيسى:

فهي من المسائل التي كثر الخوض فيها قديماً وحديثاً مع وضوح الأدلة على ذلك وتواترها كما سأبينه لكن بعد التعريف بعيسى عليه السلام وذكْر عقيدة أهل السنة في نزوله على وجه الإجمال.

فأما التعريف بعيسى: فهو ابن مريم عليه السلام وهو: عبدالله ورسوله وأحد أولى العزم من الرسل، خلقه الله بكلمة منه من أم بغير أب.

قال ابن كثير ــ رحمه الله ــ: "عيسى بن مريم عبد الله ورسوله وابن أمته -عليه من الله أفضل الصلاة والسلام -... عبد من عباد الله خلقه وصوره

في الرحم كما صور غيره من المخلوقات وأنه خلقه من غير أب كما خلق آدم من غير أب ولا أم، وقال له كن فكان"[1].

وأما عقيدة أهل السنة في نزول عيسى إضافة على ما تقدم:

فيعتقد أهل السنة أن الله قد رفعه إلى السماء، ثم إنه سينزل في آخر الزمان حكماً عدلاً يحكم بشريعة نبينا محمد ـ عليهالصلاة والسلام ـ، مدة معلومة ثم يتوفاه الله.

قال الطحاوي[2] ـ رحمه الله ـ: "ونؤمن بأشراط الساعة من خروج الدجال ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء"[3].

وقال ابن بطة العبكري ـ رحمه الله ـ: "ثم الإيمان بأن عيسى ابن مريم عليه السلام ينزل من السماء إلى الأرض فيكسر الصليب ويقتل الخنزير وتكون الدعوة واحدة"[4].

وقال ابن أبي زمنين[5]: "وأهل السنة يؤمنون بنزول عيسى وقتله الدجال"[6].

وهذا الاعتقاد في عيسى ثبت بالأدلة المحكمة من الكتاب والسنة والإجماع.

---

(١) قصص الأنبياء ٢/ ٣٦٧.

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ الطحاوي، أبو جعفر، فقيه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر، وتفقه على مذهب الشافعيّ، ثم تحول حنفياً. ورحل إلى الشام سنة ٢٦٨هـ. من تصانيفه: شرح معاني الآثار والعقيدة الطحاوية وغيرها، توفي سنة ٣٢١هـ.

ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ١١/ ١٧٤، لسان الميزان ١/ ٢٧٤.

(٣) متن الطحاوية بتعليق الألباني، ص٨٤.

(٤) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، ص١٤٥.

(٥) محمد بن عبدالله بن عيسى المرّي الأندلسي، أبو عبدالله، صاحب قرطبة، استبحر في العلم، وصنف في الزهد والرقائق، وكان صاحب جد وإخلاص، توفي سنة ٣٩٩هـ.

ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك ٧/ ١٨٣-١٨٦، السير ١٧/ ١٨٨، ١٨٩، شذرات الذهب ٣/ ١٥٦، شجرة النور الزكية ١/ ١٠١.

(٦) أصول السنة لابن زمنين ص.١٩٢.

فأما الأدلة من الكتاب فهي كما يلي:

١) قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء:١٥٧-١٥٩].

٢) وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٥٩﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴿٦٠﴾ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف:٥٧-٦١].

قال الشنقيطي: "قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف:٦١] التحقيق أن الضمير في قوله: ﴿وَإِنَّهُ﴾ راجع إلى عيسى لا إلى القرآن، ولا إلى النبي ﷺ.

ومعنى قوله: ﴿لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ على القول الحق الصحيح الذي يشهد له القرآن العظيم والسنة المتواترة - هو أن نزول عيسى في آخر الزمان حياً علم للساعة، أي علامة لقرب مجيئها؛ لأنه من أشراطها الدالة على قربها"[(١)].

٣) وقوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران:٤٦].

وأما السنة فمنها: ما رواه أبو هريرة I، قال: قال رسول الله ﷺ: "والذي نفسي بيده، ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد"[(٢)].

وجه الدلالة من الحديث: أنه أخبر بنزول عيسى عليه السلام، والأعمال التي يعملها إذا نزل.

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٧/ ١٢٨.

(٢) صحيح البخاري، ح ٢٢٢٢.

وأما دليل الإجماع على نزول عيسى: فقد حكاه غير واحد من أهل العلم منهم السفاريني ـ رحمه الله ـ ؛ حيث قال: "وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على نزوله ولم يخالف فيه أحد من أهل الشريعة، وإنما أنكر ذلك الفلاسفة والملاحدة ممن لا يعتد بخلافه، وقد انعقد إجماع الأمة على أنه ينزل ويحكم بهذه الشريعة المحمدية وليس ينزل بشريعة مستقلة عند نزوله من السماء وإن كانت النبوة قائمة به وهو متصف بها، ويتسلم الأمر من المهدي ويكون المهدي من أصحابه وأتباعه"[(1)].

وقال المناوي ـ رحمه الله ـ: "وأما عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ فقد أجمعوا على نزوله نبيا لكنه بشريعة نبينا -صلى الله تعالى عليه وآله وسلم-"[(2)].

وقال أحمد شاكر في حاشيته على تفسير الطبري: "نزول عيسى ﷺ في آخر الزمان: مما لم يختلف فيه المسلمون، لورود الأخبار المتواترة الصحاح عن النبي ﷺ بذلك"[(3)].

ومن العجيب أنه ومع وضوح الأدلة وقطعيتها على نزول عيسى آخر الزمان فقد وجد من أنكر ذلك بل لا زال يوجد وممن أنكر نزول عيسى من المعاصرين (عدنان إبراهيم) الذي وصف هذا القول المحكم الثابت كما سبق بالكتاب والسنة والإجماع بأنه (خرافة) وأنها عقيدة مأخوذة من اليهود والنصارى!!!.

وقد استدل المخالفون على إنكارهم نزول عيسى ﷺ ببعض المتشابهات ومنها العمومات كقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء:٣٤].

وقوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[الرحمن:٢٦-٢٧].

---

(١) لوامع الأنوار البهية ٢/ ٩٤.

(٢) فيض القدير ٢/ ٣٤١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ٤٥٩.

ويجاب على هذا: بأن الاستدلال بهذه الآيات على إنكار نزول عيسى استدلالٌ بالمتشابهات لأنها عمومات مخصوصة بالآيات والأحاديث التي تنص على نزوله والعام المخصوص كما تقرر من صور المتشابه فالواجب ردها إلى المحكم كما هي طريقة الراسخين في العلم.

ومما استدلوا به أيضاً: قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [آل عمران:٥٥].

قالوا: إن عيسى قد توفي بنص الآية؛ فكيف ينزل آخر الزمان.

والجواب عليه من وجهين:

الأول: عدم التسليم: بأن هذه الآية وما في معناها تدل على عدم نزول عيسى عليه السلام آخر الزمان؛ وذلك أن لفظ الوفاة في الشريعة له معانٍ متعددة منها:

١) الوفاة بمعنى: الموت.

٢) والوفاة بمعنى: النوم.

٣) والوفاة بمعنى: القبض.

وجميع هذه المعاني تتفق مع ما هو ثابت في الشرع من كون عيسى عليه السلام رفع إلى السماء، ثم ينزل آخر الزمان وذلك كالتالي:

إن قيل معنى الوفاة: الموت؛ فيقال: لا مانع من ذلك، ولا تعارض بينه وبين رفع عيسى إلى السماء؛ ثم نزوله آخر الزمان؛ لأن الآية الكريمة التي أخبرت بتلك الأخبار عن عيسى عليه السلام بحرف الواو - الدال على مطلق الجمع عند أكثر الأصوليين - ولم ترتبط بينها بحرف (ثم) الدال على الترتيب، وعلى ذلك فيكون تقدير الآية: أن يرفع عيسى عليه السلام ثم ينزل آخر الزمان؛ ثم يتوفى بعد ذلك، فتكون الأخبار في الآية فيها تقديم وتأخير، وهذا ما قرره القرطبي فقال: "وقال جماعة من أهل المعاني منهم

الضحاك والفراء في قوله تعالى: "إني متوفيك ورافعك إليَّ" على التقديم والتأخير، لأن الواو لا توجب الرتبة. والمعنى: إني رافعك إليَّ ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد أن تنزل من السماء، كقوله: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ [طه:١٢٩].

والتقدير ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما"(١).

وإن قيل: إن معنى الوفاة في الآية هو النوم، فيقال: لا مانع أيضاً أن يكون الله ﷻ قد أنامه ثم رفعه إليه. وقد ورد هذا المعنى عن بعض أهل التفاسير:

فقد قال الإمام ابن جرير الطبري: "ثم اختلف أهل التأويل في معنى "الوفاة" التي ذكرها الله ﷻ في هذه الآية، فقال بعضهم: (هي وفاة نَوْم)، وكان معنى الكلام على مذهبهم: إني مُنِيمك ورافعك في نومك(٢).

وإن قيل أن معنى الوفاة هو القبض، فيقال: إن هذا المعني هو أكثر اتساقاً مع عقيدة المسلم في رفع عيسى عليه السلام؛ فيكون المعنى: توفاه الله ﷻ أي قبضه إليه ورفعه، وهذا المعنى الذي رجحه إمام المفسرين ابن جرير الطبري؛ فقال: "وأولى هذه الأقوال بالصحة عندنا، قول من قال: "معنى ذلك: إني قابضك من الأرض ورافعك إليَّ"، لتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: ينزل عيسى ابن مريم فيقتل الدجال، ثم يمكث في الأرض مدة ذكرها، اختلفت الرواية في مبلغها، ثم يموت فيصلي عليه المسلمون ويدفنونه"(٣).

وصححه كذلك الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ، فقال: "والصحيح أن الله تعالى رفعه إلى السماء من غير وفاة ولا نوم كما قال الحسن وابن زيد، وهو اختيار الطبري،

---

(١) تفسير القرطبي ٤/ ٩٩.

(٢) نفس المرجع ٦/ ٤٥٨.

(٣) تفسير الطبري ٦/ ٤٥٨.

وهو الصحيح عن ابن عباس، وقاله الضحاك"[١].

أما الوجه الثاني: **فهو على فرض التسليم أن الآية محتملة للمعنى الذي ذكرتموه وهو عدم نزول عيسى آخر الزمان، فإنه والحالة هذه يكون معارض للمحكمات الثابتة وحينئذ يكون من المتشابه الذي يرد إلى المحكم والله أعلم.**

ومما استدلوا به أيضاً: قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٤٠].

ومثله ما رواه أبو حازم عن أبي هريرة قال: قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث، عن النبي ﷺ، قال: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر"، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: "فوا ببيعة الأول، فالأول، وأعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم"[٢].

فقالوا: إن النصوص الدالة على نزول عيسى عليه السلام مردودة بقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ﴾ وبقوله ــ عليه الصلاة والسلام ــ: (لا نبي بعدي) وبإجماع المسلمين؛ أنه لا نبيَّ بعد نبينا ﷺ، وأن شريعته إلى يوم القيامة لا تنسخ[٣].

والجواب عن ذلك: أنه وإن كانت هذه النصوص من المحكمات في الدلالة على أن نبينا ـ عليه الصلاة والسلام ـ هو خاتم الأنبياء؛ فإن الاستدلال بها على إنكار نزول عيسى عليه السلام استدلال بالمتشابه المعارض للمحكم الثابت، ثم إن نفي النبوة بعد نبينا ﷺ يرد على من يدعي ببعثة نبيٍّ بشريعة جديدة غير شريعة نبينا ﷺ؛ والثابت المحكم؛ أن عيسى عليه السلام ينزل آخر الزمان تابعاً لشريعة نبينا ـ عليه الصلاة والسلام ـ، حاكماً بها محكماً لها، لا لأنه ينزل بشرع جديد، فلا يأمر ولا يعمل إلا بما يوافق

---

(١) تفسير القرطبي ٤/ ١٠٠.

(٢) أخرجه البخاري، ح ٣٤٥٥. ومسلم، ح ١٨٤٢، واللفظ له.

(٣) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٨/ ٧٥.

شريعة النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ كقتل الخنزير، وكسر الصليب ووضع الجزية.

وبهذا يتبين إن استدلال المنكرين لنزول عيسى أنما هو على طريقة أهل الزيغ والضلال الذين يتبعون المتشابه ويتركون المحكم الواضح!.

المسألة الثانية: عذاب القبر ونعيمه:

وأما عذاب القبر ونعيمه: فيقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: "عذاب القبر ونعيمه اسم لعذاب البرزخ ونعيمه وهو ما بين الدنيا والآخرة"(١).

ويقول السفاريني ـ رحمه الله ـ: "ووجه تسمية ما هنا برزخاً لكونه يحجز بين الدنيا والآخرة"(٢).

وتعليق العذاب والنعيم بالقبر من باب التغليب؛ إذ الغالب في الأموات في مختلف الملل أنهم يُقبرون، وإلا فالحياة البرزخية من عذاب أو نعيم تشمل كل ميت سواء قبر أولم يقبر.

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ عن سبب تعليق العذاب أو النعيم بالقبر: "وسمى عذاب القبر ونعيمه وأنه روضة أو حفرة نار باعتبار غالب الخلق فالمصلوب والحرق والغرق وأكيل السباع والطيور له من عذاب البرزخ ونعيمه قسطه الذي تقتضيه أعماله وإن تنوعت أسباب النعيم والعذاب وكيفياتهما"(٣).

والحياة البرزخية يقصد بها ما يكون بين الحياة الدنيا والآخرة من:

١) الفتنة بسؤال الملكين منكر ونكير.

٢) العذاب للكافرين والمنافقين والفجار أو النعيم للمؤمنين والصالحين حتى قيام الساعة. وأهل السنة يؤمنون بذلك كله.

---

(١) الروح ١/ ٧٣.

(٢) لوامع الأنوار البهية ٢/ ٤.

(٣) الروح ١/ ٧٣.

يقول شيخ الإسلام: "ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، فيؤمنون بفتنة القبر، وبعذاب القبر ونعيمه. فأما الفتنة؛ فإن الناس يُفتنون في قبورهم، فيقال للرجل: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ ف﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾ [إبراهيم:٢٧] فيقول المؤمن: الله ربي ، والإسلام ديني، ومحمد نبيِّي. وأما المرتاب؛ فيقول: آه آه! لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، فيضرب بمرزبة من حديد، فَيَصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق.

ثم بعد هذه الفتنة: إما نعيم وإما عذاب إلى أن تقوم القيامة الكبرى"[1].

وهذا الاعتقاد يرتكز على أدلة محكمة راسخة منها ما يلي:

قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر:٤٦].

قال القرطبي ـ رحمه الله ـ: "والجمهور على أن هذا العرض في البرزخ، احتج بعض أهل العلم في تثبيت، كذلك قال مجاهد وعكرمة ومقاتل ومحمد بن كعب كلهم قال: "هذه الآية تدل على عذاب القبر في الدنيا، ألا تراه يقول عن عذاب الآخرة: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾"[2].

ومن الأدلة أيضاً قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة:١٠١].

قال الإمام ابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ بعد أن سرد أقوال العلماء في تفسير (مرتين):

قال أبو جعفر: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب عندي أن يقال: إن الله أخبر

---

(١) متن العقيدة الواسطية، ص٨٥-٨٧.

(٢) تفسير القرطبي ١٥/ ٣١٨-٣١٩.

أنه يعذب هؤلاء الذين مردوا على النفاق مرتين، ولم يضع لنا دليلا يوصل به إلى علم صفة ذينك العذابين، وجائز أن يكون بعض ما ذكرنا عن القائلين ما أنبئنا عنهم. وليس عندنا علم بأي ذلك من أيٍّ. غير أن في قوله - جل ثناؤه -: ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة:١٠١]، دلالة على أن العذاب في المرتين كلتيهما قبل دخولهم النار. والأغلب من إحدى المرتين أنها في القبر... .

وقوله: ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة:١٠١]، يقول: ثم يُرد هؤلاء المنافقون، بعد تعذيب الله إياهم مرتين، إلى عذاب عظيم، وذلك عذاب جهنم"(١).

ومن الأدلة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام:٩٣].

ذكر بعض أهل العلم أن قوله: اليوم تجزون عذاب الهون متعلق بإخراج الروح من بدن الكافر و(اليوم) يدل على بداية العذاب وهو بداية الحياة البرزخية(٢).

ومن الأدلة أيضاً: ما رواه ابن عباس أنه قال: مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة، أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النبي ﷺ: "يعذبان، وما يعذبان في كبير" ثم قال: "بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة". ثم دعا بجريدة، فكسرها كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له: يا رسول الله، لم فعلت هذا؟ قال: "لعله أن يخفف عنهما ما لم تيبسا" أو: إلى أن ييبسا"(٣).

وما رواه بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قال: "إن

(١) تفسير الطبري ١٤/ ٤٤٥.

(٢) ينظر: شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ ٢/ ٧١٥.

(٣) أخرجه البخاري، ح ٢١٦.

أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، فيقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة"(١).

وما رواه أبو سعيد الخدري، عن زيد بن ثابت، قال أبو سعيد: "ولم أشهده من النبي ﷺ، ولكن حدثنيه زيد بن ثابت، قال: بينما النبي ﷺ في حائط لبني النجار، على بغلة له ونحن معه، إذ حادت به فكادت تلقيه، وإذا أقبر ستة أو خمسة أو أربعة – قال: (كذا كان يقول الجريري) فقال: "من يعرف أصحاب هذه الأقبر؟" فقال رجل: أنا، قال: فمتى مات هؤلاء؟ "قال: ماتوا في الإشراك، فقال: "إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا، لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه" ثم أقبل علينا بوجهه، فقال: "تعوذوا بالله من عذاب النار" قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار، فقال: "تعوذوا بالله من عذاب القبر" قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر، قال: "تعوذوا بالله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن" قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: "تعوذوا بالله من فتنة الدجال" قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال"(٢).

وعن أنس بن مالك I قال: قال نبي الله ﷺ: "إن العبد، إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم" قال: "يأتيه ملكان فيقعدانه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟" قال: "فأما المؤمن، فيقول: أشهد أنه عبدالله ورسوله" قال: "فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة" قال نبي الله ﷺ: "فيراهما جميعاً" قال قتادة: وذُكر لنا أنه يفسح له في قبره سبعون ذراعا، ويُملأُ عليه خَضِرا، إلى يوم يبعثون"(٣).

(١) أخرجه البخاري، ح ١٣٧٩، ومسلم، ح ٢٨٦٦.

(٢) أخرجه مسلم، ح ٢٨٦٧.

(٣) المرجع السابق، ح ٢٨٧٠.

وأما دليل الإجماع على ثبوت عذاب ونعيمه: فقد حكاه غير واحد من أهل العلم ومنهم الإمام ابن بطة العكبري ـ رحمه الله ـ حيث قال:" ونحن ذاكرون شرح السنة... مما أجمع على شرحنا له أهل الإسلام وسائر الأمة...إلى أن قال ــ رحمه الله ــ: "... ثم الإيمان بعذاب القبر..."[(١)].

وممن نقل الإجماع أيضاً أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ حيث قال: "واجمعوا على أن عذاب القبر حق"[(٢)].

وكذلك شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ حيث قال:"... العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعا باتفاق أهل السنة والجماعة تنعم النفس وتعذب منفردة عن البدن وتعذب متصلة بالبدن والبدن متصل بها... الخ"[(٣)].

وقال ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ: "أصحاب الحديث كلهم مجمعون... على الإيمان بعذاب القبر"[(٤)].

إلى غير ذلك من الأدلة المحكمة البينة التي لا يزيغ عنها إلا هالك ومع هذا فقد كثر المخالفون في هذه المسألة ومن ذلك: بعض الخوارج وبعض المعتزلة، والجهمية، والعقلانيون المعاصرون؛ فجميع هؤلاء يخالفون أهل السنة في هذه المسالة على تفاوت بينهم في درجات المخالفة، فمنهم من ينكر عذاب القبر ونعيمه إنكارًا كلياً، ومنهم من يثبته لكن على وجه مخالف لما ورد في الشرع كإثباته على البدن والروح أو على البدن دون الروح وهكذا.

قال الأشعري: "واختلفوا في عذاب القبر: فمنهم من نفاه وهم المعتزلة والخوارج، ومنهم من أثبته وهم أكثر أهل الإسلام، ومنهم من زعم أن الله ينعم

(١) الشرح والإبانة، ص١٩٧.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر، ص٢٧٩.

(٣) الفتاوى ٤/ ٢٨٢.

(٤) تأويل مختلف الحديث، ص١٤.

الأرواح ويؤلمها فأما الأجساد التي في قبورهم فلا يصل ذلك إليها وهي في القبور"[1].

هذا ومع أن الحامل على المخالفة في هذه المسألة هو العقل إلا أنهم استدلوا ببعض النصوص الشرعية لتقوية مذهبهم ومنها على سبيل التمثيل:

قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [يس:٥١].

قالوا: لو كانوا معذبين في القبر ما سموه مرقداً.

ويجاب على ذلك: بأن تسمية القبر بالمرقد لا يفهم منه نفي عذاب القبر ونعيمه، وإنما سمي القبر مرقداً باعتبار أن الكفار عندما يبعثون ويعاينون أهوال القيامة يشعرون أن ما كانوا فيه كالرقاد والراحة بالنسبة لما يستقبلونه، وكذلك ذكره أهل التفسير أن تسمية القبر مرقداً هو باعتبار النومة التي ينامها أهل القبور بين النفختين، وهذان المعنيان لا ينفيان كون أهل القبور كانوا في نعيم أو عذاب.

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: "وهذا لا ينفي عذابهم في قبورهم؛ لأنه بالنسبة إلى ما بعده في الشدة كالرقاد.

وقال أبي بن كعب، ومجاهد، والحسن، وقتادة: ينامون نومه قبل البعث.

قال قتادة: وذلك بين النفختين"[2].

ومن الأدلة التي استدلوا بها قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰۖ وَوَقَىٰهُمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الدخان:٥٦].

قالوا: لو عُذبوا في القبر لزم إحياؤهم فيه ثم إماتتهم بعد التعذيب.

والجواب عن ذلك: عدم التسليم بأن هذه الآية تدل على عدم العذاب في القبر؛ وذلك أنها لم تُسق أصلاً في أهل القبور وإنما سيقت في أهل الجنة، والدليل على ذلك أن

(١) مقالات الإسلاميين، ص٤٣٠، ت ريتر.

(٢) تفسير ابن كثير ٦/ ٥٨١.

الآية تتحدث عن أهل الجنة وكونهم في نعيم دائم لا ينقطع عنهم بموت أو غيره.

قال الطبري ـ رحمه الله ـ: في تفسير هذه الآية "لا يذوق هؤلاء المتقون في الجنة الموت بعد الموتة الأولى التي ذاقوها في الدنيا"[1].

وأما قولهم: أهل القبور لو عُذبوا لزم إحياؤهم فيه ثم إماتتهم بعد التعذيب وهذا يقتضي حصول موته غير الموتة الأولى لأهل الجنة والآية نفت ذلك.

فيجاب بأن يقال: من أين علمتم أن أهل القبور لا يمكن أن يذوقوا ما وعدوا به في قبورهم إلا بإحيائهم الحياة المعروفة والمعهودة في الدنيا؟! إذ أن هذه من الأمور الغيبية التي لا تدرك إلا بالشرع، والصواب أن لأهل القبور أحوالاً برزخية تخصهم تختلف كل الاختلاف عن أحوال الدنيا.

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ في ذكر فوائد أحاديث باب العذاب القبر: "وفيه أن الميت يحيا في قبره للمسالة خلافاً لمن رده"[2].

وبهذا يتبين أن تعلق هؤلاء المنكرين بتعداد مرات الموت لإنكار عذاب القبر ونعيمه تعلق بالمتشابهات؛ لاسيما أن عذاب القبر ونعيمه ثابت ثبوتاً محكماً، فالواجب رد ما اشتبه من الأدلة إلى المحكم منها لتنسجم وتجتمع لا لتتعارض وتختلف. والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) تفسير الطبري ٢٢/ ٥٣.

(٢) الفتح ٣/ ٢٤٠.

المبحث السادس

تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالقدر

للسلف الصالح عناية عظيمة في باب القدر إجمالاً وتفصيلاً ومن أحسن ما قيل في هذا الباب على صفة الإجمال ما أجاب به شيخ الإسلام عندما سُئل سؤالاً عن القدر فأجاب عنه بإجابة مطولة، ضمنها مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في القدر، ومما قاله: "مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وهو أن الله خالق كل شي، وربه، ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها، من أفعال العباد، وغير أفعال العباد.

وإنه -سبحانه- ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته، وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه، بل هو قادر على كل شي، ولا يشاء شيئاً إلا وهو قادر عليه، وأنه -سبحانه- يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

وقد دخل في ذلك أفعال العباد، وغيرها، وقد قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم، وقدر آجالهم، وأرزاقهم، وأعمالهم، وكتب ذلك، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة، وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، وقدرته على كل شيء، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها، وكتابته إياها قبل أن تكون"(١).

إلى أن قال:"وسلف الأمة وأئمتها متفقون - أيضاً - على أن العباد مأمورون

(١) الفتاوى ٨/ ٤٤٩-٤٥٠.

بما أمرهم الله به، منهيون عما نهاهم عنه، ومتفقون على الإيمان بوعده، ووعيده الذي نطق به الكتاب والسنة ، ومتفقون على انه لا حجة لأحد على الله في واجب تركه، ولا محرم فعله، بل لله الحجة البالغة على عباده"(١).

وقال أيضاً: "ومما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها - مع إيمانهم بالقضاء والقدر، وأن الله خالق كل شي، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء - أن العباد لهم مشيئة وقدرة، يفعلون بمشيئتهم، وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه، مع قولهم: إن العباد لا يشاءون إلا أن يشاء الله، كما قال الله - تعالى -: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ۝٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝٥٥ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر:٥٤-٥٦](٢).

ومن أعظم المسائل التي حصل فيها الخوض في هذا الباب ولا زال مسألة أفعال العباد ولذلك سنمثل بها لشهرتها وكثرة الضلال فيها.

مسالة أفعال العباد:

فان أهل السنة يعتقدون أن أفعال العباد هي من الله خلقاً وإيجاداً وتقديراً وهي من العباد فعلاً وكسباً فالله هو الخالق لأفعالهم، وهم الفاعلون لها، فيؤمنون بجميع نصوص الكتاب والسنة الدالة على شمول خلق الله وقدرته على كل شي من الأعمال والأوصاف كما يؤمنون أيضاً بنصوص الكتاب والسنة الدالة على أن العباد فاعلون مختارون مريدون(٣).

---

(١) الفتاوى ٨/ ٤٥٢.

(٢) المرجع السابق ٨/ ٤٥٢.

(٣) ينظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للإمام الصابوني، ص٢٧٩-٢٨٠، ولمعة الاعتقاد لابن قدامه، ص٢١، والنبوات لابن تيمية، ص٤٣٧، ومنهاج السنة، ص٢/ ٢٩٨، ٣/ ١١٢ وشفاء العليل، ص١٠٨-١٤٠، ومعارج القبول ٢/ ٢٣٨-٢٤٠.

وهذا الاعتقاد يشتمل على أصلين:

الأصل الأول: أن أفعال العباد مخلوقه لله.

الأصل الثاني: أن للعبد مشيئة وقدرة واختياراً وهو الفاعل لفعله حقيقة.

فأما الأصل الأول: وهو أن أفعال العباد مخلوقه لله فهو أصل محكم مبني على أدلة محكمة راسخة منها ما يلي:

قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر:٦٢].

فالآية عامة تشمل كل شيء ما سوى الله فأعيان المخلوقات وأفعالها وآثارها جميعها مخلوقة لله، فلا ثم إلا خالق ومخلوق؛ فالله ﷻ هو الخالق وما سواه مخلوق.

وقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان:٢].

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

يقول ابن الجوزي: "وفي هذه الآية دليل على أن أفعال العباد مخلوقة لله"[(١)].

وأما الأدلة من السنة فمنها ما يلي:

١) ما أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد عن حذيفة I قال: قال: النبي ﷺ:"إن الله يصنع كل صانع وصنعنه"[(٢)].

قال البخاري ـ رحمه الله ـ: "فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة، وإذا كان الله خالقاً للصناعات لزم أن يكون هو الخالق للتأليف الذي أحدثوه فيها، فإنما صارت الصناعات وتكونت بهذا التأليف، والتأليف هو فعل العبد، فأفعال العباد مخلوقة"[(٣)].

٢) ما أخرجه مسلم من حديث زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ قال:"لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله ﷺ يقول: "اللهم إني أعوذ بك من العجز

---

(١) زاد المسير في علم التفسير ٣/ ٥٤٦.

(٢) خلق أفعال العباد للبخاري، ص٢٥.

(٣) خلق أفعال العباد، ص٣٩.

والكسل والجبن والبخل والهرم وعذاب القبر اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها" (١).

فالشاهد من ذلك قوله ﷺ: "اللهم آت نفسي تقواها وزكها".

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ طلب تقوى نفسه وزكاتها من الله فدل ذلك على أنه الخالق لها.

٣) ما أخرجه البخاري من حديث وراد مولى المغيرة ابن شعبه قال: "كتب معاوية إلى المغيرة: اكتب لي ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة فأملى على المغيرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة:"لا اله الله وحده لا شريك له، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد"(٢).

والشاهد من ذلك قوله ﷺ: "اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت".

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ طلب العطاء والمنع من الله فدل ذلك على أن الله هو الخالق لها.

وأما دليل الإجماع على أن أفعال العباد مخلوقة لله فقد نقله جماعة من أهل العلم منهم الإمام أبو حسن الأشعري ـ رحمه الله ـ حيث قال: "وأجمعوا على أنه تعالى قد قدر جميع أفعال الخلق وآجالهم وأرزاقهم قبل خلقه لهم"(٣).

وقال الإمام اللالكائي ـ رحمه الله ـ: "في سياق... ما نقل من إجماع الصحابة والتابعين... أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله ﷻ طاعاتها ومعاصيها... وهو مذهب أهل السنة والجماعة يتوارثونه خلفاً عن سلف من لدن رسول الله ﷺ بلا شك ولا ريب"(٤).

---

(١) أخرجه مسلم، ح ٢٧٢٢.

(٢) أخرجه البخاري، ح ٦٦١٥.

(٣) رسالة أهل الثغر ١/ ١٤٠

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي٣/ ٥٨٩، ٥٩٤.

وقال الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ: "اتفقوا أن الله ﷻ وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء، وأن النفس مخلوقة، والعرش مخلوق، والعالم كله مخلوق..."(١).

وقال الإمام ابن عبدالبر ــ رحمه الله ــ في معرض شرحه لحديث تحاج آدم وموسى: "وفيه الأصل الجسيم الذي أجمع عليه أهل الحق، وهو أن الله ﷻ قد فرغ من أعمال العباد، فكلٌ يجري فيما قدر له، وسبق في علم الله تبارك اسمه"(٢).

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ــ: "أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها"(٣).

هذا وقد خالف في هذا الأصل على وضوحه وإحكامه المعتزلة القدرية حيث نفوا تعلق أعمال العباد بالله ﷻ وأنكروا أن يكون الله خالقاً لها وأن تكون تحت مشيئته، وإنما يحدثها العبد استقلالاً(٤).

ومع أن استنادهم في إثبات هذا القول الفاسد على الأدلة العقلية فقد استدلوا على ذلك بالنصوص الشرعية المصرحة بإثبات المشيئة للعبد ومنها ما يلي:

قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ [النبأ:٣٩].

وقوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر:٤١].

---

(١) مراتب الإجماع، ص١٦٧.

(٢) التمهيد ١٨/ ١٥.

(٣) الفتاوى ٨/ ٤٠٦.

(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار، ص٣٣٢، والمختصر في أصول الدين له أيضاً ١/ ٢٠٢.

وقوله سبحانه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩].

والجواب عن ذلك: **أن هذه النصوص المصرحة بإثبات المشيئة للعبد وإن كانت محكمة في الدلالة على أن للعبد مشيئة كما سأبينه قريباً فإن الاستدلال بها على نفي خلق الله لأفعال العباد استدلال بالمتشابهات وذلك لمخالفتها للمحكم الثابت ومن صور المتشابه كما تقرر ما خالف المحكمات.**

ومما استدل به نفاة خلق الله لفعل العبد أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ۙ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة:١٠٣].

قالوا: إن الله نفى في هذه الآية عن نفسه الجعل، والجعل بمعنى: الخلق!.

ويجاب على ذلك: بأن هذه الآية لا تدل على ما ذهبتم اليه إذ أن المراد بالجعل في الآية هو: الجعل الشرعي لا الكوني، فالمشركون كذبوا على الله فشرعوا أشياء لم يشرعها الله سبحانه.

قال أبو جعفر الطبري ـ رحمه الله ـ: "وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب أن يقال: إن المعنيين بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، الذين بحروا البحائر، وسيَّبوا السوائب، ووصلوا الوصائل، وحموا الحوامي، مثل عمرو ابن لحي وأشكاله ممن سنّ لأهل الشرك السنن الرديئة، وغيَّر دين الله دين الحق، وأضافوا إلى الله تعالى ذكره: أنه هو الذي حرّم ما حرّموا، وأحلَّ ما أحلوا، افتراءً على الله الكذب وهم يعلمون، واختلاقًا عليه الإفك وهم يفهمون، فكذبهم الله تعالى ذكره في قيلهم ذلك، وإضافتهم إليه ما أضافوا من تحليل ما أحلوا وتحريم ما حرموا، فقال تعالى ذكره: ما جعلت من بحيرة ولا سائبة، ولكن الكفار هم الذين يفعلون ذلك، ويفترون على الله الكذب"(١).

---

(١) تفسير الطبري ١١/ ١٣٥.

وأما الأصل الثاني: وهو أن للعبد مشيئة وقدرة واختياراً وهو الفاعل لفعله حقيقة فإن أهل السنة مع اعتقادهم أن الله ﷻ خلق أفعال العباد وأعمالهم.. فهم يعتقدون أيضاً بأن للعباد قدرةً ومشيئةً على أعمالهم ويفرقون بين ما يفعله العبد اضطراراً وما يفعله اختياراً، فللعبد قدرة ومشيئة على أفعاله... والله ﷻ هو الذي خلق قدرته ومشيئته وفعله.

وهذا الاعتقاد مبني على أدلة محكمة منها ما يلي:

قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ [النبأ:٣٩].

وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[البقرة:٢٢٣].

وقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨].

وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[الكهف:٢٩].

وقوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر:٤١].

وقوله سبحانه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٢٨].

إلى غير ذلك من الآيات المحكمة في التصريح بإثبات المشيئة للعبد وأنه يفعل الطاعات والمعاصي بقصده واختياره وأنه مسئول ومحاسب على ذلك.

ومن الأدلة على ذلك أيضاً الإجماع:

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: "ومما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها مع إيمانهم

بالقضاء والقدر... أن العباد لهم مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه مع قولهم إن العباد لا يشاءون إلا أن يشاء الله"(١).

وقد خالف في هذا الأصل المحكم؛ الجبرية الذين قالوا: إن العبد مجبور على فعله، فالله سبحانه هو الفاعل لفعل العبد، كما أنه هو الخالق له، فلا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لذلك(٢).

ووافقهم على ذلك الأشاعرة في مآل قولهم وذلك أنهم أرادوا أن يوفقوا بين قول القدرية وقول الجبرية فجاءوا بنظرية الكسب التي تكون في مآلها جبراً محضاً، فقالوا: إن للعبد قدرة حادثة غير مؤثرة في الفعل لامتناع اجتماع قدرتين مؤثرتين على أثر واحد، وإنما أجرى الله العادة بخلق مقدورها مقارناً لها(٣)..

ومع أنهم - الجبرية - أيضاً ينطلقون من أدلة عقلية فقد استدلوا لإثبات قولهم الباطل بالنصوص الشرعية المصرحة بخلق الله لأفعال العباد كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

ويجاب على ذلك: بأن هذه الآية وإن كانت محكمة في الدلالة على خلق الله لأفعال العباد فإن الاستدلال بها على نفي المشيئة والقدرة للعبد استدلال بالمتشابه لمخالفتها المحكم الثابت وما خالف المحكمات فإنه من المتشابه قطعاً كما تقرر.

فكون أفعال العبد مخلوقة لله لا يعني ذلك أن العبد لا مشيئة له في أفعاله بل له مشيئة لكنها ليست مستقلة وإنما هي تحت مشيئة الله ﷻ كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩].

(١) الفتاوى ٨/ ٤٥٩.

(٢) ينظر: الفرق بين الفرق، ص١٩٤، الملل والنحل ١/ ١١٠.

(٣) ينظر: شرح جوهرة التوحيد، ص٢٠٥، المواقف، ص٣١٢.

فأثبت الله سبحانه أن للعبد مشيئةً بقوله: ﴿لِمَن شَآءَ﴾ وأثبت له قدرةً بقوله: ﴿أَن يَسۡتَقِيمَ﴾.

قال الشيخ السعدي ـ رحمه الله ـ: "فقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ أثبت أن لهم مشيئةً حقيقية وفعلاً حقيقياً وهى الاستقامة باختيارهم"[1].

ولكنها مشيئة وقدرة ليست مستقلة بل هي تابعة لمشيئة الله فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لهم مشيئة لكنها تحت مشيئة الله تعالى وهاتان الآيتان المحكمتان جمعتا معتقد أهل السنة والجماعة في مسألة أفعال العباد سلك بنا سبيلهم وجنبنا سبيل أهل الزيغ والضلال.

(١) الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية، ص٢١.

المبحث السابع

تطبيقاتها في مسائل الإمامة والصحابة

وتحتـه مطلبـــــان:

- المطلب الأول : تطبيقاتها في مسائل الإمامة.
- المطلب الثاني : تطبيقاتها في مسائل الصحابة.

* * * ** * * *

المطلب الأول
تطبيقاتها في مسائل الإمامة

مسألة الإمامة تعد من أعظم المسائل وذلك أنه لا حياة إلا بجماعة ولهذا أمر الله بالاجتماع والائتلاف على طاعة الله سبحانه وتعالى، ونهى عن التفرق والاختلاف والتنازع، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمران:١٠٣].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال:٤٦].

والاجتماع لا بد له من قيادة، لأنه حين يجتمع الناس في مكان واحد فإنه من الطبيعي أن يحدث بينهم التنازع ويقع بينهم الخلاف؛ لاختلاف طبائعهم وأهوائهم، ولذا لا يصلح حال الناس إلا بإمامة ولا إمامة إلا بإمام ولذلك كان تنصيب الإمام فريضة في الإسلام لما يترتب على ذلك من المصالح العظيمة، فالناس لا يَصْلَحون بدون إمام يقودهم في مصالحهم ويدفع المضار عنهم.

يقول شيخ الإسلام: "يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها. فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لحراسة الدين من رأس"[1].

ويقول الماوردي: "فليس دين زال سلطانه إلا بدلت أحكامه، وطمست أعلامه، وكان لكل زعيم بدعة، ولكل عصر فيه وهية أثر، وكما أن السلطان إن لم يكن على دين تجتمع به القلوب حتى يرى أهله الطاعة فيه فرضا "، والتناصر عليه

---

(١) السياسة الشرعية، ص ١٦٥.

حتما " لم يكن للسلطان لبث ، ولا لأيامه صفو ، وكان سلطان قصر أو مفسد دهر . ومن هذين الوجهين:

وجب إقامة إمام يكون سلطان الوقت وزعيم الأمة ، فيكون الدين محروساً "بسلطانه، والسلطان جاريا "على سنن الدين وأحكامه"(١).

ومما يدل على أهمية الإمامة أنه لما توفي الرسول ﷺ بادر الصحابة بتنصيب إمام لهم قبل أن يتجهوا إلى تجهيز الرسول ﷺ ودفنه لعلمهم بضرورة هذا الأمر ولا يصلح أن يمضي وقت ولو يسيراً بدون إمام.

هذا ولأن أول إمام بعد النبي ﷺ هو الخليفة الراشد أبو بكر -رضي الله عنه وأرضاه- فسيكون التمثيل على ثبوت خلافته وأحقيته بذلك وذلك أن إثبات خلافته يغني عن إثبات خلافة عمر وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ حيث أنه لم يخالف في مسألة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ إلا الشيعة وقالوا أن علياً ــ رضي الله عنه ـ أحق بها منهم!، وهذا أمر باطل مخالف للنصوص المحكمة البينة التي دلت على صحة خلافة أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ وأحقيته بذلك ومنها ما يلي:

١) قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة:٥٤].

ووجه دلالة الآية على خلافة الصديق: أنه كان في علم الله ﷻ ما يكون بعد وفاة رسول الله ﷺ من ارتداد قوم فوعد سبحانه - ووعده صدق - أنه يأتي بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم، فلما وجد ما كان في علمه في ارتداد من ارتد بعد وفاة رسول الله ﷺ وجد تصديق ـ رحمه الله ــ بقيام أبي بكر الصديق I بقتالهم فجاهد بمن أطاعه من

(١) أدب الدين والدنيا ، ص ١١١.

الصحابة من عصاه من الأعراب ولم يخف في الله لومة لائم حتى ظهر الحق وزهق الباطل وصار تصديق وعده بعد وفاة رسوله ﷺ آية للعالمين ودلالة على صحة خلافة الصديق ـ رضي الله عنه ـ [(١)].

روى ابن جرير الطبري بإسناده إلى علي ـ رضي الله عنه ـ أنه قال في قوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ قال: "فسوف يأتي الله المرتدة في دورهم بقوم يحبهم ويحبونه بأبي بكر وأصحابه"[(٢)].

٢) وقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة:٤٠].

قال أبو عبدالله القرطبي: "قال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ ما يدل على أن الخليفة بعد النبي ﷺ، أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ لأن الخليفة لا يكون أبداً إلا ثانياً وسمعت شيخنا أبا العباس أحمد بن عمر يقول: إنما استحق الصديق أن يقال له ثاني اثنين لقيامه بعد النبي ﷺ بالأمر كقيام النبي ﷺ به أولا، وذلك أن النبي ﷺ لما مات ارتدت العرب كلها ولم يبق الإسلام إلا بالمدينة وجواثا فقام أبو بكر يدعو الناس إلى الإسلام ويقاتلهم على الدخول في الدين كما فعل النبي ﷺ فاستحق من هذه الجهة أن يقال في حقه ثاني اثنين"[(٣)].

٣) قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾[النور:٥٥].

قال الحافظ ابن كثير: "وقال بعض السلف خلافة أبي بكر وعمر ـ رضي الله

(١) ينظر: الاعتقاد للبيهقي، ص٣٤٤.

(٢) تفسير الطبري ٦/ ٢٨٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٨/ ١٤٧-١٤٨.

عنهما ــ حق في كتاب الله ثم تلا هذه الآية"[(١)].

وأما الأحاديث النبوية التي جاء التنبيه فيها على خلافة أبي بكر I فكثيرة شهيرة متواترة ظاهرة الدلالة إما على وجه التصريح، أو الإشارة ولاشتهارها وتواترها صارت معلومة من الدين بالضرورة بحيث لا يسع أهل البدعة إنكارها ومن تلك الأحاديث:

١) ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث جبير بن مطعم I قال: أتت امرأة النبي ﷺ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ كأنها تقول: الموت، قال ﷺ: إن لم تجديني فأتي أبا بكر"[(٢)].

قال أبو محمد بن حزم: "وهذا نص جلي على استخلاف أبي بكر"[(٣)]. وقال الحافظ ابن حجر: " وفي الحديث أن مواعيد النبي ﷺ كانت على من يتولى الخلافة بعده تنجيزها وفيه رد على الشيعة في زعمهم أنه نص على استخلاف علي والعباس"[(٤)].

٢) ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن أبي مليكة I قال: سمعت عائشة وسئلت: من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر. فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة ابن الجراح ثم انتهت إلى هذا"[(٥)].

قال النووي:"هذا دليل لأهل السنة في تقديم أبي بكر ثم عمر للخلافة مع

---

(١) تفسير ابن كثير ٥/ ١٢١.

(٢) أخرجه البخاري، ح ٣٦٥٩.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٠٨.

(٤) فتح الباري ٧/ ٢٤.

(٥) أخرجه مسلم، ح ٢٣٨٥.

إجماع الصحابة..."[1].

٣) ما رواه الشيخان في صحيحيهما من حديث عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: "ادعي لي أبا بكر، وأخاك حتى أكتب كتاباً فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل: أنا أولى. ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر"[2].

دل هذا الحديث دلالة ظاهرة على فضل الصديق ـ رضي الله عنه ـ حيث أخبر النبي ﷺ بما سيقع في المستقبل بعد التحاقه بالرفيق الأعلى وأن المسلمين يأبون عقد الخلافة لغيره ـ رضي الله عنه ـ وفي الحديث إشارة أنه سيحصل نزاع ووقع كل ذلك كما أخبر ـ عليه الصلاة والسلام ـ ثم اجتمعوا على أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ.

قال أبو محمد بن حزم بعد أن ذكر هذا الحديث: "فهذا نص جلي على استخلافه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أبا بكر على ولاية الأمة بعده"[3].

٤) ما رواه الشيخان في صحيحيهما عن أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: "مرض النبي ﷺ فاشتد مرضه فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت عائشة: إنه رجل رقيق إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس قال: مروا أبا بكر فليصل بالناس فعادت فقال: مري أبا بكر فليصل بالناس، فإنكن صواحب يوسف فأتاه الرسول فصلى بالناس في حياة النبي ﷺ"[4].

قال الحافظ أبو بكر البيهقي بعد أن ساق الأحاديث التي فيها تقديم أبي بكر الصديق في الصلاة: "فهذه الأخبار وما في معناها تدل على أن النبي ﷺ رأى أن يكون

---

(١) شرح النووي على مسلم ١٥/ ١٥٤-١٥٥.

(٢) أخرجه مسلم، ح ٢٣٨٧.

(٣) الفصل ٤/ ١٧٧.

(٤) أخرجه البخاري، ح ٦٧٨، واللفظ له، ومسلم، ح ٤١٨.

الخليفة من بعده أبو بكر الصديق فنبه أمته بما ذكر من فضيلته وسابقته وحسن أثره، ثم بما أمرهم به من الصلاة خلفه، ثم الاقتداء به وبعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ على ذلك وإنما لم ينص عليه نصاً لا يحتمل غيره والله أعلم لأنه علم بإعلام الله إياه أن المسلمين يجتمعون عليه وأن خلافته تنعقد بإجماعهم على بيعته"[1].

وهذا ما فهمه الصحابة من هذه النصوص: فقد روى أبو عبدالله الحاكم بإسناده إلى عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنهما ـ قال: "لما قبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير قال: فأتاهم عمر ـ رضي الله عنه ـ فقال: يا معشر الأنصار، ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمر أبا بكر يؤم الناس فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ فقالت الأنصار: نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر"[2].

وروى ابن سعد بإسناده إلى الحسن قال: "قال علي: لما قبض النبي ﷺ نظرنا في أمرنا فوجدنا النبي ﷺ قد قدم أبا بكر في الصلاة فرضينا لدنيانا من رضي رسول الله ﷺ لديننا فقدمنا أبا بكر" [3].

وكما فهم أصحاب رسول الله ﷺ من تقديم الصديق في الصلاة أن ذلك إشارة إلى أنه أحق بالإمامة بعد وفاته ﷺ كذلك فهم هذا الفهم من جاء بعدهم من أهل العلم، فقد قال أبو بكر المروذي: "قيل لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل - قول النبي ﷺ: "يؤم القوم أقرؤهم فلما مرض قال: "قدموا أبا بكر يصلي بالناس"[4].. وقد كان في القوم من هو أقرؤ من أبي بكر فقال أبو عبدالله: إنما أراد الخلافة"[5].

---

(١) الاعتقاد، ص١٧٢.

(٢) رواه الحاكم ٣/ ٧٠، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وحسنه ابن حجر في "موافقة الخبر الخبر"، والألباني في "تخريج السنة" ١١٥٩.

(٣) رواه ابن سعد في "الطبقات" ٣/ ١٨٣.

(٤) أخرجه البخاري ح ٦٧٩، ومسلم ح ٤١٨.

(٥) المسند من مسائل الإمام أحمد للخلال، ورقة ٤٣، وهو مخطوط يوجد في مكتبة مخطوطات الجامعة =

وقال أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ: "وتقديمه له أمر معلوم بالضرورة من دين الإسلام قال: وتقديمه له دليل على أنه أعلم الصحابة وأقرؤهم لما ثبت في الخبر المتفق على صحته بين العلماء: أن رسول الله ﷺ قال: "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأكبرهم سناً، فإن كانوا في السن سواء فأقدمهم إسلاماً""[1] - قال ابن كثير - وهذا من كلام الأشعري ـ رحمه الله ـ مما ينبغي أن يكتب بماء الذهب ثم قد اجتمعت هذه الصفات كلها في الصديق -رضي الله عنه وأرضاه-"[2].

وأما دليل الإجماع: فقد أجمع أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً على أن أحق الناس بالخلافة بعد النبي ﷺ أبو بكر الصديق I لفضله وسابقته ولتقديم النبي ﷺ إياه في الصلوات على جميع الصحابة وقد فهم أصحاب النبي ﷺ مراد المصطفى ـ عليه لاصلاة والسلام ـ من تقديمه في الصلاة فأجمعوا على تقديمه في الخلافة ومتابعته ولم يتخلف منهم أحد ولم يكن - الرب جلا وعلا - ليجمعهم على ضلالة فبايعوه طائعين وكانوا لأوامره ممتثلين ولم يعارض منهم أحد في تقديمه وما يزعمه الشيعة من أن علياً تخلف عن بيعته هو والزبير فغير صحيح والصحيح أنهما بايعاه ولم يتخلفا والدليل ما رواه الحاكم في مستدركه من حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: "لما توفي رسول الله ﷺ قام خطباء الأنصار فجعل الرجل منهم، يقول: يا معشر المهاجرين إن رسول الله ﷺ كان إذا استعمل رجلاً منكم قرن معه رجلا منا، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان أحدهما منكم والآخر منا، قال: فتتابعت خطباء الأنصار على ذلك، فقام زيد بن ثابت، فقال: إن رسول الله ﷺ كان من المهاجرين، وإن الإمام

= الإسلامية.

وينظر: "مناقب الإمام" أحمد لابن الجوزي، ص١٦٠.

(١) أخرجه مسلم، ح ٦٧٣.

(٢) البداية والنهاية ٥/ ٢٦٥.

يكون من المهاجرين، ونحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله ﷺ، فقام أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ، فقال: "جزاكم الله خيرا يا معشر الأنصار، وثبت قائلكم" ثم قال: "أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم" ثم أخذ زيد ابن ثابت بيد أبي بكر، فقال: هذا صاحبكم، فبايعوه، ثم انطلقوا، فلما قعد أبو بكر على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير علياً فسأل عنه، فقال: ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر: ابن عم رسول الله ﷺ وختنه أردت أن تشق عصا المسلمين؟ فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله ﷺ فبايعه، ثم لم ير الزبير بن العوام فسأل عنه حتى جاءوا به، فقال: ابن عمة رسول الله ﷺ وحواريه أردت أن تشق عصا المسلمين، فقال مثل قوله: لا تثريب يا خليفة رسول الله ﷺ فبايعاه"(1). وأما ما روي عن عائشة أن علياً لم يبايع أبا بكر ستة أشهر، فليس من قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ وإنما هو من قول الزهري، فأدرجه بعض الرواة في الحديث عن عائشة ثم أنه لو ثبت أن علياً لم يبايع إلا بعد ستة أشهر فلا يقدح ذلك في صحة بيعة أبي بكر لأوجه ذكرها أهل العلم لا مجال هنا لبيانها وأما من زعم أن علياً والزبير ـ رضي الله عنهما ـ بايعا ظاهراً وخالفا باطناً فقد قال فيهما أقبح القول فهما ـ رضي الله عنهما ـ أجل قدراً وأكبر محلاً من هذا.

وممن نقل إجماع الصحابة ومن جاء بعدهم من أهل السنة والجماعة على أن أبا بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ أولى بخلافة جمع من أهل العلم منهم أبو الحسن الأشعري حيث قال: "أثنى الله ﷻ على المهاجرين والأنصار والسابقين إلى الإسلام، وعلى أهل بيعة الرضوان ونطق القرآن يمدح المهاجرين والأنصار في مواضع كثيرة وأثنى على أهل بيعة الرضوان فقال ﷻ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨] قد أجمع هؤلاء الذين أثنى عليهم ومدحهم على إمامة أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ وسموه خليفة رسول الله ﷺ وبايعوه وانقادوا له وأقروا له بالفضل وكان أفضل الجماعة في جميع الخصال التي يستحق بها الإمامة من العلم

(١) أخرجه الحاكم، ح ٤٤٥٧، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

والزهد وقوة الرأي وسياسة الأمة وغير ذلك"(١).

وقال أبو بكر الباقلاني في معرض ذكره للإجماع على خلافة الصديق ـ رضي الله عنه ـ: "وكان ـ رضي الله عنه ـ مفروض الطاعة لإجماع المسلمين على طاعته وإمامته وانقيادهم له حتى قال أمير المؤمنين علي عليه السلام مجيباً لقوله ـ رضي الله عنه ـ لما قال: أقيلوني فلست بخيركم، فقال: لا نقيلك ولا نستقيلك قدمك رسول الله ﷺ لديننا ألا نرضاك لدنيانا يعني بذلك حين قدمه للإمامة في الصلاة مع حضوره واستنابته في إمارة الحج فأمرك علينا وكان ـ رضي الله عنه ـ أفضل الأمة وأرجحهم إيماناً وأكملهم فهماً وأوفرهم علماً"(٢).

وقال أبو عثمان الصابوني: "ويثبت أصحاب الحديث خلافة أبو بكر بعد وفاة رسول الله ﷺ باختيار الصحابة واتفاقهم عليه، وقولهم قاطبة: "رضيه رسول الله ﷺ لديننا فرضيناه لدنيانا"(٣)، وقولهم: قدمك رسول الله ﷺ فمن ذا الذي يؤخرك وأرادوا أنه ﷺ قدمك في الصلاة بنا أيام مرضه فصلينا وراءك بأمره فمن ذا الذي يؤخرك بعد تقديمه إياك؟ وكان رسول الله ﷺ يتكلم في شأن أبي بكر في حال حياته بما يبين للصحابة أنه أحق الناس بالخلافة بعده فلذلك اتفقوا عليه واجتمعوا فانتفعوا بمكانه والله وارتفعوا به وارتفقوا"(٤).

وبهذا يتبين أن خلافة أبي بكر ثابة بالأدلة المحكمة الواضحة ومع هذا فقد

---

(١) الإبانة على أصول الديانة، ص٦١١، ٦١٣.

(٢) عقيدة أهل السنة في الصحابة ٢/ ٥٥١.

(٣) ورد هذا القول للصحابه في كتاب شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة ص٥٧، وورد على لسان علي أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في مصادر أخرى.

ينظر: الرياض النظرة في مناقب العشرة ١/ ١٤٤، طبقات ابن سعد ٣/ ١٨٣، لوامع الأنوار البهية ٢/ ٣١٢.

(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ص٢٩٠-٢٩١.

زعمت الشيعة الإمامية بأن علياً ـ رضي الله عنه ـ هو الإمام بعد النبي ﷺ بلا فصل ويدعون أن النبي ﷺ نص عليه وأوصى له بالخلافة[1]. ويعتقدون هذا اعتقاداً جازماً والناظر بعين البصيرة في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ يجد أنه ليس هناك دليل فيهما يدل على معتقدهم هذا، وبالنظر في كتب الملل والنحل اتضح أن أول من أحدث هذه المقالة التي مضمونها أن علياً وصي النبي ﷺ وأنه أوصى له بالخلافة - عبدالله بن سبأ اليهودي[2]، الذي رام بهذه المقالة الكيد للإسلام وتفريق كلمة المسلمين وقد تقبل مقالته الفاسدة من بعده الشيعة الإمامية والنظام[3]، ومن وافقه من فرق المعتزلة وقد جعل الشيعة الإمامة ركناً من أركان الإيمان التي لا يكمل إيمان الإنسان إلا بها[4]، بل بالغوا فيها حتى قالوا: إنها أفضل من أركان الإسلام الأخرى[5]، ثم زعموا أن كل إمام من أئمتهم من أهل البيت منصوص على إمامته بالتلميح تارة، وبالتصريح أخرى حيث إن كل إمام من أئمتهم يوصي بالإمامة لمن بعده ولكي يضللوا على جهلة المسلمين وليستميلوهم إلى اعتقاد أن الخليفة بعد النبي ﷺ هو علي ـ رضي الله عنه ـ عمدوا إلى آيات من كتاب - تعالى - فيها ثناء ومدح لعامة عباد الله الصالحين وأوليائه المتقين وجعلوها خاصة برابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وجعلوا يؤولونها على حسب معتقدهم الباطل، كما اختلقوا كثيراً من الأحاديث

---

(١) ينظر الطرائف في معرفة مذهب الطوائف لابن طاووس ١/ ١٦٨ وما بعدها، الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم للعاملي ٢/ ٣٠-٤٧، مقالات الإسلاميين ١/ ٨٩، الفرق بين الفرق ص/ ٥٩-٦٠، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٤٦.

(٢) الفرق بين الفرق، ص٢٣٥، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٧٤.

(٣) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٥٧.

(٤) جاء في كتاب الكافي للكليني ٢/ ١٥، كتاب الإيمان والكفر باب دعائم الإسلام حديث رقم ١ فقد ذكر بإسناده إلى جعفر عليه السلام قال: بني الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة والصوم، والحج، والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، وانظر ما قاله الخميني في هذا الصدد في كتابه كشف الأسرار، ص١٤٩.

(٥) ينظر: الكافي ٢/ ١٧.

لنصرة بدعتهم الفاسدة واعتقادهم الباطل ويجادلون بها على أنها أدلة مسلمة، وفي الحقيقة إنها شبه يصطادون بها جهلة المسلمين ومن قل نصيبه من العلم منهم وسأذكر في هذا المبحث طائفة من الآيات القرآنية، والأحاديث التي يذكرها عوامهم ومن يدعي العلم منهم عند محاجتهم في مسألة الإمامة وسأقرن تلك الآيات والأحاديث بالرد بما يبين بطلان دلالتهما على ما يدعون وما يهدفون إليه.

أولاً: ذكر بعض شبههم من الآيات القرآنية وهي:

الشبهة الأولى: آية التطهير:

وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣].

هذه الآية استدل بها الشيعة على عصمة أهل البيت وبناء على ذلك استدلوا بها على أحقية علي I بالإمامة دون غيره من الصحابة!.

قال الطوسي: "إن لفظ إنما تجرى ليس... فيكون تلخيص الكلام ليس يريد الله إلا إذهاب الرجس على هذا الحد عن أهل البيت فدل ذلك أن إذهاب الرجس قد حصل فيهم، وذلك يدل على عصمتهم، وإذا ثبتت عصمتهم ثبت ما أردناه [أي: أحقيتهم بالإمامة]"(١).

وقال ابن المطهر الحلي: "وفي هذه الآية دلالة على العصمة مع التأكيد بلفظة "إنما" وإدخال اللام في الخبر والاختصاص في الخطاب بقوله: ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾، والتكرير بقوله: ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ والتأكيد بقوله: ﴿تَطْهِيرًا﴾ وغيرهم ليس بمعصوم فتكون الإمامة في علي ولأنه ادعاها في عدة من أقواله كقوله: والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى وقد ثبت نفي الرجس عنه

(١) تفسير التبيان للطوسي ٨/ ٣٤٠.

فيكون صادقاً فيكون هو الإمام"[1].

والجواب على هذا الاستدلال: بأن يقال لهم: إن الآية ليس فيها أي إشارة تدل على عصمة أحد من أئمة أهل البيت التي يلزم منها عند الشيعة إمامتهم وذلك أن الآية ما هي إلا كقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة:٦]. وكقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة:١٨٥] وكقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٢٦-٢٧] فإن إرادة الله في هذه الآيات متضمنة لمحبة الله لذلك المراد ورضاه به وأنه شرعه للمؤمنين وأمرهم به ليس في ذلك أنه خلق هذا المراد ولا أنه قضاه وقدره ولا أنه يكون لا محالة - وكما هو معلوم - "أن الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة شرعية دينية تتضمن محبته ورضاه، وإرادة كونية قدرية تتضمن خلقه وتقديره"[2].

والإرادة في آية التطهير إنما هي إرادة دينية شرعية تذهب الرجس عن أهل البيت بامتثالهم الأوامر الربانية واجتنابهم المنهيات "والدليل على ذلك أن النبي ﷺ بعد نزول آية التطهير قال: (اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)[3]. فطلب من الله لهم إذهاب الرجس والتطهير فلو كانت الآية فلو كانت الآية تتضمن إخبار الله بأنه قد أذهب عنهم الرجس وطهرهم لم يحتج إلى الطلب

---

(١) منهاج الكرامة المطبوع مع منهاج السنة ٤/ ٢٠.

وينظر: حق اليقين ١/ ١٥٠.

(٢) منهاج السنة ٤/ ٢١-٢٠.

(٣) رواه أحمد في المسند ٦/ ٣٠٤-٢٩٢، ورواه الترمذي في سننه ٥/ ٣٠-٣١.

والدعاء"[1].

وإذا كان الشيعة يستدلون بهذه الآية على عصمة أهل البيت فإنه يلزم على معتقدهم هذا أن "يكون الصحابة لا سيما الحاضرين في غزوة بدر قاطبة معصومين لأن الله تعالى قال في حقهم في مواضع من التنزيل: ﴿وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة:٦].

وقال: ﴿لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾ [الأنفال:١١]، وظاهر أن إتمام النعمة في الصحابة كرامة زائدة بالنسبة إلى ذينك اللفظين ووقوع هذا الإتمام أدل على عصمتهم لأن إتمام النعمة لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان"[2].

وأما زعمهم أن علياً ادعاها وقد ثبت نفي الرجس عنه فيكون صادقاً...الخ فإن هذا "لا يُسَلَّم بل كل مسلم يعلم بالضرورة أن علياً ما ادعاها قط، وما قال: "إني معصوم ولا أن الرسول ﷺ جعلني الإمام بعده ولا أنه أوجب على الناس متابعتي ولا نحو هذه الألفاظ بل من المعلوم بالضرورة أن من نقل هذا ونحوه عنه فهو كاذب عليه إذ أن علياً ـ رضي الله عنه ـ كان أتقى لله من أن يدعي الكذب الظاهر الذي يعلم الصحابة كلهم أنه كذب"[3].

فآية التطهير ليس فيها دلالة على عصمة أهل البيت لأنها لم ترد بصيغة الإخبار وليس فيها أي إشارة لا من قريب ولا من بعيد على إمامتهم ومما يدل على ذلك "أن أزواج النبي ﷺ مذكورات في الآية. والسياق إنما هو في مخاطبتهن من قوله: ﴿يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَـٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَـٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى

(١) ينظر: منهاج السنة ٤/ ٢٠.

(٢) ينظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص١٥٣.

(٣) ينظر: منهاج السنة ٤/ ٢٤.

قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب:٣٠-٣٤]، فالخطاب كما هو ظاهر كله لأزواج النبي ﷺ لكن لما تبين ما في هذا من المنفعة التي تعمهن وتعم غيرهن من أهل البيت جاء التطهير بهذا الخطاب وغيره وليس مختصاً بأزواجه بل هو متناول لأهل البيت كلهم وعلي وفاطمة والحسن والحسين أخص من غيرهم بذلك ولذلك خصهم النبي ﷺ بالدعاء لهم"[(١)].

الشبهة الثانية: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة:٥٥].

فقد استدلت الرافضة بهذه الآية الكريمة - والتي يسمونها آية الولاية - على أن علياً هو الإمام بعد رسول الله ﷺ بالنص، وهذه الآية عندهم كما قال الطوسي: "من الأدلة الواضحة على إمامة أمير المؤمنين بعد النبي بلا فصل"[(٢)].

ويجاب على ذلك من وجوه:

الأول: أن سياق الآيات لا يدل على المعنى الذي ذهب إليه المخالفون فإن المقصود بالولاية هنا الولاية الدينية فهذه الآيات إنما نزلت في النهي عن موالاة الكفار والأمر بموالاة المؤمنين وسياق الكلام يدل على ذلك لمن تدبر، فقد سبق هذه الآية قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾

(١) منهاج السنة ٤/ ٢١.

ينظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص١٤٩.

(٢) تفسير البيان للطبرسي ٣/ ٥٥٩.

[المائدة:٥١-٥٢].

فالآيات تنهى عن موالاة اليهود والنصارى وتصف الذين في قلوبهم مرض بأنهم يوالون الكفار والمنافقين والمرتدين ثم بينت صفات أهل الإيمان، ومن تجب موالاتهم ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن المقصود بالآية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الولاية الدينية؛ لأن كلمة وليكم ليست دليلاً على أن الإمامة لعلي بل هي في حاجة إلى دليل يظهر أنها خرجت عن الاستعمال القرآني العام وعلى المفهوم الخاص لتلك الآيات الكريمة المتتابعة[١].

ولهذا ذكر المفسرون أنها نزلت في عبادة ابن الصامت في تبرئته من ولاية يهود بني قينقاع وحلفهم، إلى رسول الله ﷺ والمؤمنين[٢].

الوجه الثاني: لا خلاف في أن لفظة (إنما) تقتضي التخصيص ولكن المخالفين بنوا على هذا عدم جواز حمل لفظة الولي على الموالاة في الدين وهذا تحكم؛ لأنه لا تخصيص في هذا المعنى لمؤمن دون مؤمن آخر، وهذا الاستدلال لا يستقيم؛ فالموالاة مختصة بالمؤمنين جميعاً دون غيرهم ممن تجب معاداتهم، وليست لمؤمن دون مؤمن، بل إن هذا التخصيص يقتضي عكس ما ذهبوا إليه؛ لأن الحصر يكون فيما يحتمل اعتقاد الشركة والتردد والنزاع، ولم يكن بالإجماع وقت نزول هذه الآية تردد ونزاع في الإمامة وولاية التصرف بل كان في النصرة والمحبة[٣].

الوجه الثالث: إن هناك فرقاً بين الوَلاية بالفتح والوِلاية بالكسر، فالولاية بالفتح ضد العداوة: وهي المحبة والنصرة، والوِلاية بالكسر: هي السلطان والإمارة[٤].

---

(١) ينظر: منهاج السنة ٧/ ١٩.

(٢) تفسير الطبري ١٠/ ٤٢٤.

(٣) تفسير الألوسي، روح المعاني (٣/ ٣٣٥)، ومع الشيعة الاثني عشرية للسالوس، ص٦٨.

(٤) مختار الصحاح للجوهري، ص٧٤٠.

والأمير يسمى الوالي لا يسمى الولي . وقد سبق أن بينا أن سياق الآيات يدل على أنها الوَلاية بالفتح ، لأنه لو أراد الوِلاية التي هي الإمارة لقال: إنما يتولى عليكم الله ورسوله والذين آمنوا، ولم يقل: ومن يتولى الله ورسوله ؛ فإنه لا يقال لمن ولي عليهم والٍ : إنهم يقولون: تولوه، بل يقال: تولى عليهم. والله ﷻ لا يوصف بأنه متول على عباده وأنه أميرٌ عليهم، بل حتى الرسول ﷺ أيضاً لا يُقال إنه متولٍ على الناس أما الولاية المخالفة للعداوة فإنه ﷻ يتولى عباده المؤمنين[1].

الوجه الرابع: إن لفظ الركوع المذكور في الآية يراد به الخضوع ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران:٤٣].

فان المراد بالركوع في هذه الآية: الخضوع؛ وذلك أن المرأة لا يُطلب منها صلاة الجماعة وكذلك الركوع في هذه الآية، ولذلك ذكر الله ﷻ في هذه الآية الركوع في حال الزكاة بعد ذكره لإقامة الصلاة مع أن الركوع إنما يكون في الصلاة لا الزكاة ومن هنا يتضح أن المراد بأنهم يؤتون الزكاة وهم خاضعون مستسلمون لله، ولذلك فقد رأى ابن كثير ؏ خطأ من ظن أن قوله تعالى: وهم راكعون جملة حالية؛ "لأنه يلزم منه أن يكون دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره؛ لأنه ممدوح، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء"[2].

ومع ذلك فإن المخالفين يصرون على أنها كذلك ويستبعدون حمل الركوع على معنى من معانيه العربية كالخضوع مثلاً، ويقول الطوسي: "الركوع هنا هو التطأطؤ المخصوص، وإنما يقال للخضوع ركوع تشبيها ومجازا؛ لأن فيه ضرباً من الانخفاض..."، وإذا ثبت أن الحقيقة في الركوع ما ذكرناه لم يسع حمله على المجاز من ذلك من غير ضرورة[3]، وهذا ليس بصحيح، فقد استعملت العرب الركوع في معنى

---

(١) منهاج السنة النبوية ٧/ ٢٩.

(٢) تفسير ابن كثير، ت: سلامة ٣/ ١٣٨.

(٣) المفصح في إمامة سيد المرسلين، ص١٣٢.

الخضوع حقيقة ومجازاً.

يقول الراغب الاصفهاني: "الركوعُ: الانحناء، فتارة يستعمل في الهيئة المخصوصة في الصلاة كما هي، وتارة في التّواضع والتّذلّل، إمّا في العبادة، وإمّا في غيرها"(١).

وقال الزمخشري: "وكانت العرب تسمي من آمن بالله تعالى ولم يعبد الأوثان راكعاً، ويقولون: ركع إلى الله أي اطمأن إليه خالصة"(٢).

ويقول الطبري: "وأما تأويل الركوع، فهو الخضوع لله بالطاعة. يقال منه: ركع فلان لكذا وكذا، إذا خضع له، ومنه قول الشاعر:

بيعت بكسر لئيم واستغاث بها   من الهزال أبوها بعد ما ركعا

يعني: بعد ما خضع من شدة الجهد والحاجة"(٣).

الوجه الخامس: إن الروايات التي ساقوها في نزول الآيات في علي بن أبي طالب وأنه تصدق بخاتمه وهو راكع روايات باطلة متنا وسنداً لا تقوم بها حجة واليك بيان ذلك.

أما من ناحية المتن: فإن هذه الرواية ظاهرة البطلان لمن تأملها لأوجه عدة منها:

أولاً: إن هذه الرواية إن سلبت الإمامة عن أبي بكر وعمر وعثمان فإنها كذلك تسلب الإمامة عن بقية الأئمة الاثني عشر عند الرافضة فإنه لم يثبت أن أحداً منهم تصدق وهو راكع، ومن هنا يظهر بطلان قول الطوسي بأن: "إنما" تفيد الحصر فهي تحصر الإمامة في من تصدق وهو راكع ولم ينقل ذلك إلا من علي؛ لأنه إذا كانت

---

(١) المفردات في غريب القرآن، ص٣٦٤.

(٢) أساس البلاغة ١/ ٣٨١.

(٣) تفسير الطبري، ١/ ٥٧٤.

"إنما" تفيد الحصر فإن ذلك يعني أحد أمرين: إما حصر الخلافة في علي فقط ونفي إمامة غيره، أو أنها تحصر الإمامة فيمن يؤدي الزكاة وهو راكع وهو أعظم من الأول لأمرين هما:

١) إن كل إنسان يستطيع أن يؤدي الزكاة وهو راكع فهل أهلية إمامة المسلمين مقيدة بهذا.

٢) إنه لم يثبت عن الأئمة الأحد عشر الباقين أنهم تصدقوا أو أدوا الزكاة وهم راكعون، وفي ذلك نفي لإمامتهم[١].

ثانياً: إن صيغة الذين يؤتون الزكاة وهم راكعون صيغة جمع فكيف يصدق على عليٍّ وحده؟!

ولفظ الجمع يمتنع حمله على الواحد في لغة العرب[٢].

فإن قالوا: إن ذلك للتعظيم، قلنا: لا يصح هنا إذ أن الله ورسوله ذكرا في الآية من غير مقارنة تعظيم فكيف يذكر له التعظيم دونهما[٣].

ثالثاً: إن الله لا يثني على المرء إلا بأمر محمود والانشغال عن الصلاة والالتفات ونزع الخاتم وإعطائه للسائل أمر لا يحمد فاعله فإن هذا العمل مع ما فيه من انصراف القلب عن الصلاة يستوجب كثرة الحركة في الصلاة، ومن العجيب أن الرافضة يرون إبطال صلاة أهل السنة لوضعهم اليد اليمنى على اليسرى حال القيام ويعدون ذلك عملاً يستوجب بطلان الصلاة، ثم لا يعدون الانشغال بالسائل والاستماع إليه

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية ٧/ ١٤، والإمامة والنص لفيصل نور، ص٤٤١، وثم أبصرت الحقيقة لمحمد الخضر، ص١٧٤.

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٦٤٨.

(٣) ينظر: الحجج الباهرة للدواني، ص٨٢.

والإشارة عليه ونزع الخاتم وإعطائه له حركات مبطلة للصلاة [1].

رابعاً: إنه لو كان مشروعاً في الصلاة لكان حال القيام أولى ولم يختص به الركوع[2].

خامساً: إن عليا لم يكن على عهد رسول الله ﷺ ممن تجب عليه الزكاة فإنه كان فقيراً وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً ولم يكن علي من هؤلاء[3].

وأما من ناحية السند: فإنه لم تصح رواية واحدة في تصدق علي وهو راكع[4]، ولا يرد على ذلك إيرادُ كثير من المفسرين لهذه الآثار فإن هذا لا يعني صحتها ولكنهم كعادتهم يذكرون جميع ما يروى في تفسير الآيات وقد ذكروا بجانب هذه الروايات الروايات الصحيحة التي تدل على أن الآية عامة في الذين آمنوا وعلي من الذين آمنوا.

ثم أنه على فرض صحتها فإنها معارضة بالنصوص الثابتة المحكمة التي تقضي بصحة إمامة أبي بكر وأحقيته بذلك وحينئذ فأقل ما يقال عنها أنها من المتشابه الذي ينبغي رده إلى المحكم الواضح.

الشبهة الثالثة: ومن الأدلة التي استدل بها الرافضة على أحقية علي بالإمامة قول النبي ﷺ لعلي ـ رضي الله عنه ـ لما خلفه بعده في غزوة تبوك: "ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي"[5].

فقد روى الصدوق عن جابر بن عبدالله أنه سُئل عن قول رسول الله ﷺ لعلي: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي" " قال: "استخلفه بذلك

---

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية ٧/ ١٦، والحجج الباهرة ٨٣، والامامة والنص، ص٤٤١.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: الحجج الباهرة، ص٨٣.

(٤) ينظر: تفسير الطبري، ١٠/ ٤٢٥-٤٢٦، تفسير ابن كثير، ٢/ ٧٤.

(٥) أخرجه البخاري ٥/ ١٩، أخرجه مسلم ٤/ ١٨٧٠.

على أمته في حياته وبعد وفاته وفرض عليهم طاعته فمن لم يشهد له بعد هذا القول بالخلافة فهو من الظالمين"[١].

وقال أيضاً: "... وجب أنه قد عنى كل منزلة كانت لهارون من موسى مما لم يخصه العقل والاستثناء في نفس الخبر، وإذا وجب ذلك فقد ثبتت الدلالة على أن علياً ـ رضي الله عنه ـ أفضل أصحاب رسول الله ﷺ وأعلمهم وأحبهم إلى رسول الله ﷺ وأوثقهم في نفسه وأنه يجب أن يخلفه علي في قومه إذا غاب عنهم غيبة سفر أو غيبة موت؛ لأن ذلك كان في شرط هارون ومنزلته من موسى"[٢].

ويجاب على ذلك: بأن هذا الحديث وإن كان محكماً في الدلالة على مكانة علي ـ رضي الله عنه ـ ومنزلته عند النبي ﷺ إلا إن الاستدلال به على أحقيته بالخلافة دون غيره من الصحابة أقل ما يقال عنه انه استدلال بالمتشابه وذلك من وجوه:

الوجه الأول: إن النبي ﷺ لم يستخلف علياً على المدينة في هذه الفترة وإنما استخلفه على أهل بيته خاصة كما يذكر أهل السير كابن جرير[٣]، وابن كثير[٤]، وغيرهما وإنما استخلف على المدينة في تلك الغزوة محمد بن مسلمة.

ولو سلمنا جدلاً أنه استخلف علياً على المدينة فإن هذا ليس من خصائص علي ـ رضي الله عنه ـ وذلك أن النبي ﷺ استخلف غيره في بعض الغزوات كاستخلافه لابن أم مكتوم، وعثمان ومعاذ وغيرهم. بل أن استخلاف علي لم يكن على أكثر ولا أفضل ممن استخلف عليهم غيره فإن غزوة تبوك لم يأذن النبي ﷺ لأحد أن

---

(١) معاني الأخبار للصدوق، ص٧٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: التاريخ للطبري، ٢/ ٣٦٨.

(٤) ينظر:. البداية والنهاية، ٥/ ٧.

يتخلف عنها ولم يتخلف عنها إلا منافق أو معذور أو الثلاثة الذين تاب الله عليهم(١).

يقول شيخ الإسلام في سياق رده على الرافضة في استدلالهم بهذا الحديث: "وقول القائل هذا بمنزلة هذا، وهذا بمنزلة هذا، هو كتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق، لا يقتضي المساواة في كل شيء... وكذلك هنا هو بمنزلة هارون، فيما دل عليه السياق، وهو استخلافه في مغيبه كما استخلف موسى هارون، وهذا الاستخلاف ليس من خصائص علي، بل ولا هو مثل استخلافه، فضلاً أن يكون أفضل منها، وقد استخلف مَنْ علي أفضل منه في كثير من الغزوات، ولم تكن الاستخلافات توجب تقديم المُسْتخلَف على علي إذا قعد معه، فكيف يكون موجباً لتفضيله على علي؟!

بل قد استخلف على المدينة غير واحد، وأولئك المستخلفون منه بمنزلة هارون من موسى من جنس استخلاف علي، بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل ممن استخلف عليه عام تبوك، وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر، فإنه كان يخاف من الأعداء على المدينة، فأما عام تبوك فإنه كان قد استسلمت العرب بالحجاز، وفتحت مكة، وظهر الإسلام وعزَّ ولهذا أمر الله نبيه أن يغزو أهل الكتاب بالشام، ولم تكن المدينة تحتاج إلى من يقاتل بها العدو، كما كان يدع بها في سائر الغزوات، بل أخذ المقاتِله كلهم معه(٢).

الوجه الثاني: إن الخلافة بعد موسى عليه السلام لم تكن من جملة منازل هارون عليه السلام إذ أنه مات قبل موسى.

يقول الإمام النووي ـ رحمه الله ـ: "وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم بل

(١) ينظر: تثبيت الإمامة لأبي نعيم، ص٥٩، ومنهاج السنة ٧/ ٣٢٨.

(٢) ينظر: منهاج السنة ٧/ ٣٣٠، ٣٣٢.

ينظر: الفتاوى ٤/ ٤١٦.

فيه إثبات فضيلة لعلي ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده لأن النبي ﷺ إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى بل توفي في حياة موسى وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص قالوا وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة"[1].

وقال ابن حزم بعد أن ذكر احتجاج الرافضة بالحديث: "وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليه السلام لأن هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه إلذي سافر معه في طلب الخضر عليه السلام كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة وإذا لم يكن علي نبياً كما كان هارون نبياً ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل فقد صح أن كونه – رضي الله عنه – بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط"[2].

الوجه الثالث: إن مناسبة الحديث[3] تبين أن النبي ﷺ أراد أن يطيب قلب ـ رضي الله عنه ـ عليويبين له أن الاستخلاف لا يوجب نقصا له لأن موسى استخلف هارون علي قومه فكيف يعد ذلك نقصاً فرضيَ عليٌّ بذلك فقال: رضيت رضيت كما جاء في رواية ابن المسيب عند أحمد[4].

الوجه الرابع: إن مما يدل على أن النبي ﷺ لم يرد بقوله أحقية علي بالخلافة بعده أن عليا لم يستدل به على ذلك.

(١) شرح النووي على مسلم١٥/ ١٧٤.

(٢) الفصل ٤/ ١٥٩.

(٣) وهي: زعم المنافقين أن النبي ﷺ إنما استخلف علياً لأنه مله وكره صحبته ولهذا خرج علي إلى النبي ﷺ وقال: "خلفتني على النساء والصبيان" فأجابه النبي ﷺ بالحديث.

(٤) ينظر: فتح الباري ٧/ ٩٢.

وبهذه الوجوه وغيرها تبين أن هذا الحديث لا يدل على أحقية علي بالخلافة دون غيره من الصحابة.

وأما القول بأن الاستثناء في الحديث متصلاً فقول باطل؛ لأن هناك منازل أخرى لهارون غير النبوة ليست لعلي ـ رضي الله عنه ـ.

يقول الألوسي ـ رحمه الله ـ: "فإن جعلنا الاستثناء متصلاً وحملنا المنزلة على العموم لزم الكذب في كلام المعصوم حاشاه؛ لأن هناك منازل لهارون من موسى ليست ثابتة لعلي مع رسول الله منها: أن هارون أكبر من موسى وأفصح منه لسانا وشقيقا له في النسب"(١).

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية ١/ ١٦٣.

المطلب الثاني
تطبيقاتها في مسائل الصحابة

يعتقد أهل السنة وجوب محبة صحابة رسول الله ﷺ وتعظيمهم وتوقيرهم وإنزالهم المنزلة التي أنزلهم الله فيها، ولذلك سلمت قلوبهم من الغل عليهم وألسنتهم لا تذكرهم إلا بالجميل من الترحم عليهم والاستغفار لهم ونشر محاسنهم والشهادة لمن شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة منهم ويرون أيضا أن ما وقع بين الصحابة من القتال والتشاجر يجب الإمساك عنه وعدم الخوض فيه وتتبع لكل تفصيلاته وأن ما نُقل فيما شجر بينهم واختلفوا فيه فمنه ما هو باطل وكذب قد زِيدَ منه ونقص فلا يُلتفت إليه وما كان صحيحاً يجب تأويله وحمله على أحسن المحامل؛ لأن الثناء عليهم من الله سابق وما نقل من الكلام اللاحق فهو محتمل والمشكوك فيه والموهوم لا يبطل المحقق المعلوم.

ومما يجعل مسألة الصحابة والدفاع عنهم من المسائل الكبرى والمهمة في الدين كونهم حملة الدين وهم الذين نقلوه لنا ونشروه في الأرض فالتشكيك فيهم والطعن بهم طعن في الدين الذي نقلوه وهذا هو الهدف والغاية من التشكيك فيهم والطعن بهم ولهذا تفطن السلف ورموا المشككين في الصحابة والطاعنين بهم بالزندقة كما قال أبو زرعة الرازي ـ رحمه الله ـ: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن رسول الله ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة"(١).

وقال الإمام الجويني: "ولعل السبب في قبولهم من غير بحث عن أحوالهم، والسبب الذي أتاح الله الإجماع لأجله، أن الصحابة هم نقلة الشريعة، ولو ثبت توقف

(١) الكفاية في علم الرواية، ص٩٧.

في رواياتهم، لانحصرت الشريعة على عصر رسول الله ﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار"[1].

هذا ولأن من أعظم المسائل التي ينبغي الاهتمام بها وتحريرها في هذا الباب مسألة عدالة الصحابة فسيكون التمثيل للقاعدة عليها لكن قبل الكلام عليها ينبغي بيان معنى العدالة ومعنى الصحابي.

فأما تعريف العدالة لغة فهي كما يلي:

تطلق على عدة معان:

قال الجوهري: "العدل: هو خلاف الجور، يقال: عَدَلَ عليه في القضية فهو عادل. وبسط الوالي عَدْلَهُ، ومَعْدِلَتَه، ومَعْدَلَتَه، وفلان من أهل المَعْدَلَة؛ أي من أهل العَدْل.

ورجل عَدْلٌ؛ أي رِضا ومَقْنَعٌ في الشهادة، وهو في الأصل مصدر.

وقوم عدلٌ وعدول أيضاً وهو جمع عدل، وقد عَدُلَ الرجلُ عدالةً.

وتعديل الشيء: تقويمه، يقال: عدَّلتُهُ فاعتدل؛ أي قومته فاستقام.

وتعديل الشهود: أن تقول: إنهم عُدولٌ"[2].

وقال الجرجاني: "والعدل عبارة عن الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط"[3].

ومن خلال ما تقدم من التعريفات يتضح أن من يطلق عليه وصف العدل: هو من كان رضيا مستقيماً متوسطاً بين الإفراط والتفريط.

---

(١) البرهان في أصول الفقه ١/ ٢٤٢.

وينظر: إرشاد الفحول ١/ ٢٧٥.

(٢) الصحاح في اللغة ١/ ٤٥١.

(٣) التعريفات، ص١٩١.

وأما اصطلاحاً:

فإن مدار العدالة في كتب الأصوليين على التزام أوامر الله تعالى، واجتناب نواهيه والبعد عن كبائر الذنوب، والبعد عن صغائر الخسة.

ومن أحسن ما قيل في العدالة ما ذكره الشافعي ـ رحمه الله ـ حيث قال: "لو كان العدل من لا ذنب له لم نجد عدلاً، ولو كان كلّ مذنب عدلاً لم نجد مجروحاً، ولكنّ العدل من اجتنب الكبائر، وكانت محاسنه أكثر من مساوية"(١).

فمدار العدالة عند الشافعي أن تكون المحاسن أكثر من المساوئ مع اجتناب الكبائر.

وبهذا يتقرر عدم اشتراط العصمة في العدالة فلا يقال: بأن الوقوع في بعض المعاصي ينافي العدالة وينسفها.

وأما تعريف الصحابي فهو كما يلي:

لغة:

يقول ابن فارس:

"صحِب: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته. من ذلك الصاحب، والجمع الصحب، كما يقال: راكب وركب، ومن الباب: أصحب فلانٌ، إذا انقاد. وأَصْحَبَ الرجلُ، إذا بلغَ ابنُهُ، وكل شيء لاءم شيئا فقد استصحبه"(٢).

وقد ذُكرتْ عدة معان للصَّاحب منها المعاشرة: "وصاحبه ؛ أي عاشره... والصاحب المعاشِر..."(٣).

(١) ذكره النّووي في روضة الطالبين ١١/ ٢٢٥، عن الشّافعي بهذا المعنى.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٣٧٠، مادة: صَحِبَ.

(٣) لسان العرب ٢/ ٧، مادة: صَحِبَ.

ومنها الانقياد: "صحبت الرجل من الصحبة واصحبتُ؛ أي أنقدت له"(١).

ومنها الملازمة "اصطحبه: دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكل ما لا زم شيئا فقد صحبه"(٢).

وقد جاء في القرآن الكريم إطلاق المصاحبة على رجلين مع الاختلاف بينهما في الدين؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾[الكهف:٣٤-٣٧].

وجاء في الحديث إطلاق لفظ الصحبة على من بينهم تلاقٍ في بعض المعنى مع افتراقهما في أصل المعنى، وجوهره؛ وذلك كما في قوله ــ عليه الصلاة والسلام ــ في وقت موته لعائشة: "إنَّكنَّ صواحب يوسف. قال النووي: "أي في التظاهر على ما تردن وكثرة الحاحكن في طلب ما تُرِدْنَهُ وتَمِلْنَ إليه"(٣).

وبهذا يتبين أن معنى الصحبة في اللغة واسع فلا يشترط في إطلاقها طول الملازمة، ودوام المعاشرة؛ بل يصح إطلاقها على كل من صحب غيره مهما كان مقدار الصحبة.

قال الخطيب البغدادي: "لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحبة التي اشتق منها الصحابي لا تحد بزمن، بل يقول: صحبته سنة، وصحبته ساعة"(٤).

---

(١) لسان العرب ٢/ ٩.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس ٣/ ١٨٦، مادة: صحب.

(٣) شرح النووي على مسلم ٤/ ١٤٠.

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٤/ ٧٩.

وأما تعريف الصحابي اصطلاحاً:

فأحسن ما قيل فيه من حيث السلامة من الاعتراضات ما ذكره ابن حجر، وهو قول شيخه العراقي قبله حيث قال: "العبارة السالمة من الاعتراض أن يقال: "من لقي النبي ﷺ مسلماً، ثم مات على الإسلام""(1).

فقول ابن حجر في التعريف: "من لقي النبي ﷺ": يدخل فيه من طالت صحبته للنبي ﷺ كالعشرة المبشرين بالجنة، وكذا من قصُرت صحبته كالوفود، والذين رأوه في حجة الوداع ونحو ذلك، ويدخل فيه كذلك من روى عنه سواءً كثرت روايته عنه أو قلت، ومن لم يرو عنه شيئاً.

ويخرج به: من أدرك زمن النبي ﷺ وآمن به ولم يلقه كالنجاشي ونحوه، وكذا من رآه في المنام.

وقوله: "مؤمناً به": يخرج به: من كان كافراً ومات على الكفر، وكذا من اجتمع بالنبي ﷺ وعرف وصفه، وأنه نبي يوحى إليه لكن لم يلقه مرة أخرى كورقة ابن نوفل، وزيد بن عمرو بن نفيل، ويخرج أيضاً من لقي النبي ﷺ حال كونه مشركاً، ثم أسلم بعد ذلك ولم يرَه مرة أخرى.

ويخرج به: من رأى النبي ﷺ بعد وفاته وقد دخل في الإسلام مثل أبي ذؤيبٍ الهذلي، ويخرج أيضاً: من لقيه وآمن به ثم ارتد عن الإسلام ومات على ردته مثل عبدالله بن خطل وغيره.

وأما من لقيه فآمن به ثم ارتد، ثم عاد إلى الإسلام ولقيه فهذا يعد من الصحابة كعبد الله ابن سعد بن أبي سرح.

والخلاف فيمن ارتد ثم عاد إلى الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ كالأشعث بن قيس

(1) التقييد والإيضاح، ص٢٩٢.

وغيره، ورجح ابن حجر دخولهم في الصحابة(١).

ولعل مما يدل على صحة هذا التعريف ما رواه أبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه قال: "يأتي على الناس زمان يغزو فئامٌ من الناس فيُقال لهم: فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم فيُفتح لهم ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى من صَحِبَ رسولَ الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيُفتح لهم ثم يغزو فئامٌ من الناس فيُقال لهم هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيُفتح لهم"(٢).

وأما عدالة الصحابة:

فيعتقد أهل السنة أن الصحابة كلهم عدول لا يُسأل عن عدالة أحد منهم وهذا أمر ثابت بالكتاب والسنة والإجماع كما سنبينه لكن قبل ذلك ينبغي الإجابة عن سؤال مهم في هذا الباب وهو هل عدالة الصحابة تعني عصمتهم من الأخطاء والمعاصي؟

والجواب هو: أن إثبات العدالة لهم لا يعني ذلك إثبات العصمة وليس بين العدالة والعصمة تلازم.

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يقرر عقيدة أهل السنة في الصحابة: "وهم [أهل السنة] لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، وقد ثبت بقول الرسول ﷺ أنهم خير القرون، وأن المُدَّ من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً، ثم إذا كان قد صدر عن أحدهم إذا تصدق به كان

(١) ينظر: الإصابة ١/ ١٦-١٩، فتح المغيث ٤/ ١٠-١٨، التقييد والإيضاح، ص٢٩٢، شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٥.

(٢) أخرجه البخاري، ح٣٥٩٤، ومسلم، ح٢٥٣٢.

قد تاب منه، أو أتى بحسنة تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعته، أو ابتلي ببلاءٍ في الدنيا كُفِّر به عنه، فإذا هذا كان في الذنوب المحققة فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين؟ إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور، ثم إن القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليلٌ مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم؛ من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح، ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، إنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها"[(١)].

وهذا الاعتقاد في الصحابة مبني على أدلة محكمة واضحة ومنها ما يلي:

١) قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران:١١٠].

ووجه الدلالة من هذه الآية: أنها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول، وهم الصحابة الكرام ـ رضي الله عنهم ـ، وذلك يقتضي استقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم الله عَجَلَّ بأنهم خير أمة ولا يكونوا أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك؟... فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسطٌ، أي: عدول بإطلاق[(٢)].

---

(١) الفتاوى ٣/ ١٥٥-١٥٦.

(٢) ينظر: الموافقات ٤/ ٤٥٠-٤٥٢.

ينظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة، للدكتور/ ناصر على الشيخ ٢/ ٨٠١، ٨٠٢. ولوامع الأنوار البهية ٢/ ٣٨٤.

قال الزجاج: "وأصل الخطاب لأصحاب النبي ﷺ وهو يعم سائر أمته"(١).

وقال الخطيب البغدادي ؒ بعد ذكره لهذه الآية: "وهذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به الخاص وقيل هو وارد في الصحابة"(٢).

٢) قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠].

وجه الدلالة من هذه الآية الكريمة: أنها اشتملت على أبلغ الثناء من الله رب العالمين على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان حيث أخبر تعالى أنه -رضي عنهم ورضوا عنه- بما أكرمهم الله به من جنات النعيم والنعيم المقيم فيها الذي لا يفنى ولا يبيد، فقد خسر نفسه بعد هذا من ملأ قلبه ببغضهم واستعمل لسانه في سبهم والوقيعة فيهم كالطائفة المخذولة من الرافضة.

كما أن هذه الآية أظهرت عدالتهم من وجهين:

الأول: فضل المهاجرين والأنصار بحيث وصفوا بالسبق إلى الإيمان والهجرة والنصرة، وكذلك من اتبعهم.

الثاني: أن الله رضي عنهم وأعد لهم جنات، فهل يمكن أن يغضب الله ﷻ على من قد رضي عنه، وهل يدخل النار من وعده بالمغفرة ودخول الجنة؟ وقد أخبرنا ﷻ أنه لا يخلف الميعاد!(٣).

٣) روى الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي بردة عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ "قال: صلينا المغرب مع رسول الله ﷺ. ثم قلنا: لو جلسنا حتى نصلي العشاء قال: فجلسنا فخرج علينا فقال: "ما زلتم ها هنا؟ " قلنا يا رسول الله صلينا معك المغرب

(١) معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٦٧.

(٢) الكفاية، ص٩٤.

(٣) ينظر: الصحابة والصحبة، عبدالله القحطاني ١/ ١٤٧.

ثم قلنا: نجلس حتى نصلي معك العشاء قال: "أحسنتم" أو "أصبتم" قال فرفع رأسه إلى السماء وكان كثيراً مما يرفع رأسه إلى السماء فقال: "النجوم أمنة للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون"(١).

وجه الدلالة من الحديث: أنه تضمن فضيلة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على وجه عام كما اشتمل على بيان منزلتهم ومكانتهم العالية في الأمة، وأنهم في الأمة بمنزلة النجوم من السماء.

قال النووي: "ومعنى الحديث أن النجوم ما دامت باقية فالسماء باقية فإذا انكدرت النجوم وتناثرت في القيامة وهنت السماء فانفطرت وانشقت وذهبت وقوله ﷺ: "وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون" أي: من الفتن والحروب وارتداد من ارتد من الأعراب واختلاف القلوب ونحو ذلك مما أنذر به صريحاً وقد وقع كل ذلك، وقوله ﷺ: "وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون" معناه: من ظهور البدع والحوادث في الدين والفتن فيه وطلوع قرن الشيطان وظهور الروم وغيرهم وانتهاك المدينة ومكة وغير ذلك وهذه كلها من معجزاته ﷺ"(٢).

٤) روى الإمام مسلم في صحيحه من حديث أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: سأل رجل النبي ﷺ: أي الناس خير؟ قال: "القرن الذي أنا فيه ثم الثاني، ثم الثالث"(٣).

وهذه الشهادة بالخيرية مؤكدة لشهادة الله ـ تبارك وتعالى ـ كما في قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ

(١) أخرجه مسلم، ح ٢٥٣١.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٦/ ٨٣.

(٣) صحيح مسلم، ح ٢٥٣٦.

أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [آل عمرن:١١٠].

قال الإمام النووي: "اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ والمراد أصحابه"(١).

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: "قوله: "خير أمتي قرني" أي: أهل قرني والقرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة ويقال: إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمن نبي أو رئيس يجمعهم على ملة أو مذهب أو عمل ويطلق القرن على مدة من الزمان واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قال به قائل وذكر الجوهري بين الثلاثين والثمانين وقد وقع في حديث عبدالله بن بسر عند مسلم ما يدل على أن القرن مائة وهو المشهور... ثم قال: واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين، وفي هذا الوقت ظهر البدع ظهوراً فاشياً، وأطلقت المعتزلة ألسنتها ورفعت الفلاسفة رؤوسها وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن وتغيرت الأحوال تغيراً شديداً ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن وظهر قوله ﷺ: "ثم يفشوا الكذب" ظهوراً بيناً حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات والله المستعان"(٢).

٥) قال ﷺ: "لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أن أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما أَدركَ مُدَّ أَحَدِهِم، ولا نَصِيفَهُ"(٣).

قال ابن حزم في شرحه لهذا الحديث: "فكان نصف مد شعير أو تمر في ذلك الوقت أفضل من جبل أحد ذهباً ننفقه نحن في سبيل الله تعالى بعد ذلك قال الله – تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ

(١) شرح النووي ١٦/ ٨٤.

(٢) ينظر: فتح الباري ٧/ ٧.

(٣) أخرجه البخاري، ح ٣٦٧٣، ومسلم، ح ٢٥٤٠، واللفظ له.

﴿وَقَـٰتَلُوا۟ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠].

وهذا في الصحابة فيما بينهم فكيف بمن بعدهم معهم -رضي الله عنهم أجمعين-"[(١)].

وقال القاضي عياض: "... وسبب تفضيل نفقتهم أنها كانت في وقت الضرورة وضيق الحال بخلاف غيرهم ولأن إنفاقهم كان في نصرته ﷺ وحمايته وذلك معدوم بعده وكذا جهادهم وسائر طاعتهم وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الحديد:١٠].

هذا كله مع ما كان في أنفسهم من الشفقة والتودد والخشوع والتواضع والإيثار والجهاد في الله حق جهاده وفضيلة الصحبة ولو لحظة لا يوازيها عمل ولا تنال درجتها بشيء، والفضائل لا تؤخذ بقياس، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء"[(٢)].

يقول الصحابي الجليل سعيد بن زيد بن عمرو، أحد العشرة المبشرين بالجنة ـ رضي الله عنهم ـ لما سمع رجلاً من أهل الكوفة يسب رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قال: "...والله لمشهد شهده رجل يغبر فيه وجهه مع رسول الله ﷺ: أفضل من عمل أحدكم، ولو عمر نوح عليه السلام"[(٣)].

والذي يستفاد من كلام هؤلاء الأئمة الذين قدمنا نقولهم: أن الصحابة لا يدركهم أحد في فضلهم وعملهم -رضي الله عنهم أجمعين- بل إن القليل من عملهم لا يوازيه عمل غيرهم مهما بلغ من الكثرة ومهما صاحبه من إخلاص وصدق ويقين وإيمان وذلك فضله تعالى يؤتيه من يشاء.

روى ابن بطة بالإسناد الصحيح كما في منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية

---

(١) رسالة المفاضلة بين الصحابة، لابن حزم الأندلسي، ص١٧٧.

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٩٣).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ١٨٧، وأبو داود في سننه ٤/ ٢١٢، رقم٤٦٥٠، وصحح إسناده الشيخ/ أحمد محمد شاكر في تعليقه على المسند ٣/ ١٠٨.

أن عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: لا تسبوا أصحاب محمد فلمقام أحدهم ساعة مع النبي ﷺ خير من عمل أحدكم أربعين سنة "وفي رواية وكيع خير من عبادة أحدكم عمره"(١).

ومن الأدلة على عدالة الصحابة الإجماع: فقد حكي الإجماع على ذلك جماعة من العلماء منهم ما يلي:

١) قال ابن عبدالبر: "ونحن وإن كان الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول"(٢).

٢) وقال الخطيب البغدادي: "إنه لو لم يرد من الله ﷻ ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين: القطع بعدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين. هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء"(٣).

٣) وقال ابن الصلاح: "للصحابة بأسرهم خصيصة، وهى أنه لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب، والسنة، وإجماع من يُعتد به في الإجماع من الأمة"(٤).

٤) وقال العراقي: "إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم وأما من لابس الفتن منهم وذلك حين مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ فأجمع من يعتد به

(١) منهاج السنة ١/ ١٥٤.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/ ١٩.

(٣) الكفاية، ص٩٦.

(٤) علوم الحديث، ص١٧٦.

أيضاً في الإجماع على تعديلهم إحساناً للظن بهم، وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد "[(١)].

٥) يقول الإمام الجويني: "أما التوقف في تعديل كل نفر من الذين لابسوا الفتن، وخاضوا المحن، ومتضمن هذا، الإنكفاف عن الرواية عنهم، فهذا باطل من دين الأمة، وإجماع العلماء على تحسين الظن بهم، وردهم إلى ما تمهد لهم من المآثر بالسبيل السابقة، وهذا من نفائس الكلام"[(٢)].

إلى غير ذلك من الأدلة المحكمة الواضحة في الدلالة على عدالة الصحابة ومع هذا فقد جاء من أهل الزيغ والظلال من عُمي عن هذا الحق الواضح البين وقدح في عدالة الصحابة بأدلة واهية منها على سبيل التمثيل:

١) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الجمعة:١١].

قالوا: نزلت في أكثر الصحابة الذين انفضوا عن رسول الله ﷺ إلى العير التي جاءت من الشام، وتركوه وحده في خطبة الجمعة، وتوجهوا إلى اللهو، واشتغلوا بالتجارة، وذلك دليل على عدم الديانة[(٣)].

ويجاب عليه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن قصة انفضاض أكثر الصحابة عن رسول الله ﷺ إلى العير القادمة من الشام، وتركهم خطبة الجمعة، إنما وقع ذلك في بدء زمن الهجرة، ولم يكونوا إذ ذاك واقفين على الآداب الشرعية كما ينبغي، كما أن كبار الصحابة كأبي بكر وعمر كانوا قائمين عنده، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة.

---

(١) شرح ألفية العراقى المسماة بالتبصرة والتذكرة، للعراقى ٣/ ١٣، ١٤.

(٢) البرهان في أصول الفقه ١/ ٢٤١، ٢٤٢.

(٣) مختصر التحفة الإثنى عشرية، ص٢٧١-٢٧٢.
ينظر: الصافي في تفسير القرآن للكاشاني ٢/ ٧٠١.

فعن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ قال: بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً إذ قدمت عير المدينة، فابتدرها[1]، أصحاب رسول الله ﷺ حتى لم يبق منهم إلا اثني عشر رجلاً فيهم أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ونزلت الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾[الجمعة:١١][2].

الوجه الثاني: أنه ورد في بعض الأخبار أن هذه القصة وقعت لما كان النبي ﷺ يقدم الصلاة على الخطبة يوم الجمعة، وانفضاضهم وقع في الخطبة، وليس في الصلاة كما هو الظاهر من رواية مسلم السابقة: بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً[3].

يقول الحافظ ابن حجر: "ترجيح كون الانفضاض وقع في الخطبة لا في الصلاة، هو اللائق بالصحابة تحسيناً للظن بهم، وعلى تقدير أن يكون في الصلاة حمل على أن ذلك وقع قبل النهي كآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ (٣٣)﴾ [محمد:٣٣]. وقبل النهي عن الفعل الكثير في الصلاة ونزول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون:٢][4].

ويقول الألوسي: "وبالجملة فالطعن في الصحابة بهذه القصة التي كانت من بعضهم في أوائل أمرهم، وقد أعقبها منهم عبادات لا تحصى، سفه ظاهر، وجهل وافر"[5].

الوجه الثالث: إن الشريعة اكتملت على مدى ثلاثٍ وعشرين عاماً ونزل القرآن

---

(١) ابتدرها: أي أسرعوا إليها، لسان العرب ٤/ ٤٨.

(٢) ينظر: شرح مسلم للنووي ٣/ ٤١٥.

ينظر: فتح الباري ٨/ ٥١١.

(٣) ينظر: عدالة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ودفع الشبهات، ص٣٥.

(٤) ينظر: فتح الباري ٢/ ٤٩٣، رقم ٩٣٦، بتصرف يسير، والمنهاج شرح مسلم ٣/ ٤١٦، ٤١٧، وتفسير القرآن العظيم ٤/ ٣٦٧.

(٥) روح المعاني ٢٨/ ١٠٧.

منجماً وليس جملة واحدة؛ وإنما كملت فضائل الصحابة بكمال الدين وكمال الشريعة.

الوجه الرابع: إن التركيز على بعض الجزئيات العارضة في بداية حياة الصحابة ومنها هذه القصة هو استدلال بالمتشابه وترك المحكم الواضح وهذا طريق أهل الزيغ والضلال.

٢) واستدلوا أيضاً بما ورد في القرآن الكريم من آيات تتحدث عن النفاق والمنافقين، وحملوها على أتقى خلق الله، وأطهرهم - رضوان الله عليهم أجمعين - كقوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [التوبة:١٠١](١).

وأيدوا ذلك بما جاء في السنة المطهرة من أحاديث يطلق فيها لفظ الصحابة على المنافقين، مثل قوله ﷺ: "... ألا وإنه سَيُجَاءُ برجالٍ من أمتي فيؤخذُ بِهِمْ ذات الشمال، فأقول: يا ربِّ أُصيحَابي، فيقال: إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة:١١٧]، فيقال: إن هؤلاء لا يَزَالوا مُرْتَدِّينَ على أعقابِهِم منذ فَارَقْتَهُم"(٢).

وحديث حذيفة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن حوضي لأبعد من أَيَلَةَ إلى عَدَنٍ(٣)، والذي نفسي بيده! إني لأذودُ عنه الرجال كما يَذودُ الرجلُ الإبلَ الغريبةَ عن حوضه"، قالوا: يا رسول الله! أو تعرفنا؟ قال: "نعم تَرِدُون عليَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ من آثار الوضوء. ليست لأَحدٍ غَيْرِكُم"(٤).

---

(١) ينظر: الصحابة في نظر الشيعة الإمامية لأسد حيدر، ص٣١-٣٢، ومقدمة مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول لمرتضى العسكري ١/ ٨.

(٢) فتح الباري ٨/ ١٣٥، وشرح مسلم للنووي ٩/ ٢١٠.

(٣) أيلة: مدينة على ساحل بحر القلزم (البحر الأحمر حالياً) مما يلي الشام. معجم البلدان ١/ ٣٤٧، وعدن: مدينة مشهورة.

(٤) شرح مسلم للنووي ٢/ ١٣٧.

وحديث جابر بن عبدالله ــ رضي الله عنه ــ قال: "أتى رَجُلٌ رسول الله ﷺ بِالجِعْرَانَة مُنْصَرَفَهُ من حُنين. وفى ثوب بلال ــ رضي الله عنه ــ فِضَةٌ ورسول الله ﷺ يقبض منها. يعطى الناس. فقال: يا محمد! اعْدِلْ... فقال عمر ابن الخطاب ــ رضي الله عنه ـ دعني يا رسول الله أَقْتُل هذا المنافق. فقال: "مَعَاذ الله! أَنْ يتحدث الناس أَنى أَقْتُلُ أَصْحَابِي..."[1].

الجواب عليه من وجوه:

الأول: عدم التسليم أن المعنى المقصود باسم الصحابي الوارد في هذه النصوص هو المعنى الاصطلاحي المعروف لأن للفظ الصحابي معاني غير المعنى الاصطلاحي كما تقدم.

الوجه الثاني: أن لمراد بهم: الذين صاحبوه صحبة الزمان والمكان مع نفاقهم، كما في قوله تعالى: ﴿مَاضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [النجم:٢] فإضافة صحبة النبي ﷺ إلى المشركين والكافرين إنما هي صحبة الزمان والمكان لا صحبة الإيمان، وذلك كقوله تعالى في حق سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ [يوسف:٣٩].

وعلى هذا فالمراد بالمرتدين من أصحابه في الحديث هم الذين ارتدوا من الأعراب على عهد الصديق ـ رضي الله عنه ـ.

وقد علمت أن التعريف الاصطلاحي للصحابة في بداية تعريف الصحابي يخرج من ارتد ومات على ردته – والعياذ بالله –[2].

الوجه الثالث: إن في الحديث ما يؤيد المعاني السابقة، كقوله ﷺ "أصيحابي" بالتصغير، كما جاء في بعض الروايات؛ ولهذا قال الخطابي: "فيه إشارة إلى قلة عدد من

---

(١) شرح مسلم للنووي ٤/ ١٧٠، ١٧١.

(٢) ينظر: عدالة الصحابة M ودفع الشبهات، ص٥٠.

وقع لهم ذلك، وإنما وقع لبعض جفاة الأعراب، ولم يقع من أحد من الصحابة المشهورين"[1]. وفى قوله ﷺ: "فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك" "فيه إشارة إلى أنه لم يعرف أشخاصهم بأعيانها، وإن كان قد عرف إنهم من هذه الأمة "[2].

الوجه الرابع: أن حمل لفظَ الصحبة في الحديث على المعنى الاصطلاحي والاستدلال بذلك على عدم عدالة الصحابة معارض بالأدلة المحكمة من الكتاب والسنة وإجماع المسلمين ومن المتقرر أن من صور المتشابه ما عارض المحكمات وعليه فإن الاستدلال بهذه النصوص على عدم عدالة الصحابة استدلال بالمتشابهات.

(١) ينظر: فتح الباري ٨/ ١٣٥-١٣٦.

وينظر: تأويل مختلف الحديث، ص٢١٣-٢١٥.

(٢) ينظر: فتح الباري ١١/ ٤٨٤.

الخاتمــــة

الخاتمـــة

الحمد لله أوّلاً وآخراً وظاهراً وباطناً، له الحمد في الأولى والآخرة، وهو الحكيم الخبير، والصّلاة والسّلام على نبيِّنا محمّدٍ وآله وأصحابه أجمعين... أمّا بعد:

فهذه خاتمة البحث أُشير فيها إلى أبرز نتائجه وتوصياته، أمّا **النتائج** فأهمها ما يلـي:

١ - إن مسائل الأعتقاد كلها ثابت بالأدلة المحكمة الواضحة وليس فيها متشابه في حقيقة الأمر ولذلك لم يختلف فيها أهل السنة والجماعة.

٢ - إن معنى المنسوخ عند السلف أعم من معناه عند المتأخرين.

٣ - إن من منهج السلف في بيان معاني الألفاظ ومنها المحكم والمتشابه أنهم يفسرون الشيء بجزء معناه أو ببعض أفراده.

٤ - أهمية معرفة أنواعها وصورهما والضوابط التي تضبط التعامل معهما لما في مسائله من إشكالات لا يمكن حلها وضبطها إلا بمعرفة ذلك.

٥ - إنّ من أعظم الضوابط التي يتعرف بها الباحث على المتشابهات: معرفة المحكمات وتثبيتها وذلك مبني على استحالة التعارض بين نصوص الشريعة ومبني أيضاً على حكم الله ﷻ بجعل المحكم أصلاً يرد إليه المتشابه.

٦- من الأمور التي لابد من مراعاتها جمع الأدلة في المسألة التي يراد دراستها.

٧- إن صور المحكم والمتشابه ليست على درجة واحدة بل متفاوتة قوة وضعفاً.

٨ - إن إطلاق القول بأن آيات الصفات من المتشابه لم يقل به أحد من السلف وبهذا يكون قولاً محدثاً.

٩ - اشتمال الكتاب والسنة على المحكمات والمتشابهات وكذلك كلام أهل العلم من باب أولى.

١٠ - امتناع اشتمال القران على ما لا معنى له أصلاً وإجماع العلماء على إمكانية معرفة معاني القرآن كله لكن هذا لا يعني عدم اشتمال القرآن على ما يخفى معناه على بعض الناس وهو الذي يسميه العلماء بالمتشابه النسبي.

١١ - ليس كل إجماع معتبرا وكذلك ليس كل خلاف معتبراً.

١٢ - أهميّة دراسة موضوع المحكم والمتشابه وما يتعلق بهما وذلك أن معرفته من أعظم الأسباب التي تقي من الوقوع في الضلال والانحراف كما أنه من أعظم الأسباب التي اتخذها أهل الأهواء والزيغ في التضليل والتلبيس.

وأما التوصيات فتتمثل في الآتي:

١- العناية بهذا الموضوع دراسة وتحقيقاً وخاصة من قبل المتخصصين.

٢- ومن العناية به دراسة مسائله دراسة أكاديمية وذلك أن الموضوع لا زال يحتاج إلى دراسات كثيرة وحبذا لو يبحث كل ركن من أركان الإيمان بحثا مستقلاً يشمل كل مسائله.

هذا أهم ما توصّلت إليه من خلال البحث في موضوع قاعدة رد المتشابه إلى المحكم في نصوص الاعتقاد وتطبيقاتها عند أهل السنة والجماعة، وحسبي أني قد بذلتُ قُصارى جهْدي في خدمة هذا الموضوع ، ولكنّ النّقْصَ من طبيعة البشر، فما كان من صوابٍ فمن الله، وما كان من خطأٍ فمني وأستغفر الله.

* وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين
وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّدٍ وآله وصحبه أجمعين *

الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية
- ٣- فهرس الآثار
- ٤- فهرس الأعلام
- ٥- فهرس المذاهب والفرق
- ٦- فهرس المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآيــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿الٓمٓ﴾	البقرة:١	٢	٥٩
﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾	البقرة:١٥	٢	١٦٩
﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِنۡ أَبۡوَٰبِهَا﴾	البقرة:١٩	٢	١٧١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾	البقرة:٢١	٢	١٦٣
﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗا﴾	البقرة:٢٥	٢	٢٠، ١٨٢
﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾	البقرة:٥٥	٢	٢٦٥
﴿بَلَىٰۚ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾	البقرة:٨١	٢	٢١٤
﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾﴾	البقرة:٩٥	٢	٢٦٧
﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾	البقرة:١١٨	٢	٢٠
﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾	البقرة:١٣٦	٢	٢٧٢، ٢٨٩

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾	البقرة:١٤٣	٢	١٩٥
﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾	البقرة:١٥٤	٢	٢٣٦
﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	البقرة:١٥٨	٢	١٦٨
﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾	البقرة:١٦٣	٢	٨٥
﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾	البقرة:١٦٣	٢	١٣١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾	البقرة:١٧٨	٢	٢٠٩
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	البقرة:١٨٥	٢	٣٣٧
﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾	البقرة:١٨٧	٢	٨١
﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾	البقرة:١٨٩	٢	١٧١
﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾	البقرة:١٩١	٢	١٧١

الآيــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	البقرة:١٩٥	٢	١٢٤
﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	البقرة:١٩٦	٢	٩٦
﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾	البقرة:٢١٣	٢	٢٧٣
﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾	البقرة:٢١٩	٢	١٧١
﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ (٢٢٣)﴾	البقرة:٢٢٣	٢	٢٦١، ٣٢٢
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	البقرة:٢٢٨	٢	١٦٨
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٢٢٩)﴾	البقرة:٢٢٩	٢	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ (٢٣٨)﴾	البقرة:٢٣٨	٢	٢٠٣
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾	البقرة:٢٤٠	٢	٢٣
﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ (٢٥٥)﴾	البقرة:٢٥٥	٢	١٦٤، ٢٥١، ٢٥٦
﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾	البقرة:٢٥٦	٢	١٢٣

الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾	البقرة:٢٦٠	٢	٣٠١
﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾	البقرة:٢٧٥	٢	١٦٣، ٢١٥
﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾	البقرة:٢٨٥	٢	٢٧٢، ٢٧٢
﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	البقرة:٢٨٦	٢	١٢٤
﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾	آل عمران:٧	٣	٨، ٢٧، ٤١، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٥، ١١٦، ١٣١، ١٦٣، ١٧٢، ١٧٤، ١٨١، ١٨٦، ١٨٧
﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾	آل عمران:٤٣	٣	٣٤١
﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾	آل عمران:٤٥	٣	٢٨١
﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾	آل عمران:٤٦	٣	٣٠٤
﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	آل عمران:٤٧	٣	٢٨٢
﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾	آل عمران:٥٥	٣	٣٠٦

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾	آل عمران:٥٩	٣	٢٨٢
﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ (٩٧) ﴾	آل عمران:٩٧	٣	٢٠٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾	آل عمران:١٠٢	٣	١٧١
﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾	آل عمران:١٠٣	٣	٣٢٦
﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾	آل عمران:١١٠	٣	٣٥٧،٣٥٥
﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	آل عمران:١٣٨	٣	١٣١،١٦٥
﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	آل عمران:١٤٢	٣	٧١
﴿ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾	آل عمران:١٥٢	٣	١٦٦
﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (١٦٩) ﴾	آل عمران:١٦٩	٣	٢٣٩،٢٣٦
﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾	آل عمران:١٨٥	٣	٢٧٩
﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾	النساء:٣	٤	١٧١،١٦٨

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ١٤﴾	النساء:١٤	٤	٢١٥
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٢٦ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾	النساء:٢٦-٢٧	٤	٣٣٧
﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾	النساء:٤٦	٤	٩٥
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ٤٨﴾	النساء:٤٨	٤	٨٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٦٦، ٢٠٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾	النساء:٥٩	٤	١٢٠، ١٢٤
﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	النساء:٧٩	٤	٣٢١، ٣٢٢
﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾	النساء:٨٠	٤	٢٨٩
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾	النساء:٨٢	٤	٦٢، ٧٨، ٧٩، ١١٦، ١١٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥
﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾	النساء:٩٣	٤	١٦٥، ١٨٥، ٢١٥
﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ١١٥﴾	النساء:١١٥	٤	١٠١، ٢٦٤

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴿١٥٣﴾﴾	النساء:١٥٣	٤	٢٦٥، ٢٦٩
﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾	النساء:١٥٧–١٥٩	٤	٣٠٤
﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾	النساء:١٦٣	٤	٢٨٧
﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	النساء:١٦٤	٤	٢٨٧
﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾	النساء:١٦٥	٤	٢٨٧
﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾	النساء:١٧١	٤	٢٨١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾	النساء:١٧٤	٤	١٦٥

الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	المائدة:٣	٥	١٦٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	المائدة:٦	٥	٢٠٥، ٣٣٧، ٣٣٨
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	المائدة:٣٨	٥	١٦٩
﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾	المائدة:٤١	٥	١٩٧
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾	المائدة:٤٤	٥	٢١٤
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾	المائدة:٤٨	٥	٢٨٨

الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥١ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ﴾	المائدة:٥١-٥٢	٥	٣٣٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾	المائدة:٥٤	٥	٣٢٧
﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾	المائدة:٥٥	٥	٣٣٩
﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾	المائدة:٦٤	٥	٣٢
﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ ۝٦٦﴾	المائدة:٦٦	٥	٢٥٧
﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾	المائدة:١٠٣	٥	٣٢١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝١٠٥﴾	المائدة:١٠٥	٥	١٣٤
﴿وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾	المائدة:١١٧	٥	٣٦٣
﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ۝١٨﴾	الأنعام:١٨	٦	٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٧

الآيــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢١﴾﴾	الأنعام:٢١	٦	٢٦٤
﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾	الأنعام:٣٨	٦	٦٣
﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾	الأنعام:٥٥	٦	٩
﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾	الأنعام:٨٢	٦	١٣٤،١٣٣
﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	الأنعام:٨٨	٦	٢٩٥
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾	الأنعام:٩٣	٦	٣١١
﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾﴾	الأنعام:٩٩	٦	٢٥٩
﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾	الأنعام:١٠٢	٦	٢٧٩
﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾	الأنعام:١٠٣	٦	٢٦٤،٤٠
﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	الأنعام:١٢٥	٦	٢٦

الآيــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (١٥١) وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (١٥٢) وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	الأنعام:١٥١-١٥٣	٦	٥٨،٢١
﴿المص﴾	الأعراف:١	٧	٥٩
﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	الأعراف:٢٨	٧	٣٢٢
﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	الأعراف:٣٣	٧	٢٦٤،١٤٠
﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	الأعراف:٥٤	٧	٢٧٤
﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾	الأعراف:١٠٧	٧	٥٩

الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣﴾	الأعراف:١٤٣	٧	٢٦٥، ٢٦٧
﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ ١٨٥﴾	الأعراف:١٨٥	٧	٢٥٩
﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾	الأعراف:١٨٦	٧	١٠٠
﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُمۡ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَمَغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ٤﴾	الأنفال:٢-٤	٨	٢٠٤
﴿لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾	الأنفال:١١	٨	٣٣٨
﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾	الأنفال:٤٦	٨	٣٢٦
﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ﴾	الأنفال:٦٠	٨	١٢٤
﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾	التوبة:٥	٩	١٢٢، ١٧١
﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾	التوبة:٦	٩	٢٧٣

الآيــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾	التوبة:٤٠	٩	٣٢٨
﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٤١)﴾	التوبة:٤١	٩	١٢٤
﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	التوبة:١٠٠	٩	٣٥٦
﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾	التوبة:١٠١	٩	٣١٠، ٣١١، ٣٦٣
﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾	التوبة:١١٣	٩	١٢٧
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (١٢٤) وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾	التوبة:١٢٤، ١٢٥	٩	٦٨
﴿الر ۚ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾	يونس:١-٢	١٠	١٦١، ١٦٢
﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ﴾	يونس:٤	١٠	٧٠
﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٢٦)﴾	يونس:٢٦	١٠	٢٥٩
﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾	يونس:٣١	١٠	١٣٢

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	يونس:٥٧	١٠	٢٧٣
﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾	يونس:٧١	١٠	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ﴾	يونس:٨٣	١٠	١٩٢
﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	يونس:١٠٦	١٠	٢٢٩
﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	هود:١	١١	٦١، ١٦٢
﴿ٱحۡمِلۡ فِيهَا﴾	هود:٤٠	١١	٢٨، ٥٩
﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ (٤٦)﴾	هود:٤٦	١١	٢٦٨
﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۖ﴾	هود:٨٤	١١	٨٥
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾	يوسف:٢	١٢	٧٩
﴿وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّۚ﴾	يوسف:١٥	١٢	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ (١٧)﴾	يوسف:١٧	١٢	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.، ٢٠٠
﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾	يوسف:٣٩	١٢	٣٦٤
﴿...إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ...﴾	يوسف:٤٠	١٢	٨
﴿وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾	يوسف:٧٦	١٢	٧٠

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ (٨٠)﴾	يوسف:٨٠	١٢	٢٦٧
﴿يَٰبَنِىَّ ٱذْهَبُوا۟ فَتَحَسَّسُوا۟ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ (٨٧)﴾	يوسف:٨٧	١٢	٢١٦
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾	يوسف:١٠٩	١٢	٢٩٩
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾	يوسف:١١٠	١٢	٢٩٧،٢٩٦
﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ (١٧)﴾	الرعد:١٧	١٣	١٠
﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ﴾	الرعد:٣٧	١٣	٧٩
﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ (١)﴾	إبراهيم:١	١٤	٨، ٢٧٢
﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ (٧)﴾	إبراهيم:٧	١٤	٢١٨
﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾	إبراهيم:٢٧	١٤	٣١٠
﴿الٓر ۚ﴾	الحجر:١	١٥	٥٩
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	الحجر:٩	١٥	٦٣، ٢٨٣
﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩)﴾	الحجر:٣٩	١٥	٩

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾	النحل:٢٦	١٦	٢٥٧
﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾	النحل:٣٦	١٦	٢٩٤، ٢٢٦
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	النحل:٤٠	١٦	٢٧٤، ١٥٦
﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾	النحل:٤٤	١٦	١١٧
﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾	النحل:٥٠	١٦	،٢٥٧،٢٥١ ٢٥٨،٢٥٧
﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾	النحل:٧٤	١٦	١٤٨
﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	النحل:٨٠	١٦	١٢٦
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾	النحل:٨٩	١٦	١٦٥، ٧٤
﴿مَنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	النحل:٩٧	١٦	١٩٠
﴿وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾	النحل:١٠٣	١٦	٧٩
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾	الإسراء:١٥	١٧	١٢٦

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴿٢٥﴾ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾	الإسراء:٢٣-٢٧	١٧	٥٨،٢١
﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾	الإسراء:٣٣	١٧	٢١٢
﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾	الإسراء:٣٦	١٧	١٤٠
﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾	الإسراء:٤٧	١٧	٢٩٢
﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾	الإسراء:٥٦-٥٧	١٧	٢٢٩
﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾	الإسراء:٨٢	١٧	٦٨
﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾	الإسراء:٨٨	١٧	٢٨٣
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾	الكهف:١-٢	١٨	١٦٨
﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾﴾	الكهف:٢٠	١٨	٢٤٧

الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ۖ فَقَالُواْ ٱبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ۖ رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴿٢١﴾﴾	الكهف:٢١	١٨	٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧
﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾	الكهف:٢٩	١٨	٣٢٢
﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾	الكهف:٣٤-٣٧	١٨	٣٥٢
﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾	الكهف:٧٧	١٨	٢٤٧
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾	الكهف:١٠٧	١٨	٢٠٣
﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾﴾	مريم:٥٩	١٩	٥٦
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾	مريم:٩٦	١٩	٢٠٣
﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾	طه:٥	٢٠	٣٢، ١٤٥، ١٦٤، ٢٥١
﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾	طه:٢٠	٢٠	٥٩
﴿إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾	طه:٤٨	٢٠	٢٢٢، ٢٢٢
﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾	طه:١١٠	٢٠	١٦٤، ١٦٩
﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾	طه:١١٣	٢٠	٢٨١

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾	طه:١٢١	٢٠	٢٨٨
﴿ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ﴾	طه:١٢٢	٢٠	٢٨٨
﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾	طه:١٢٩	٢٠	٣٠٧
﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾	الأنبياء:٢	٢١	٢٨٠
﴿لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾	الأنبياء:١٧	٢١	٢٩٦
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾	الأنبياء:٢٥	٢١	٢٢٦، ٢٩٤
﴿وَمَا جَعَلۡنَا لِبَشَرٖ مِّن قَبۡلِكَ ٱلۡخُلۡدَۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ﴾	الأنبياء:٣٤	٢١	٣٠٥
﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ﴾	الأنبياء:٥٧	٢١	١٦٧
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٥٢﴾ لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤۡمِنُواْ بِهِۦ فَتُخۡبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمۡۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾	الحج:٥٢، ٥٤	٢٢	٦٨
﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾	الحج:٧٠	٢٢	١٦٦
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْۤ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴿٧٧﴾﴾	الحج:٧٧	٢٢	٢٠٥
﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ﴾	المؤمنون:٢	٢٣	٣٦٢
﴿فَٱسۡلُكۡ فِيهَا﴾	المؤمنون:٢٧	٢٣	٢٨، ٥٩

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾	المؤمنون:٤٤	٢٣	١٥٣
﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾	المؤمنون:٨٤-٨٩	٢٣	١٣٢
﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾	المؤمنون:١٠١	٢٣	٣٩، ٣٩
﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾	النور:٥٥	٢٤	٣٢٨
﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾	الفرقان:٢	٢٥	٣١٨
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾﴾	الفرقان:٢١	٢٥	٢٦٥
﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾	الفرقان:٥٢	٢٥	٩
﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾	الفرقان:٦٨-٦٩	٢٥	١٣٢، ١٨٤
﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾	الشعراء:٥	٢٦	٢٨٠

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ٦١ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾	الشعراء:٦١-٦٢	٢٦	٢٦٦
﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُعَذَّبِينَ﴾	الشعراء:٢١٣	٢٦	٢٢٩
﴿وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ﴾	النمل:١٢	٢٧	٥٩
﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾	النمل:٢٣	٢٧	٢٧٩،١٨١
﴿ٱسۡلُكۡ يَدَكَ﴾	القصص:٢٣	٢٨	٥٩
﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾	القصص:٥٦	٢٨	١٢٧
﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٧٧﴾	القصص:٧٧	٢٨	٣
﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾	القصص:٨٨	٢٨	٢٢٩
﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾	القصص:٨٨	٢٨	٢٧٩
﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞ ٢٦﴾	العنكبوت:٢٦	٢٩	١٩٢
﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾	العنكبوت:٤٣	٢٩	٢٩
﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾	العنكبوت:٦٣	٢٩	١٣٢
﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾	لقمان:١٣	٣١	١٣٣
﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾	السجدة:١٧	٣٢	١٨٢،١٦٩
﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾	الأحزاب:٢١	٣٣	١١٨

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا (٣٠) وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا (٣١) يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا (٣٢) وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣) وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا (٣٤)﴾	الأحزاب:٣٠-٣٤	٣٣	٣٣٨
﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾	الأحزاب:٣٣	٣٣	٣٣٦
﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾	الأحزاب:٤٠	٣٣	٨٥، ٢٨٨، ٣٠٨
﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا (٤٤)﴾	الأحزاب:٤٤	٣٣	٢٦١، ٢٦١
﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾	الأحزاب:٦٣	٣٣	١٦٤
﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾	سبأ:٦	٣٤	٢٧٣
﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾	سبأ:١٧	٣٤	٢٢٢
﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ (١٠)﴾	فاطر:١٠	٣٥	٢٥١

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَهُ ٱلۡمُلۡكُۚ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ﴾	فاطر:١٣-١٤	٣٥	٢٣٠
﴿ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ ﴾	فاطر:٢٢	٣٥	١٢٦
﴿ وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ ﴾	فاطر:٢٤	٣٥	٢٨٧
﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ ٥١ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾	يس:٥١	٣٦	٣١٤
﴿ فَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَسَآءَلُونَ ٥٠ ﴾	الصافات:٥	٣٧	٣٩
﴿ وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ﴾	الصافات:٢٤	٣٧	١٧٠
﴿ فَرَاغَ عَلَيۡهِمۡ ضَرۡبَۢا بِٱلۡيَمِينِ ﴾	الصافات:٩٣	٣٧	١٦٧
﴿ فَأَقۡبَلُوٓاْ إِلَيۡهِ يَزِفُّونَ ﴾	الصافات:٩٤	٣٧	١٦٧
﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾	الصافات:٩٦	٣٧	٣١٨، ٣٢٣
﴿ لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴾	الزمر:٤	٣٩	٢٩٦
﴿ لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٞۚ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥۚ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ١٦ ﴾	الزمر:١٦	٣٩	٢٥٧
﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ ﴾	الزمر:٢٣	٣٩	٢٦، ٦١، ١٦٢

الآيــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴾	الزمر:٢٨	٣٩	٢٧٤
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٍ ﴾	الزمر:٤١	٣٩	٣٢٠، ٣٢٢
﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾	الزمر:٦٢	٣٩	٢٧٨، ٢٧٩، ٣١٨
﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٦٥﴾	الزمر:٦٥	٣٩	٢٢٦، ٢٩٥، ٢٩٦
﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ٦٦﴾	الزمر:٦٦	٣٩	٢٢٦
﴿ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾	غافر:٤٦	٤٠	٣١٠
﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾	غافر:٦٠	٤٠	٢٢٦
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ٤٢﴾	فصلت:٤١-٤٢	٤١	٢٧٣، ٢٨٢، ٢٨٣
﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾	فصلت:٤٦	٤١	٣٢٠، ٣٢٢
﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	الشورى:١٠	٤٢	١١٩
﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾	الشورى:١١	٤٢	٣٤، ٣٧، ٩٤، ١٦٥، ١٦٨
﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ ٥١﴾	الشورى:٥١	٤٢	٢٦٥
﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا ﴾	الزخرف:٣	٤٣	٢٨٠، ٢٨٠

الآيــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾	الزخرف:٤	٤٣	١٦٢
﴿ بَلۡ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهۡتَدُونَ ﴾	الزخرف:٢٢	٤٣	٧٠
﴿ وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ ﴾	الزخرف:٤٥	٤٣	٢٩٤
﴿فَجَعَلۡنَٰهُمۡ سَلَفٗا وَمَثَلٗا لِّلۡأٓخِرِينَ ٥٦﴾	الزخرف:٥٦	٤٣	٤٥
﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ٥٧ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ٥٨ إِنۡ هُوَ إِلَّا عَبۡدٌ أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِ وَجَعَلۡنَٰهُ مَثَلٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٥٩ وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ ٦٠ وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمۡتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾	الزخرف:٥٧-٦١	٤٣	٣٠٤
﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمۡتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾	الزخرف:٦١	٤٣	٣٠٤
﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ٧٧﴾	الزخرف:٧٧	٤٣	٢٦٧
﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾	الزخرف:٨١	٤٣	٢٩٦
﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰۖ وَوَقَىٰهُمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ﴾	الدخان:٥٦	٤٤	٣١٤
﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٞ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِۖ ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٤ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ ٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ ﴾	الأحقاف:٤-٦	٤٦	٢٣٠
﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ ﴾	الأحقاف:٢٥	٤٦	١٨١، ٢٧٩

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ﴾	محمد:١٧	٤٧	٢٦
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ ٣٣﴾	محمد:٣٣	٤٧	٣٦٢
﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾	الفتح:١٨	٤٨	٣٣٣
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾	الحجرات:٦	٤٩	٢١٣
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا﴾	الحجرات:٩	٤٩	١٨٥
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩﴾	الحجرات:٩	٤٩	٢١٠
﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ١٠﴾	الحجرات:١٠	٤٩	٢٠٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾	الحجرات:١٣	٤٩	١٦٣
﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾	الحجرات:١٥	٤٩	١٩٦
﴿إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ٨ يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ﴾	الذاريات:٨-٩	٥١	١٦١
﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ٥﴾	النجم:١-٥	٥٣	٢٩١
﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ٢﴾	النجم:٢	٥٣	٣٦٤

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾	النجم:٣-٤	٥٣	١١٨، ٢٩٠
﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾	النجم:٢٨	٥٣	٣٠٠
﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴿١٠﴾ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴿١١﴾ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾ وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾ ﴾	القمر:١٠-١٤	٥٤	٩٣
﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾	الرحمن:٢٦-٢٧	٥٥	٣٠٥
﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾	الرحمن:٣٩	٥٥	١٧٠
﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	الحديد:١٠	٥٧	٣٥٨، ٣٥٩
﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ ﴾	الحديد:١٣	٥٧	٢٥٩
﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ﴾	المجادلة:٧	٥٨	٨٩، ٩٠
﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ﴾	الحشر:٨	٥٩	١٨٠
﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾	الحشر:٩	٥٩	١٨٠
﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ﴾	الحشر:١٠	٥٩	١٨٠
﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾	الجمعة:١١	٦٢	٣٦١، ٣٦٢
﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾	التغابن:١٦	٦٤	١٧١
﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾	الطلاق:١	٦٥	٢٨١

الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ (١٦)﴾	الملك:١٦	٦٧	٢٥١
﴿وَغَدَوْا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾	القلم:٢٥	٦٨	١٦٦
﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦) فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾	الحاقة:٤٤-٤٧	٦٩	٢٨٩
﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ (٤)﴾	المعارج:٤	٧٠	٢٥١
﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾	الجن:١٨	٧٢	٢٢٩
﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾	المدثر:٢٥	٧٤	٢٧٧
﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾	المدثر:٤٨	٧٤	١٢٧
﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ (٥٤) فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ (٥٥) وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾	المدثر:٥٤-٥٦	٧٤	٣١٧
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾	القيامة:٢٢-٢٣	٧٥	٢٥٨،١٥١
﴿فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا﴾	النبأ:٣٩	٧٨	٣٢٢،٣٢٠
﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾	عبس:٣١	٨٠	١٦٧
﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾	التكوير:٢٨	٨١	٣٢٢
﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	التكوير:٢٨-٢٩	٨١	٣٢٣،١٦٦
﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ (١٥)﴾	المطففين:١٥	٨٣	٢٦٠
﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾	الطارق:١٣	٨٦	٧٤
﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (١)﴾	الأعلى:١	٨٧	٢٥٥،٢٥١، ٢٥٦،٢٥٥
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا (٢٢)﴾	الفجر:٢٢	٨٩	١٨٠

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾	الليل: ٢٠	٩٢	٢٥٥
﴿فَجَعَلَهُمۡ كَعَصۡفٖ مَّأۡكُولِۭ﴾	الفيل: ٥	١٠٥	٢٨٠
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	الإخلاص: ١	١١٢	٨٥
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾	الإخلاص: ١-٤	١١٢	١٣١، ١٤٥

فهرس الأحاديث

م	طرف الحديث	الصفحة
١	أتيت النبي ﷺ في مرضه، وهو يوعك وعكا شديداً...	٢٩٣
٢	ادعي لي أبا بكر، وأخاك حتى أكتب كتاباً...	٣٣٠
٣	إذا أُدْخِلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النارَ...	٢٥٩، ٢٦٢
٤	إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله	٢٣١
٥	ألا تأمنوني وأنا أمين مَنْ في السماء	٢٥١
٦	ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي	٣٤٤
٧	آمركم بالإيمان بالله وهل تدرون ما الإيمان بالله...	١٩٦
٨	إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي...	٣١١
٩	إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات...	٦٢
١٠	إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب...	١٣٥
١١	إن العبد، إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه...	٣١٢
١٢	إن الله ﷻ يقول يوم القيامة: يا ابن آدم...	٩١
١٣	إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل	٣٠٠
١٤	إن الله على عرشه فوق سمواته	٢٥١
١٥	إن الله يصنع كل صانع وصنعنه	٣١٨
١٦	إن الله يمهل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول نزل إلى السماء الدنيا	٢٥٢
١٧	أن رسول الله ﷺ، ترك قتلى بدر ثلاثا...	١٢٦
١٨	إن لم تجديني فأتي أبا بكر	٣٢٩

م	طرف الحديث	الصفحة
١٩	أن ناساً قالـوا يا رسـول الله: هل نرى ربنا يوم القيامة؟...	٢٦٢
٢٠	إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا...	٣١٢
٢١	انطلقـوا باسـم الله، لا تقتلـوا شيخاً فانياً...	١٢٣
٢٢	إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته	١٣٥
٢٣	إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار	٨١
٢٤	إنه شهد بدراً، وما يدريـك أن الله قـد اطلـع علـى أهل بدر...	٢١١
٢٥	إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم...	٢٠٦
٢٦	إياكم والظن فإن الظن أكـذب الحديـث	٣٠٠
٢٧	أيما عبد أبق – هرب – من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم	٢١٨
٢٨	الإيمـان بضـع وسـتون شعبـه...	١٩٧
٢٩	أين الله ؟ قال: في السماء...	٢٥٢
٣٠	بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة...	١٢٤
٣١	بايعونـي علـى أن لا تشركـوا بالله شيئاً...	٢١١
٣٢	بعث النبي ﷺ سرية، وأمَّرَ عليهم رجلاً من الأنصار...	١٢٥
٣٣	جنتان من فضة آنيتها وما فيها، وجنتان من ذهب...	٢٦٢
٣٤	خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...	٤٨
٣٥	رفع أصبعه إلى السماء، وهو يخطب الناس في يوم عرفه...	٢٥٢
٣٦	سأل رجل النبي ﷺ: أي الناس خير؟...	٣٥٧
٣٧	سبابُ المؤمنِ فسوقٌ وقتالهُ كفرٌ	٨٨
٣٨	سبحان ربي الأعلى	٢٥١
٣٩	سحر رسول الله ﷺ رجل من بني زريق...	٢٩١

م	طرف الحديث	الصفحة
٤٠	على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره...	١٢٥
٤١	فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم	٤١، ٦٢
٤٢	فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ...	٧
٤٣	فر من المجذوم فرارك من الأسد	١٣٨
٤٤	فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبدا	٢١٦
٤٥	قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد	٢٤٢
٤٦	كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء...	٣٠٨
٤٧	كلما خرج قرنٌ قُطع - أكثر من عشرين مرة -...	٢٠٧
٤٨	لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله، ودمه...	١٣٥
٤٩	لا اله الله وحده لا شريك له، اللهم لا مانع لما أعطيت...	٣١٩
٥٠	لا إيمان لمن لا أمانه له	٢٢١
٥١	لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده...	٣٥٨
٥٢	لا تقوم الساعة حتى تضطرب أَلَيَاتُ نساءِ دوسٍ على ذي الخلصة	١٣٦
٥٣	لا تلعنوه والله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله	٢١٠
٥٤	لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر	١٣٧
٥٥	لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه	٢٢٠
٥٦	لا يحل دمُ امرئٍ مسلم، يشهد أن لا إله إلا الله...	١٢٣
٥٧	لا يدخل الجنة قاطع رحم	٢١٧
٥٨	لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر	٢١٧
٥٩	لا يدخل الجنة نمام	١٨٥، ٢١٧

م	طرف الحديث	الصفحة
٦٠	لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى	١٣٦
٦١	لا يزني الزاني حيث يزني وهو مؤمن...	٢١٩
٦٢	لا يوردنّ مُمْرِضٌ على مصح	١٣٨
٦٣	لعله تنفعه شفاعتى يوم القيامة...	١٢٧
٦٤	لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد...	٢٤١
٦٥	لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد	٢٤١
٦٦	لما حضرت أبا طالب الوفاة، جاءه رسول الله ﷺ...	١٢٧
٦٧	الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة	٣٠١
٦٨	اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل...	٣١٨
٦٩	اللهم فقهه في الدين وعلّمه التأويل	١٧٩
٧٠	اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً	٣٣٧
٧١	لو جلسنا حتى نصلي العشاء قال: فجلسنا...	٣٥٦
٧٢	ليس شيء أكرم على الله تعالى من الدعاء	٢٢٦
٧٣	ما أنا عليه وأصحابي	٥٣
٧٤	مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة، أو مكة...	٣١١
٧٥	مررت مع رسول الله ﷺ بقوم على رؤوس النخل...	٢٩٠
٧٦	مرض النبي ﷺ فاشتد مرضه فقال: مروا أبا بكر...	٣٣٠
٧٧	من بدل دينه فاقتلوه	١٢٣
٧٨	من رأى منكم منكراً فليغيره بيده...	١٩٦
٧٩	من قال: لا أله إلا الله ثم مات على ذلك دخل الجنة	١٨٤
٨٠	من قتل معاهدًا لم يرح رائحة الجنة...	١٢٢

م	طرف الحديث	الصفحة
٨١	من مات وهو يدعو من دون الله نداً دخل النار	٢٣٠
٨٢	نحن أحق بالشك من إبراهيم...	٣٠١
٨٣	واعملوا بمحكمه، وأمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا	١٧٦
٨٤	والفرج يصدق ذلك ويكذبه	٢٠٢
٨٥	والله لا يؤمن، والله لا يؤمن والله لا يؤمن...	٢١٩
٨٦	وأينا لم يظلم نفسه؟ فنزلت...	١٣٣
٨٧	وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي ﷺ...	١٢٣
٨٨	ولا أراني إلا قد حضر أجلي فاتقي الله واصبري فإنه نعم السلف أنا لك	٤٦
٨٩	يؤم القوم أقرؤهم فلما مرض...	٣٣١
٩٠	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله...	٣٣٢
٩١	يا رسول الله أي الذنب أكبر عند الله؟...	٢٣١
٩٢	يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغتني البارحة...	٢٧٥
٩٣	يا رسول الله، أي الناس أشد بلاء؟...	٢٩٢
٩٤	يا رسول الله، أين أبي؟...	١٢٦
٩٥	يا رسول الله، فأينا لا يظلم نفسه...	١٣٤
٩٦	يأتي على الناس زمان يغزو فئامٌ من الناس...	٣٥٤
٩٧	يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة	٣٤
٩٨	يعجب ربك من الشاب ليست له صبوة	٣٤
٩٩	ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا	٣٤

فهرس الآثار

م	طرف الأثر	الراوي	الصفحة
١	الاستواء معلوم، والكيف مجهول...	مالك	٣٦
٢	القول في السنة التي أنا عليها...	الشافعي	١٠٢
٣	آمنت بما جاء عن الله، على مراد الله...	محمد الشافعي	٣٤
٤	إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله...	عروة	١٧٥
٥	إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيرونه...	قيس	١٣٤
٦	أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ وكان اسمه عبدالله...	عمر بن الخطاب	٢١٠
٧	أنا ممن يعلم تأويله	ابن عباس	١٧٧
٨	أنه سأل عائشة -رضي الله عنها-، زوج النبي ﷺ...	عروة	٢٩٧
٩	إنه سيأتيكم ناس يجادلونكم بمتشابهات القران...	عمر بن الخطاب	٦٤
١٠	إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه...	ابن عباس	٢١٤
١١	إني لأرجو أن يُحجب الله ﷻ جهماً...	الأوزاعي	١٥١
١٢	حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله	علي	٦٤
١٣	خطب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بالجابية...	عبدالله بن نوفل	١٠٠
١٤	دعني أضرب عنقه	عمر	٢١١
١٥	عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات...	مجاهد	٨٠
١٦	عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته ...	مجاهد	١٧٩
١٧	فإن استطعت ألا تفوتك قراءتها في صلاة، فافعل	عقبة بن عامر	٢٨٥
١٨	قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه...	عائشة	٢٤١

م	طرف الأثر	الراوي	الصفحة
١٩	قام فينا أبو بكر -رضي الله عنه-: فحمد الله...	قيس	١٣٤
٢٠	قدم علينا شريك بن عبدالله...	عباد بن العوام	١١٢
٢١	لا يستقيم الإيمان إلا بالقول ولا يستقيم الإيمان...	الأوزاعي	١٩٥
٢٢	لما قبض النبي ﷺ نظرنا في أمرنا فوجدنا النبي ﷺ...	علي	٣٣١
٢٣	لما قبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار...	عبدالله بن مسعود	٣٣١
٢٤	لما نزل برسول الله ﷺ أي: الموت - طفق يطرح...	عائشة وعبدالله بن عباس	٢٤١
٢٥	ما فرق هؤلاء يجدون رقة عند محكمه ويهلكون عند متشابهه	ابن عباس	٦٥
٢٦	من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلفه؟...	ابن أبو مليكة	٣٢٩
٢٧	والله - تعالى - واحد لا من طريق العدد...	أبو حنيفة النعمان	١٤٤
٢٨	والله لمشهد شهده رجل يغبر فيه وجهه مع رسول الله ﷺ...	سعيد بن زيد	٣٥٩
٢٩	وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة...	أبو حنيفة النعمان	١٤٥
٣٠	وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين...	أبو حنيفة النعمان	١٤٥
٣١	يا أبا عبدالله، آية بلغت مني كل مبلغ...	سعيد بن جبير	٢٩٧

فهرس الأعلام

م	اســــــم العلــــــم	الصفحة
١	إبراهيم أدهم بن صالح الزهاوي	٢٣٦
٢	إبراهيم بن خالد بن أبو اليمان الكلبي (أبو ثور)	١٠٠
٣	إبراهيم بن سيار بن هانئ (النظام)	١٠٦
٤	إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي	١٧٠
٥	أبو بكر الأصم	١٠٥
٦	أبو عبيد القاسم بن سلام	١٧٤
٧	أحمد بن عبدالرحيم الكردي ابن العراقي	٧٩
٨	أحمد بن علي بن محمد الكناني (ابن حجر)	١١٥
٩	أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني	٤٤
١٠	أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي	٣٠٣
١١	أحمد بن محمد بن عبدالملك القسطلاني	٢٣٥
١٢	أحمد بن محمد بن علي الهيثمي (ابن حجر المكي)	٢٣٥
١٣	أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني (ثعلب)	١٧٤
١٤	إسماعيل بن عمر بن كثير البصري٩	٩
١٥	إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني	١١٤
١٦	بشر بن غياث بن أبو كريمة المريسي	١٠٥
١٧	تميم بن حذلم الضبي	٢٩٨
١٨	الجعد ابن درهم	٥١

م	اســـم العلـــم	الصفحة
١٩	الجهم بن صفوان أبو محرز الراسبي	٥١
٢٠	حرقوص بن زهير بن السعدي (الخويصرة)	٥٠
٢١	الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي	٢٨
٢٢	الحسن بن علي بن خلف البربهاري	٥٥
٢٣	الحسين بن عبدالله الطيبي	١١٤
٢٤	الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني	١٧٢
٢٥	الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي	٤٦
٢٦	الحسين بن منصور بن محمي الحلاج	٢٣٤
٢٧	حماد بن زيد بن درهم	١٠٢
٢٨	الربيع ابن أنس بن أبو زياد البكري	٢٤
٢٩	الربيع بن أنس بن أبو زياد البكري	١٧٧
٣٠	سعد بن مالك بن سنان الخدري	١٥٠
٣١	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	٢٥
٣٢	صبيغ بن عسل الحنظلي	٥٠
٣٣	الضحاك بن مزاحم بن الهلالي	٢٤
٣٤	طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني	٦٥
٣٥	عامر بن شراحيل بن عبدالشعبي	٢٤
٣٦	عباد بن العوام بن عمر، أبو سهل الكلابي	١١٢
٣٧	عبدالجبار بن أحمد بن خليل الهمذاني	٧٦
٣٨	عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن عطية المحاربي	٢٧
٣٩	عبدالرحمن بن أبو بكر بن محمد السيوطي	٦٩

م	اســـم العلـــم	الصفحة
٤٠	عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي	١٣٧
٤١	عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العمري	٢٨
٤٢	عبدالرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي	٥٣
٤٣	عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري	٦٥
٤٤	عبدالعزيز بن عبدالله بن أبو سلمة الماجشون	١٠٢
٤٥	عبدالكريم بن منصور السمعاني	١٠٩
٤٦	عبدالله ابن الحارث بن نوفل الهاشمي	١٠٠
٤٧	عبدالله ابن الزبير بن العوام القرشي	١٥٠
٤٨	عبدالله ابن سبأ	٥٠
٤٩	عبدالله بن أبو زيد عبدالرحمن القيرواني	٤٧
٥٠	عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي	٣٢
٥١	عبدالله بن عبدالرحمن أبو بطين	١٣٧
٥٢	عبدالله بن عكيم الجهني	٥١
٥٣	عبدالله بن كلاب القطان البصري	٢٧٧
٥٤	عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٢٠
٥٥	عبدالله بن يوسف الجويني (أبو المعالي)	١٤٤
٥٦	عبيدالله بن سعيد بن حاتم السجزي	٢٧٥
٥٧	عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي	٦٤
٥٨	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي	٣٠
٥٩	علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري	١١٤
٦٠	علي بن حمزة بن عبدالله الكسائي	١٧٣

م	اسـم العلـم	الصفحة
٦١	علي بن عبدالكافي بن علي السبكي	٩٧
٦٢	علي بن علي بن أبو العز الحنفي	٨٠
٦٣	علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني	٥٤
٦٤	علي بن محمد بن عباس بن اللحام	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
٦٥	علي بن محمد بن عبدالملك الفاسي	١١٥
٦٦	عياض بن موسى بن عمرون اليحصبي	٢٧٦
٦٧	غيلان بن أبو غيلان الدمشقي	٥١
٦٨	القاسم ابن محمد بن سيار	١٧٧
٦٩	قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي	٢٣
٧٠	قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي	١٠٩
٧١	المبارك بن محمد الشيباني (ابن الأثير)	٤٥
٧٢	مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي	٢٦
٧٣	محمد الأمين المختار الشنقيطي	٣٢
٧٤	محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري	١١٤
٧٥	محمد بن أبو خازم أبو يعلى الصغير	٩٢
٧٦	محمد بن أحمد أبو بكر فرح القرطبي	٢٥
٧٧	محمد بن أحمد بن سالم السفاريني	٤٨
٧٨	محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي	٥٤

م	اســـم العلـــم	الصفحة
٧٩	محمد بن إسحاق بن المغيرة السلمي (ابن خزيمة)	١٤٨
٨٠	محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار الأخباري	٥٨
٨١	محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي	٣٥
٨٢	محمد بن جرير بن يزيد الطبري	٢٥
٨٣	محمد بن جعفر بن الزبير الأسدي	٥٨
٨٤	محمد بن حمدان العبكري (ابن بطة)	١١٤
٨٥	محمد بن خفيف الضبي الفارسي	١١١
٨٦	محمد بن عبدالرحمن بن أبو ذئب القرشي	١٠٢
٨٧	محمد بن عبدالرحمن بن أبو ليلى الأنصاري	١٠٢
٨٨	محمد بن عبدالكريم الشهرستاني	٢٣٣
٨٩	محمد بن عبدالله السلماني (ابن الخطيب)	١٤٤
٩٠	محمد بن عبدالله بن عيسى المري (ابن أبو زمنين)	٣٠٣
٩١	محمد بن عثمان بن أبو شيبة العبسي	٢٥٣
٩٢	محمد بن علي بن أحمد الطائي (ابن عربي)	٢٣٤
٩٣	محمد بن علي بن عبدالله الشوكاني	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
٩٤	محمد بن عمر فخر الدين الرازي	٧٠
٩٥	محمد بن محمد الغزالي الطوسي	٤٧
٩٦	محمد بن نصر المروزي	١٠٣

م	اسم العلم	الصفحة
٩٧	محمد بن يعقوب بن إبراهيم الفيروز آبادي	١٧٢
٩٨	محمد بن يعقوب بن محمد الفيروز آبادي	٤٤
٩٩	محمد عبدالعظيم الزرقاني	٣٠
١٠٠	محمود بن عمر بن محمد الزمخشري	٧٢
١٠١	معمر بن راشد بن أبو العمر الأزدي	٦٥
١٠٢	واصل ابن عطاء المخزومي	٥١
١٠٣	يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء	١٧٣
١٠٤	يحيى بن شرف بن مري النووي	١١٤
١٠٥	يحيى بن معين بن عون المري	٢٦٢

فهرس المذاهب والفرق

م	اسم المذهب أو الفرقة	الصفحة
١	الجبرية	١٦٦
٢	الجهمية	٣٨
٣	الخوارج	٥٠
٤	الدهرية	١٥٤
٥	الرفض	٥٠
٦	الزنادقة	٣٨
٧	الفضلية	٢٩٥
٨	الفلاسفة	٧٤
٩	القدرية	٥٠
١٠	الكرامية	٥٢
١١	المرجئة	٥١
١٢	المعتزلة	٥٢
١٣	الوعيدية	١٦٦

فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم** (جل منزله وعلا).

(١) الإبانة عن أصول الديانة، أبو حسن علي بن إسماعيل الأشعري، ت: صالح بن مقبل ابن عبدالله العصيمي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ، الناشر: دار الفضيلة، السعودية.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، أبو عبدالله بن عبيد الله بن محمد ابن بطة العبكري، ت: رضا بن نعسان معطي، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٣) الإتقان في علوم القرآن عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة ١٣٩٤هـ.

(٤) الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوضة والمشبهة والجهمية، أبو عبدالله عادل بن عبدالله آل حمدان، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ، دار الأمر الأول.

(٥) أحكام القرآن أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، ت: عبدالسلام محمد علي شاهين الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

(٦) الإحكام في أصول الأحكام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، ت: الشيخ أحمد محمد شاكر قدم له: د. إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٧) الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي الآمدي، تعليق الشيخ: عبدالرزاق عفيفي، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ، مؤسسة النور.

(٨) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: عمر بن محمود أبو عمر الناشر: دار الراية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

(٩) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني، ت: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس، والدكتور/ ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

(١٠) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين أبو المعالي الجويني، ت: د. محمد يوسف موسى، وعلي عبدالمنعم عبدالحميد، الناشر: مكتبة الخانجي، بمصر ١٣٦٩هـ.

(١١) أساس التقديس، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحيق: د. أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٦هـ.

(١٢) الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ت: عبدالله السهلي، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الثالثة، ١٤٣١هـ.

(١٣) الاستقامة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

(١٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر ابن عاصم النمري القرطبي، ت: علي محمد البجاوي الناشر: دار الجيل، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

(١٥) الأسماء والصفات للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبدالله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي الناشر: مكتبة السوادي، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

(١٦) الإصابة في تمييز الصحابة أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: عادل أحمد عبدالموجود، وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

(١٧) أصول الإيمان محمد بن عبدالوهاب بن سليمان التميمي النجدي، ت: باسم فيصل الجوابرة، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ.

(١٨) أصول السنة، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، الناشر: دار المنار، السعودية، الخرج، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

(١٩) أصول السنة، محمد بن عبدالله بن عيسى الأندلسي الملقب بابن أبي زمنين، ت: عبدالله ابن محمد النجاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه.

(٢٠) أصول المخالفين لأهل السنة في الإيمان، عبد الله بن محمد القرني، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ.

(٢١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبدالقادر الجكني الشنقيطي، طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، عام النشر: ١٤١٥ هـ.

(٢٢) الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، ت: سليم ابن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

(٢٣) اعتقاد أئمة الحديث، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني، ت: محمد بن عبدالرحمن الخميس، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

(٢٤) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد ابن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ه.

(٢٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت: محمد عبدالسلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

(٢٦) الأعلام خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ١٤٢٣ه.

(٢٧) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، مرعي ابن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى، ت: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ه.

(٢٨) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: ناصر عبدالكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، ١٤١٩هـ.

(٢٩) الإكليل في المتشابه والتأويل، ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.

(٣٠) إلجام العوام عن علم الكلام، أبو حامد محمد الغزالي، ت: رياض مصطفى العبد الله، منشورات دار الحكمة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

(٣١) الأم الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن عبدالمطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة: بدون، النشر، ١٤١٠هـ.

(٣٢) الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، محمد السيد الجنيد، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع، الأميرية، ١٣٩٣هـ.

(٣٣) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، ت: سعود بن عبدالعزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

(٣٤) الأنساب عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، ت: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

(٣٥) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبدالله، عز الدين اليمني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

(٣٦) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل أبو عبدالله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، ت: وهبي سليمان غاوجي الألباني الناشر: دار السلام للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

(٣٧) الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين، محمد بن محمود آل خضير، الطبعة الثالثة، ١٤٣٠هـ، الناشر: مكتبة الرشد.

(٣٨) الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته، أبو عبيد القاسم بن سلام، ت: محمد ناصر الدين الألباني، دار الأرقم، الكويت.

(٣٩) الإيمان، محمد بن إسحاق بن منده، ت: علي بن محمد الفقيهي، دار الفضيلة، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ.

(٤٠) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، طبعة دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

(٤١) البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.

(٤٢) بدائع الفوائد محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.

(٤٣) البدر الطالع، محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة، بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.

(٤٤) البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله الجويني، ت: د. عبدالعظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

(٤٥) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،١٣٩١هـ.

(٤٦) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

(٤٧) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة وأهل الإلحاد من القائلين بالحلول والإتحاد، شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

(٤٨) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحي الضبي، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.

(٤٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

(٥٠) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، ن: مجموعة محققين، طبعة مجمع الملك فهد للطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ه.

(٥١) تاج العروس من جواهر القاموس محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، ت: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

(٥٢) تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، صلة تاريخ الطبري، لعريب بن سعد القرطبي، الناشر: دار التراث، بيروت الطبعة الثانية، ١٣٨٧ه.

(٥٣) التاريخ الكبير، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة الإسلامية، تركيا.

(٥٤) تاريخ بغداد أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت: الدكتور/ بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٥٥) تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

(٥٦) تأويل مشكل القرآن وبيانه، محمد بن حسن فورك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.

(٥٧) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرقة الهالكة، أو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني، ت: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٥٨) التحرير والتنوير، "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.

(٥٩) تحريم النظر في كتب أهل الكلام، موفق الدين بن قدامه المقدسي، صححه ونشره: جورج المقدسي، ١٩٦٢م.

(٦٠) التحف في مذاهب السلف، محمد بن علي الشوكاني، ضمن الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٤٨هـ.

(٦١) تحفة الطالب والجليس في كشف شبه داود بن جرجيس، عبداللطيف بن عبدالرحمن ابن حسن بن محمد بن عبدالوهاب آل الشيخ، ت: عبدالسلام بن برجس بن ناصر آل عبدالكريم الناشر: دار العصمة، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.

(٦٢) التدمرية، تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: د. محمد ابن عودة السعوي، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ.

(٦٣) تذكرة الحفاظ، الحافظ محمد بن أحمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٦٤) ترتيب القاموس المحيط، طاهر أحمد الزاوي، مطبعة الاستقامة، بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م.

(٦٥) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسى ابن عياض البستي، ت: سعيد أحمد إعراب، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية.

(٦٦) التسعينية، شيخ الإسلام بن تيمية، ت: د. محمد العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

(٦٧) تعظيم قدر الصلاة أبو عبدالله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، ت: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ه.

(٦٨) تفسير القرآن العظيم أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ.

(٦٩) تفسير المنار، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

(٧٠) تفسير سورة الإخلاص، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.

(٧١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين ابن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، ت: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبدالمحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة.

(٧٢) تلبيس إبليس، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، نشره: محمود مهدي الإستانبوري ١٣٩٦هـ.

(٧٣) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، محمد بن الطيب الباقلاني، ت: عماد الدين أحمد ابن حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٧٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبدالبر، طبع وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية ت: جماعة من العلماء.

(٧٥) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، أبو الحسين محمد بن أحمد المطلي، علق عليه: محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية.

(٧٦) تهذيب التهذيب، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

(٧٧) تهذيب اللغة محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

(٧٨) تهذيب الموافقات، محمد بن حسين الجيزاني، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ.

(٧٩) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، أحمد بن إبراهيم ابن حمد بن محمد بن حمد بن عبدالله بن عيسى، ت: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ه.

(٨٠) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، سليمان ابن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، ت: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

(٨١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله السعدي، ت: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

(٨٢) جامع البيان عن تأويل أي القران، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: محمود، وأحمد شاكر، دار المعارف، بمصر.

(٨٣) جامع العلوم والحكم، أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين البغدادي الشهير بابن رجب الحنبلي، ت: طارق عوض الله، الطبعة السادسة، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي.

(٨٤) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٨٥) الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٨٦) الجامع لإحكام القران، محمد بن احمد القرطبي، مصورة عن طبعة دار الكتب، الناشر: دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

(٨٧) الجرح والتعديل أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ.

(٨٨) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين نعمان بن محمود بن عبدالله، أبو البركات خير الدين، الآلوسي، قدم له: علي السيد صبح المدني ى، الناشر: مطبعة المدني ١٤٠١هـ.

(٨٩) جماع العلم الشافعي أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن عبدالمطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، الناشر: دار الأثار، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

(٩٠) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: علي بن حسن، عبدالعزيز بن إبراهيم، حمدان ابن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

(٩١) حاشية العطوي على كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، لعلي الصعيدي العدوي.

(٩٢) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، ت: محمد بن ربيع ابن هادي المدخلي، الناشر: دار الراية، السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

(٩٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٩١هـ.

(٩٤) خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أحمد بن عبدالله الخزرجي، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

(٩٥) خلق أفعال العباد محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله ، ت: د. عبدالرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية، الرياض.

(٩٦) درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام ابن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: الدكتور/ محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

(٩٧) دراسات حول الإجماع والقياس، شعبان محمد إسماعيل، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

(٩٨) الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية أبو عبد الله، عبدالرحمن ابن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، ت: أبو محمد أشرف ابن عبدالمقصود، الناشر: أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

(٩٩) الدرر السنية في الأجوبة النجدية علماء نجد الأعلام، ت: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة السادسة، ١٤١٧هـ.

(١٠٠) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، الحافظ أحمد بن علي بن حجر، ت: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.

(١٠١) دعاوى الإجماع عند المتكلمين في أصول الدين، ياسر بن عبدالله اليحي، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

(١٠٢) دعاوي المناوئين، لدعوة الشيخ/ محمد بن عبد الوهاب عبدالعزيز بن محمد بن علي آل عبداللطيف، الناشر: دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

(١٠٣) ذم التأويل، موفق الدين ابن قدامه المقدسي، ت: بدر البدر، الدار السلفية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

(١٠٤) ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، تعليق وإشراف: عبدالرحمن بن صالح الحجي، الناشر: دار الأمر الأول، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

(١٠٥) الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ، علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، دار منار التوحيد للنشر، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ.

(١٠٦) الرد على الأخنائي قاضي المالكية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: الداني بن منير آل زهوي الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

(١٠٧) الرد على الجهمية ضمن عقائد السلف أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن مَنْدَه العبدي، ت: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة الطبعة: السنة الثالثة عشر، العدد التاسع والأربعين، محرم، صفر، ربيع الأول، ١٤٠١هـ.

(١٠٨) الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، إمام أهل السنة، أحمد بن محمد بن حنبل، ت: دغش بن شبيب العجمي، دار القبس، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

(١٠٩) الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن عبدالمطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، ت: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.

(١١٠) الرسالة التدمرية، شيخ الإسلام بن تيمية، ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.

(١١١) رسالة التوحيد، محمد عبده، دار الكتاب العربي، ١٣٨٥ه.

(١١٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد الله بن سعيد ابن حاتم السجزيّ الوائلي البكري، أبو نصر، ت: محمد با كريم با عبدالله، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ.

(١١٣) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم ابن إسماعيل بن عبدالله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، ت: عبدالله شاكر محمد الجنيدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ.

(١١٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي، ت: علي عبدالباري عطية الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(١١٥) الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة.

(١١٦) روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.

(١١٧) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامه المقدسي، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

(١١٨) زاد المسير في علم التفسير جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: عبدالرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(١١٩) زاد المعاد في هدي خير العباد محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.

(١٢٠) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، أبو منصور الأزهري ، ت : محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

(١٢١) سنن ابن ماجه ابن ماجة أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

(١٢٢) سنن أبي داود، مراجعة وضبط وتعليق: محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة الرياض الحديثة.

(١٢٣) سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر، (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبدالباقي، (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

(١٢٤) سنن الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبدالمنعم شلبي، عبداللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

(١٢٥) سير اعلام النبلاء، الحافظ محمد بن احمد الذهبي، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢ه.

(١٢٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن عماد الحنبلي، الناشر: دار الأفاق الجديدة، بيروت.

(١٢٧) شرح (التبصرة والتذكرة، ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ابن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، ت: عبداللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(١٢٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم، أبو القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، ت: أحمد ابن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، ١٤٢٦ه.

(١٢٩) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار بن أحمد المعتزلي، ت: الدكتور/ عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

(١٣٠) شرح السنة أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، ت: محمد بن سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، السعودية، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه.

(١٣١) شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

(١٣٢) شرح السنة معتقد إسماعيل بن يحيى المزني إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، ت: جمال عزون، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

(١٣٣) شرح العقائد النسفية، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ت: محمد عدنان درويش، بدون بيان دار الطباعة، ولا رقم الطبعة، ولا تاريخها.

(١٣٤) شرح العقيدة الطحاوية، لصدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، ت: أحمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه.

(١٣٥) شرح العقيدة الواسطية محمد بن صالح بن محمد العثيمين، ت: سعد فواز الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة، ١٤١٩هـ.

(١٣٦) شرح العمدة، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ت: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

(١٣٧) شرح الفقه الأكبر، ملا علي قاري، طبعة: حيدر أباد، ١٣٩٣ه.

(١٣٨) شرح الكوكب المنير تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار، ت: محمد الزحيلي و نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

(١٣٩) شرح المقاصد، لمسعود بن عمر التفتازاني، ت: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ه.

(١٤٠) شرح جوهرة التوحيد (تحفة المريد)، إبراهيم بن محمد البيجوري، دالر الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ه.

(١٤١) شرح حديث النزول تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٣٩٧هـ.

(١٤٢) شرح صحيح مسلم، الإمام محي الدين النووي، ت: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ١٤٢٩ه.

(١٤٣) الشريعة أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله الآجُرِّيُّ البغدادي، ت: الدكتور/ عبدالله ابن عمر بن سليمان الدميجي الناشر: دار الوطن، الرياض،السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

(١٤٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، الناشر: دار الفيحاء، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

(١٤٥) شفاء السقام في زيارة خير الأنام، تقي الدين السبكي، ت: محمد رضا الحسيني، الطبعة الرابعة، ١٤١٩ه.

(١٤٦) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت: عمر الحفيان، الناشر: مكتبة العبيكان، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه.

(١٤٧) الصارم المسلول على شاتم الرسول، تقي الدين أبو العباس شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.

(١٤٨) الصحابة والصحبة وشبهات حول عدالة الصحابة، وضبطهم: عبدالله بن عبدالهادي القحطاني، الناشر: دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ه.

(١٤٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت : أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

(١٥٠) صحيح أبي داود، الأم أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

(١٥١) الصراع بين الإسلام والوثنية عبدالله القصيمي، الناشر: دار الآثار، الطبعة الأولى ١٤٣٢ه.

(١٥٢) صفة الصفوة جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: أحمد ابن علي، الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٤٢١هـ.

(١٥٣) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

(١٥٤) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تعليق: علي سامي النشار، مكتبة عباس احمد الباز.

(١٥٥) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان، العسيري، النجدي، ت: عبدالسلام بن برجس بن ناصر بن عبدالكريم، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.

(١٥٦) طبقات الشافعية الكبرى، عبدالوهاب السبكي، ت: عبدالفتاح الحلو، ومحمود الطناوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.

(١٥٧) الطرق الحكمية محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: مكتبة دار البيان الطبعة: بدون طبعة، وبدون تاريخ، ١٣٧٣ه.

(١٥٨) عدالة الصحابة -رضى الله عنهم -في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات، عماد السيد محمد إسماعيل الشربينى، [الكتاب مرقم آلياً]، جمعه ورتبه وفهرسه: الفقير إلى الله عبدالرحمن الشامي.

(١٥٩) العدة في أصول الفقه القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

(١٦٠) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني، ت: د. ناصر بن عبد الرحمن ابن محمد الجديع، طبع ونشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ.

(١٦١) العقيدة السلفية في كلام رب البرية ت، عبد الله الجديع الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة الثانية.

(١٦٢) العقيدة الواسطية، شيخ الإسلام ابن تيمية، ت دغش العجمي، الناشر: مكتبة أهل الأثر، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥ه.

(١٦٣) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام -رضي الله عنهم-، ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.

(١٦٤) الفتاوى الكبرى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

(١٦٥) فتاوى مهمة لعموم الأمة عبدالعزيز بن باز، محمد بن صالح العثيمين، ت: إبراهيم الفارس الناشر: دار العاصمة، الرياض الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

(١٦٦) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب ابن سليمان التميمي، ت: الوليد بن عبدالرحمن آل فريان، الناشر: دار ابن الأثير، الطبعة الخامسة عشرة، ١٤٣٤ه.

(١٦٧) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن ابن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، ت: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

(١٦٨) الفتوى الحموية الكبرى، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، ت: حمد ابن عبدالمحسن التويجري، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ه.

(١٦٩) الفرق بين الفرق، عبدالقاهر البغدادي، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، دار المعرفه، بيروت.

(١٧٠) فصل المقال، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، ت: محمد عمارة الناشر: دار المعارف، الطبعة الثانية.

(١٧١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، ت: د. محمد بن إبراهيم نصر، د. عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

(١٧٢) فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، عبدالله بن عمر الدميجي، الناشر: مجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ه.

(١٧٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبدالرؤوف المناوي، الكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦ه.

(١٧٤) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: مكتبة الفرقان، عجمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(١٧٥) القاموس المحيط مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ.

(١٧٦) قصص الأنبياء أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت: مصطفى عبدالواحد الناشر: مطبعة دار التأليف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.

(١٧٧) القطع والظن عند الأصوليين، د. سعد بن ناصر الشثري، دار الحبيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه.

(١٧٨) قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبدالجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، ت: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

(١٧٩) القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام،سيف بن علي العصري، الطبعة الثانية، بدار الفتح للدراسات، ٢٠١٠م.

(١٨٠) القول المفيد على كتاب التوحيد محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، محرم، ١٤٢٤هـ.

(١٨١) الكامل في التاريخ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبدالواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ت: عمر عبدالسلام تدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

(١٨٢) كبرى اليقينيات الكونية، د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، الطبعة الثامنة.

(١٨٣) كتاب الإيمان "ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته"، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم ابن عبدالله الهروي البغدادي، ت: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

(١٨٤) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ـ عز وجل ـ إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة، ت: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الثامنة، ١٤٣٣هـ.

(١٨٥) كتاب الصلاة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب المعروف بابن القيم الجوزية، ت: عدنان بن صفاخان البخاري، وفق المنهج المعتمد من الشيخ/ بكر بن عبدالله أبو زيد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٣١ه.

(١٨٦) كرامات الأولياء للالكائي، من كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة اللالكائي أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، ت: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ..

(١٨٧) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود الزمخشري المعتزلي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

(١٨٨) كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، أبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

(١٨٩) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.

(١٩٠) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، بالمطبعة الأميرية، ببولاق، مصر، سنة ١٣٠٢هـ، وطبعة دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

(١٩١) لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

(١٩٢) لمعة الاعتقاد، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامه الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامه المقدسي، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

(١٩٣) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية بشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد السفاريني، تعليق: الشيخ/ عبد الرحمن أبا بطين، والشيخ/ سليمان ابن سحمان، الناشر: مكتبة أسامة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

(١٩٤) متشابه القرآن، للقاضي عبدالجبار المعتزلي، ت: د. عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة، مصر.

(١٩٥) المجتبى من السنن، السنن الصغرى للنسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: عبدالفتاح أبو غدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ه.

(١٩٦) مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، ت: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.

(١٩٧) المجموع شرح المهذب، ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي، الناشر: دار الفكر.

(١٩٨) محبة الرسول بين الإتباع والابتداع، عبدالرءوف محمد عثمان، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد إدارة الطبع والترجمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

(١٩٩) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت: المجلس العلمي بفاس، طبع وزارة الأوقاف، بالمغرب.

(٢٠٠) المحصول، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دراسة وتحقيق: الدكتور/ طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

(٢٠١) المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، الناشر: دار الفكر، لبنان، بيروت، بدون طبعة، وبدون تاريخ.

(٢٠٢) مختصر التحفة الاثني عشرية ألّف أصله باللغة الفارسية، علامة الهند، شاه عبدالعزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية (سنة ١٢٢٧هـ)، الشيخ/ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: (سنة ١٣٠١هـ)، علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة.

(٢٠٣) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد بن عبدالكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، ت: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٢٠٤) مختصر العلو، للعلي العظيم للذهبي شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

(٢٠٥) مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب، عباس بن محمد ابن أحمد بن السيد رضوان المدني الشافعي، الناشر: مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية، مصر، ١٣٤٥هـ.

(٢٠٦) المدخل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، الناشر: دار التراث، بدون طبعة، وبدون تاريخ.

(٢٠٧) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد بن عبدالرحمن القاضي، الناشر: دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه.

(٢٠٨) مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢٠٩) مسند الإمام أحمد، ت: أحمد شاكر، دار المعارف، بمصر، ١٣٧٥ه.

(٢١٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله ابن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

(٢١١) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢١٢) المسودة في أصول الفقه، آل تيمية عبد السلام، وعبد الحليم، وأحمد، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني بالقاهرة، ١٣٨٤هـ.

(٢١٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، أبو الفضل، الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

(٢١٤) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، ت: عمر بن محمود أبو عمر الناشر: دار ابن القيم، الدمام، الطبعةالأولى، ١٤١٠هـ.

(٢١٥) معالم في أصول الفقه ت: محمد الجيزاني الناشر: دار ابن الجوزي الطبعة الحادية عشر.

(٢١٦) معالم التنزيل في تفسير القرآن، تفسير البغوي محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود ابن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: عبدالرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

(٢١٧) معاني القرآن وإعرابه إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

(٢١٨) المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي، ت: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ه.

(٢١٩) معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢٢٠) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

(٢٢١) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت: نور الدين عتر.

(٢٢٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، سوريا، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م

(٢٢٣) المغني في أبواب العدل والتوحيد، القاضي عبدالجبار المعتزلي، ت: جماعة من العلماء، الناشر: وزارة الأوقاف والإرشاد القومي، بمصر.

(٢٢٤) مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

(٢٢٥) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم حسين بن محمد، الشهير بالراغب الأصفهاني، ت: محمد سعيد كيلاني، مطبعة البابي الحلبي، بمصر، ١٣٨١هـ.

(٢٢٦) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الاشعري، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.

(٢٢٧) الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، ت: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

(٢٢٨) مناهل العرفان في علوم القران، محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه.

(٢٢٩) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

(٢٣٠) منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

(٢٣١) المنهاج في شعب الإيمان، أبو عبدالله الحسين بن حسن الحليمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

(٢٣٢) منهج الاستلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، د. عثمان علي حسن، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

(٢٣٣) منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل، جابر إدريس علي أمير، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

(٢٣٤) الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

(٢٣٥) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبدالملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

(٢٣٦) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبدالرحمن بن صالح بن صالح المحمود، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

(٢٣٧) موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، سليمان بن صالح الغصن، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٣٣ه.

(٢٣٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الحافظ محمد بن أحمد الذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

(٢٣٩) النبوات، لشيخ الإسلام بن تيمية، ت: د. عبدالعزيز الضويان، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه.

(٢٤٠) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتباكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

(٢٤١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، ت: إحسان عباس، طبعة دار صادر بيروت، ١٣٨٨ه.

(٢٤٢) نقد مراتب الإجماع تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله ابن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، بعناية: حسن أحمد أسبر الناشر : دار ابن حزم ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

(٢٤٣) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ـ عز وجل ـ من التوحيد، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ت: رشيد بن حسن الألمعي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(٢٤٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك ابن الأثير، ت: محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية.

(٢٤٥) الوافي بالوفيات صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

(٢٤٦) والتفسير الكبير، فخر الدين الرازي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية بطهران.

(٢٤٧) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٧هـ.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
ملخص الرسالة	٤
المقدمـــــــــة	٦
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	١٠
الدراسات السابقة	١١
خطة البحث	١١
أما منهج البحث	١٣
صعوبات البحث	١٥
تمهيـــــــــد	١٧
المسألة الأولى: معنى المحكم والمتشابه	١٩
المسألة الثانية: معنى المحكم والمتشابه عند السلف	٤٤
المسألة الثالثة: أدلة ورود المحكم والمتشابه وثمرات فهمهما	٦١
المسألة الرابعة: الحكمة من وجود المتشابه، والموقف منه	٦٨
الفصل الأول: صور ومواطن وأنواع المحكم والمتشابه وضوابط رد المتشابه إلى المحكم	٨٢
المبحث الأول: صور المحكم والمتشابه	٨٤
المطلب الأول: صــور المحكــم	٨٥
المطلب الثاني: صــور المتشابــه	١١٦
المطلب الثالث: الصور التي يتجاذبها الإحكام والتشابه	١٢٢

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المبحث الثاني: مواطن المحكم والمشابه	١٢٩
المطلب الأول: المحكم والمتشابه في القرآن الكريم	١٣١
المطلب الثاني: المحكم والمتشابه في السنة	١٣٥
المطلب الثالث: المحكم والمتشابه في أقوال الأئمة والعلماء	١٣٩
المبحث الثالث: أنواع المحكم والمتشابه	١٦١
المبحث الرابع: ضوابط قاعدة رد المتشابه إلى المحكم	١٨٤
الفصل الثاني: تطبيقات القاعدة في مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة	١٨٨
المبحث الأول: تطبيقاتها في مسائل الإيمان	١٩٠
المبحث الثاني: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالله	٢٢٤
المطلب الأول: مسألة الإيمان بألوهية الله	٢٢٥
المطلب الثاني: مسألة الإيمان بأسماء الله وصفاته	٢٥٠
المبحث الثالث: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالملائكة والكتب	٢٧٠
المطلب الأول: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالملائكة	٢٧١
المطلب الثاني: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالكتب	٢٧٢
المبحث الرابع: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالرسل	٢٨٧
المبحث الخامس: تطبيقاتها في المسائل الإيمان باليوم الآخر	٣٠٢
المبحث السادس: تطبيقاتها في مسائل الإيمان بالقدر	٣١٦
المبحث السابع: تطبيقاتها في مسائل الإمامة والصحابة	٣٢٥
المطلب الأول: تطبيقاتها في مسائل الإمامة	٣٢٦
المطلب الثاني: تطبيقاتها في مسائل الصحابة	٣٤٩

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الخاتمـــــة	٣٦٦
الفهـــــارس	٣٧٠
فهرس الآيات القرآنية	٣٧١
فهرس الأحاديث	٤٠٠
فهرس الآثار	٤٠٥
فهرس الأعلام	٤٠٧
فهرس المذاهب والفرق	٤١٣
فهرس المصادر والمراجع	٤١٤
فهرس الموضوعات	٤٤٠